

لبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة طرابلس

كلية اللغات

قسم اللغة العربية

الدراسات العليا ————— شعبة اللغويات

أطروحة بعنوان :

" المسائل اللغوية في كتاب كشف المشكلات وإيضاح

المعضلات في علل القراءات للباقولي ت 543 هـ

مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على الإجازة

الدقيقة

(الدكتوراه) في الدراسات اللغوية

إعداد الطالب / الشارف محمد ضو عبد العزيز

إشراف / الأستاذ الدكتور بشير محمد زقلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى روح والدتي الطاهرة .

إلى من ينتظر فرحتي .. أبي العزيز .

إلى ركن بيتي المتين .. نجية .

إلى شموع بيتي .. أولادي وبناتي .

إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة جهدي .

الشكر والتقدير

{ { رَبِّ أُوْنِرْ عَنِّي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً

تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي بُنْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ } } الأحقاف 15 .

الحمد لله أولاً ، أحمدته وأشكره وأنتي عليه بما هو أهله ، وبعد فإن

من الواجب عليّ أن أسجل هنا خالص شكري وعظيم امتناني

لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور / بشير محمد زقلام على ما بذل من

وقت وجهد في متابعة هذا العمل وإصلاح مواطن الخلل فيه

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عبد الله ورسوله ، المبعوث رحمة للعالمين وبعد ... فالقرآن الكريم كلام الله — ولا شك — وهو النص العربي الفصيح المنقول إلينا بالتواتر من الأفاضل الذين حرصوا عليه ، وتشربوه ألفاظا ، ومعاني ، وقراءاتٍ ، حتى وصل إلينا نثله بالطرائق التي وصل إلينا بها في الأداء ، والحركات ، والسكنات ، نثله ونتعبد بتلاوته ، وسيصل بإذن الله إلى ما شاء الله له أن يصل من بعدنا ، محفوظا كما نزل ، بقراءاته ، ورواياته ؛ إذ تعهد الله له بالحفظ ، بعد أن يسر الله لنا قراءته وتلاوته ، حين أجاز للأمة أن تقرأ بسبعة أحرف ، فعن ابن عباس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أقرأني جبريل على حرف فراجعته ، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف " (1) .

وبعد أن هيا له من خلقه دائما من يقوم به وعليه ، فلم يضع حرفا ، ولم تتغير حركة ، ولم تنس قراءة ، من هذه القراءات القرآنية المعروفة والمشهورة ، والتي تعد إلى جانب نصه الكريم ثروة لغوية هائلة لأهل اللغة ودارسيها ؛ إذ لا يستغنى عنها دارس اللغة العربية ، فمن خلالها يفهم معنى للفظ ، وتقوى لغة ، ويصح إعرابا ، إلى غير ذلك من الفوائد التي جلبتها القراءات القرآنية للغة العربية .

ومن هنا اخترت أن تكون تنمة مرحلة دراستي هذه في هذا الجانب ، واخترت سفرا من الأسفار التي عنيت بهذه القراءات توجيها وإعرابا وتعليلا وشرحا ، فكان عنوان الأطروحة :

المسائل اللغوية في كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في علل

القراءات

للباقولي المتوفى سنة 543 هـ

¹ الحديث في صحيح البخاري 3 / 345 ، برقم 4991 . وفي صحيح مسلم 294 برقم 819 . وفي صحيح مسلم بشرح الإمام النووي 6 / 105 برقم 272 / 819 . وفي فتح الباري بشرح صحيح البخاري 6 / 348 برقم 3219 .

أسباب اختيار الموضوع :

— تعود أسباب اختيار الموضوع أولاً للبحث عن موضوع لم يطرق ولو محلياً حتى لا يكون الجهد تكراراً للجهد ، ومن خلال اطلاعي — وإن قل — على ما أنجز من بحوث في الجامعات الليبية حول هذا العلم (القراءات) وجدت أن هذا السفر لم يطرق بالبحث والاطلاع على ما فيه من كنوز لغوية .

— أحببت أن تكون دراستي في جانب القراءات القرآنية وتنوع إعرابها وتوجيهها لما لها من أهمية في دراسة النحو والصرف والأصوات ، وأردت الوقوف على الجوانب اللغوية التي تنتج عن اتفاق القراءات واختلافها .

— رأيت أن كتاب كشف المشكلات وإيضاح المعضلات من الكتب التي ظهرت إلى النور قريباً ومن خلال اطلاع سريع عليه رأيت أن له أهمية علمية كبيرة وخاصة بعدما عرفت من تقديم محققه أن كثيراً من الكتب والتفاسير اعتمدت عليه .

— وددت أن يكون مني إسهام في خدمة النص الكريم من خلال الاعتكاف على جانب من مسائل قراءاته بالبحث والدراسة .

الدراسات السابقة :

كتب الكثيرون في علم القراءات ، وتنوعت كتاباتهم وأبحاثهم ولم تقف ولن تقف تلك الأبحاث في هذا البحر المحيط الذي يحوي علوم القرآن وعلوم العربية ، فمن الباحثين من درس بعض الجوانب مكتفياً به ، مثل الجانب الصوتي ، أو الجانب الصرفي ، أو الجانب النحوي في قراءة معينة ، ومنهم من جمع أكثر من جانب ، ومنهم من سلك طريق الموازنة بين القراءات . فالأبحاث في علم القراءات قديماً وحديثاً أكثر من أن تحصى ، ولكن فيما يخص بحثي ودراستي هذه لم يكن في علمي عندما وقع اختياري على كتاب كشف المشكلات واعتزمت دراسة مسأله أن هناك من سبقني إلى ما اعتزمت عليه ، وبعد مدة من تسجيل الموضوع أطلعني أستاذي الفاضل د . بشير

محمد زقلام ومن خلال شبكة المعلومات (الانترنت) على أن هناك دراسات في مسائل هذا الكتاب ، وهي متمثلة في ثلاث رسائل جامعية تحصلت على صورة الغلاف لإحداها ، وبعض ورقات متمثلة في المقدمة وثبت المصادر والخاتمة .

وهذه الرسائل كما يلي بداية بما اطلعت على جزء منه :

— دراسة المسائل النحوية في كتاب كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لجامع العلوم الباقولي (ت 543 هـ) ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، في الآداب (لغة عربية) إعداد مصطفى محمد أحمد ، إشراف الأستاذ الدكتور فاروق محمد مهني ، جامعة المنيا ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية ، العام الجامعي 2011 .

— المسائل النحوية والصرفية في كتاب كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، لأحمد صفوت محمد قراعة ، كلية الآداب جامعة أسيوط .
— التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات في كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لفهد بن منيع الله ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

منهج الدراسة :

سلكت في بحثي المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك بعرض المسألة اللغوية عرضا موجزا، ذكرا قول صاحب الكتاب أو لا حول الآية القرآنية ، ثم أذكر قول ابن مجاهد والقراءات التي وردت فيها ، باعتبار أن الكتاب الذي عزمت على دراسة مسائله هو في القراءات وعللها ، والقراءات السبعة تحديدا ، وبعد ذلك أذكر أقوال العلماء فيها وربما أوازن في بعض الأحيان بينها وقول الباقولي ، ثم أقوي ما رأيته صحيحا ، أو ما كان هو الأولى ، وقد أنبه على مصادر قول الباقولي في كتب من سبقه من العلماء، فكثيرا ما ينقل عن سابقه دون عزو ، ولم أذكر المسائل التي أوردها في الآيات التي اتفق القراء فيها على قراءة واحدة ، أو الآيات التي وردت فيها قراءات من غير الأئمة السبعة ، سواء أكانت من القراءات الشاذة ، أم من العشرة ، أم من الأربعة عشرة ، فجميع هذه خارج نطاق البحث ، وكذلك الواضحات توجيهها فكثيرا ما أهملتها

، واكتفيت بنموذج أو اثنين فيما كانت الآيات متشابهة في التوجيه والاحتجاج لها ، وكثيرا ما نظرت إلى بطاقات لمعلومات كثيرة ، كنت أعددتها لتكون من ضمن الدراسة ، إلا أنها لم تجد إليها طريقا لأسباب منها عدم التكرار ، والحشو الذي لا طائل منه ، أو الاستغناء عنها بغيرها ، فكان عزائي قولاً أتذكره عن أحد أساتذتي في مادة مناهج البحث ، كان يقول : الباحث بما يلفظ وي طرح لا بما يكتب ويثبت . وباعتبار العنوان (المسائل اللغوية) فقد اقتضى أن يشمل البحث الصوت ، والصرف ، والنحو ، والدلالة ، ولكثرة المسائل النحوية جعلتها في الباب الأول ، وجعلت المسائل الصوتية والصرفية في الباب الثاني لليلة نفسها ، وكانت مسائل الدلالة والمعنى على قلتها متداخلة مع مسائل النحو والصرف ولذلك لم يتناول البحث من مسائل الدلالة شيئاً مفرداً . ولم تكن الدراسة معنية بالمسألة النحوية أو الصوتية أو الصرفية كمسألة من مسائل تلك العلوم بقدر ما كانت تنحى إلى التوجيه والاحتجاج للقراءة الواردة في آية ما ، ومحاولة معرفة صاحب الرأي الأصيل والأول ، وكذلك مدى صحة توجيهه الباقولي لها ، ومعرفة من وافقه ومن خالفه وما توجيه تلك المخالفة ، وما الأولى من تلك التوجيهات.

هيكلية البحث :

اقتضت طبيعة البحث أن يُقسم إلى بابين ، تسبقهما مقدمة ، وتمهيد ، وتسبقهما خاتمة ، يليها الفهارس العامة ، وثبت المصادر والمراجع ، فكان على النحو التالي :

. أولاً المقدمة :

وأتناول فيها ما يتناول وفق الأصول المنهجية في مقدمات البحوث .

. ثانياً التمهيد :

وقسمته إلى قسمين :

كان القسم الأول في إلماحة وتعريف بصاحب الكتاب محل الدراسة ، من اسمه ، ولقبه ، وكنيته ، ومولده ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومذاهبه ، وعلومه وآثاره ، ووفاته .

وكان القسم الثاني من التمهيد عن الكتاب (كشف المشكلات) اسمه ، وصحة نسبه لصاحبه ، وموضوعه ، ومصادره ، وشواهدده ، وأثره فيمن بعده .

. ثالثا الأبواب والفصول :

قسمت البحث إلى بابين كما ذكرت آنفا .

الباب الأول : المسائل النحوية : وحوى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : المسائل النحوية في الأسماء .

الفصل الثاني : المسائل النحوية في الأفعال .

الفصل الثالث : المسائل النحوية في الأدوات والحروف .

الباب الثاني : المسائل الصوتية والصرفية : وحوى فصلين :

الفصل الأول : المسائل الصوتية .

الفصل الثاني : المسائل الصرفية .

. رابعا الخاتمة : وفيها ذكرت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال

بحثي.

. خامسا ثبت المصادر والمراجع : وفيه ذكرت جميع مصادر البحث

ومراجعته بالبيانات الكاملة عنها مرتبة ترتيبا هجائيا على أحرف المعجم .

. سادسا الفهارس العامة : وقسمتها إلى فهرس الآيات القرآنية الكريمة ،

وفهرس الأحاديث النبوية الشريفة ، وفهرس الأبيات الشعرية ، وفهرس

الموضوعات .

واعتمدت في هذا البحث على مصادر ومراجع في القراءات ، والنحو ،

والصرف ، والأصوات ، أذكر منها : القرآن الكريم ، وكتاب السبعة لابن

مجاهد، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، والحجة للقراء السبعة

للفارسي ، وحجة القراءات لابن زنجلة ، ومعاني القرآن للفراء ، والأخفش ،

والزجاج ، والنحاس ، والكشف لمكي ، والتفاسير القرآنية ، ثم الكتاب لسبيويه ، والمقتضب للمبرد ، والأصول لابن السراج ، والخصائص وسر صناعة الإعراب والتصريف الملوكي والمنصف لابن جني ، وشرح المفصل لابن يعيش ، ولابن الحاجب ، وشرح الرضي على الكافية ، وشرح شافية ابن الحاجب ، وشرح التسهيل وشرح الكافية الشافية لابن مالك ، ومغني اللبيب لابن هشام ، وغيرها ذكرتها مفصلة في هوامش صفحات الأطروحة ، وفي ثبت المصادر والمراجع في آخر هذا البحث.

وبعد فهذا جهد المقل ، بذلت فيه الجهد والوقت قدر الطاقة حتى كان . والحمد لله ، وما توفيقى إلا بالله ؛ حيث وفقني إلى التغلب على كثير من الصعوبات التي تواجه كل دارس وباحث ، والتي منها تجشم عناء السفر — وما فيه من صعوبة في ظروف بلدنا الحالية — طلبا للمصادر والمراجع — وافتقار بلدنا عموما لها ومنطقتنا خصوصا — وضيق الوقت فإلى جانب الدراسة وظروف البحث ملتزم بعمل ، وكذلك ظروف الأسرة والمجتمع ، والحمد لله فقد دُل ذلك كله بتوفيق منه وبرضا الوالدين إن شاء الله ، وبتعاون وتضحية من الأسرة في سبيل إنجاز هذا البحث ، ولا أنسى في هذا المقام المساعدة الأولى من تعاون وتشجيع وتوجيه من الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور بشير محمد زقلام ، فيسعدني في هذا المقام أن أتقدم إليه بجزيل الشكر والعرفان على تفضله بقبول الإشراف على بحثي هذا ، وعلى ما بذل من وقت وجهد في استماعي وتوجيهي ونصحي ومتابعته لهذا العمل وإصلاح مواطن الخلل فيه . كما يسعدني ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالصه ، لكل من أعانني على إخراج هذا العمل للنور ، بتوجيه ، أو نصح ، أو مساعدة ، أو إعارة ، أو توفير وقت وبذل نصيحة ، فلهم مني جميعا الشكر والعرفان ، ولهم من الله عظيم الأجر والجزاء . وأخيرا ألتمس العذر من كل من تقع عينه على بحثي قارئاً على ما فيه من هفوات بذلت ما في وسعي ألا تكون فيه ، إلا أنني بشر أصيب وأخطئ ، فإن أصبت فمن الله ومن الواجب عليّ حمده وشكره والثناء عليه ، وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان أستعيز الله من كل ذلك وأطلب منه العون والتوفيق ، والحمد لله رب العالمين وصل اللهم على عبدك

ونبيك محمد صلى الله عليه وسلم . ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل المناقشين ، لتكرمهم بقبول فحص ومناقشة هذا البحث ، وأدعو الله أن ينفعني بتوجيهاتهم ، وأن يتولى عني جزاءهم ، إنه سميع قريب مجيب ، والحمد لله رب العالمين .

الباحث ..

تمهيد

إلماحة عن المؤلف وعن المؤلف

أولا المؤلف :

1 — اسمه ولقبه وكنيته :

هو علي بن الحسين بن علي الأصبهاني الباقولي أبو الحسن جامع العلوم ، ومن ألقابه أيضا الجامع والضرير ونور الدين . هذا ما ذكره محقق الكتاب . واتفق أصحاب التراجم في اسمه وكنيته واختلفوا في ألقابه ، وإن كان اختلافهم ليس كثيرا .

وإذا ما رجعنا إلى كتب التراجم التي ترجمت له نجد أن ياقوت الحموي (ت 626 هـ) في معجم الأدباء يقول :

علي بن الحسين بن علي الضرير الصفهاني النحوي أبو الحسن الباقولي (1).

ويقول صاحب البلغة : علي بن الحسين الضرير النحوي الأصبهاني المعروف بجامع العلوم (2) .

وترجم له صاحب الوافي بالوفيات فقال : علي بن الحسين بن علي الضرير أبو الحسن النحوي الباقولي المعروف بالجامع (3) .

أما السيوطي (911 هـ) في بغية الوعاة فيقول : علي بن الحسين بن علي الضرير النحوي أبو الحسن الباقولي المعروف بالجامع (1) .

1 (معجم الأدباء 4 / 86 . تصنيف أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي المتوفى سنة

626 ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى 1411 هـ — 1991 .

2 (البلغة في تراجم الأدباء وأهل اللغة 1 / 44 . تأليف محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، تحقيق محمد المصري ، دار النشر جمعية إحياء التراث الإسلامي ، الكويت ، الطبعة الأولى 1407 هـ .

3 (الوافي بالوفيات 14 / 281 ، 282 . تأليف صلاح الدين خليل بن أبيك ، دار الفكر للطباعة

والنشر والتوزيع بيروت لبنان ، الطبعة الأولى 1426 هـ — 2005 م .

وترجم له صاحب هدية العارفين بقوله : علي بن الحسين بن علي الضرير البغدادي أبو الحسن الباقولي الفقيه النحوي (2) .
وقال صاحب معجم المؤلفين : علي بن الحسين بن علي الأصفهاني الباقولي ويعرف بالجامع أبو الحسن (3) .
وأطلب العذر في هذا التكرار لترجمة الباقولي ؛ وذلك ليتضح ما سأقول لاحقاً.

اتفقوا جميعاً على أن اسمه علي بن الحسين بن علي ، وكنيته عندهم جميعاً (أبو الحسن) ، ولكنهم اختلفوا في ألقابه ، وترتب على هذا الاختلاف بعض الإلباس ؛ فنرى أن صاحب الأعلام ترجم ترجمتين متوالييتين في صفحة واحدة ويبدو أنهما لشخص واحد . قال في الأولى: علي بن الحسين بن علي الأصفهاني الباقولي أبو الحسن المعروف بالجامع مفسر ضرير له كشف المشكلات ناقص من أوله بخزانة صوفياً في علل القراءات النحوية واللغوية .
وقال في الترجمة الثانية : علي بن الحسين بن علي أبو الحسن الأصبهاني الباقولي ويقال له جامع العلوم عالم بالأدب ضرير من كتبه البيان في شواهد القرآن وعلل القراءات (4) .

وربما سلك هذا المسلك صاحب كشف الظنون والذي قال :

(الكشف في نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة) للشيخ نور الدين أبي الحسن علي بن الحسين بن علي الباقولي المعروف بالجامع النحوي المتوفى سنة 543 هـ (1) .

-
- 1 (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 2 / 154 . للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق الدكتور علي محمد عمر الناشر مكتبة الخانجي القاهرة .
 - 2 (هدية العارفين 1 / 370 .
 - 3 (معجم المؤلفين 7 / 75 ، تراجم مصنفى الكتب العربية ، تأليف عمر رضا كحالة ، الناشر مكتبة المثى بيروت لبنان — دار إحياء التراث العربي بثروت لبنان .
 - 4 (الأعلام للزركلي 4 / 279 . قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين تأليف خير الدين الزركلي دار العلم للملايين بيروت لبنان الطبعة السابعة عشرة آب / أغسطس 2007 .

وقال عن كتاب آخر : (علل القراءات) كتبوا فيه أيضا منهم ... وأبو الحسن علي بن الحسين الباقر وكان حيا سنة 535 هـ (2) .

وعن كتاب آخر يقول : (البيان في شواهد القرآن) لأبي الحسن علي بن الحسين الباقر المتوفى سنة 535 هـ (3) .

وإذا كان الزركلي جعلهما اثنين فقد جعلهم حاجي خليفة ثلاثة ؛ فقال عن الأول توفي سنة 543 هـ . وقال عن الثاني كان حيا سنة 535 هـ . وقال عن الثالث توفي سنة 535 هـ . فلا يعقل أن يكون مراده شخصا واحدا ، ويكون هو صاحب هذه الكتب التي ذكرها ، فلو كان كذلك لوحد تاريخ الوفاة إذ هو يعلمه ، وذكره لصاحب الكتاب الأول .

والدليل على أن صاحب الكتب الثلاثة التي ذكرها واحد وليس متعددا ، موجود عندنا ، متمثل في ذكر هذه الكتب في الكتاب محل البحث (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات) ، فقد قال جامع العلوم في هذا الكتاب عن الكتاب الذي سماه حاجي خليفة (الكشف في نكت الإعراب والمعاني وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة) وفي أول سطر منه قال : " أما بعد فإن هذا كتاب مؤلف في نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة " (4) . وعندما عدد المحقق آثار الباقر قال : " 9 — كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، أو الكشف في نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة " (5) .

فتبين بهذا أن الاسمين لمسمى واحد وعليه يكون الكتاب الذي ذكره حاجي خليفة لجامع العلوم .

-
- 1 (كشف الظنون 2 / 1493 . كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للعلامة المولى مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بالملا كاتب الحلبي والمعروف بحاجي خليفة 1017 هـ — 1067 هـ ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، 1413 هـ — 1992 م
 - 2 (المصدر السابق 2 / 1160 .
 - 3 (كشف الظنون 263 .
 - 4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 2 .
 - 5 (مقدمة تحقيق كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 45 .

وعن الكتاب الثاني والذي سماه صاحب كشف الظنون (علل القراءات) لا شك أن هذا جزء من الاسم الذي ذكره للكتاب الأول ويكون المقصود بمؤلفه صاحبنا هذا .

وعن الكتاب الثالث (البيان في شواهد القرآن) والذي ذكر حاجي خليفة أن صاحبه متوفى سنة 535 هـ فقد قال الباقولي في كتابه كشف المشكلات : " وقد ذكرته في البيان" (1) . وكان ذكره لكتابه هذا بإشارات مثل هذه ، فيقول " وقد ذكرناها في البيان ، ذكرته في البيان ، وقد ذكرت هذه الآية في البيان ، وقد تقدم هذا في البيان ، وقد فسرنا هذه اللفظة في البيان " (2) . وذكر اسم الكتاب كاملا في نهاية كتابه هذا فقال : " وهذا آخر ما خرج من كشف المشكل وقد أمثلته بعد تصنيف الجواهر ، والمجمل ، والشامل ، والاستدراك على أبي علي ، والبيان في شواهد القرآن " (3)

2 — مولده ووفاته :

غاب تاريخ مولد جامع العلوم كما غاب تاريخ مولد أغلب الأعلام ، إن لم نقل جميعهم ، وإن كان يحدد تاريخ مولد أحدهم بالتقريب ، لقريظة معينة ، ولا يكون فيه شيء من الدقة ، كما حاول أن يحدد محقق هذا الكتاب تاريخ مولد الباقولي فقربه إلى أن يكون في العقد السادس من المائة الخامسة .

أما تاريخ وفاته رحمه الله فقد ذكره بعضهم ، فكانت وفاة جامع العلوم الباقولي سنة 543 هـ . ذكر هذا صاحب كشف الظنون ، وصاحب هدية العارفين ، ولم يذكر صاحب الأعلام تاريخ وفاته تحديدا وإنما قال : نحو 543 هـ . ولم يذكر تاريخ وفاته ياقوت الحموي في معجم الأدباء ، ولا القفطي في إنباه الرواة ، ولا الصفدي في الوافي بالوفيات ، ولا السيوطي في بغية الوعاة

1 ، 2) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 132 . وينظر ص 276 ، 516 ، 553 ، 591 ، 516

2) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1498 . وينظر معجم الأدباء 4 / 87 .

أعداء ما جهلوا . وأخذ — صلوات الله عليه — قوله : قيمة كل امرئ ما يحسنه ... وأخذ — صلوات الله عليه — قوله : تكلموا تعرفوا . من قوله : (وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ) (1) " (2) ؟ . وقال في موضع آخر قبل هذا : " قالوا : الآية نزلت في حق علي رضي الله عنه " (3) .
 أما مذهبه النحوي فكان مذهبا بصريا صريحا ، فيقول في كتابه هذا : " وزعم الفراء ... وهذا غير مرضي عندنا " (4) ويقول : " ومعنى { أن تكون } : كراهة أن تكون ، عندنا ، وعندهم ، لئلا تكون " (5) .
ب — آثاره :

لم تذكر كتب التراجم وكتب فهارس الكتب من آثار جامع العلوم إلا القليل . فذكر له ياقوت في معجم الأدباء : كشف المشكلات ، وشرح اللمع ، والجواهر ، والمجمل ، والاستدراك ، والبيان (6) . وتبعه الصفدي (764 هـ) في الوافي بالوفيات في ذكر هذه الكتب (7) . أما غيرهما فمنهم من ذكر له كتابين ، ومنهم من ذكر ثلاثة ، كتب ومنهم من ذكر أربعة ، وجميع الكتب المذكورة هي من ضمن ما ذكره ياقوت والصفدي . إلا أن الباقولي نفسه أعلمنا بمجموعة من تصانيفه من خلال كتابه كشف المشكلات ، وربما ذكر غيرها في كتبه الأخرى ؛ ما دام أسلوبه يحيل على كتبه . وسأذكر الكتب التي ذكرها في هذا الكتاب فقط . سواء التي ذكرت عند من ترجم له ، أو التي لم تذكر .

1 (محمد 20 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 540 ، 541 .

3 (المصدر السابق 195 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 159 .

5 (المصدر السابق 696 .

6 (ينظر معجم الأدباء 4 / 87 .

7 (ينظر الوافي بالوفيات 14 / 282 .

- 1 — (أبيات الكتاب) . أو (شرح أبيات كتاب سيبويه) . ذكر هذا المصنف في كتابه الذي بين أيدينا ، فقال : " وقد ذكرناه في الأبيات " (1) . وقال : " وقد ذكرت هذه الأبيات في أبيات الكتاب " (2) .
- 2 — (الاستدراك على أبي علي) . ذكره في هذا الكتاب بقوله : " وقد تقدم في الاستدراك " . وقال : " أشبعت القول فيه في الاستدراك " . وقال مسميا بعض مصنفاته : " والاستدراك على أبي علي " (3) .
- 3 — (البيان في شواهد القرآن) . قال عنه : " وقد ذكرنا ما في هذا في البيان بشواهد القرآن " . وقال : " وقد تقدم هذا في البيان " . وقال في ذكر بعض كتبه : " والبيان في شواهد القرآن " (4) .
- 4 — (الجواهر) قال عنه : " وقد ذكرنا هذا في الجواهر " . وقال : " وقد ذكرناه في الجواهر " . وقال : " وقد ذكرته في الجواهر " . و " وقد عدُّ لك في الجواهر مع أمثاله " . ومواضع أخرى أحيل عليها في الهامش (5) .
- 5 — (الخلافا بين النحاة) . قال الباقولي عنه : " وقد ذكرنا في الخلافا ما هو أتم من هذا " . وقال : " وهذا الكلام قد استقصيناه في الخلافا " . وقال : " وقد استقصينا هذا في الخلافا " (6) .
- 6 — (الشامل) ذكره بقوله : " وهذا آخر ما خرج من كشف المشكل ، وقد أملتته بعد تصنيف الجواهر ، والمجمل ، والشامل ، والاستدراك على أبي علي " (7) .

1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 590 .

2 (المصدر السابق 1280 .

3 (ينظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات الصفحات التالية بترتيب النقول 1216 ، 1402 ، 1498 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات . الصفحات بترتيب النقول 1170 ، 1235 ، 1498 .

5 (المصدر السابق ، بترتيب النقول والذكر 239 ، 413 ، 495 ، 745 ، 817 ، 829 ، 881 ، 883 ، 899 ، 922 ، 936 ، 1051 ، 1167 ، 1489 .

6 (المصدر نفسه ، الصفحات بترتيب النقول 421 ، 872 ، 1367 .

7 (المصدر نفسه 1498 .

- 7 — (شرح اللمع) وذكره باسم شرح كتاب عثمان ، وشرح مسائل عثمان ، فقال : " والكلام مع أبي علي يطول ، ذكرته في البيان ، ومسائل عثمان". وقال : " وقد بينا ذلك في شرح كتاب عثمان " . وقال : " وكنا قديما ذكرنا قولاً آخر في قراءة حمزة نظنه في مسائل عثمان " (1) .
- 8 — (كشف الحجة) ذكره بقوله : " وقد ذكرناها في كشف الحجة " (2) .
- 9 — (المجمل في شرح الجمل) ذكره بقوله : " وقد أملتته بعد تصنيف الجواهر ، والمجمل " (3) .
- 10 — (المختلف) ذكره بقوله : " وقد ذكرنا في المختلف ما في هذا " . وبقوله : " وقد ذكرنا هذا في المختلف " (4) .
- 11 — (نتائج الصناعة) ذكره بقوله : " وقد ذكرناه في نتائج الصناعة " . وقال : " وهذا باب أيضا في النتائج ذكرت معه ... و ... و ... " . وقال : " وقد عدّ لك أمثال هذا في النتائج " (5) .
- 12 — (نكت الأقاويل) ذكره بقوله : " وفيه أوجه أخر ، وتجد ردها في نكت الأقاويل " (6) .
- 13 — (الوقف) وذكره بقوله : " وقد ذكرناه في الوقف " (7) .
- 14 — كتاب لم يذكر اسمه وأشار إليه بقوله : " وكنا قد ذكرنا هذا في أول الكتاب الذي يقابل كتاب أبي علي الذي احترق نصفه ، وإن عاد إلينا ذلك الكتاب زدنا في الشرح والبسط " (1) .

1 (المصدر نفسه الصفحات بترتيب النقول 276 ، 577 ، 846 .

2 (المصدر نفسه 72 .

3 (المصدر نفسه 1498 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات الصفحات بترتيب النقول 1158 ، 1319 .

5 (المصدر السابق والصفحات بترتيب النقول 726 ، 631 ، 742 .

6 (المصدر نفسه 781 .

7 (المصدر نفسه 1049 .

15 — ولا ننسى الكتاب محل البحث (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات). والذي هو عنوان القسم الثاني من الإلماحة .

ثانياً عن المؤلف :

كشف المشكلات وإيضاح المعضلات كتاب مؤلف كما قال صاحبه في سطره الأول من صفحته الأولى : " في نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة " إذن هو قائم على كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ومن الكتب التي قامت على هذا الكتاب ومائتته في مصدرها الأصلي الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه — إن صحت النسبة — وحجة القراءات لابن زنجلة ، فهي كذلك قائمة على ما ذكر أبو بكر بن مجاهد من قراءات للأئمة السبعة المعروفين .

وهذا الكتاب من صنعة جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي المتوفى سنة 543 هـ ، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه الدكتور محمد أحمد الدالي ، كان تحقيقه لهذا الكتاب شطرا من رسالة تقدم بها المحقق إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة دمشق لنيل الإجازة الدقيقة الدكتوراه في النحو والصرف . ويقع الكتاب في مجلدين من الحجم المتوسط بمجموع صفحات 1498 صفحة . مسبوقين بمقدمة مفردة في كتيب من صنع المحقق ومتبوعين بكتيب يحوى الفهارس العامة التي وضعها المحقق كذلك . ومما جاء في مفردات عنوان الكتاب يفهم أنه في القراءات القرآنية تعليلا وتوجيها وشرحا ، ومن بعض عباراته يفهم أنه في المشكل والمعضل منها ، يقول في إحداها : " فافهمه فإنه من معضلات الكتاب " (2) ، وتناول جامع العلوم في كتابه هذا كتاب الله العزيز من أول سورة الفاتحة إلى نهاية سورة الناس — إلا سورة " الكافرون " (3) — بترتيب السور المعروف ، وبترتيب

1 (المصدر نفسه 773 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 261 .

3 (ينظر المصدر السابق، مقدمة التحقيق 56 .

آيات كل سورة ، آية آية ، فيذكر الآية والقراءات الواردة فيها ، ومن عباراته عن ذلك (وقرئ ، وقال ، فمن قال ، بالرفع والنصب ، بسكون اللام وكسرها ، فمن فتح ، على التذكير والتأنيث ، بالتخفيف والتشديد ، بإثبات الهاء وحذفها ، من قرأ ، ومن قرأ ، يجوز جره ونصبه ، بالتثوين وترك التثوين) وغيرها من الكلمات التي تدل على تعدد القراءة في الآية ، وكل ذلك من خلال كتاب السبعة ، إذ اشترط على نفسه ذلك فقال : " وكنت قد شرطت ألا أتكلم فيما خرج عن قراءة أئمة الأمصار " (1) ، ويتجاوز أحيانا هذا الشرط ويذكر القراءة الشاذة ، وقد يذكر أحيانا قراءة لم تعز إلى أحد (2) ، وأحيانا يسمي القارئ ويقول : قرأ فلان كذا . ثم يذكر ما قيل في القراءة الواردة في الآية من احتجاج وتعليل ، ثم يختار ما يؤيده ويرد ما لا يرتضيه ، ويعمد أحيانا إلى التوجيه الذي يريد ولا يذكر غيره ، وإذا ما ذكره ففي الغالب لا يذكر صاحب ذلك الرأي ، ويذكر أحيانا أبا علي الفارسي ويثني عليه ومن أقواله فيه ، " فإن مثل أبي علي لا يولد من بعد " (3) وفي مواضع أخرى تجده يقسو عليه ، وممن أثني عليه في كتابه أبو عمرو ، والذي قال عنه : " وفي قراءة زبّان عجائب لا تكاد تفهما إلا بعد التصفح وطول الإقامة على هذه الأجزاء " (4)

ويتعرض لآراء المفسرين ولا يذكرهم ، ويضيف على تفاسيرهم وتأويلاتهم تأويلات من عنده ، وغالبا ما يردّ القرآن بعضه على بعض ، فيفسر آية بأخرى فكان يكثر من الاستشهاد بالقرآن ، وقد يستشهد لموضع واحد بأربع آيات وخمس وست ، ويستشهد بالقراءات القرآنية ، ويستشهد بالشعر أيضا ، ولم يكن له فيه سبق ، فشواهد مبنوثة في كتب من سبقه ، أما الحديث الشريف فاستشهاده به قليل جدا ، ويذكر طائفة من أقوال العرب وأمثالهم مستشهدا بها على أقواله . أما المصادر التي اعتمد عليها في تصنيف كتابه هذا

1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 309 .

2 (ينظر المصدر السابق 905 . قال : " ورؤي { فإنها من تقوى القلوب } بضم الباء " .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 922 .

4 (المصدر السابق 728 ، 729 .

فلم يذكرها ، ولم يذكر الكتب التي أخذ منها ، وإن كان المصدر الأول والرئيس بعد القرآن هو كتاب السبعة لابن مجاهد ، لأنه كما حدد كان مقتصرًا على القراءات السبعية ، ومن بعده الحجة لأبي علي ، وكتبه عموماً ، وبعده معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ففي كتابه هذا الكثير من هذين الكتابين ، ويدل ذلك على أنه استقصى أقوالهما في كتبهما جميعاً قوله : " ولم يذكره أبو علي ولا أبو إسحق " (1) . ومعهما من مصادره الكتاب لسيبويه ، ويذكر الفراء ، والأخفش ، ولا شك أن كتب التفسير عموماً من مصادره إذ موضوع كتابه من صلب اختصاصها . ويعتبر كتاب كشف المشكلات من أهم مصادر من أتى بعده فقد ذكر الدكتور محمد الدالي في شطر الدراسة التي سبقت التحقيق من اعتمده على كتابنا هذا ونقل منه ، وأحصى مواضع النقل بالتصريح وبدونه ، فذكر العكبري ، والنسفي ، والصفاسي ، والزرکشي ، والطبرسي ، وأبا البركات بن الأنباري .

وأخر ابن الأنباري لأنه أكثرهم نقلاً عن جامع العلوم كما قال المحقق وعبر بقوله : " وأما أبو البركات فقد أثار على كشف المشكلات واجتاحه واستاق ما شاء منه ولم يذكره البتة ولم يذكر صاحبه أيضاً " (2) وعدّ الدكتور الدالي 548 موضعاً نقل فيها ابن الأنباري من الباقر بن نصه أو بعض نصه ، وذكر أنه ترك مواضع كثيرة صح عنده أنها منقولة من كشف المشكلات ، وكنت قد وضعت موازنة بسيطة قبل أن أطلع على كلام الدكتور الدالي بين البيان لابن الأنباري وكشف المشكلات ستجدها خلال البحث . وقلت في موضع آخر : ولم يذكر هذا أحد غيره (الباقر بن نصه) ولم يرد حتى في البيان الذي كنت أحسبه تكررًا لكشف المشكلات . ورأيت من الواجب عليّ في نهاية هذا الكلام أن أنقل هذا النص : " وحقيق على من نظر في كتاب قد عُني به واضعه ، وانصرف إلى الاهتمام به مصنفه ، فحظي منه بأقصى ما طلب ، ووصل إلى غايته من كتب ، أن يحمده الله على ما وهبه له من فهمه ، وأن يسلم لصاحبه

1 (المصدر نفسه 1059 .

2 (مقدمة التحقيق لكشف المشكلات وإيضاح المعضلات 83 .

ما وفره عليه من حفظه ، وأن يَعْتَرِي فيما يحكيه عنه إليه ، فإن فعل ذلك
فعلى محجة أهل العلم والأدب وقف ، وإن أبي إلا كـفـران
النعمـة فعن المروءة والإنسانية صدف " (1) .
ووالله ما قصدت إلا خيرا . فما مضى قد مضى .

1 (المنصف لابن جني 35 . شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة 392 هـ لكتاب
التصريف للإمام أبي عثمان المازني المتوفى سنة 247 هـ ، تحقيق وتعليق محمد عبد القادر
أحمد عطا ، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية — بيروت لبنان — الطبعة
الأولى 1999 م .

الباب الأول المسائل النحوية .

الفصل الأول :

المسائل النحوية في الأسماء .

الفصل الثاني :

المسائل النحوية في الأفعال .

الفصل الثالث :

المسائل النحوية في الأدوات والحروف .

الفصل الأول المسائل النحوية في الأسماء .

- 1 — الاستثناء .
- 2 — البديل .
- 3 — الجر على الجوار
- 4 — الحال .
- 5 — الحذف .
- 6 — الحمل على الموضع .
- 7 — الخبر .
- 8 — اسم الفاعل .
- 9 — الاشتغال .
- 10 — الإضافة .
- 11 — الظرف .
- 12 — العطف
- 13 — المفعول المطلق .
- 14 — المفعول به .
-

1 - مسائل في الاستثناء :

أ- قال الباقرلي : " قوله تعالى : (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) (1) بالرفع والنصب . فالرفع على أن يكون بدلا من الواو في (فعلوه) والتقدير ما فعله إلا قليل منهم ، والنصب على الاستثناء . والرفع أحسن وأكثر " (2) .
" كلهم قرأ (ما فعلوه إلا قليلا منهم) رفعا إلا ابن عامر (ت 118 هـ) (3) فإنه قرأ (ما فعلوه إلا قليلا منهم { نصبا) " (4) .

فقول الباقرلي : (والرفع أحسن وأكثر) هو من قول الفارسي (ت 377 هـ) (5) في توجيه الآية حيث جاء في الحجة : " قال أبو علي : الوجه في قولهم : ما أتاني من أحد إلا زيّد ، الرفع وهو الأكثر الأشيع في الاستعمال ، والأقيس " (6) . وكلام الفارسي مبني على قول سيبويه : " فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول " (7) . فقرر سيبويه بأنه الوجه المختار وأجاز النصب على الاستثناء فقال : " ومن

1 (النساء 66 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 316 .

3 (أحد القراء السبعة المعروفين واسمه عبد الله اليحصبي نسبة إلى يحصب وهو تابعي جليل أخذ القراءة عن المغيرة المخزومي عن عثمان بن عفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي بدمشق سنة 118 هـ .

4 (كتاب السبعة في القراءات 235 . والكتاب لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف القاهرة ، الطبعة الثانية 1400 هـ .

5 (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي توفي 377 هـ .

6 (الحجة للقراء السبعة 2 / 86 ، والكتاب لأبي علي الفارسي ، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى 2001 . وينظر شرح المفصل لابن يعيش 2 / 199 ، 200 ، 201 . وينظر شرح التسهيل لابن مالك 2 / 282 ، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تأليف جما الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي الأندلسي المتوفى 672 هـ ، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى 1422 هـ — 2001 م .

7 (الكتاب 2 / 311 ، كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، دار الكتب العلمية بيروت — لبنان ، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة ، الطبعة الثالثة 1408 هـ — 1988 م .

قال : ما أتاني القوم إلا أباك ، لأنه بمنزلة أتاني القوم إلا أباك ، فإنه ينبغي له أن يقول : ما فعلوه إلا قليلا منهم } (1)

وهذا ما عليه من لحق بهم من النحاة . قال ابن الحاجب (ت 646 هـ) (2): " ويجوز فيه النصب ويختار البدل فيما بعد إلا في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه نحو : (ما فعلوه إلا قليل) و (إلا قليلا) " (3) .

ويرجح ابن يعيش اختيار البدل اعتمادا منه على كثرة من قرأ الآية بالرفع فيقول : فأما قوله تعالى : (ما فعلوه إلا قليل منهم) فشاهد على اختيار البدل في النفي وذلك لإجماع القراء على رفع قليل إلا أهل الشام فإنهم نصبوه " (4)

ولو اعتبرنا هذا المقياس (الكثرة) ربما نقضنا كثيرا من القواعد .
ب - وفي قوله تعالى : (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَمِ) (5) يقول الباقرلي : بالرفع والنصب والجر ، فالنصب على الاستثناء المتصل أو على الحال ، والرفع على أن يكون بدلا من (القاعدون) أو يكون وصفا له ، والجر على أن يكون بدلا من (المؤمنين) (6) .

" فقرأ ابن كثير (ت 120 هـ) (7) وأبو عمرو (ت 154 هـ) (8) وعاصم (ت 127 هـ) (9) وحمزة (ت 156 هـ) (1) { غير أولي

1 (الكتاب 2 / 311 .

2 (أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني توفي 646 هـ .

3 (شرح الرضي على الكافية 2 / 91 . تأليف رضي الدين الأستراباذي ، طبعة جديدة مصححة

ومذيلة بتعليقات مفيدة ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس

بنغازي ليبيا الطبعة الثانية 1996 م .

4 (شرح المفصل لابن يعيش 2 / 201 . وينظر ارتشاف الضرب 1085 . وينظر شرح ابن عقيل

2 / 212 ، 213 .

5 (النساء 95 .

6 (ينظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 320 .

7 (أبو معبد عبد الله بن كثير الداري إمام القراءة بمكة المكرمة توفي بمكة سنة 120 هـ .

8 (أبو عمرو كنيته ، واسمه زبّان بن العلاء عمار البصري إمام القراءة بالبصرة توفي سنة 154

هـ .

9 (أبو بكر عاصم بن أبي النجود الأسدي من قراء الكوفة المبرزين توفي سنة 127 .

الضرر { برفع الراء ، وقرأ نافع (ت 169 هـ) (2) والكسائي (ت 189 هـ) (3) وابن عامر (غير أولي الضرر) نصبا " (4) ولم يقرأ أحد من السبعة بالجر في { غير } ، وقد قال : " وكنت قد شرطت ألا أتكلم فيما خرج عن قراءة أئمة الأمصار " (5) وكذلك سار البحث حيث سار .

أما الرفع فيوجهه بالبدل من (القاعدون) ، أو النعت له . وأرى أن قول أبي علي والذي نسبه لسبويه (ت 180 هـ) (6) أولى وأدق وهو : " من رفع الراء جعل (غير) صفة للقاعدين " (7) . فوافقه الباقر في وجه النعت غير أنه قدم البدل ولا أراه أصاب ؛ إذ البدل على نية إسقاط المبدل منه وعلى نية تكرار العامل ، فإذا أسقطنا المبدل منه (القاعدون) وقلنا : لا يستوي غير أولي الضرر والمجاهدون . لما استقام المعنى المراد ؛ إذ لم يتعين لنا مكان غير أولي الضرر . في الجهاد أم في خارجه . فتوجيه غير بالنعت عندي أولى من البدل ، ولم يقل أحد ممن سبق الباقر ممن اطلعت على أقوالهم في الآية وممن هم في مجال التوجيه والإعراب بقوله هذا (8) ، غير

-
- 1 (أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي من قراء الكوفة توفي 156 هـ .
 - 2 (أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني إمام القراءة في المدينة توفي سنة 169 .
 - 3 (أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي النحوي من نحاة الكوفة وقرأها توفي سنة 189 هـ .
 - 4 (السبعة في القراءات 237 .
 - 5 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 309 .
 - 6 (عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب سبويه ، إمام النحاة وأول من بسط النحو ، وُلِدَ في إحدى قرى شيراز وقدم البصرة فلزم الخليل بن أحمد وصنّف كتابه المسمى كتاب سبويه وفي مكان وفاته والسنة التي مات فيها خلاف . ينظر الأعلام للزركلي 5 / 81 .
 - 7 (الحجة للقراء السبعة 2 / 92 . وينظر الكتاب 2 / 332 ، كتاب سبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الثانية 1982 م .
 - 8 (ينظر الحجة في القراءات السبع 1 / 126 ، تأليف الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله ، المتوفى سنة 370 هـ ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، الناشر دار الشروق بيروت لبنان الطبعة الرابعة 1401 هـ . وينظر حجة القراءات 1 / 210 للأمام الجليل أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان الطبعة الخامسة 2001 م

أن مكي القيسي (ت437هـ) (1) وجه قراءة الرفع في (غير) بالنعث ثم قال : " والأحسن أن يكون الرفع في { غير } على البديل من القاعدين " (2)

ووضّح أبو حيان (ت 745 هـ) (3) وجه الأفضلية للبديل الذي قال به بعض النحاة بأن الأفصح في الاستثناء المنفي البديل ثم النصب على الاستثناء ثم الوصف في رتبة الثالثة ، وبأن (غير) نكرة في أصل وضعها وإن أضيفت إلى معرفة ، فجعلها صفة يخرجها عن أصل وضعها ، ثم قال : " وهذا كله ضعيف " (4) .

ج — قال الباقولي : " قوله تعالى : (مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ) (5) ، يجوز جره ونصبه ورفع . فالجر على اللفظ ، والرفع على الموضع ، والنصب على الاستثناء " (1) .

. وينظر إعراب القرآن للنحاس 1 / 483 ، إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس المتوفى سنة 338 هـ ، تحقيق د . زهير غازي زاهد ، الناشر عالم الكتب بيروت لبنان 1409 هـ — 1988 م .
وينظر المحرر الوجيز 2 / 97 . والكشاف 1 / 555 .

1 (مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي أبو محمد ، مقرر عالم بالتفسير والعربية من أهل القيروان ، وُلد فيها وطاف في بعض بلاد المشرق وعاد إلى بلده وأقرأ بها ثم سكن قرطبة سنة 393 هـ وخطب وأقرأ بجامعها وتوفي بها سنة 437 هـ له كتب كثيرة منها مشكل إعراب القرآن والكشف عن وجوه القراءات وعللها . ينظر الأعلام للزركلي 7 / 286 .
2 (مشكل إعراب القرآن الكريم للقيسي 129 . لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت 437 هـ ، تحقيق محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة ، الطبعة الأولى 1430 هـ — 2009 م .
3 (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي الجباني النفري أثير الدين أبو حيان من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات ولد في حيان بالأندلس وتقل في بلاد الشرق وأقام بالقاهرة وتوفي فيها سنة 745 هـ بعد أن كف بصره اشتهرت مصنفاته في حياته وقرئت عليه ومن أشهرها تفسير البحر المحيط وارتشاف الضرب . ينظر الأعلام 7 / 152 .

4 (تفسير البحر المحيط 3 / 345 ، تأليف محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة 745 هـ ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان سنة النشر 1422 هـ — 2001 م .

5 (الأعراف 59 .

" فقرأ الكسائي وحده (ما لكم من إله غيره) خفضا ، وقرأ الباقون (ما لكم من إله غيره) رفعا في كل القرآن " (2) .

ولم يقرأ أحد من السبعة بالنصب وهي قراءة عيسى بن عمر (ت 149هـ) (3) ذكر ذلك أبو حيان وقال : " على الاستثناء ، والجر والرفع أفصح " (4) .

العكبري : " من زائدة ، وإله مبتدأ ، ولكم خبر ، وغيره بالرفع فيها وجهان : أحدهما هو صفة لإله على الموضع ، والثاني بدل من الموضع " (5) ، وقال بهذا ابن خالوية (6) وابن زنجلة (7) والقيسي (8) فجميعهم ذكر الوجهين ؛ البديل والنعته ، ولم يفاضل أحد منهم بينهما إلا أن الفارسي سبق بعضهم في القول بالبديل ، وقال : " وهذا الذي ذكرنا أولى أن يحمل عليه من أن يجعل غير صفة (لإله) على الموضع " (9) . وعلل ذلك بقياسه على قوله تعالى (وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ) (10) فكما أن قوله (إلا الله) بدل من قوله (ما من إله) كذلك قوله (غير الله) يكون بدلا من قوله (من إله) فغير بمنزلة الاسم الذي بعد إلا ، وإلا بكونها استثناء أعرف وأكثر من كونها صفة .

1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 459 .

2 (السبعة في القراءات 459 .

3 (عيسى بن عمر الثقفي بالولاء أبو سليمان من أئمة اللغة وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء وهو أول من هدب النحو ورتبه وسار على طريقته سيبويه وأشباهه ، من أهل البصرة ولم يكن تقفيا وإنما نزل تقيف فنسب إليهم وسلفه من موالي خالد بن الوليد المخزومي كان صاحب تقعر في كومه يكثر من استعمال الغريب له نحو سبعين مصنفا احترق أكثرها توفي سنة 149 هـ .

4 (البحر المحيط 4 / 324 .

5 (التبيان في إعراب القرآن 1 / 277 .

6 (ينظر الحجة في القراءات السبع 157 .

7 (ينظر حجة القراءات 286 .

8 (ينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 195 .

9 (الحجة للقراء السبعة 2 / 247 .

10 (آل عمران 62 .

وأما عن توجيه قراءة الجر فالجميع حولها في اتفاق وهو قولهم صفة لإله (1).

د — قال الباقولي : " قوله تعالى : (أَوَتَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْأَمْرِ) (2) و (غَيْرِ) بالنصب والجر . فالنصب على الاستثناء أو الحال ، والجر على النعت أو البدل " (3) .

" واختلفوا في خفض الراء ونصبها من قوله (غير أولي الأمر) فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم (غير أولي) خفضاً ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (غير أولي) نصباً " (4)

وما وجّه به الباقولي القراءتين هو ما كان عليه أهل الاحتجاج واللغة قبله ، فقد ذكر قوله في النصب أي الاستثناء أو الحال كل من الفراء (5) والزجاج (6) ، والنحاس (7) وابن خالويه (8) وأبو علي (9) وابن زنجلة (10) ومكي (11) . وأما توجيهه للجر فهو عنده على وجهين كذلك ، النعت والبدل . فمن تقدم

1 (ينظر الحجة في القراءات السبع 157 . والحجة للفراء السبعة 2 / 247 . وحجة القراءات 286 . ومشكل القيسي 1 / 296 . والتبيان في إعراب القرآن 1 / 277 . والبحر المحيط 4 / 324 .

2 (النور 31 .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 946 .

4 (السبعة في القراءات 454 ، 455 .

5 (ينظر معاني القرآن للفراء 1 / 283 ، 2 / 251 .

6 (ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 42 .

7 (ينظر إعراب القرآن للنحاس

8 (ينظر الحجة في القراءات السبع 261 . وإعراب القراءات وعللها 2 / 106 .

9 (ينظر الحجة للفراء السبعة 3 / 197 .

10 (ينظر حجة القراءات 497 .

11 (ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي 342 .

ذكرهم ذكروا النعت وجها للجر جميعا ولم يذكر البديل إلا النحاس ومكي (1) ، فكان الباقولي تابعا في توجيه القراءتين في هذه الآية ولم يأت بجديد فيها ولم يعز ما قاله لأحد ممن تقدمه كما اتضح من خلال النقول والإحالات على كتبهم .

وبناء على ما تقدم يكون النعت هو الراجح عندي في توجيه جر (غير) .

2 - مسائل في البديل :

أ — بديل الاسم من الصفة :

قال الباقولي : " وقوله : (الْحَمِيدِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ) (2) بالجر والرفع ، فالجر على أن يكون تابعا لـ (العزيز الحميد) ، والرفع على الابتداء وما بعده الخبر " (3) .

وحديث الباقولي على قوله تعالى : (لِنُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهُ الَّذِي لَهُ) والجر والرفع في لفظ الجلالة (الله) .

قال ابن مجاهد (ت 324 هـ) (4) : " قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (الحميد الله) ، وقرأ نافع وابن عامر (الحميد الله) رفعا " (5) .

فقوله : فالجر على أن يكون تابعا . يريد لفظ الجلالة (الله) تابعا للفظ (العزيز) والتبعية التي قصدها البديل ؛ إذ لا يعقل أن تتعت الصفة بالاسم ، وتوجيه القراءتين واضح ومحل اتفاق بين أصحاب الاحتجاج جميعا)

1 (ينظر إعراب القرآن للنحاس 3 / 134 . ومشكل إعراب القرآن لمكي 342 .

2 (إبراهيم 1 ، 2 .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 639 .

4 (أحمد بن موسى بن العباس النيمي أبو بكر بن مجاهد كبير العلماء بالقراءات في عصره من أهل بغداد كان حسن الأدب رفيق الخلق فطنا جوادا من تصانيفه كتاب القراءات الكبير . ينظر الأعلام

للزركلي 1 / 261 .

5 (السبعة في القراءات 362 .

(1) . إلا أن ابن خالويه (ت 370 هـ) (2) يجوزُ البدل والنعته في توجيهه الجر ، ثم يستطرد ويقول : " والبصريون يفرقون بين البدل والنعته ، فما كان حلية للإنسان جاءت بعد اسمه ليفرق بذلك بينه وبين غيره ممن له هذا الاسم فهو النعته كقولك : مررت بزيد الظريف . وما بدأت فيه بالحلية ثم أتيت بعدها بالاسم فهو البدل كقولك : مررت بالظريف زيد " (3) . وكذلك قوله تعالى : (صراط العزيز الحميد الله) فلفظ الجلالة (الله) بدل .

3 - الجر على الجوار :

أ _____ قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَأَسْحُوا بُرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) (4) بجر (أرجلكم) ونصبها ، فمن نصبها عطفها على قوله (أيديكم) ... ومن قال (وأرجلكم) بالجر فهو جر على الجوار ... فهذا وجه الجر دون ما قاله قوم من أنه مجرور لأنه معطوف على الرؤوس وأن مسح الرجل واجب " (5) .

" فقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو (وأرجلكم) خفضاً ، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي (وأرجلكم) نصباً " (6) . ورؤي عن عاصم الخفض والنصب .

وتوجيه الباقولي للنصب لا خلاف عليه وهو واضح بين " من نصبه عطفه على الأيدي والوجوه " (7) .

1 (ينظر الحجة في القراءات السبع 1 / 202 ، وينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 14 ، 15 ،

وينظر حجة القراءات 376 .

2 (الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله لغوي من كبار النحاة أصله من همدان ، زار اليمن وأقام

بذمار مدة وانتقل إلى الشام فاستوطن حلب وتوفي فيها سنة 370 هـ من كتبه إعراب ثلاثين

سورة من القرآن الكريم . ينظر الأعلام للزركلي 2 / 231 .

3 (الحجة في القراءات السبع 202 ، 203 .

4 (المائدة 6 .

5 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 340 ، 341 .

6 (السبعة في القراءات 243 .

7 (مشكل إعراب القرآن الكريم للقيسي 139 .

وأما توجيهه للجر فأقل ما يقال عنه أنه بعيد ، ولعله تبع في ذلك الأخفش الذي ذكر ذلك واستبعده فقال : " وقال بعضهم : (وأرجلكم) على المسح أي وامسحوا بأرجلكم وهذا لا يعرفه الناس ... ويجوز الجر على الاتباع ... والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار " (1) .

ودافع العكبري (ت 616 هـ) (2) عن الجر على الجوار وأكثر فيه القول والاستدلال (3) ، واضطرب كلامه ففي حين يقول هنا : " وهو الإعراب الذي يقال هو على الجوار وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرتة فقد جاء في القرآن والشعر " (4) . يقول في موضع سابق في الكتاب نفسه : " وقال أبو عبيدة (ت 209 هـ) (5) هو مجرور على الجوار وهو أبعد من قولهما ؛ لأن الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة " (6) . ومهما يكن من أمر فإن الجر بالمجاورة لا ينبغي حمل شيء من

-
- 1 (معاني القرآن للأخفش 1 / 277 . كتاب معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط المتوفى سنة 215 هـ ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى 1411 هـ — 1990 م . وينظر أثر اللغة في اختلاف المجتهدين 239 وما بعدها ، تأليف عبد الوهاب عبد السلام طويلة ، دار السلام الإسكندرية — مصر — الطبعة الثالثة 2010 م
 - 2 (عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي أبو البقاء محب الدين ، عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب ، أصله من عكبر بليدة على دجلة أصيب في صباه بالجدري فعمي ، ومولده ببغداد ووفاته فيها سنة 616 هـ ، له عدة كتب منها شرح ديوان المتنبي واللباب في علل البناء والإعراب وشرح للمع لابن جني والتبيان في إعراب القرآن . ينظر الأعلام للزركلي 4 / 80 .
 - 3 (ينظر التبيان في إعراب القرآن 1 / 208 : 210 ، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري تحقيق علي محمد الجاوي الناشر دار ابن خلدون الإسكندرية مصر . .
 - 4 (التبيان في إعراب القرآن 1 / 209 .
 - 5 (معمر بن المثنى التيمي بالولاء البصري أبو عبيد النحوي من أئمة العلم بالأدب واللغة مولده بالبصرة ووفاته بها سنة 209 هـ كان أباطيا شعوبيا من كتبه نقائض جرير والفرزدق ومجاز القرآن . ينظر الأعلام للزركلي 7 / 271 ، 272 .
 - 6 (التبيان في إعراب القرآن 1 / 92 . وينظر مجاز القرآن 1 / 155 ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى تحقيق محمد فواد سزكين الناشر مكتبة الخانجي القاهرة .

القرآن عليه لشذوذه (1). وقال ابن خالويه : لا وجه لمن قال بالجر على الجوار ، واحتج لمن قرأ بالجر بأن القرآن نزل بالمسح ثم عادت السنة للغسل (2) . وأيد ذلك القيسي: " وقال جماعة هو عطف على الرؤوس والآية منسوخة بالسنة " (3) وكيف يعقل والقراء مناصفة بين النصب والجر .

ويذكر النحاس رأي من قال بالجر على الجوار ويصفه بالغلط العظيم ثم يقول: " ومن أحسن ما قيل إن المسح والغسل واجبان جميعا " (4) ويرى أن القراءتين بمنزلة الآيتين . وهذا عندي أولى من قولي ابن خالويه ومكي .

وأعدل الآراء عندي رأيان ، الأول : ما ورد عن أبي علي ، ومفاده وجود عاملين في الآية : الفعل اغسلوا وحرف الجر الباء ، ومتى اجتمع عاملان يحمل ما بعدهما على الأقرب منهما ، فحمل في هذه الآية على الباء فجر المعمول (أرجلكم) ، والدلالة قائمة على أن المراد بالمسح هو الغسل لوجود التحديد (إلى الكعبين) (5) .

والثاني : " قال تعالى : (يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) (6) فنصبوا الظالمين على موضع المنصوب الذي قبله ، والظالمين لا يدخلهم في رحمته " (7) . فاشتركا في الإعراب ولم يشتركا في الحكم ، وكذلك (أرجلكم) في قراءة الجر . وهذا كما قال أبو جعفر عن قوله تعالى : (وَحُورٌ عِينٌ) (8) في قراءة الجر : " والخفض جائز على أن يحمل على المعنى لأن المعنى ينعمون بهذه الأشياء وحور وعين " (9) .

-
- 1 (مجلة الهدي الإسلامي (عوامل الجر في العربية) محمد عمر علي بن حسين ص 213 . العدد الرابع السنة الثانية فبراير 2013 .
 - 2 (ينظر الحجة في القراءات السبع 129 .
 - 3 (مشكل إعراب القرآن للقيسي 139 .
 - 4 (إعراب القرآن للنحاس 2 / 9 .
 - 5 (ينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 112 .
 - 6 (الإنسان 31 .
 - 7 (مجاز القرآن 1 / 155 .
 - 8 (الواقعة 24 .
 - 9 (إعراب القرآن للنحاس 4 / 328 .

ب _____ " قوله تعالى : (وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ
وَنَخِيلٌ صِنُونٌ وَغَيْرُ صِنُونٍ) (1) ، برفع زرع وجره مع رفع ما بعده وجر ما بعده
. والرّفْع كأنه الوجه ؛ ليكون معطوفا على قوله (جنات) ... وإذا جررت (زرع) جعلت الجنات من الزرع وهو قليل . ولكن قوما قالوا جرُّ (زرع) على الجوار " (2) .
قال ابن مجاهد : " فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية حفص (وِزْرَعٌ وَنَخِيلٌ صِنُونٌ وَغَيْرُ صِنُونٍ) ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي (وِزْرَعٌ وَنَخِيلٌ صِنُونٌ وَغَيْرُ صِنُونٍ) خفضاً " (3)

وما أريد أن أعلق عليه هو قوله (قليل) أوليس هو أولى من القول بالجر على الجوار الذي لم يقل به أحد من أهل الاحتجاج والذي توحى عبارته بأنه استحسنه ، وربما نقله من عبارة ابن خالويه : " وذلك أن الزرع لما وقع بين النخيل والأعناب خفضوه للمجاورة " (4) . في حين يقول في الحجة : " والحجة لمن خفض أنه ردّه على قوله : (من أعناب وزرع) " (5) . وهذا ما يدل إلا على تباعد مصدر ومصب هذين النهريين . أعني إعراب القراءات والحجة لابن خالويه .

قال السمين (ت 756 هـ) (6) : " وقد طعن قوم على هذه القراءة وقالوا ليس الزرع من الجنات " (7) وأجابهم بقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا الْأَحْدَاهِمَا جَنَّاتٍ مِّن

1 (الرد 4 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 622 .

3 (السبعة في القراءات 356 .

4 (إعراب القراءات السبع وعللها 1 / 220 .

5 (الحجة في القراءات السبع 200 .

6 (أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي أبو العباس شهاب الدين المعروف بالسمين ، مفسر عالم بالعربية والقراءات شافعي من أهل حلب استر واشتهر في القاهرة توفي سنة 756 هـ من كتبه الدر المصون . ينظر الأعلام للزركلي 1 / 274 .

7 (الدر المصون 4 / 266 ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تأليف الإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد ابن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد عوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والدكتور جاد مخلوف جاد ، والدكتور

أَعْتَابَ وَحَفَنَتْهُمَا بَخْلٌ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زُرْعًا (1) وهذا دليل على أن الأرض إذا كان فيها النخيل والكرم والزرع سميت جنة (2) .

4 - مسائل في الحال :

أ _____ قال الباقر (عليه السلام) : " قوله تعالى : (قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (3) و (خالصة يوم القيامة) بالرفع والنصب ، فمن رفع كان قوله (هي) مبتدأ و (للذين آمنوا) خبره وقوله (في الحياة الدنيا) ظرف للخبر و (خالصة) خبر ثان . ومن نصب كان (للذين آمنوا) خبرا ، و (في الحياة الدنيا) ظرفا له و (خالصة) نصب على الحال من الضمير الذي في ظرف الذي هو الخبر " (4) .

" فقرأ نافع وحده (خالصة) رفعا ، وقرأ الباقر (خالصة) نصبا " (5) .
الذي قاله جامع العلوم هو من كلام الزجاج (ت 311 هـ) (6)
: " فأما إعراب (خالصة) فهو أنه خبر بعد خبر كما تقول : زيد عاقل لبيب ... ومن قرأ (خالصة) جعل خالصة منصوبا على الحال " (7) . فالزجاج

زكرياء عبد المجيد النوتي ، قدّم له وقرّضه الدكتور أحمد محمد صيرة ، دار الكتب العلمية بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى 1414 هـ — 1994 م .

- 1 (الكهف 32 .
- 2 (ينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 4 .
- 3 (الأعراف 30 .
- 4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 454 .
- 5 (السبعة في القراءات 280 .
- 6 (إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحق الزجاج عالم النحو واللغة ولد في بغداد ومات فيها سنة 311 هـ كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد من كتبه معاني القرآن وإعرابه والاشتقاق وفعلت وأفعلت . ينظر الأعلام للزركلي 1 / 40 .
- 7 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2 / 333 ، تأليف إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحق الزجاج المتوفى سنة 311 هـ ، الناشر عالم الكتب بيروت لبنان ، الطبعة الأولى 1408 هـ — 1988 م . وينظر البحر المحيط 4 / 293 .

عنده خبر بعد خبر وكأن الفارسي لا يقدم هذا الوجه فيقول : " فأما قوله (خالصة) فمن رفعه جعله خبراً للمبتدأ الذي هو (هي) ... ومن قال هذا حلو حامض أمكن أن يكون { للذين آمنوا } خبراً وخالصة خبر آخر ... ومن نصب (خالصة) كان حالاً " (1) . ويؤيد مقالة أبي علي قول سيبويه : " ومن قال : فيها عبد الله قائم . قال : هو لك خالص . فيصير خالص مبنياً على هو ، كما كان قائم مبنياً على عبد الله ، وفيها لغو ، إلا أنك ذكرت فيها لتبين أين القيام ، وكذلك لك ، إنما أردت أن تبين لمن الخالص " (2)

فعلى قراءة النصب في قوله (خالصة) لا خلاف في أنها منصوبة على الحال والمعنى للقراءتين واحد ، وهو أن الزينة والطيبات خالصة للمؤمنين يوم القيامة .

ب _____ قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا) (3) ... ومن رفع { تلقف } كان { تلقف } حالاً من { ما } أو من الضمير في الظرف " (4) .

" فقرأ ابن عامر وحده (تَلَقَّفُ) برفع الفاء وتشديد القاف ، ورَوَى حفص عن عاصم { تَلَقَّفُ } بتسكين اللام وتخفيف القاف والجزم ، وقرأ الباقون وأبو بكر (ت 193 هـ) (5) عن عاصم (تَلَقَّفُ) مجزومة الفاء " (6) .

لم يوجه الباقولي قراءة الجزم في (تَلَقَّفُ) وهي ظاهرة بينة فالحجة فيها الجزم بجواب الأمر (7) ، ووجه قراءة الرفع على أن الجملة في موضع حال

1 (الحجة للقراء السبعة 2 / 235 .

2 (الكتاب 2 / 91 .

3 (طه 69 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 838 .

5 (شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي الخياط أبو بكر من مشاهير القراء كان عالماً فقيهاً توفي بالكوفة سنة 193 هـ . ينظر الأعلام للزركلي 3 / 165 .

6 (السبعة في القراءات 421 .

7 (ينظر الحجة في القراءات السبع 244 . وحجة القراءات 457 .

، قال أبو علي : " وجه ابن عامر (تلقف) يرتفع على أنه في موضع الحال ،
والحال يجوز أن يكون من الفاعل المُلقِي ومن المفعول المُلقَى " (1) .
ووجه وجه ابن عامر بالاستئناف أيضا ، قال أبو حيان : " وقرأ ابن عامر
كذلك برفع الفاء على الاستئناف أو على الحال " (2) .

ج — قال الباقولي : " قوله عز وعلا : (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا
السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ) (3) (سواء
بالرفع والنصب ، فمن رفع فـ (محياهم) مبتدأ و (مماتهم) عطف عليه و
(سواء) خبر مقدم . ومن نصب فإنه ينصبه على الحال من الضمير في
(نجعلهم) أو مفعولا ثانيا أي نجعلهم كالمؤمنين سواء محياهم ومماتهم .
فيرتفع (محياهم ومماتهم) بـ (سواء) ، والرفع فيه الوجه ؛ لأن مثل هذا
الباب إنما يعمل في المضمرة دون الظاهر " (4) .

" فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن
عامر وعاصم في رواية أبي بكر (سواء محياهم
ومماتهم) رفعا ، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم { سواء
محياهم ومماتهم) نصبا " (5) .

ولا خلاف في توجيه قراءة الرفع في (سواء) والذي قال عنها الباقولي
(والرفع فيه الوجه) قال الزجاج : " والاختيار عند سيبويه والخليل وجميع
البصريين سواء برفع سواء ... والرفع أجود لأن سواء في مذهب المصدر " (6)
6. فلا ينبغي أن يُجرى على ما قبله كما يُجرى اسم الفاعل (1) . وأما في

1 (الحجة للقراء السبعة 3 / 145 . وينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع 2 / 206 . الكشف

عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها للإمام أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي 355 هـ

— 437 هـ ، تحقيق الشيخ عبد الرحيم الطرهوني ، دار الحديث القاهرة سنة الطبع 2007 م .

2 (البحر المحيط 6 / 241 . وينظر اللباب في علوم الكتاب . وينظر إعراب القراءات السبع

وعللها 2 / 43 .

3 (الجاثية 21 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1229 .

5 (السبعة في القراءات 595 .

6 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 433 .

توجيه قراءة النصب فلم يخالف الباقولي من سبقه فهو يقول بقولهم ويذهب مذهبهم⁽²⁾. وما يقال في هذه الآية قيل في قوله تعالى: (الَّذِي جَعَلْنَا لِنَاسٍ سَوَاءً الْعَاكِفِ فِيهِ وَالْبَادِ) (3)، فقرأ القراء جميعاً بالرفع في (سواء) غير عاصم في رواية حفص فإنه قرأ (سواء) نصبا⁽⁴⁾. فإجماع القراء على الرفع دليل على أن الرفع هو الوجه المقدم، ووجه أبو علي الفارسي الرفع في (سواء) بأنه خبر ابتداء مقدم، وقال غيره هو مبتدأ و{العاكف} خبره⁽⁵⁾ ووجه النصب بالنصب على الحال وقال: "ومن نصب فقال سواءً اعلم المصدر عمل اسم الفاعل فرفع (العاكف فيه) كما يرفع بمستو"⁽⁶⁾ وهذا ما جعل وجه الرفع أجود لئلا يجعل المصدر بمنزلة اسم الفاعل فيرفع ما بعده. وقد يقوم المصدر مقام اسم الفاعل في الصفة.

د — قال الباقولي: "قوله تعالى: (إِنَّهَا لَطَىٰ نَزَاعَةٌ لِّلشَّوْيِ) (7)، بالرفع والنصب، فالرفع على الأوجه الأربعة المتقدم ذكرها في غير موضع. والنصب بإضمار فعل على تقدير إنها لظى أعنيها نزاعة للشوى. قال أبو علي ولا أحمله على الحال... ويجوز أن تكون الحال حالا مؤكدة كقوله: (هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) (8) فيكون العامل في الحال معنى الجملة"⁽⁹⁾.
" روى حفص عن عاصم (نزاعة) نصبا وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم (نزاعة) رفعا"⁽¹⁰⁾.

1 (ينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 293 .

2 (ينظر الحجة في القراءات السبع 326 . ينظر حجة القراءات 661 .

3 (الحج 25 .

4 (ينظر السبعة في القراءات 435 .

5 (ينظر الحجة في القراءات السبع 253 . و ينظر حجة القراءات 475

6 (الحجة للقراء السبعة 3 / 167 ، 168 .

7 (المعارج 15 ، 16 .

8 (البقرة 91 .

9 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1384 ، 1385 .

10 (السبعة في القراءات 651 .

وذكر الباقولي لرفع (نزاعة) أربعة أوجه في حين ذكر لها ابن عطية خمسة بل ستة وهي أن تكون (لظى) بدلا من الضمير (الها) في (إنها) و(نزاعة) خبر إنّ ، أو أن تكون (لظى) خبر و (نزاعة) خبر بعد خبر (¹) ، أو على إضمار مبتدأ أي هي نزاعة ، أو يكون الضمير للقصة و (لظى) مبتدأ و (نزاعة) خبر ، أو على أن (لظى) خبر و تكون (نزاعة) بدلا منها ، وزاد السادس وعزاه للزجاج فقال : " وقال الزجاج : نزاعة رفع لمعنى المدح " (²) وهو يقصد القطع وإن كان هذا يتضمنه أحد الوجوه التي ذكرها وهو قوله (أو على إضمار مبتدأ) . وأما عن النصب فيذكر الزجاج أنها حال مؤكدة أو حال على معنى التلطي في الفعل ولا ينسى القطع وذلك يكون بإضمار فعل كما قال الباقولي (³) . ويكون كل كلامه في توجيه النصب من كلام الزجاج .

هـ — قال الباقولي : " قوله عز وجل : (عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ) (⁴) ، بالنصب في الياء وإسكان الياء ، فمن نصب كان حالا من الهاء والميم في قوله (وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ) أي يعلوهم في هذه الحالة ثياب سندس فيرتفع { ثياب سندس } باسم الفاعل المنصوب على الحال ، ومن قال (عاليهم) فأسكن الياء كان في موضع الرفع صفة للـ { ولدان } ، أي يطوف عليهم ولدان مخلدون عاليهم ثياب سندس ، فيرتفع (ثياب سندس) باسم الفاعل الجاري صفة على الموصوف " (⁵) .

1 (ذكرهما سيبويه . ينظر الكتاب 2 / 83 . وينظر شرح المفصل لابن يعيش 2 / 142 ، تأليف موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة 646 هـ ، تحقيق الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق سوريا ، الطبعة الأولى 1434 هـ — 2013 م .

2 (المحرر الوجيز 5 / 367 . وينظر الكشف لمكي 2 / 436 .

3 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 5 / 221 . وينظر الحجة في القراءات السبع 352 . وينظر

الحجة للقراء السبعة 4 / 62 . وينظر حجة القراءات 724 .

4 (الإنسان 21 .

5 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1412 ، 1413 .

" قرأ نافع وحمزة وأبان (ت 153 هـ) (1) والمفضل (ت 308 هـ) (2)

عن عاصم (عاليهم) ساكنة الياء ، وقرأ الباقون (عاليهم) بفتح الياء " (3) . قال الزجاج عن إسكان الياء : " فيكون رفعه على الابتداء " (4) . وهو قول الجميع (5) ، إلا الباقولي إذا صحت نسبة هذا الكتاب إليه فيقول فيه : " ولا يجوز أن يرتفع (عاليهم) بالابتداء (وثياب سندس) خبره كما قال في الحجة لكونه جارياً وصفاً على ولدان " (6) ، وهو يعرض بأبي علي هنا ، وفي الكتاب محل البحث يقول : " وهذا لسوء تأمله " (7) وأبو علي ليس صاحب الرأي الأول أو الوحيد في هذا ، ونقل محقق الكتاب رد من رد عليه بكثير من الوضوح والتفصيل (8) .

ويذكر العكبري وجهاً آخر وهو قوله : " ويقرأ بسكون الياء إمّا بتخفيف المنقوص أو على الابتداء " (9) ، وعن النصب في (عاليهم) قال بعض

-
- 1 (أبان بن تغلب الربعي ويقال أبو أميمة الكوفي النحوي قرأ على عاصم وأبي عمرو الشيباني وطلحة والأعمش ويقال لم يختم القرآن على الأعمش إلا ثلاثة منهم أبان بن تغلب توفي سنة 141 هـ وقيل 153 هـ . ينظر طبقات القراء .
 - 2 (المفضل محمد بن إبراهيم بن المفضل أبو سعيد الجندي ثم المكي روى القراءة عنه ابن مجاهد توفي بمكة 308 هـ . ينظر غاية النهاية في طبقات القراء
 - 3 (السبعة في القراءات 664 .
 - 4 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 5 / 262 .
 - 5 (ينظر إعراب القرآن للنحاس 5 / 103 . وينظر المحرر الوجيز 5 / 413 . وينظر الحجة للقراء السبعة 4 / 85 . وينظر حجة القراءات 470 .
 - 6 (إعراب القرآن المنسوب للزجاج (الجواهر) 4 / 84 ، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب اللبناني بيروت — لبنان ، الطبعة الثالثة 1406 هـ — 1986 م .
 - 7 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1413 .
 - 8 (ينظر المصدر السابق 1413 هامش رقم 6 .
 - 9 (التبيان في إعراب القرآن 2 / 277 .

النحويين بنصبه على الظرف ومن هؤلاء الفراء (ت 207 هـ) (1) ، (2) ،
وتبعه ابن خالوية ، وابن عطية (3) وذكر الزجاج أن هذا لا يعرفه في
الظروف وأكد النصب فيه على الحال (4) . وهذا الذي أويده .

5 _____ مسائل في الحذف :

الحذف و الإضمار " فالإضمار : الإخفاء وهو أن تخفي الشيء في نفسك
ولا تبديه ، والحذف : الإسقاط وهو ترك جزء من أجزاء الكلام بعدم ذكره
فمآل التعبيرين واحد " (5) . وهو ترك بعض أجزاء التركيب النحوي لدليل
حالي أو مقالي سواء أكان المحذوف اسماً أم فعلاً أم حرفاً أم حركة .

أ _____ حذف التنوين :

أ- قال الباقرلي : " قوله تعالى : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ) (6) بالتنوين
وترك التنوين ، فمن نون كان (عزير) مبتدأ وما بعده خبره بلا خلاف
فأما من لم ينون ففيه ثلاثة أوجه : الأول أن يكون (عزير) مبتدأ
وما بعده خبره وحذف التنوين لسكونها وسكون الباء من ابن ... والوجه
الثاني : أنه جعل قوله (ابن الله) صفة لـ (عزير) ... والوجه

-
- 1 (يحيي بن بن عبد الله بن منظور الديلمي مولى بني أسد أبو زكرياء المعروف بالفراء ، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب كان يقال : الفراء أمير المؤمنين في النحو . ومن كلام ثعلب : لولا الفراء ما كانت اللغة . ولد بالكوفة وانتقل إلى بغداد وتوفي سنة 207 هـ من كتبه معاني القرآن والمقصود والممدود وما تلحن في العامة . ينظر الأعلام للزركلي 8 / 145 ، 146 .
 - 2 (ينظر معاني القرآن للفراء 3 / 219 ، تأليف أبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة 207 هـ ، عالم الكتب بيروت — لبنان ، الطبعة الثالثة 1403 هـ — 1983 م .
 - 3 (ينظر الحجة في القراءات السبع 359 . والمحزر الوجيز 5 / 414 .
 - 4 (ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 5 / 262 .
 - 5 (الحذف في الأساليب العربية 21 . الحذف في الأساليب العربية لإبراهيم عبد الله رفيده ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس ليبيا ، الطبعة الأولى 2002 م .
 - 6 (التوبة 30 .

الثالث : في الآية أنه لم يصرف (عزير) لأنه جرى عندهم مجرى إبراهيم وإسماعيل وإسحق في التعريف والعجمة " (1) .
 " فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة (عزيرُ ابن الله) غير منون ، وقرأ عاصم والكسائي (عزيرُ ابن) منونا " (2) . واختلفت الرواية عن أبي عمرو بالتثوين وبتركه ، وبالتثوين أولى . " وقد طرح بعضهم التثوين وذلك رديء " (3) ، " وقرأها الثقات بطرح التثوين والوجه أن ينون " (4) . ويوجهه الباقلوي قراءة التثوين بأن (عزير) مبتدأ ويقول (بلا خلاف) وهو كما قال (5) ، وقال عن ترك التثوين : (فيه ثلاثة أوجه) وذكر هذا قبله ابن زنجلة (6) . وهذا ما يعرف في أصول النحو بالتعليل بعلتين (7) أو أكثر قال السيوطي (ت 911 هـ) (8) : " وقال ابن الأنباري : اختلفوا في تعليل الحكم بعلتين فصاعداً ، فذهب قوم إلى أنه لا يجوز ... وذهب قوم إلى جوازه " (9) وهو الصحيح .

ب — حذف المبتدأ :

- 1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 512 : 516 .
- 2 (السبعة في القراءات 313 .
- 3 (معاني القرآن للأخفش 1 / 356 .
- 4 (معاني القرآن للفراء 1 / 431 .
- 5 (ينظر إعراب القراءات السبع وعللها 1 / 236 . والحجة للقراء السبعة 2 / 318 . وحجة القراءات 317 .
- 6 (ينظر حجة القراءات 318 . والحجة في القراءات السبع 174 .
- 7 (ينظر الخصائص 1 / 175 ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، طبع في مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الخامسة 2010 م .
- 8 (عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضير السيوطي جلال الدين ، إمام حافظ مؤرخ أديب نشأ في القاهرة يتيماً وتوفي سنة 911 هـ له نحو 600 مصنف منها الإتيقان في علوم القرآن والمزهر في علوم اللغة والإقتراح في أصول النحو والأشباه والنظائر وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة والإكليل في استنباط التنزيل وتاريخ الخلفاء . ينظر الأعلام للزركلي 3 / 301 .
- 9 (الإقتراح في علم أصول النحو 78 . تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق محمد حسن الشافعي ، دار الكتب العلمية بيروت — لبنان الطبعة الأولى 1998 .

1 — قال الباقرلي : " قوله تعالى : (قَالُوا مَعذِرَةٌ إِيَّايَ رَبُّكَ) (1)
 برفع التاء والنصب ، فالرفع على تقدير : موعظتنا معذرة ، كما أن التقدير في
 قوله (وقولوا حطة) أي مسألتنا حطة ، ومن نصب فهو مفعول له فكأنهم لما
 قالوا (لم تعظون) قالوا معذرة أي للمعذرة " (2) .
 ذكر ابن مجاهد أن القراء الستة غير عاصم قرؤوا برفع (معذرة)
 واختلفت الرواية عن عاصم فرؤي عنه الرفع والنصب (3) .
 قال سيبويه : " ومثله في أنه على الابتداء وليس على فعل قوله عز وجل :
 (قالوا معذرة إلى ربكم) ... قالوا موعظتنا معذرة " (4) .

وقوله (ومثله) يشير إلى قول الشاعر (5) :

يقول حنان ما أتى بك ها هنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف

يقول ابن السيرافي (ت 385 هـ) (6) : " الشاهد في أنه رفع حنان ...
 وهو خبر ابتداء محذوف " (7) .

-
- 1 (الأعراف 164 .
 - 2 (كشف المشكلات و إيضاح المعضلات 482 ، 482 .
 - 3 (ينظر السبعة في القراءات 296 .
 - 4 (الكتاب 1 / 320 .
 - 5 (البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الكتاب 1 / 320 ، ولمنذر بن درهم الكلبى في شرح
 أبيات سيبويه لابن السيرافي 1 / 235 . وفي شرح المفصل لابن يعيش 1 / 277 ، 278 .
 وفي ارتشاف الضرب لأبي حيان 3 / 1086 .
 - 6 (الحسين بن عبد الله بن المرزبان السيرافي أبو سعيد : نحوي عالم بالأدب ، أصله من سيراف من
 بلاد فارس تفقه في عمان وسكن بعداد توفي سنة 368 هـ من كتبه شرح كتاب سيبويه وأخبار
 النحويين البصريين . ينظر الأعلام للزركلي 2 / 195 ، 196 .
 - 7 (شرح أبيات سيبويه 1 / 235 ، تأليف أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي المتوفى سنة
 385 هـ ، حققه وقدم له الدكتور محمد علي سلطاني ، دار العصماء دمشق الطبعة الأولى 2008 م

فتوجيه قراءة الرفع في قوله { معذرة } الذي نكره الباقولي هو من كلام سيبويه وعليه كل من أتى بعده (1). وأما توجيه النصب بالمفعول له ، فهو قول الفراء : " وإن أردت : قلنا ما قلنا معذرة إلى الله فهذا وجه النصب " (2) . وذهب غيرهما إلى النصب على المصدر، قال أبو علي : " وحجة من نصب أن سيبويه قال : لو قال رجل لرجل معذرة إلى الله وإليك من كذا وكذا لنصب " (3) .

وقال النحاس (ت 338 هـ) (4) عن هذا : " وهذا من لطائف سيبويه التي لا يلحق فيها " (5) .

2 — قال الباقولي : " قوله عز وجل : (فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ) (6) بالرفع والنصب ، فمن نصب فالتقدير : فالواجب أن يشهد أحدهم أربع شهادات ، فيكون المصدر مضافا إلى الفاعل . ومن رفع وقال (فشهادة أحدهم أربع شهادات) فقد أخبر بالمرفوع عن المبتدأ " (7) .

-
- 1 (ينظر الحجة في القراءات السبعة 166 . وينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 276 . وينظر حجة القراءات 300 .
 - 2 (معاني القرآن للفراء 50 .
 - 3 (الحجة للقراء السبعة 2 ، 276 . وينظر الكتاب 1 / 320 . والحجة في القراءات السبعة 166 . وإعراب القرآن للنحاس 2 / 157 ، 158 ، إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس المتوفى سنة 338 هـ ، تحقيق د . زهير غازي زاهد ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت 1409 هـ — 1988 م .
 - 4 (أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري أبو جعفر النحاس ، مفسر وأديب مولده بمصر ووفاته بها سنة 338 هـ زار العراق واجتمع بعلمائه ومن تصانيفه تفسير القرآن وإعراب القرآن ومعاني القرآن . ينظر الأعلام للزركلي 1 / 208 .
 - 5 (إعراب القرآن للنحاس 2 / 150 .
 - 6 (النور 6 .
 - 7 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 939 .

" فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر (أربع شهادات) وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (أربع) رفعا " (1)

قال الفراء : " وسائر القراء يرفعون الشهادة وينصبون الأربعة لأنهم يضمرون للشهادة ما يرفعها ويوقعونها على الأربعة " (2) . " فالتقدير فعليهم أن يشهد أحدهم أربع شهادات ، أو فالأمر أن يشهد أحدهم أربع شهادات " (3) ، والفارسي يقدر المبتدأ بـ (الحكم أو الغرض) (4) والباقولي يقدره (فالواجب أن يشهد) . فيكونوا قد أضمروا مبتدأ وشهادة خبره . ويتفق الجميع على أن توجيه الرفع في { أربع } " أنه جعله خبراً لقوله فشهادة أحدهم " (5) ، ولا كلام بعد اتفاقهم .

3 — قال الباقر : " قوله عز وجل : (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ) (6) ، بالرفع والنصب ، فالنصب على أن يكون بدلاً مما قبله ، وهو قوله (ثلاث مرات) ، والرفع على خبر ابتداء مضمرة ؛ أي هي ثلاث عورات " (7) .

" فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم (ثلاث عورات) رفعا ، وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر (ثلاث عورات) نصبا " (8) .

1 (السبعة 452 ، 453 .

2 (معاني القرآن للفراء 733 . وينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها 2 / 134

3 (إعراب القرآن للنحاس 3 / 129 . وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 32 . وحجة القراءات 495 .

4 (ينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 192 .

5 (الحجة في القراءات السبعة 260 . وينظر حجة القراءات 495 . ومشكل إعراب القرآن للقيسي 340 .

6 (النور 58 .

7 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 962 ، 963 .

8 (السبعة في القراءات 459 .

اتفق الجميع في توجيه قراءة الرفع في (ثلاثُ عوراتٍ) على أنها خبر لمبتدأ مضمرة أو محذوف والتقدير عندهم جميعا : هذه ثلاثُ عوراتٍ (1) . إلا أن ابن خالويه قال : " فالحجة لمن رفع أنه ابتداء ، فرفعه بالابتداء والخبر لكم ، أو رفعه لأنه خبر ابتداء محذوف معناه : هذه الأوقات ثلاث عورات لكم " (2) .

واتفقوا كذلك في توجيه النصب وقالوا الذي قاله الباقولي (البدل) (3) . إلا أن الزجاج قال : " ويجوز (ثلاثُ عوراتٍ) بالنصب على معنى : لَيْسَتْأَذْنُوكُمْ ثلاث عورات أي في أوقات ثلاث عورات " (4) . وقد ر للنصب فعلا ، ولم يذكر البدل كما قال بذلك بقية الأئمة . وذكر ذلك السمين فقال : " أن ينتصب بإضمار فعل ، فقدره أبو البقاء أعني (5) ، وأحسن من هذا التقدير اتقوا أو احذروا " (6) .

4 _____ قال الباقولي : " قوله عز و علا : (إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ تُنزِلُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ) (7) ، بالرفع أي ذلك تنزيل العزيز الرحيم . ومن قرأ بالنصب فإنه مصدر على تقدير نزلته تنزيلا ... ومن قرأ (تنزيل العزيز الرحيم) بالجر

1 (ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 52 . والحجة للقراء السبعة 3 / 205 ، 206 . وحجة القراءات 507 .

2 (الحجة في القراءات السبع 264 .

3 (ينظر الحجة في القراءات السبع 264 . والحجة للقراء السبعة 3 / 206 . وحجة القراءات 505 .

4 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 52 .

5 (ينظر التبيان في إعراب القرآن 2 / 159 .

6 (الدر المصون 5 / 334 .

7 (يــــس 2 — 3 — 4 .

وهو خارج عن الأئمة جعله بدلا من قوله (صراط) لأن الصراط هو القرآن ها هنا " (1) .

ذكر ابن مجاهد أن حمزة والكسائي وحفص عن عاصم قرؤوا (تنزِيلَ) نصبا وقرأ الباقر (تنزِيلُ) رفعا ولم يذكر قراءة الجر (2) ، ولم يذكر الجر وهي قراءة خارجة عن قراءة الأئمة السبعة كما قال الباقر . وذكرها العكبري في شواذه وقال عنها : " قوله تعالى : (تنزِيلَ) يقرأ بالجر بدلا من القرآن " (3) .

وتوجيه قراءتي الرفع والنصب هو محل اتفاق بين أصحاب كتب الاحتجاج وكتب الأعراب للقرآن الكريم (4) .

ج — حذف المضاف :

1 — قال الباقر : " قوله تعالى : (هَلْ يُسْتَطِيعُ رَبُّكَ) (5) ... ومن قرأ (هل تستطيع ربك) بالتاء والنصب ، فالتقدير : هل تستطيع سؤال ربك ؟ فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه كما قال تعالى (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) (6) " (7) .

1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1112 ، 1113 .

2 (السبعة في القراءات 539 .

3 (إعراب القراءات الشواذ 2 / 175 . لأبي لبقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، تحقيق

الدكتور عبد الحميد السيد

محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث 2003 م .

4 (ينظر معاني القرآن للفراء 649 . ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 278 . وإعراب القرآن

للنحاس 3 / 383 . وينظر الحجة في القراءات السبعة 298 . وينظر الحجة للقراء السبعة 3 /

305 . وحجة القراءات 596 . ومشكل إعراب القرآن للقيسي 397 . وإعراب القرآن المنسوب

للزجاج 1 / 187 . والتبيين في إعراب القرآن 2 / 201 .

5 (المائدة 114 ،

6 (يوسف 82 .

7 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 379 .

" فقرأ الكسائي وحده (هل تستطيع ربك) بالتاء ونصب الباء واللام مدغمة في التاء ، وقرأ الباقر (هل يستطيع ربك) بالياء ورفع الباء " (1) .
فالحجة لمن قرأ بالياء في الفعل وبالرفع في الباء من (ربك) بيّنة واضحة وهي أنه جعل الفعل لله تعالى فرُفِعَ لفظ الجلالة على الفاعلية " وهم في هذا السؤال عالمون أنه يستطيع ذلك فلفظه لفظ الاستفهام ومعناه معنى الطلب والسؤال " (2) .

أما ما يخص قراءة الكسائي فهي من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وهو كثير في اللغة وكثير في القرآن الكريم ، وقد أفرد له صاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج — وهو الباقرلي على أرجح الآراء — باباً سماه (باب ما جاء من حذف المضاف في التنزيل) قال في بداية كلامه فيه : " وليس من هذه الأبواب في التنزيل أكثر من هذا " (3) .

ووجه أئمة الاحتجاج هذه القراءة على ما ذكر . قال أبو علي : " وجه قراءة الكسائي (تستطيع) بالتاء أن المراد : هل تستطيع سؤال ربك " (4) ثم حذف السؤال وأقام ربك مقامه (5) . وفي كتب التفسير كلام طويل حول هذه القراءة مفاده أن قراءة الكسائي أبعدت الشك في الحواريين وفي صدق إيمانهم بقدرة الله تعالى وروى غير واحد من المفسرين عن عائشة أم المؤمنين (ت58 هـ) (6) رضي الله عنها وأرضاها قولها : (الحواريون أعرف بالله

1 (السبعة في القراءات 249 .

2 (الحجة في القراءات السبعة 135 .

3 (إعراب القرآن المنسوب للزجاج 1 / 41 ، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب اللبناني بيروت لبنان ، الطبعة الثالثة 1406 هـ — 1986 م .

4 (الحجة للقراء السبعة 2 / 143 .

5 (ينظر الحجة في القراءات السبعة 135 . وحجة القراءات 241 . والبيان في غريب إعراب القرآن 1 / 310 ، تأليف أبي البركات بن الأنباري ، تحقيق دكتور طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة .

6 (أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن عثمان من قريش أفقه نساء المسلمين وأعلمهن بالدين والأدب ، كانت تكنى بأُم عبد الله تزوجها الرسول صلى الله عليه وسلم في السنة

من أن يقولوا : هل يستطيع ربك) (1) . ولا يكون بهذا أن قراءة الجمهور تفيد إقامة هذا الشك عندهم . قال أبو علي : " وأما قراءة من قرأ (هل يستطيع ربك) فليس على أنهم شكوا في قدرة القديم سبحانه على ذلك ... ولكن كأنهم قالوا نحن نعلم قدرته على ذلك فليفعله بمسألتك إياه ليكون علما لك ودلالة على صدقك " (2) .

2 — قال الباقرلي : " قوله تعالى : (فَلهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى) (3) ونصبه مع التنوين ، فمن قرأ (جزاء الحسنی) فـ (الحسنی) مبتدأ و (له) خبره والتقدير : فله الحسنی جزاء ؛ أي مجزيا مصدر في موضع الحال ، والعمل فيه (له) أي ثبتت الحسنی له جزاء . ومن قال (فله جزاء الحسنی) فالجزاء مضاف إلى الحسنی و الحسنی صفة موصوف محذوف ، والتقدير: فله جزاء الحالة الحسنی " (4) .

" فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وأبو عمرو (فله جزاء الحسنی) مضافا مرفوعا ، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (جـ جزاء الحسنی) منونا منصوبا " (5) .

فقال الباقرلي عن قراءة النصب (جزاء) مصدر في موضع الحال وهو قول أبي إسحق الزجاج (6) . وبه قال ابن خالويه ، وأبو علي ، وابن زنجلة ،

الثانية بعد الهجرة فكانت أحب نسائه إليه وأكثرهن رواية للحديث عنه لها خطب ومواقف توفيت بالمدينة سنة 58 هـ رضي الله عنها . ينظر الأعلام للزركلي 3 / 240 .

1 (ينظر جامع البيان في تأويل القرآن 11 / 219 . والبحر المحيط 4 / 58 . والجامع لأحكام

القرآن 1862 . واللباب في علوم الكتاب 7 / 604 .

2 (الحجة للقراء السبعة 2 / 144 .

3 (الكهف 88 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 775 .

5 (السبعة في القراءات 399 .

6 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3 / 309 .

ومكي⁽¹⁾، وذكر ابن خالويه وجها آخر فقال : " وقال آخرون: نصب على التمييز وهذا فيه ضعف " (2) وهو قول الفراء (3) .

وهذا محل خلاف بين النحاة فمنعه سيبويه بقوله : " ولا يقدم المفعول فيه فتقول : ماء امتلأت " (4) . وأجازه المبرد (ت 286 هـ) (5) نقلا عن المازني (ت 249 هـ) (6) إذا كان عامله فعلا فقال : " فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا ، وهذا رأي أبي عثمان المازني " (7) .

قال ابن جني : ومما يقبح تقدمه الاسم المميز وإن كان الناصبه فعلا متصرفا " (8) . وذكروا أن حجة المنع أن التمييز يقع موقع الفاعل ؛ أي بتقدير الفاعل ، ولو تقدم لوقع موقعا لا يقع فيه الفاعل (9) ، وتبع المانعين ابن هشام (10) وتبع المجيزين ابن مالك (1) . أما عن قراءة الرفع والإضافة في

-
- 1 (ينظر الحجة في القراءات السبع 230 . والحجة للقراء السبعة 3 / 102 . وحجة القراءات 430 . والكشف في وجوه القراءات وعللها 2 / 75 . ومشكل إعراب القرآن للقيسي 302 .
 - 2 (إعراب القراءت السبع وعللها 1 / 116 .
 - 3 (ينظر معاني القرآن للقراء 2 / 159 .
 - 4 (الكتاب 1 / 205 .
 - 5 (محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد إمام العربية ببغداد في زمنه وأحد أئمة الأدب والأخبار مولده بالبصرة ووفاته ببغداد سنة 286 هـ من كتبه الكامل في اللغة والأدب والمقتضب . ينظر الأعلام للزركلي 7 / 144 .
 - 6 (بكر بن حبيب بن بقية أبو عثمان المازني من مازن شيبان ، أحد الأئمة في النحو من أهل البصرة ووفاته فيها سنة 249 هـ له تصانيف منها كتاب ما تلحن فيه العامة والألف واللام والتصريف والعروض والديباج . ينظر الأعلام للزركلي 2 / 69 .
 - 7 (المقتضب 2 / 29 .
 - 8 (الخصائص 2 / 384 ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة 392 هـ تحقيق محمد علي النجار طبع في مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الخامسة 2010 م .
 - 9 (ينظر الخصائص 2 / 384 . وشرح المفصل لابن يعيش 2 / 180 .
 - 10 (ينظر مغني اللبيب 2 / 130 ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، المؤلف جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر بيروت — لبنان ، الطبعة السادسة 1985 م .

(جزءُ الحسنى) فهو على الابتداء ، والخبر عندهم جميعاً (له) ، قال مكي : " وحجة من قرأ بالرفع أنه جعله مبتدأ و (له) الخبر " (2) .
 3 — قال الباقولي : " قوله تعالى : (أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رَجْزِ أَلِيمٍ) (3) ، بالجر والرفع ، والرجز هو العذاب فكأنه قال : أولئك لهم عذابٌ من عذاب أليم . فالجر أحسن ، ومن قال : (أَلِيمٌ) فإن التقدير : أولئك لهم عذاب أليم من رجز أي من عذاب رجز ، فحذف المضاف ، ويكون الرجز أعم من المضاف لتصح الإضافة إليه " (4) .

" قرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص (عذاب من رجز أليم) رفعا هاهنا وفي الجاثية (5) ، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم (عذاب من رجز أليم) كسرا " (6) . قال الزجاج : " بالخفض نعت للرجز ، (أَلِيمٌ) نعت للعذاب " (7) . وهو كذلك قول ابن خالويه (8) وقول أبي علي (9) وقول ابن زنجلة (10) ، ولم يذكر أي منهم ما قال به جامع العلوم (فَحَذَفَ المضاف) ،

-
- 1 (ينظر شرح التسهيل لابن مالك 2 / 302 ، وشرح عمدة الحافظ 476 ، شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ لجمال الدين محمد بن مالك المتوفى سنة 672 هـ — ، تحقيق عدنان بن عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني بغداد 1978 م . وشرح الكافية الشافية 776 ، تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي ، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى 1982 م .
 - 2 (الكشف عن وجوه القراءات وعللها 2 / 75 . والحجة في القراءات السبع 230 . والحجة للقراء السبعة 3 / 102 . وحجة القراءات 430 . والموضح في وجوه القراءات وعللها 2 / 797 ، 798 ، تأليف الإمام نصر بن علي بن محمد المعروف بابن أبي مريم المتوفى 565 هـ تحقيق ودراسة عمر حمدان الكبيسي الطبعة الثانية 2002 م .
 - 3 (سبأ 5 .
 - 4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1090 .
 - 5 (الآية 10 من سورة الجاثية وهي قوله تعالى : { هذا هدي والذين كفروا بآيات ربهم لهم عذاب من رجز أليم } {
 - 6 (السبعة في القراءات 526 .
 - 7 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 241 .
 - 8 (ينظر الحجة في القراءات السبع 292 .
 - 9 (ينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 289 .
 - 10 (ينظر حجة القراءات 582 .

إلا أن مكي القيسي لم يرض عما قدره الباقولي فقال : " بالرفع على النعت للعذاب على تقدير عذاب أليم من رجز وفيه بعد ؛ لأن الرجز هو العذاب فيصير التقدير : عذاب أليم من عذاب فهذا معنى غير متمكن " (1) وردّ السمين فقال : " وقد أجيب عما قاله مكيّ بأن الرجز مطلق العذاب " (2) . وأشار إلى أن العكبري قال بقوله هذا " وبالرفع صفة لـ (عذاب) والرجز مطلق العذاب " (3) .

د — حذف المفعول :

1 _____ قال الباقولي " : قوله تعالى : " (مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ) (4) ... وَقُرْئِ نَنْسَخُ وَنُنْسَخُ بِالْفَتْحِ وَالضَّم ... وقوله (أَوْ نُنْسِهَا) جزم عطا على (نُنسَخ) وعلامة الجزم سقوط الياء ومعنى (نُنسَخ) (نُنسأها) بتركها فحذف المفعول الأول وهو الكاف ؛ أي ننسكها . ومن قرأ (نُنسأها) بالهمزة ، أي تؤخرها من نسأت أي أخرت " (5) .

" فقرأ ابن عامر وحده (ما نُنسَخ) بضم النون الأولى وكسر السين وقرأ الباقون (ما نُنسَخ) بفتح النون الأولى والسين . واختلفوا في قوله (نُنسأها) في ضم النون الأولى وترك الهمزة ، وفتح النون مع الهمزة . فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (نُنسأها) بفتح النون مع الهمز ، والباقون (نُنسأها) (6) . والحديث حول قوله تعالى (نُنسأها) فمن قرأ (نُنسأها) بفتح النون والهمزة فالمراد (التأخير) عند الجميع من أهل التفسير (7) وأهل الاحتجاج (1)

1 (الكشف عن وجوه القراءات وعللها 2 / 201 .

2 (الدر المصون 5 / 430 .

3 (التبيان في إعراب القرآن 2 / 195 .

4 (البقرة 106 .

5 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 86 ، 87 .

6 (السبعة في القراءات 168 .

7 (ينظر جامع البيان 2 / 274 . وتفسير البحر المحيط 1 / 514 . وتفسير ابن كثير 1 / 150 ،

المؤلف أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي المتوفى سنة 774 هـ ، المحقق

سامي بن محمد سلامة ، الناشر دار طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية 1420 هـ —

. وأما من قرأ (نَسَهَا) فهو ما قال عنه الباقر علي معنى نَسَكها بحذف الكاف وهو المفعول به ، وقال بذلك أبو البقاء (2) ، وذكر الفخر الرازي (ت 606 هـ) (3) أنها وجه من وجوه القراءة فقال : " وقرأ حذيفة (ما ننسخ من آية أو ننسكها) (4) . وقال ابن خالويه: " والحجة لمن ضم وترك الهمز أنه أراد الترك ؛ يريد أو نتركها فلا ننسخها " (5) . وأغلب أهل التفسير على هذا ، " فالمراد نتركها كما كانت فلا نبدلها وقد بيّنا أن النسيان بمعنى الترك قد جاء . أو نترك نسخها فلا ننسخها " (6) . ومما تقدم يحتمل أن يكون المراد ضد الذكر ويحتمل أن يكون الترك (7) . والثاني أولى .

2 _____ قال الباقر علي : " قوله تعالى : (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرِفِ) (8) ، (آتَيْتُمْ) بالمد و (آتَيْتُمْ) بالقصر ، آتَيْتُمْ ؛ أي أعطيتموه المرأة فحذف المفعولين ، ومن قرأ آتَيْتُمْ بالقصر فالتقدير : إذا سلمتم ما آتَيْتُمْ به فحذف به للعلم به " (9).

-
- 2001 م . وينظر روح المعاني 1 / 350 ، روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني ، تأليف العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الأوسي البغدادي المتوفى سنة 1279 هـ ، ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى 1422 هـ — 2001 م .
- 1 (ينظر الحجة للقراء السبعة 1 / 360 . وحجة القراءات 109 .
 - 2 (ينظر التبيان في إعراب القرآن 1 / 57
 - 3 (محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري أبو عبد الله فخر الدين الرازي الإمام المفسر أوجد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل وهو قرشي النسب أصله من طبرستان ومولده في الري وإليها نسبته توفي في هراة سنة 606 هـ له مصنفات كثيرة منها التفسير الكبير مفاتيح الغيب ولوامع البيئات في شرح أسماء الله والصفات ومعالم أصول الدين . ينظر الأعلام للزركلي 6 / 313 .
 - 4 (مفاتيح الغيب 1 / 544 ، . وينظر البحر المحيط 1 / 313 . وينظر الدر المصون 1 / 337 .
 - 5 (الحجة في القراءات السبع 86 .
 - 6 (تفسير مفاتيح الغيب للرازي 3 / 209 .
 - 7 (ينظر الدر المصون 1 / 337 .
 - 8 (البقرة 231 .
 - 9 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 169 .

" واختلفوا في قوله (إذا سلمتم ما أتيتم) فكلهم قرأ (ما أتيتم) ممدودا غير ابن كثير فإنه قرأ (ما أتيتم) قصرا ، وكذلك قرأت على قنبل (ت 291 هـ) (1) " (2) .

وقد جاء في اللسان الإتيان المجيء ، أتيته جئته ، والإيتاء الإعطاء ، وآتاه الشيء أعطاه ، وآتى إليه الشيء ساقه (3) .

وقال في الحجة أكثر ما في القرآن من آتى بالمد فمعناه الإعطاء وأكثر ما كان بالقصر (آتى) فهو من المجيء (4) .

وسياق الآية سياق عطاء ، ويعبر عن العطاء بأعطيتك كذا ، وربما بجئتك بكذا ، قال أبو زرعة : " قرأ ابن كثير (إذا سلمتم ما أتيتم) مقصورة الألف ؛ أي ما جئتم ، وفي الكلام حذف . المعنى : إذا سلمتم ما أتيتم به " (5) . وفي البحر المحيط (6) أن أتيتم بمعنى جئتموه وفعلتموه ويقال : آتى جميلا أي فعله ، قال الشاعر (7) :

فَمَا يَكُ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإِنَّمَا تَوَارَتْهُ آبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ

أما ما يخص حذف المفعولين الذي قال به الباقولي فهو كما قال من حذف المفعول أو المفعولين ، والأصل في المفعول به جواز الحذف ، ذكر ذلك الشيخ إبراهيم رفيده ، وبين كذلك مواقع منع الحذف في المفعول به ، ومثل بـ (أكرمت محمدا ، و أعطيت عليا كتابا ، وقال : " وهذا هو الذي الأصل

1 (محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي المخزومي بالولاء أبو عمرو الشهير بقنبل من أعلام القراء ، كان إماما متقنا انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز في عصره ولي الشرطة بمكة وكان لا يليها إلا أهل العلم والفضل وتوفي بمكة رحمه الله سنة 291 هـ . ينظر الأعلام للزركلي / 6 / 190 .

2 (السبعة في القراءات 183 .

3 (ينظر لسان العرب مادة (أ ، ت ، ي) .

4 (الحجة في القراءات السبع 97 .

5 (حجة القراءات 137 .

6 (ينظر البحر المحيط 2 / 228 .

7 (البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى في شرح ديوان زهير 85 ، وفي الحجة للقراء السبعة 1 / 446 .

فيه جواز الحذف " (1) . ويقصد بهذا أن المفعول به في غير باب ظن سواء أكان واحدا أم متعددا جاز حذفه .

قال أبو علي : " وقرأ الباقون (ما آتيتم) بالمد ، أن المعنى على الإِيعَاء " (2) . "

وإذا كانت بمعنى أعطى احتيج إلى تقدير حذف ثانٍ لأنها تتعدى لاثنتين ، أحدهما ضمير ما ، والآخر الذي هو فاعل في المعنى ، والمعنى : ما آتيتم ؛ أي ما أردتم إتيانه أو إيتاؤه " (3) .

وقدر الباقولي المفعولين المحذوفين بقوله : أي أعطيتموه المرأة ، بالضمير والمرأة ، وقدرهما الزجاج في معانيه بقوله : " إذا سلمتم ما أعطاه بعضكم لبعض من التراضي في ذلك " (4) .

3 — قال الباقولي : " قوله تعالى : (قَالَ أَبَشِّرْهُمُنِي عَلَىٰ أَن مَّسَنِي الْكِبَرِ فَبِمَ تَبَشِّرُونَ) (5) ، من كسر النون فالأصل تبشرون فحذف الياء واجتزأ بالكسرة وحذف نون الرفع لاجتماع النونين ، ومن قرأ (تبشرون) بفتح النون حذف المفعول ، والنون نون الرفع " (6) .

" فقرأ ابن كثير ونافع (تبشرون) كسرا غير أن ابن كثير شدد النون ، وخففها نافع ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي (فَبِمَ تُبَشِّرُونَ) بفتح النون نصبا " (7) .

قال الباقولي : حذف المفعول . ولعله أراد : " لأنهم لم يريدوا الإضافة إلى النفس " (8) أو قول الآخر : " ولم يُعَدِّ الفعل " (1) . أو " ولم يضيفها إلى

1 (الحذف في الأساليب العربية 107 . للدكتور إبراهيم عبد الله رفيده ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية الطبعة الأولى 2002 .

2 (الحجة للقراء السبعة 1 / 446 .

3 (البحر المحيط 2 / 229 .

4 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1 / 314 .

5 (الحجر 54 .

6 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 667 .

7 (السبعة في القراءات 367 .

8 (إعراب القراءات السبع وعللها 1 / 345 .

نفسه " (2) . وكلها أولى مما قاله ؛ لأن مقولته توهم بتقدير مفعول محذوف وهي ليست كذلك فلعله سهو منه . وكانت عبارة أبي علي — ولم يُعَدَّ الفعل — أولى الجميع .

وحذف المفعول كان في قراءة الكسر بالتخفيف أو بالتشديد فقد قامت الكسرة مقام الياء والتي هي ضمير المتكلم في محل نصب المفعول به ، إلا أن الفارسي قال : " تشديد ابن كثير النون أنه أدغم النون الأولى التي لعلامة الرفع في الثانية المتصلة بالياء التي هي المضمرة المنصوب المتكلم . وفتحها لأنه لم يُعَدَّ الفعل إلى المفعول به كما عداه غيره ، وحذف المفعول كثير " (3) . وهو يقول قبل هذا : " وقرأ ابن كثير ونافع كسرا ، غير أن ابن كثير شدد النون وخففها نافع " . فتكون قراءة نافع (فَبِمَ تَبَشِّرُونَ) ، وقراءة ابن كثير (فَبِمَ تَبَشِّرُونَ) . فماذا يقصد بقوله (وفتحها لأنه لم يعد الفعل) ؟ والكسرة قال بها ، والمفعول محذوف ومقدر ومعروف ، والمعنى تبشرونني .

" والحجة لمن شدد أنه أراد تبشرونني بنونين الأولى علامة الرفع والثانية مع الياء اسم المفعول فأسكن الأولى وأدغمها في الثانية تخفيفا ودل بالكسرة على الياء ... والحجة لمن خفف النون وكسرها أنه حذف إحدى النونين تخفيفا من غير إدغام واجتزأ بالكسرة من الياء ويستشهد له بقول الشاعر (4) :

تراه كالثغام يُعَلل مسكا يسوء الفاليات إذا فليني " (5) .

قال ابن عطية : " وغلط أبو حاتم (ت 248 هـ) (1) نافعا في هذه القراءة وقال إن شاهد الشعر في هذا اضطرار " (2) ، وتبعه مكي (3) في

1 (الحجة للقراء السبعة 3 / 27 . وينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 279 .

2 (الحجة في القراءات السبع 207 .

3 (الحجة للقراء السبعة 3 / 26 .

4 (البيت لعمر بن معد يكرب في ديوانه 180 . وفي الكتاب 3 / 520 . وفي معاني القرآن للقراء 2 / 90 . وفي شرح المفصل لابن يعيش 3 / 164 . وفي شرح التسهيل لابن مالك 1 / 136 .

5 (الحجة في القراءات السبع 206 . وينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 279 .

هذا ، ورد عليهما ابن عادل الدمشقي (ت 880 هـ) (4) في تفسيره وقال :
" هذا الطعن لا يلتفت إليه ؛ لأن ياء المتكلم قد كثر حذفها مجتزأً عنها
بالكسرة " (5) .

واختلف النحاة حول قراءة التخفيف (قراءة نافع) وحذف إحدى النونين ،
نون الرفع أو نون الوقاية . فأيهما المحذوفة ؟ فقال سيبويه ومن تبعه أن
المحذوفة الأولى ، وذهب الأخفش ومن تبعه إلى أن المحذوفة الثانية، واستدل
أصحاب الرأي الأول على جواز حذف نون الرفع بأن حذف نون الرفع لا
يحوج إلى حذف آخر فيما إذا دخل جازم أو ناصب على الفعل ، وبقوله صلى
الله عليه وسلم : " لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا " (6) .
فـ (لا) الداخلة على الفعلين في الحديث الشريف هي النافية وليست الناهية .
واستدل أصحاب المذهب الثاني بأن الثقل إنما حصل بالثانية فهي أولى
بالحذف وإن الغرض منها وقاية الفعل من الكسر وهو حاصل بنون الرفع
وهي لا تدل على معنى وهي كذلك تحذف في نحو ليتي وقدي (7) .

-
- 1 (سهل بن محمد بن عثمان الجشمي أبو حاتم السجستاني من كبار العلماء باللغة والشعر من أهل
البصرة كان المبرد يلزم القراءة عليه له نيف وثلاثون كتابا منها المعمرين والنخلة والشجر
والنبات والعشب والبقل والأضداد . ينظر الأعلام للزركلي 3 / 143 ، 144)
 - 2 (المحرر الوجيز 3 / 365 .
 - 3 (ينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 279 .
 - 4 (عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي أبو حفص سراج الدين صاحب التفسير الكبير للباب في
علوم الكتاب . ينظر الأعلام للزركلي 5 / 58 .
 - 5 (ينظر اللباب في علوم الكتاب 11 / 469 . والدر المصون 4 / 300 .
 - 6 (الحديث في سنن الترمذي 4 / 379 . ونصه : حدثنا سفيان بن وكيع حدثنا عبد الرحمن بن
مهدي عن حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير عن يعيش بن الوليد أن مولى الزبير حدثه أن
الزبير بن العوام حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " دبَّ إليكم داء الأمم قبلكم ، الحسد ،
والبغضاء هي الحالقة ، لا أقول تحلق الشعر ، ولكن تحلق الدين ، والذي نفسي بيده لا تدخلوا
الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا ، أفلا أنبئكم بما يثبت ذلك لكم ؟ افشوا السلام بينكم "
 - 7 (ينظر الدر المصون 4 / 300 . واللباب في علوم الكتاب 11 / 469 .

4 — قال الباقر (عليه السلام) : " قوله تعالى : (لَا يَكَادُونَ يُفْقَهُونَ قَوْلًا) (1) و (يُفْقَهُونَ) بضم الياء وكسر القاف . والمعنى : لا يكادون يفقهون الناس قولاً فحذف المفعول " (2) . "فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر (يَفْقَهُونَ قَوْلًا) بفتح الياء ، وقرأ حمزة والكسائي (يُفْقَهُونَ) بضم الياء " (3)

قال الزجاج : " ويقرأ (يُفْقَهُونَ) فمعناه : لا يكادون يفهمون " (4) . ويقول الفارسي : " فالمعنى فيمن ضم : لا يكادون يفقهون أحدا قولاً ، فحذف أحد المفعولين " (5) . فهم متفقون وقول الباقر ، إلا أن ابن خالوية اختلفت عبارته في الحجة المنسوبة إليه فقال : " فالحجة لمن ضم أنه أخذه من أفقه يُفْقَهُ يريد به لا يكادون ينسون قولاً لغيرهم ولا يفهمونه وهاهنا مفعول محذوف " (6) . وأفقه يفقه تعني الإفهام ولا تعني النسيان ، قال ابن زنجلة : " تقول أفقهنى ما تقول أي أفهمني " (7) وقال الشيخ ابن عاشور (ت 1393 هـ) (8) : " أي لا يستطيعون إفهام غيرهم قولهم " (9) وعاد ابن خالويه في إعراب القراءات وقال بما قالوا بعده : " وسمعت ابن مجاهد يقول : الاختيار

1 (الكهف 89 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 776 .

3 (السبعة في القراءات 399 .

4 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3 / 310 .

5 (الحجة للقراء السبعة 3 / 103 . وحجة القراءات 432 .

6 (الحجة في القراءات السبع 231 .

7 (حجة القراءات 432 .

8 (محمد الطاهر بن عاشور رئيس المفتين المالكيين بتونس وشيخ جامع الزيتونة وفروعه بتونس ومولده ووفاته بها وهو أحد أعضاء المجمعين العربيين في دمشق والقاهرة توفي سنة 1393 هـ ، له مصنفات مطبوعة من أشهرها تفسير التحرير والتنوير ومقاصد الشريعة الإسلامية وأصول النظام الاجتماعي في الإسلام . ينظر الأعلام للزركلي 6 / 173 ، 174 .

9 (التحرير والتنوير 16 / 32 ، تفسير التحرير والتنوير ، تأليف سماحة الأستاذ العلامة الإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر ————— الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الإعلان .

الفتح ؛ لأنك إذا ضمنت الياء فقد حذفته مفعولا ، والتقدير : لا يفقهون أحدا قولاً " (1) .

فهم جميعا على حذف المفعول إلا أنهم اختلفوا في تقديره لفظا لا معنى .

هـ — حذف الموصوف :

1 _____ قال الباقولي : " قوله عزّ و علا : (يُرْسَلُ عَلَيْكُمْ شُواظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٍ) (2) ، بالرفع والجر ، فمن رفع عطف على (شواظ) ، ومن جر لم يجز له حمله على قوله (من نار) لأن شواظا لا يكون من النحاس ، ولكن يكون في الكلام إضمار على تقدير : شواظ من نار وشيء من نحاس ، فحذف الموصوف لدلالة ما قبله عليه " (3) .

" قرأ ابن كثير وأبو عمرو (ونحاس) خفضا ، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي (ونحاس) رفعا " (4) .

فسر أبو عبيدة في مجاز القرآن الشواظ بالنار التي توجب ولا دخان فيها (5) ، واستدل بقول الشاعر (6) :

إِنَّ لَهُمْ مِنْ وَقَعْنَا أَفْيَاطًا وَنَارَ
حَرْبٍ تُسَعِّرُ الشُّوَاظَ

وفسر النحاس بالدخان واستدل أيضا بالشعر العربي ويقول (7) :

1 (إعراب القراءات السبع وعلها 1 / 428 .

2 (الرحمن 33 — 34 .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1306 .

4 (السبعة في القراءات 621 .

5 (ينظر مجاز القرآن 2 / 244 .

6 (الرجز لرؤية في لسان العرب مادة (ش ، و ، ظ) ، وفي تاج العروس لرؤية أو للعجاج في مادة

(ش ، و ، ظ) وفي الحجة للقراء السبعة 4 / 16 . وفي جامع البيان 23 / 45 .

7 (البيت من المتقارب وهو للناطقة الجعدي في ديوانه 181 ، وفي جمهرة اللغة 536 ، وفي لسان

العرب مادة (ن — ح — س) ، وفي تاج العروس مادة (ن — ح — س) وفي مجاز القرآن 2

/ 244 ، وفي الحجة للقراء السبعة 4 / 17 . وفي الكشف 4 / 47 .

يُضِيءُ كَضَوْءِ سِرَاجِ السَّلَاطِ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ
فِيهِ نُحَاسًا (1)

وروى ذلك الطبري (ت 310 هـ) (2) في تفسيره (3) عن ابن عباس (ت 68 هـ) (4) رضي الله عنهما . قال أبو علي الفارسي : " فإن قلت : فهل يجوز الجر في (نحاس) على تفسير ابن عباس وأبي عبيدة ، فإنه يجوز من وجه وهو على أن تقدره : يُرْسَلُ عليهما شواطئ من نار وشيء من نحاس ، فتحذف الموصوف وتقيم الصفة مقامه " (5) . وهذه مقالة الباقر في توجيه قراءة الجر في { نحاس } ، وقال بقولهما ابن الأنباري (ت 577 هـ) (6) في غريب إعراب القرآن (7) والذي اعتبره تكرارا لكتاب الباقر في محل الدراسة .

-
- 1 (ينظر مجاز القرآن 2 / 244 ، 245 .
 - 2 (محمد بن جرير بن يزيد الطبري أبو جعفر المؤرخ المفسر الإمام ، وُلد في آمل طبرستان ، واستوطن بغداد وتوفي بها 310 هـ ، وهو من ثقاة المؤرخين قال ابن الأثير : أبو جعفر أوثق من نقل التاريخ ، من تصانيفه أخبار الرسل والملوك (تاريخ الطبري) وجامع البيان في تفسير القرآن واختلاف الفقهاء . ينظر الأعلام للزركلي 6 / 69 .
 - 3 (ينظر جامع البيان 23 / 46 . والمحرم الوجيز 5 / 231 . واللباب 18 / 332 . والتحرير والتنوير 27 / 260 .
 - 4 (عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي أبو العباس حبر الأمة ، وُلد بمكة ونشأ في بدء عصر النبوة فلزم الرسول صلى الله عليه وسلم وروى عنه الأحاديث الصحيحة شهد الجمل وصفين مع الإمام علي رضي الله عنه وفي آخر عمره كُف بصره فسكن الطنثف وتوفي بها سنة 68 هـ له في الصحيحين وغيرهما 1660 حديثا . ينظر الأعلام للزركلي 4 / 94 ، 95 .
 - 5 (الحجة للقراء السبعة 4 / 17 .
 - 6 (عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري من علماء اللغة والأدب وناريخ الرجال كان زاهدا عفيفا خشنا العيش والكلب لا يقبل من أحد شيئا سكن بغداد وتوفي بها سنة 577 هـ من تصانيفه نزهة الألباء في طبقات الأدباء و الإعراب في جدل الإعراب و أسرار العربية و الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين والبيان في غريب إعراب القرآن . ينظر الأعلام للزركلي 3 / 327 .
 - 7 (ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 2 / 410 .

وأيد القرطبي في تفسيره ما ذهبوا إليه وقال الجر في { نحاس } بعيد لا يسوغ إلا على تقدير حذف موصوف (1)

وذكر ابن خالويه غير ذلك فقال : " فالحجة لمن رفع أنه رده على قوله (شواظ) ونحاس ، والحجة لمن خفض أنه رده على قوله (من نار ونحاس) والنحاس ها هنا الدخان " (2) . فهو على العطف بالرفع والجر ووافقه على هذا أغلب المفسرون (3) ، وورد عن مكّي قوله: " وقد رُوِيَ عن أبي عمرو أنه قال : لا يكون الشواظ إلا من نار وشيء آخر معه يعني يكون من شيئين من نار ودخان وحكي مثله عن الأخفش ، فعلى هذا يصح خفض النحاس " (4) .

وأول ابن عاشور الجر بقوله : " مجرورا عطفا على نار فيكون الشواظ منه أيضا ؛ أي شواظ لهب من نار ، ولهب من نحاس ملتهب ، وهذه نار خارقة للعادة مثل قوله : (وَقُوذُهَا النَّاسُ وَالْحَجَارَةُ) (5) " (6) .

و — حذف ياء النفس (المتكلم) :

1 — قال الباقولي : " قوله تعالى : { وَأَتَقُونَ } و { وَأَتَّقُونِي } (7) بإثبات الياء وحذفها ، والأصل الإثبات والحذف للاجتزاء والاكتفاء عنها بالكسر " (1) .

1 (الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) 17 / 171 .

2 (الحجة في القراءات السبع 339 ، 240 .

3 (ينظر الكشاف 4 / 47 . والتبيان في إعراب القرآن 2 / 252 . ولطائف الإشارات لفنون

القراءات 3 / 688 ، للإمام الحافظ أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني المتوفى سنة 923

هـ ، تحقيق ودرتسة عبد الرحيم الطرهوني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى

2013 م . وإتحاف فضلاء البشر 527 ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر

لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي ، تحقيق أنس مهرة ، دار الكتب العلمية

بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى 1419 هـ — 1998 م . وينظر التحرير والتنوير

260 / 27 .

4 (مشكل إعراب القرآن للقيسي 469 .

5 (البقرة 23 .

6 (التحرير والتنوير 260 / 27

7 (البقرة من الآية 197 وهي قوله تعالى { وَأَتَقُونَ يَا أُولِي الْأَبْصَابِ } .

وقال : " قوله تعالى : (فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ) (2) ...
وكذلك إثبات الياء في { اتبعني } وحذفها ، فالإثبات على الأصل والحذف
لتشبيهه الآي بالقوافي ألا ترى أن العرب تحذف الياء في القافية كقوله (3) :
وَمَمَنَ شَانِيئًا كَأَسِيفٍ
بِالْيَاءِ إِذَا مَا
أَنْتَ سَبَّ لِي لَعْنَةُ
أَنْكَرَنَ
وَهَلْ يَمْنَعُنِي أَرْيَادِي الْبِيْلا
د من
حَاحِرَ ذُرِّيَّتِي الْمَمْنُوتِ أَنْ
يَأْتِيَنِي نَارُ
أي أنكرني و أن يأتيني " (4) .

قال ابن مجاهد : " قال أبو بكر : فأما الياءات المحذوفة من الكتاب لكسر ما
قبلها ففي هذه السورة منهن ست ياءات قوله { فارهبون } ، و { فاتقون } ، ولا
تكذبون { و { الداع إذا دعان } و { اتقون } واختلف في ثلاث منهن { الداع ،
دعان ، فاتقون } وفصل وأطال الحديث عن خلاف القراء والرواة في ذلك (5)
.

قال صاحب الدر : " فمن القراء من أسقطها تبعا للرسم وقفا ووصلا ،
ومنهم من يثبتها في الحاليين ، ومنهم يثبتها وصلا ويحذفها وقفا " (6)

-
- 1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 148 .
 - 2 (آل عمران 20 .
 - 3 (البيتان من المتقارب وهما للأعشى في ديوانه البيت الأول ص 207 والبيت الثاني ص 205 ،
وفي الكتاب 4 / 187 ، وفي شرح المفصل لابن يعيش البيت الثاني في 9 / 73 ، وبداية البيت
الأول والبيت الثاني في 9 / 166 . وفي المحتسب 1 / 348 .
 - 4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 221 .
 - 5 (ينظر السبعة في القراءات 197 .
 - 6 (الدر المصون 1 / 430 .

واحتج أبو زرعة لمن قرأ بالياء أنه بقي على الأصل إذ الأصل إثبات الياء ، واحتج لمن قرأ بحذف الياء بأنه تبع رسم المصحف إذ في المصحف بغير ياء ، وزادهم حجة أخرى وهي أنهم اكتفوا بالكسرة عن الياء (1) . وهذا عندي أولى من توجيه الباقولي لحذف الياء على أنه لتشبيه الآي بالقوافي . فالقول باتباع رسم المصحف أولى من ذلك ، " والياء ان من قوله { الداع — دعان { من الزوائد عند القراء ، ومعنى ذلك أن الصحابة لم تثبت لها صورة في المصحف ... وجملة هذه الزوائد اثنتان وستون ياء " (2)

6 — مسائل في الحمل على الموضع :

هو الأخذ في الاعتبار محل المتبوع لا لفظه في تعيين حركة التابع ، نحو قولنا : يا زيدُ المجتهدَ . فالمجتهد نعت منصوب تتبع في نصبه محل متبوعه زيد المنادى الذي في محل نصب بفعل النداء المحذوف إذ التقدير أنادي زيدا ، ولم يتبع لفظ زيد المبني على الضم في محل نصب . فحمل التابع على محل متبوعه ولم يحمل على لفظه في إعرابه .

أ — قال الباقولي : " قوله تعالى : (فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ) (3) ، بضم الياء وفتحها ، فمن ضمها كان (يعقوب) مبتدأ والظرف قبله خبر ، ... ومن قرأ (يعقوب) بالفتح جاز أن يكون معطوفا على قوله (بإسحق) ؛ لأن موضع الجار والمجرور نصب ... ويجوز أن يكون قوله (ويعقوب) (4) جرا بالعطف على قوله (إسحق) أي بشرناه بإسحق ويعقوب من وراء إسحق ... ويجوز أن يكون (يعقوب) منصوبا بفعل مضمر دلّ

1 (حجة القراءات 126 ، 127 . وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1 / 255 .

2 (الدر المصون 1 / 472 .

3 (هود 70 .

4 (هذا تقديره ولم يكن قوله تعالى كما عبر عنه .

عليه (بشرناه) أي بشرناه بإسحاق ووهبنا له يعقوب من وراء إسحق " (1)

قرأ ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم (يعقوب) بالنصب وقرأ باقي السبعة { يعقوب } رفعا (2) .

ولا إشكال في قراءة الرفع ، فالحجة لمن رفع أنه أراد الابتداء وجعل الظرف خبرا مقدما (3) وهذا أرجح الآراء في توجيه الرفع في (يعقوب) . أما النصب في (يعقوب) فقد اختلف حوله ، هل الفتحة علامة نصب أم علامة جر ، والمعنى: بشرناها بإسحق ويعقوب من وراء إسحق . فإذا كان يعقوب من ضمن البشارة فلا مناص عندي من عطف (يعقوب) على (إسحق) المجرور بالباء ، " كأنه أراد أنها بُشرت بهما " (4) ، فيكون بذلك يعقوب مجرورا عطفا على إسحق فالعلامة علامة جر " وقد فتح على تقدير : " وبيعقوب من وراء إسحق ولكن لا ينصرف " (5) . قال أبو علي : " قال أبو الحسن : وهو أقوى في المعنى لأنها قد بُشرت به " (6) .

وأما ما عبّر عنه بالحمل على الموضع أو المحل ومثّل الباقرلي له فقال : " كما تقول مررت بزويد وعمرا " (7) فـ(عمرا) منصوب عطفا على محل الجار والمجرور (بزويد) على أنهما في محل المفعول به ، وكذلك حُمِلَ (يعقوب) عطفا على (بإسحاق) قال الزجاج : " فأما من قرأ (ومن وراء إسحق يعقوب) فيعقوب في موضع نصب محمول على موضع فيبشرناها بإسحق ، محمول على المعنى ، المعنى : وهبنا لها إسحق ووهبنا لها يعقوب "

1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 579 ، 580 .

2 (ينظر السبعة في القراءات 338 .

3 (ينظر الحجة في القراءات السبع 189 . وينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 412 .

4 (المسائل العسكرية 164 . لأبي علي الفارسي تحقيق ودراسة محمد الشاطر أحمد محمد أحمد

مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر ، الطبعة الأولى 1982 م .

5 (معاني القرآن للأخفش 1 / 384 .

6 (الحجة للقراء السبعة 2 / 412 .

7 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 579 .

(1) . وذكر الفارسي أن هذا قبيح لوجود الفصل كما قُبِحَ الحمل على الجار والمجرور لوجود الفصل كذلك " فإذا قُبِحَ الفصل في الحمل على الموضع كما قبح الفصل في الحمل على الجار ؛ فينبغي أن تُحْمَل قراءة من قرأ (يعقوب) بالنصب على فعل آخر مضمّر يدل عليه بشرنا كما تقدّم [يريد فبشرناه بإسحق ووهبنا له يعقوب] ولا يحمل على الوجهين الآخرين لاستوائهما في القبح " (2) .

وصاحب المسألة ذكر الوجوه الثلاثة لتوجيه النصب في (يعقوب) ولم يرجح أحدها وإنما ذكرها جميعا بـ (جاز ويجوز) . وإذا ما اعتبرنا الترتيب فنجده يقدم وجه الحمل على الموضع .

ب — قال الباقولي : " قوله تعالى : (يُحَلِّونَ فِيهِ مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا) (3) و (لَوْلُؤٍ) بالجر والنصب ، فالجر على أن تكون الأساور من الذهب ومن اللؤلؤ أي منهما جميعا ، والنصب بالحمل على موضع الجار والمجرور وهو قوله (من أساور) ، كما أجازوا مررت بزيد وعمرا . ويجوز أن يكون قوله (ولؤلؤا) على تقدير ويعطون لؤلؤا " (4) .
ومثلها قوله تعالى : (يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا) (5) قال الباقولي : " من نصب فبفعل مضمّر ، وإن شئت كان محمولا على موضع الجار والمجرور " (6) .

-
- 1 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3 / 62 . وينظر الإتيان في علوم القرآن 1 / 540 ، تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي قدم له وعلق عليه الأستاذ محمد شريف سكر دار إحياء العلوم بيروت ، مكتبة المعارف الرياض الطبعة الثانية 1996 .
 - 2 (الحجة للقراء السبعة 3 / 241 . وينظر المسائل البصريات 2 / 775 ، المسائل البصريات لأبي علي الفارسي المتوفى سنة 377 هـ ، تحقيق ودراسة محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر ، الطبعة الأولى 1985 م . ينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 246 .
 - 3 (الحج 21 .
 - 4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 900 .
 - 5 (فاطر 33 .
 - 6 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1108 .

" فقرأ ابن كثير (ولؤلؤ) وفي الملائكة فاطر كذلك ، وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ، وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر ها هنا وفي سورة الملائكة (ولؤلؤا) بالنصب " (1) .

وما ذكره الباقولي من توجيه لقراءتي النصب والجر هو كلام أبي علي في الحجة (2) وذكر الزجاج (3) وابن خالويه (4) وجها واحدا للنصب وهو بتقدير الفعل : ويحلون لؤلؤا فهو كما قال الباقولي : " كما أجازوا : مررت يزيد وعمرا " وهو يقصد الحمل على موضع الجار والمجرور وهو (من أساور) فمحل النصب ، " كان بمنزلة يحلون فيها أساور " (5) وعند العطف عليه يجوز بالنصب حملا على المحل (6) .

ج - قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَقِيلَ يَا رَبِّ) (7) فمن قال (وقيله) بالجر كان محمولا على لفظ (الساعة) ، ومن قال (وقيله) بالنصب كان محمولا على موضع (الساعة) أي ويعلم قيله أي قيل محمد يا رب " (8) .

" فقرأ عاصم وحمزة (وقيله) بكسر اللام ... وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو والكسائي (وقيله) نصبا " (9) .

قال الزجاج : " الخفض على معنى (وعنده علم الساعة) وعلم قيله يا رب ، والنصب من ثلاثة أوجه ... والذي أختاره أنا أن يكون (قيله) نصب على معنى (وعنده علم الساعة) ويعلم قيله . فيكون المعنى : إنه يعلم الغيب

1 (السبعة في القراءات 435 .

2 (الحجة للقراء السبعة 3 / 165 . وينظر التبيان في إعراب القرآن 2 / 142 .

3 (ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3 / 420 .

4 (ينظر الحجة في القراءات السبع 252 . ينظر إعراب القراءات السبع وعللها 2 / 73 .

5 (الحجة للقراء السبعة 3 / 301

6 (ينظر الكتاب 1 / 92 .

7 (الزخرف 88 .

8 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1215 ، 1216 .

9 (السبعة في القراءات 589 .

ويعلم قبيله " (1) . والباقولي في قوله السابق لم يخرج عن هذا القول الذي ذكره الزجاج فهما ومن ذهب معهم يرون أن النصب في قوله (قبيله) حمل على الموضع " فأما نصب (قبيله) فعلى الحمل على موضع (وعنده علم الساعة) لأن الساعة مفعول بها وليست بظرف فالمصدر مضاف إلى المفعول به " (2) .

وقال الباقولي في نهاية حديثه عن هذه الآية : " وقد كثر في هذه الآية القيل والقال " (3) . وقال ابن عطية : " واختلف الناس في الناصب " ، وذكر الآراء التي قيلت وعبر عنها بـ(قالت فرقة ، وقالت فرقة ، وقالت فرقة) ولم يرجح رأياً على رأي (4) . وتناول السمين الآية في تفسيره وذكر القراءة بالجر والنصب في (قبيله) وقال في الجر وجهان : أحدهما ما ذكره الباقولي ، والثاني أن الواو للقسم وعزاه للزمخشري (5) ، ثم ذكر توجيه النصب وقال فيها ثمانية أوجه : الأول النصب على محل (الساعة) (6) وهو الذي قال به أغلب العلماء . وذكر ابن عادل ما ذكره السمين كما هو أو يكاد (7) . وقلت أغلب العلماء ؛ لأن الزمخشري قال : " والذي قالوه ليس بقوي في المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضاً ومع تنافر النظم ، وأقوى من ذلك وأوجه أن يكون الجر والنصب على إضمار حرف القسم وحذفه والرفع على قولهم أيمن الله " (8) .

1 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 421 . وينظر الحجة في القراءات السبع 323 . وينظر

إعراب القراءات السبع وعلها 2 / 304 . وينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 382 ، 383 .

وينظر حجة القراءات 656 . وينظر إعراب القراءات الشواذ 2 / 227 .

2 (الحجة للقراء السبعة 3 / 382 .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1218 .

4 (ينظر المحرر الوجيز 5 / 67 .

5 (ينظر الكشاف 3 / 498 ، 499 .

6 (ينظر الدر المصون 6 / 109 ، 110 .

7 (ينظر اللباب في علوم الكتاب 17 / 303 .

8 (الكشاف 3 / 498 .

ورد أبو حيان كلام الزمخشري بقوله : " وهو مخالف لظاهر الكلام " (1) .
 إذ ظاهر الكلام الذي اعتبره الزمخشري جوابا للقسم هو من كلام الرسول
 صلى الله عليه وسلم فظاهر قوله (يا رب) و (إن هؤلاء قوم لا يؤمنون)
 من كلامه صلى الله عليه وسلم ، أيا كان الرسول المقصود ؛ إذ فسر بمحمد
 صلى الله عليه وسلم وفسر بعيسى عليه السلام . وإن كان الأمر الأخير (فاصفح)
 يرجح أن يكون محمدا صلى الله عليه وسلم .

د _____ قال الباقرلي : " قوله تعالى : (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقَ
 وَأَكُنُّ) (2) جزم (أكن) بالحمل على موضع (فأصدق) ؛ لأنَّ موضع
 الفاء مع الفعل جزم وقد تقدم هذا ، ومن قال (وأكون) حمله على لفظ (فأصدق) ،
 لأنَّ الحمل على اللفظ عندهم أحسن من الحمل على الموضع " (3)
 .

" قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي (وأكن) جزما
 بحذف الواو ، وقرأ أبو عمرو (وأكون) بواو " (4) .
 قال سيبويه : " وسألت الخليل (ت 170 هـ) (5) عن قوله عز وجل :
 (فأصدق وأكن من الصالحين) فقال : هذا كقول زهير (6) :

1 (البحر المحيط 8 / 22 .

2 (المناقون 11 .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1350 ، 1351 .

4 (السبعة 637 .

5 (الخليل بن أحمد بن عمرو بن اميم الأزدي اليماني أبو عبد الرحمن ، من أئمة اللغة والأدب
 وواضع علم العروض أخذه من الموسيقى وكان عارفا بها وهو أستاذ سيبويه النحوي وُلد في
 البصرة ومات فيها سنة 170 هـ عاش فقيرا صابرا مغمورا في الناس لا يُعرف ، من كتبه
 كتاب العين ومعاني الحروف وكتاب العروض والنقط والشكل . ينظر الأعلام للزركلي 2 / 314

6 (البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه 287 ، وفي شرح ديوانه 136 . وفي
 الكتاب 1 / 165 ، وفي خزنة الأدب 8 / 554 ، وفي شرح المفصل لابن يعيش 2 / 126 ، 7
 / 100 . وفي لطائف الإشارات 3 / 337 .

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا
كَانَ جَائِيًا " (1)

وشرح ابن يعيش هذا بقوله : " لولا معناه الطلب والتضيض ، فإذا قلت :
لولا تعطيني . فمعناه أعطني ، فإذا أتت لها بجواب كان حكمه حكم جواب
الأمر إذ كان في معناه ، وكان مجزوماً بتقدير حرف الشرط على ما تقدم ،
وإذا جئت بالفاء كان منصوباً بتقدير أن ، فإذا عطفت عليه فعلاً آخر جاز فيه
وجهان النصب بالعطف على ما بعد الفاء ، والجزم على موضع الفاء " (2) .
وعلق ابن الحاجب على ما مثله الخليل للآية الكريمة فقال : " والفرق
بينهما هو أن الأول محقق فيه موضع الجزم ، لأنك لو جعلت موضع (
فأصدق) فعلاً لكان مجزوماً ، والثاني غير محقق فيه موضع الجر وهو قوله
(لست مدرك ما مضى) إلا بتأويل بعيد وهو تقدير المعدوم موجوداً كالبناء
المقدرة في (لست بمدرك) فلذلك كان الأول فصيحاً والثاني ضعيفاً " (3) .
فهو إذن جزم على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني ولا موضع هنا (4)
 . وقال أبو حيان مفرقاً بين العطف على الموضع والعطف على التوهم : " إن
العامل في العطف على الموضع موجود دون أثره ، والعامل في العطف على
التوهم مفقود وأثره موجود " (5)

1 (الكتاب 3 / 100 .

2 (شرح المفصل لابن يعيش 7 / 99 ، 100 .

3 (الإيضاح في شرح المفصل 2 / 39 ، 40 ، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب أبي عمرو

بن عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني 570 هـ — 646 هـ ، تحقيق الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع دمشق سوريا ، الطبعة الثانية

1431 هـ — 2005 م .

4 (ينظر لطائف الإشارات لفنون القراءات 3 / 736 ، 737 . للإمام الحافظ أبو العباس أحمد بن

محمد القسطنيني (ت 851 — 923 هـ) تحقيق ودراسة عبد الرحيم الطرهوني طبع

في مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى 2013 م .

5 (البحر المحيط 8 / 271 .

وما تقدم من أن قراءة الجزم في (وأكن) عطفاً على الموضع قال به الفراء (1) ، والزجاج (2) ، وابن خالوية (3) ، وأبو علي (4) ، وابن زنجلة (5) ، وابن عطية (6) ، والزمخشري (7) ، والسمين الحلبي (8) ، وكذلك قالوا عن قراءة النصب في (وأكون) بالحمل على لفظ (فأصدق) .

7 — مسائل في الخبير :

أ — قال الباقولي : " قوله تعالى : (يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُكْمِلُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّحِيظَةُ يُحْسِنُ بِكُمْ صُورَتَكُمْ) (9) ، قُرِئَ (لباس التقوى) بالرفع والنصب ، فمن رفع فبالابتداء و (ذلك) ابتداء ثان و (خير) خبر (ذلك) والجملة خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون (ذلك) فصلاً و (خير) خبر ، ويجوز أن يكون (ذلك) نعناً لقوله (ولباس التقوى) ... ومن نصب كان عطفاً على (ريشا) أي أنزلنا ريشا ولباس التقوى ، ويكون حينئذ (ذلك) مبتدأ و (خير) خبر " (10) .

" واختلفوا في رفع السين ونصبها من قوله (ولباس التقوى) فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة (ولباسُ التقوى) رفعا ، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي (ولباسَ التقوى) نصبا " (11) .

-
- 1 (ينظر معاني القرآن للفراء 1 / 87 .
 - 2 (ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 5 / 178 .
 - 3 (ينظر الحجة في القراءات السبع 347 .
 - 4 (ينظر الحجة للقراء السبعة 4 / 44 .
 - 5 (ينظر حجة القراءات 710 ، 711 .
 - 6 (ينظر المحرر الوجيز 5 / 315 .
 - 7 (ينظر الكشاف 4 / 112 .
 - 8 (الدر المصون 6 / 323 .
 - 9 (الأعراف 25 .
 - 10 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 453 .
 - 11 (السبعة في القراءات 280 .

فوجه الباقولي قراءة الرفع في قوله (لباسٌ) بالابتداء ، وهو ما عليه أهل اللغة قبله فجميعهم ⁽¹⁾ على هذا ، لكنه خالفهم في قوله (ذلك) ، فقال يجوز فيه أن يكون مبتدأ ثانيا ، ويجوز أن يكون فصلا ، ويجوز أن يكون نعتا . فقال بالأخير (النعت) الفراء : " ولباس التقوى يرفع بقوله ولباس التقوى خير ، ويُجعل ذلك من نعته " ⁽²⁾ . وذكر ذلك ابن خالويه ، وأبو علي ، وأبو زرعة ، ومكي ⁽³⁾ . ولم يذكر أحد من المتقدمين الفصل ، ويبدو أن القول بالفصل هو قول أحدهم قبل الباقولي . قال الفارسي : " ومن قال إن (ذلك) لغو لم يكن على قوله دلالة " ⁽⁴⁾ . وقال أبو حيان : " وأجاز الحوفي (ت430 هـ) ⁽⁵⁾ أن يكون (ذلك) فصلا لا موضع له من الإعراب ويكون (خير) خبرا لقوله (ولباس التقوى) فجعل اسم الإشارة فصلا كالمضممر ولا أعلم أحدا قال بهذا " ⁽⁶⁾ . وقال السمين : " ولا أعلم أحدا من النحاة أجاز ذلك " ⁽⁷⁾ . وقد ندفع في هذا الاتجاه بشكل آخر ، ونزد على الحوفي من خلال كلامه " فالغرض من الفصل في الأصل فصل الخبر عن النعت " ⁽⁸⁾ . ونقل أبو حيان عن الحوفي قوله : " وأنا أرى أن لا يكون (ذلك) نعتا لـ (لباس التقوى) لأن الأسماء المبهمة أعرف مما فيه الألف واللام وما أضيف إلى الألف واللام ، وسبيل النعت أن يكون مساويا للمنعوت أو أقل منه فإن

-
- 1 (ينظر معاني القرآن للأخفش 1 / 324 . وينظر معاني القرآن للفراء 1 / 375 . وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2 / 328 . وينظر الحجة في القراءات السبع 154 . وينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 234 . وينظر حجة القراءات 281 .
 - 2 (معاني القرآن للفراء 1 / 375 .
 - 3 (ينظر الحجة في القراءات السبعة 154 . وينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 234 . وينظر حجة القراءات 281 . وينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 188 .
 - 4 (الحجة للقراء السبعة 2 / 234 .
 - 5 (علي بن إبراهيم بن سعيد أبو الحسن الحوفي من العلماء باللغة والتفسير من أهل الحوف بمصر توفي سنة 430 هـ من كتبه البرهان في تفسير القرآن والموضح في النحو ومختصر كتاب العين . ينظر الأعلام للزركلي 4 / 250 .
 - 6 (البحر المحيط 4 / 283 .
 - 7 (الدر المصون 3 / 253 .
 - 8 (شرح الرضي على الكافية 2 / 457 .

كان قد تقدم قول أحد به فهو سهو " (1) . فإذا فسد جواز كونه نعتا فسد جواز أن يكون فصلا .

أما قول الباقر في (ذلك) بأنه ابتداء ثان فقال عنه السمين : " لباس مبتدأ وذلك مبتدأ ثان ، وخير خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول ، والرابط هنا اسم الإشارة ... وهذا الوجه هو أوجه الأعراب في هذه الآية الكريمة " (2) .
وأما عن قراءة النصب في قوله (لباس التقوى) والتي وجهها الباقر بالعطف على قوله (ريشا) فهي محل اتفاق بينهم جميعا (3) .

ب _____ قال الباقر : " قوله تعالى : (وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا هُنَالِكَ الْوَلَايَةِ لِلَّهِ الْحَقِّ) (4) قيل هنالك ظرف لقوله (منتصرا) ويقف عند قوله { هنالك } ثم يبتدئ فيقرأ (الولاية لله الحق) فيكون مبتدأ والظرف خبر و (الحق) فيمن رفع خبر آخر ، وهو أحسن من أن تجعله وصفا لـ (الولاية) لأنك حينئذ تفصل بين الصفة والموصوف بالخبر ... فأما من قرأ (الحق) بالجر فلا يعترض فيه هذا الفصل بته " (5) .

" فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في الروايتين (الولاية) بفتح الواو (لله الحق) خفضا ، وقرأ حمزة (الولاية لله الحق) بكسر الواو والقاف ، وقرأ أبو عمرو (هنالك الولاية لله الحق) بفتح الواو وضم القاف ،

1 (البحر المحيط 4 / 283 .

2 (الدر المصون 3 / 253 . وينظر ارتشاف الضرب 3 / 1116 ، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة 745 هـ ، تحقيق وشرح ودراسة د . رجب عثمان محمد ، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى 1998 م .

3 (ينظر معاني القرآن للفراء 1 / 375 . وينظر جامع البيان 2 / 369 . وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2 / 328 . وينظر الحجة في القراءات السبع 154 . وينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 234 . وينظر حجة القراءات 281 . وينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 188 .

4 (الكهف 42 — 43 .

5 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 762 ، 763 .

وقرأ علي بن حمزة الكسائي (هنالك الولاية) كسرا ، و (لله الحق) بضم القاف " (1) .

واختلاف القراءة في (الولاية) بفتح الواو وكسرها ليس من موضوع بحثنا ، فالحديث إذن حول قوله (الحق) ، فقرأها أبو عمرو والكسائي بالرفع والباقون بالكسر ، ووجه الباقي الرفع على أنه خبر آخر وذكر أن تجعله خبرا أحسن من أن تجعله وصفا لـ (الولاية) . قال محقق الكتاب : " تابعه على ذلك صاحب البيان (2) ناقلا عنه من غير ما تصریح ، ولم أجد هذا القول عند غيرهما " (3) . وهو كما قال إذا كان يقصد من تقدمهما ، فالجميع عندهم رفع (الحق) على النعت لـ (الولاية) (4) ، ولم يسبق الباقي إلى هذا القول والذي أراه مقبولا إذا لم يكن الأحسن ، وكيف يكون الأحسن وهو الذي فيه ما فيه من التقدير لغير الموجود ، ألا يكون عدم التقدير أولى ؟ وكذلك هو يحتج للأفضلية بحجة عدم الفصل ، والفاصل هو الجار والمجرور الذي يتساهل فيه إلى ما هو أبعد من هذا . فالأولى عندي الرفع على النعت والذي قال به جل العلماء .

وأعود إلى قول المحقق ، وأما إذا كان يقصد العموم فهو سهو منه ولا أظنه يقصد ، فقال بمقالة الباقي هذه صاحب التبيان (5) وصاحب الدر المصون (6) وتبعه ابن عادل (7) حتى قال في نهاية عبارته عبارة السمين : " وهذا ما

1 (السبعة في القراءات 392 .

2 (ينظر البيان في إعراب غريب القرآن 2 / 110 .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات هامش التحقيق رقم (3) ص 763 .

4 (ينظر جامع البيان 18 / 29 . وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3 / 289 . وينظر الحجة

في القراءات السبع 225 . وينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 89 . وينظر حجة القراءات 419

. وينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 299 . وينظر الكشاف 2 / 486 . وينظر المحرر

الوجيز 3 / 519 . وينظر البحر المحيط 6 / 124 .

5 (ينظر التبيان في إعراب القرآن 2 / 103 .

6 (ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 4 / 460 .

7 (ينظر اللباب في علوم الكتاب 12 / 497 .

قلناه". وكذلك ورد توجيه الرفع في قوله تعالى (الحق) على أنه خبر عند صاحب لطائف الإشارات (1) وعند صاحب إتحاف فضلاء البشر (2) .

ج - قال الباقولي : " قوله تعالى : (ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ) (3) ، (ذلك) مبتدأ و (عيسى ابن مريم) خبر و (قول الحق) خبر ثانٍ كما تقول : هذا حلو حامض . وإن شئت كان قوله (ذلك عيسى ابن مريم) مبتدأ وخبر ويكون (قول الحق) أي هو قول الحق خبر مبتدأ آخر . وقد قرئ بالنصب (ذلك عيسى ابن مريم قول الحق) أي أقول الحق هو ابن مريم وليس بإله كما يدعون " (4) .

" فقرأ عاصم (قول الحق) وابن عامر مثله ، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي (قول الحق) رفعا " (5) .

وجه الباقولي الرفع في قوله (قول الحق) على أنه خبر ثانٍ ولم يقل أحد ممن سبقه بهذا ، فقال الزجاج : " فمن رفع فالمعنى هو قول الحق " (6) . وقال ابن خالويه (7) هو بدل من عيسى أو خبر لمبتدأ مضمرة قدره بذلك ثانية ، وذكر أبو زرعة وجهين للرفع الأول أن يكون نعنا لـ (عيسى) وذكره النحاس (8) ونسبه للكسائي ، وكذلك فعل مكى القيسي (9) ، والثاني إضمار (هو) وعزاه للزجاج (10) . وقال أبو علي الفارسي : " الرفع على أن قوله (ذلك عيسى ابن مريم) كلام فالمبتدأ المضمرة ما دل عليه هذا الكلام ؛ أي هذا الكلام قول الحق ويجوز أن تضمرة هو وتجعله كناية عن عيسى فيكون الرفع

1 (ينظر لطائف الإشارات لفنون القراءات 3 / 143 .

2 (ينظر إتحاف فضلاء البشر 367 .

3 (مريم 34 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 793 .

5 (السبعة في القراءات 409 .

6 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3 / 329 .

7 (الحجة في القراءات السبع 238 . وينظر إعراب القراءات السبع وعللها 2 / 18 ، 19 .

8 (إعراب القرآن للنحاس 3 / 16 ، 17 .

9 (ينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 308 .

10 (ينظر حجة القراءات 443 .

قولَ الحق أي هو قولُ الحق " (1) . وكلام الفارسي هذا قريب من توجيه الباقولي ، والذي أرى أنه استقاه مما حكاه النحاس في معانيه (2) ، فقد روى أن بني إسرائيل اختلفوا وتماروا في عيسى عليه السلام ، فقال قائل : هو الله ، وقال آخر : هو ابن الله ، وقال ثالث : هو ثالث ثلاثة ، وقال الرابع : هو عبد الله ورسوله وروحه وكلمته أ هـ . إلى ذلك أشار المولى بـ (ذلك) وقال ذلك القول أو الكلام كما قال الفارسي الذي قال هذا عيسى ابن مريم عبد الله قول الحق ، فيقرب هنا ما قاله الباقولي من أن قول الحق خبر ثان ، أي ذلك عيسى ابن مريم ذلك قول الحق . قال الزمخشري : " وارتفاعه على أنه خبر بعد خبر أو بدل أو خبر لمبتدأ محذوف" (3) وقال أبو حيان عن الأول : " وهذا الذي ذكر لا يكون إلا على المجاز في قول وهو أن يراد به كلمة الله " (4) .

وأما الوجه الثاني للرفع وهو إضمار المبتدأ فقد ذكره أغلب من تقدمه كما مر،

وتوجيهه لقراءة النصب كذلك ، قال الفراء : " وقد قرأ القراء بالنصب (قول الحق) وهو كثير يريدون به حقا " (5) . وقال الزجاج : " ومن نصب فالمعنى أقول قول الحق " (6) . وجوز فيه الزمخشري وأبو حيان النصب على المدح أو على المصدر (7) .

8 — مسائل في اسم الفاعل :

- 1 (الحجة للقراء السبعة 3 / 122 .
- 2 (ينظر معاني القرآن للنحاس 2 / 727 . معاني القرآن لأبي جعفر النحاس ت 338 هـ ، تحقيق د / يحي مراد ، دار الحديث القاهرة ، سنة الطبع 1425 هـ — 2004 م .
- 3 (الكشف 2 / 509 .
- 4 (البحر المحيط 6 / 178 .
- 5 (معاني القرآن للقراء 2 / 168 .
- 6 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3 / 329 . وينظر الحجة في القراءات السبع 238 . وينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 122 . وينظر حجة القراءات 443 . وينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 308 . وينظر المحرر الوجيز 4 / 15 .
- 7 (ينظر الكشف 2 / 509 . وينظر البحر المحيط 6 / 178 .

أ — تنوينه وإعماله أو إضافته :

قال صاحب الكتاب : " قوله : (هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ) (1) و (كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ) على الإضافة ، والأول على الإعمال والتنوين . وكذلك قوله : (هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ) (2) و (هل هن ممسكات رحمته) فيه الوجهان الإعمال والإضافة لأن معناها ليس على المضي " (3) .

وقال : " قوله تعالى : (وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ) (4) على الإعمال بمعنى يتم نوره و (مُتِمُّ نُورِهِ) على الإضافة للتخفيف بحذف التنوين " (5) .

" قرأ أبو عمرو وعاصم في رواية الكسائي عن أبي بكر عنه (كاشفاتُ ضُرِّهِ) و (ممسكاتُ رَحْمَتِهِ) منونا ، وقرأ الباقون (كاشفاتُ ضُرِّهِ) و (ممسكاتُ رَحْمَتِهِ) مضافا " (6) . وكذلك قال ابن مجاهد عن آية الصف أن اسم الفاعل (متم) قرئ بالتنوين وبالإضافة (7) .

ولم يحفل أهل التفسير باختلاف القراءتين ، فقد ذكر أبو حيان الوجهين في القراءة ، ومن قرأ بكل وجه ، ولم يوجّه أيا من القراءتين (8) ، وكذلك فعل ابن عطية قبله (9) . أما أهل النحو فقد وجهوا التنوين والإعمال بأنه مما لم يقع ، والإضافة والجر ما سببه إلا التخفيف ، والمعنى على إثبات التنوين .

قال ابن خالويه عن آية الزمر : " يقرأ بالتنوين والنصب ، وبحذف التنوين والخفض ، فالحجة لمن نون أنه أراد الحال والاستقبال ، ولمن أضاف أنه أراد

1 (الزمر 36 .

2 (الزمر 36 .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 2 / 1164 .

4 (الصف 8 .

5 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 2 / 1343 .

6 (السبعة في القراءات 562 .

7 (ينظر السبعة في القراءات 635 .

8 (ينظر البحر المحيط 7 / 426 ، 8 / 259 .

9 (ينظر المحرر الوجيز 4 / 532 ، 533 . وينظر الكشاف 3 / 399 . وينظر مفاتيح الغيب

. 3860

ما ثبت وما مضى " (1) . ولم يذكر اختلاف القراء حول هذه الآية في كتابه (إعراب القراءات السبع وعللها) (2) . وقد تكون إشارة من إشارات دعم الشك القائم حول نسبة كتاب الحجة إليه .

وزاد الفارسي أمر التوجيه وضوحاً بقوله : " وجه النصب أنه مما لم يقع ، وما لم يقع من أسماء الفاعلين أو كان في الحال ، فالوجه فيه النصب ... ووجه الجر أنه لما حُذِفَ التنوين وإن كان المعنى على إثباته عاقبت الإضافة التنوين والمعنى على التنوين " (3) . وكلاهما منطلق من قول سيبويه : " واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ولا يتغير من المعنى ولا يجعله معرفة " (4) .

ومما يزيد قول سيبويه وضوحاً قول ابن السراج (316 هـ) (5) : " واعلم أنه يجوز لك أن تحذف التنوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجري مجرى الفعل وتضيف استخفافاً ... والمعنى على ثبات النون " (6) والذي ذكره الباقولي في بداية المسألة هو ما قرره أهل اللغة قبله كما مرّ . قال الزجاج : " ويقرأ كاشفات ضره بترك التنوين والخفض في ضره ورحمته ، فمن قرأ بالتنوين فلأنه غير واقع في معنى هل يكشفن ضره ، أو يمسن رحمته . ومن أضاف فعلى الاستخفاف وحذف التنوين ، وكلا الوجهين حسن قرئ به " (7) .

ب — اسم الفاعل عمله بمعناه :

- 1 (الحجة في القراءات السبع 310 .
- 2 (ينظر إعراب القراءات السبع وعللها 2 / 258 ، 259 .
- 3 (الحجة للقراء السبعة 3 / 342 .
- 4 (الكتاب 1 / 35 .
- 5 (محمد بن السري بن سهل أبو بكر ، أحد أئمة الأدب واللغة والعربية من أهل بغداد ، كان يلثغ بالراء فيجعلها غينا ، وكان يقال مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله مات شاباً سنة 316 هـ وكان عارفاً بالموسيقى من كتبه الأصول في النحو والخط والهجاء وشرح كتاب سيبويه والشعر والشعراء والعروض . ينظر الأعلام للزركلي 6 / 136 .
- 6 (الأصول في النحو 1 / 126 . وينظر المقتضب 1 / 139 .
- 7 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 355 .

من المعلوم أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله ، وهو فرع في هذا الأمر ،
وبما أنه فرع فلا يساوي الأصل في العمل ، وإنما يشترط لعمله عدة شروط (1)

قال ابن مالك :

" كفعله اسم فاعل في العمل إن كان عن مُضِيَّهٍ بمعزل" (2) ،
فالشروط واضحة في بيت ابن مالك وهو ألا يكون اسم الفاعل بمعنى الماضي ،
وإنما يجب أن يكون دالا على الحال أو الاستقبال ليعمل عمل فعله (يرفع
وينصب) .

قال تعالى : (فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا) (3) .
وقال تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا...) (4) .
قال الباقولي : " قوله تعالى : (فالق الإصباح وجاعل الليل سkena) وقُرئ
(وجعل الليل سkena) فمن قال (وجعل الليل سkena) كان أظهر ، ووقف
على { الإصباح } و (الليل) المفعول الأول و (سkena) المفعول الثاني ؛
أي وجعل الليل ذا سكن يُسكن فيه . ومن قال : (وجاعل الليل) فإنه أضاف
الفاعل إلى الليل ويكون سkena عند الكوفيين منصوبا بـ (جاعل) هذه ، وذلك
لا يراه البصريون ؛ لأنهم لا يعملون الفاعل (5) إذا كان بمعنى الماضي ،
ويحملون هذا على إضمار فعل آخر وكذلك يحملون (الشمس والقمر) على
إضمار أي وجعل الشمس والقمر حسبنا " (6) .

1 (ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 3 / 107 ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه
كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث 22
شارع الجمهورية القاهرة مصر ، طبعة جديدة ومنقحة 1999 م . وينظر شرح الأشموني على
ألفية ابن مالك 1 / 553 وما بعدها ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد
للعيني ، دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي القاهرة مصر .

2 (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 3 / 106 .

3 (الأنعام 97 .

4 (فاطر 1 .

5 (يريد اسم الفاعل .

6 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1 / 419 ، 420 .

قال ابن مجاهد : " واختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله (وجعل الليل سكنا) فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (وجاعل الليل سكنا) بالألف، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (وجعل الليل سكنا) بغير ألف " (1)

فـ(سكنا) منصوب لا خلاف عند القراء والنحويين — والحديث على قراءة (جاعل) — ولكن الخلاف في عامل النصب ، هل هو اسم الفاعل (جاعل) أم هو فعل مقدر ؟ وعمل اسم الفاعل بمعناه كما عنونت للمسألة ، ولا مشكلة فيما أضيف إلى ما بعده ، مثل (فالق ، فاطر) ولكن المشكلة مع ما أضيف لما بعده ونصب مثل (جاعل) في الآيتين ، وإذا ما سألنا : من هذا ؟ لا شك ولا تردد في أن الجواب هو الله عز وجل . وهو يخبر عن نفسه سبحانه كيف خلق الخلق ، ولا شك أن هذا الأمر من الماضي ولا حكاية حال فيه ، ويسند هذا القراءة الواردة في الآية الأولى (وجعل الليل سكنا) وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي (2) . إذن اللفظ والمعنى ماض ، وإن كان المعنى قد يكون مضارعا ؛ فلق ويفلق الإصباح باستمرار ، وجعل ويجعل الليل سكنا كذلك بتجدد وليس هو فعلا واحدا .

يقول ابن يعيش في هذا المعنى : " وكان أبوسعيد السيرافي يجيز أن يكون ذلك للحال والاستقبال لأن ذلك كل يوم يحدث ، وعلى هذا يكون (سكنا) منصوبا بالفعل المذكور " (3).

ولكن في آية فاطر لا يمكننا أن نتأول هذا المعنى (التجدد) ؛ فخلقُ السماء — وكذلك جعل الملائكة رسلا لا تجدد فيه ، ومع معنى (التجدد) الذي يفيد الحال والاستقبال يرفض البصريون أعمال اسم الفاعل في الآيتين ،

1 (السبعة في القراءات 263 .

2 (ينظر السبعة في القراءات 263 ، وينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 190 .

3 (شرح المفصل لابن يعيش 6 / 116 .

قال صاحب المسألة : " وذلك لا يراه البصريون " . قال أبو علي : " لأن اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل عمل الفعل " (1) .

" وإنما يعمل من اسم الفاعل ما كان بمعنى الحال أو الاستقبال ... لأنه على لفظ المضارع ، إذ كان جاريا عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه وهو في معناه ، فلما اجتمع فيه ما ذكر عمل عمله " (2) .

والذي أراه — والله أعلم — أن العلل التي عللوا بها ظواهر اللغة لا ينبغي أن تقيدهم إذ لا وجود لهذه العلل في الواقع اللغوي ؛ فعندما عللوا أعمال اسم الفاعل بشبهه للفعل المضارع (3) لا ينبغي أن يكونوا أسرى لهذه العلة حتى يمنعوا إعراب مثل ما نحن بصدده (سكنا) على أن يكون منصوبا باسم الفاعل (جاعل) ، ويحملون نصبه على إضمار فعل آخر ، حتى وإن كان يحتمل المضارعة .

قال أبو حيان : " والظاهر أنه اسم فاعل ماض ولا يعمل عند البصريين ، فانتصاب سكنا على إضمار فعل ؛ أي يجعله سكنا لا باسم الفاعل ، هذا مذهب أبي علي فيما انتصب مفعولا ثانيا بعد اسم فاعل ماض ، وذهب السيرافي إلى أنه ينتصب باسم الفاعل وإن كان ماضيا " (4) . ولم يؤيد أحدَ الرأيين وإنما اكتفى بقوله : " وهذه مسألة تذكر في علم النحو " (5) . فقصدت ارتشاف الضرب ، فلم يرجح رأيا على الآخر فيه أيضا بل اكتفى بذكر الرأيين فقط (6) . ومثل سيبويه في الكتاب (7) وابن السراج في الأصول (1) بآية الأنعام على جواز الإتيان بالنصب .

(1) الحجة للقراء السبعة 2 / 191 .

(2) شرح المفصل لابن يعيش 6 / 113 .

(3) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب 288 . لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد

الله ، تحقيق محمد عثمان ، الناشر مكتبة الثقافة الدينية الطبعة الأولى 2009 م . وينظر شرح

التسهيل لابن مالك 2 / 402 ، 403 .

(4) البحر المحيط 4 / 190 .

(5) المصدر السابق 4 / 190 .

(6) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب 5 / 2272 .

(7) ينظر الكتاب 1 / 35 .

وقال ابن هشام : " ... أنه يجوز إتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز ، ويحتمل أن يكون منه (وجاعل الليل سكنا) " (2) . ومن أين للتابع بالنصب ؟ إلا أن يكون المتبوع منصوبا لفظا أو محلا . وعلى هذا يكون اسم الفاعل عاملا وهذا ما أرجحه على تأويل ناصب آخر محذوف . فقوله تعالى : (والشمس والقمر حسبانا) فالشمس معطوف على الليل وهو مجرور بالإضافة ولكنّ المحل نصب على المفعولية . والذي أرجحه في هذا الباب هو مذهب الكوفيين وكذلك هو مذهب بعض البصريين ومن أبرزهم أبو سعيد السيرافي وخاصة إذا ما نظرنا إلى قوله تعالى (جاعل الملائكة رسلا) والذي لا يمكن أن نتأول فيه معنى التجدد .

يقول ابن يعيش : " وأما ما يتعدى إلى مفعولين من نحو (هذا معطي زيد درهما) فإن كثيرا من النحويين يزعمون أن الثاني ينتصب بإضمار فعل تقديره : هذا معطي زيدا أعطاه درهما ، وليس بالحسن ... والجيد أن يكون منصوبا بهذا الاسم " (3) .

ودليل على تقييد العلة لهم يعلل ابن يعيش هذا التسامح في القاعدة بقوله : " وذلك لأن الفعل الماضي فيه بعض المضارعة " (4) .

9 — مسائل في الاشتغال :

أ- قال صاحب الكتاب : " قوله تعالى : (وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ) (5) ، بالرفع والنصب . فالرفع على الابتداء ، والنصب بإضمار فعل ؛ أي قدرنا القمر قدرناه " (6) . قال أبو بكر : " واختلفوا في نصب الراء ورفعها من قوله تعالى : (والقمر قدرناه) فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (

1 (ينظر الأصول في النحو 1 / 128 .

2 (مغني اللبيب عن كتب الأعراب 1 / 173 وينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 3 / 231 .

3 (شرح المفصل لابن يعيش 6 / 115 ، 116 .

4 (المصدر السابق 6 / 116 .

5 (—————س 38 .

6 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 2 / 1117 .

والقمرُ) رفعا ، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (والقمر)
نصبا " (1) .

وجه جامع العلوم القراءتين بما وجههما سابقوه ولم يختلف عنهم فذكر
الفارسي أن الرفع على قوله : وآية لهم القمر قدرناه منازل ؛ أي مبتدأ مؤخر
، وأما من نصب فقد قال : حمله سيبويه على زياداً ضربته (2) . وكذلك وجه
ابن خالويه القراءتين (3)

وقال سيبويه : " فالنصب عربي كثير والرفع أجود " (4) .

وقال الفراء : " وقوله (والقمر قدرناه منازل) الرفع فيه أعجب إليّ من
النصب ؛ لأنه قال : (وآية لهم) ثم جعل الشمس والقمر متبعين لليل وهما
في مذهبه آيات مثله . ومن نصب أراد وقدرنا القمر منازل " (5) . فسبويه
يرجح الرفع وهو يقول ذلك في عموم المسألة (الاشتغال) في حين يرجح
الفراء الرفع في الآية خاصة ، ويذكر ابن عادل الآية ووجهي القراءة ثم يقول
: " فالرفع على الابتداء ، والنصب بإضمار فعل على الاشتغال ، والوجهان
مستويان ؛ لتقدم جملة ذات وجهين وهي قوله : (والشمس تجري) فإن
راعت صدرها رفعت لتعطف جملة اسمية على مثلها ، وإن راعت عجزها
نصبت لتعطف فعلية على مثلها " (6) . ولا أريد مناقشة الترجيح بين الرفع
والنصب أو التسوية بينهما ولكن أريد مناقشة العطف ، هل هو من عطف
المفردات أم من عطف الجمل ؟ فقد ذكر صاحب التحرير والتنوير اختلاف
القراء في رفع ونصب (القمر) ووجه الرفع بوجهين : العطف على (
والشمس تجري) وقال هو من عطف المفردات . وإما أنه مبتدأ والعطف من

1 (السبعة في القراءات 540 .

2 (ينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 307 .

3 (ينظر إعراب القراءات السبع وعللها 2 / 232 .

4 (الكتاب 1 / 82 .

5 (معاني القرآن للقراء 3 / 307 .

6 (اللباب في علوم الكتاب

عطف الجمل (1). والأول عندي أقرب وأولى ، وجملة { قدرناه } حال مع عطف المفرد ، وخبر مع الابتداء وعطف الجملة ، وإذا كان من عطف المفرد كان الأولى أن يكون عطفاً على الليل لا على الشمس وربما هذا الذي قصده الإمام ، فالقمر معطوف على الشمس والشمس معطوف على الليل ، والذي عبّرتُ عنه بالأولى هو قول الزمخشري حيث قال في توجيه رفع القمر أنه رفع على الابتداء أو عطفاً على الليل . وهو عندي وجيه ؛ فمن آيات الله الليل نسلخ منه النهار ، ومن آياته الشمس تجري لمستقر لها ومن آياته القمر قدرناه منازل (2) . ووجه الزمخشري النصب على الاشتغال وكذلك قال ابن عاشور (3) ، ووجه أبو حيان القراءتين بالابتداء والاشتغال ولم يذكر العطف وهو موافق لقول الباقرلي تماماً (4) ، وقال ابن عطية قبلهما عطف واشتغال (5) . وحاصل أقوال أهل العلم ثلاثة آراء وقد يقول قائل هما قولان فقط فالعطف والابتداء واحد ، وهذا يكون صحيحاً إذا كان العطف من عطف جملة على جملة ولكن الأفضل في العطف أن يكون من عطف المفردات لا من عطف الجمل ؛ حتى يكون الكلام متصلاً ببعضه غير منفصل قال تعالى : (وَآيَةٌ لَهُم اللَّيْلُ نَسَلَخْنَا مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ * وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَتَّارِلًا حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ) وبذلك تكون التوجيهات للرفع العطف ، والابتداء ، وتوجيه النصب الاشتغال .

10 — مسائل في الإضافة :

أ — الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

1 (ينظر التحرير والتنوير 23 / 21 ، 22 .

2 (ينظر الكشاف 3 / 322 ، 323 .

3 (ينظر المصدر السابق 3 / 323 . وينظر التحرير والتنوير 23 / 22 .

4 (ينظر البحر المحيط 7 / 322 .

5 (ينظر المحرر الوجيز 4 / 454 .

أ- قال جامع العلوم : " قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ زَيْنَ) (1) بفتح الزاي والياء ، قراءة العامة ... وقرأ ابن عامر { زَيْنَ } بضم الزاي وكسر الياء ، و (قَتْلُ) رفع بـ (زين) ، (أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) بإضافة (القتل) إلى (شركائهم) ونصب (الأولاد) على تقدير : قتل شركائهم أولادهم ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول كقوله :

فَزَجَّجْتُهَا بِمَزَاجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ (2)

أي زج أبي مزادة القلوص " (3) .

" واختلفوا ... فقرأ ابن عامر وحده (وكذلك زَيْنَ) برفع الزاي (لكثير من المشركين قتلُ) برفع اللام (أولادهم) بنصب الدال (شركائهم) بياء ، وقرأ الباقر (وكذلك زَيْنَ) بنصب الزاي ، (لكثير من المشركين قتلُ) بنصب اللام (أولادهم) خفضاً (شركائهم) رفعاً " (4)

والحديث كما هو واضح عن قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ... الآية) (5) ، فذكر المصنف القراءة في (زين) للمعلوم وللمجهول دون تعليق منه .

وهذه المسألة من المسائل المعروفة والمشهورة في النحو وكذلك في القراءات ، وهي كذلك من المسائل التي دار حولها الخلاف بين علماء المدارس النحوية عموماً وعلماء المدرسة الواحدة كذلك .

فمسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول أجازها بعض النحاة مستشهدين بالشعر ومن ذلك البيت الذي ساقه جامع العلوم ، ومنعها بعضهم وخص ذلك بضرورة الشعر ، وأجازها بعضهم وقيدوا ذلك ببعض القيود ، وتفصيل ذلك في الآتي :

1 (الأنعام 138 .

2 (البيت بلا نسبة في الإنصاف 2 / 427 ، والخصائص 2 / 408 ، والإيضاح في شرح المفصل

1 / 394 ، وفي خزنة الأدب 4 / 415 ، وفي معجم شواهد اللغة العربية 2 / 171 .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1 / 432 ، 433 .

4 (السبعة في القراءات 270 .

5 (الأنعام 138 .

قال الفراء : " وليس قول من قال : إنما أرادوا مثل قول الشاعر :

فزجبتها متمكنا زج القلوص أبي مزادة

بشيء . وهذا مما كان يقوله نحويو الحجاز ولم نجد مثله في العربية " (1)

ونذكر الفارسي في الحجة اختلاف القراءة في الآية ثم قال : " والمعنى قتل شركائهم أولادهم ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به ، والمفعول به مفعول المصدر ، وهذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى " (2) . وتناول ابن الأنباري هذه المسألة (3) برقم 60 من مسائل كتابه (الإنصاف) وذكر أن الكوفيين يجوزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ويحتجون بشواهد شعرية ، وبما حكاه الكسائي عن العرب قولهم : هذا غلام والله زيد . وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب : فتسمع صوت والله ربها . وبقراءة ابن عامر في آية الأنعام محور البحث . فرد ابن الأنباري الشواهد الشعرية بحجة عدم معرفة أصحابها ، وقال عن قولي العرب : " إنما جاء ذلك في اليمين ؛ لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد ... والذي يدل على صحة هذا أننا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجيء عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في الاختيار " (4) وعن قراءة ابن عامر قال : " والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة ووهم القارئ ... وأن ما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو " (5)

1 (معاني القرآن للفراء 1 / 358 .

2 (الحجة للقراء السبعة 2 / 214 .

3 (ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 427 وما بعدها ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري ، دار الفكر دمشق .

4 (المصدر السابق 2 / 435 .

5 (الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 436 .

ولا أراه تعليلاً ؛ لأن القارئ أخذ بالسمع والمشاهدة ، لا بالنظر والموازنة .
فكان موقف النحاة القدامى إنكار هذه القراءة السبعية ولعل عذرهم أن القراءة
في عهدهم لم تعرف مصطلح التواتر ومصطلح السبعية ، وإنما كانوا يعرفون
ما يعرف بقراءة العامة ، وقراءة العامة وافقت القاعدة عندهم ، وأما النحاة
المتأخرون فجوّز بعضهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه استناداً إلى
قراءة ابن عامر ومن أشهر هؤلاء ابن مالك الذي جوّز الفصل بشروط أهمها :
_____ أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله والفاصل مفعوله

وذلك مثل قراءة ابن عامر لقوله تعالى : (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ ... الآية) .

_____ أن يكون المضاف اسم فاعل عامل والمضاف إليه مفعوله والفاصل
مفعوله الثاني كقوله تعالى : (مُخْلِفاً وَعَدَّةَ رَسُولِهِ) (1) .

_____ الفصل بالظرف ، والجار والمجرور . والفصل بالقسم . وكذلك
فصل الضرورة . فهو لا يمنع الفصل مطلقاً ولا يُجيز مطلقاً (2) .

ب _____ المضاف يكتسب التذكير والتأنيث من المضاف إليه :

أ- قال جامع العلوم : " قوله عزّ وعلا : (إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ حَرْدَلٍ) (3)
أي أن القصة أو الحالة . ويجوز رفع (مِثْقَالٌ) ونصبه . فمن نصب كان
التقدير : إن تكن الموزونة مثقال حبة ، فأضمرها لدلالة الكلام عليها ...
ومن قال (مِثْقَالُ حَبَّةٍ) فـ (تَكُ) تامة ، وأنت (تَكُ) وإن كان مِثْقَالُ
مذكراً ؛ لأنه من باب ما أكتسى فيه المضاف من المضاف إليه التأنيث " (4)

قال ابن مجاهد : " قرأ نافع وحده (مِثْقَالُ حَبَّةٍ) رفعا ، وقرأ الباقون
(مِثْقَالُ حَبَّةٍ) بنصب اللام " (5) .

(1) إبراهيم 49 .

(2) ينظر شرح ابن عقيل 3 / 82 ، 83 .

(3) لقمان 15 .

(4) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 2 / 1057 .

(5) السبعة في القراءات

وذكر ابن خالوية في الحجة اختلاف القراءة ، وبأن الجميع نصبوا (متقال
) إلا نافعاً فقرا بالرفع واحتج له بقوله : " والحجة له أنه جعل (كان) مما
 حدث ووقع ولا خبر لها إذا كانت كذلك " (1) . فوجه قراءة الرفع على تمام
 كان وضمناً أراد لمن نصب نقص كان ومتقال خبرها منصوب ، ولم يتعرض
 لمسألة التذكير والتأنيث كما استطرد جامع العلوم وذكر ذلك بعد توجيه الرفع
 والنصب . والذي ذكره الباقر هو ما ذكره ابن زنجلة في حجته غير أن
 الأخير نسبه للفراء قبله . وهذه مسألة متفق حولها جميع أهل اللغة الأوائل
 والمتأخرين ، ولم يأت فيها صاحب كشف المشكلات بجديد ، فذكر ذلك سيبويه
 (2) ، والزجاج (3) ، وابن السراج (4) ، والنحاس (5) ، والزمخشري (6) ،
 وابن مالك (7) ، والمرادي (8) ، والسيوطي (9) .

ج — المضاف يكتسب البناء :

1 — قال جامع العلوم : " قوله تعالى : { وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ } (10) ،
 بكسر الميم وفتحها، فمن كسر الميم فإنه أضاف الخزي إلى اليوم وجر اليوم
 بالإضافة ... ومن فتح الميم فقال : (ومن خزي يومئذ) بنى يوماً على

1 (الحجة في القراءات السبع 286 .

2 (ينظر الكتاب 1 / 51 .

3 (ينظر معاني القرآن للزجاج 4 / 197 ، 198 .

4 (ينظر الأصول في النحو 3 / 476 .

5 (ينظر إعراب القرآن للنحاس 3 / 284 .

6 (ينظر الكشاف 3 / 233 .

7 (ينظر شرح ابن عقيل 3 / 49 ، 50 .

8 (ينظر توضيح المقاصد والمسالك 2 / 794 ، 795 . توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن

مالك ، المؤلف أبو محمد حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي المتوفى

سنة 749 هـ ، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي الطبعة الأولى

1428 هـ — 2008 م .

9 (ينظر همع الهوامع 2 / 511 .

10 (هود 65 .

الفتح ؛ لأن ظروف الزمان إذا أُضيفت إلى الأسماء المبهمة والأفعال الماضية بنيت واكتسبت البناء من المضاف إليه " (1) .

أورد ابن مجاهد اختلاف القراء في قوله تعالى : (ومن خزي يومئذ) ، وذكر ما ذكره جامع العلوم من فتح الميم وكسره ونسب كل قراءة لمن قرأ بها (2) .

وفصل الفارسي القول في هذه المسألة وذكر أن القراء اختلفوا في فتح الميم وكسرها من (يومئذ) في ثلاثة مواضع وهي إضافة إلى آية هود : قوله تعالى (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمُونَ) (3) ، وقوله تعالى : (يَوْمَئِذٍ يُؤْتِيهِمُ يُوسُفُ مِثْرًا يَوْمَئِذٍ يَسْتَوُونَ) (4) ، واحتج لمن كسر الميم بجره على أنه مضاف إليه ، ولمن فتح الميم بقوله : " ومن فتح فقال (من عذاب يومئذٍ) ففتح ، مع أنه في موضع جر فلأن المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف والتكثير ، ومعنى الاستفهام والجزاء ... والنفي ... فلما كان يكتسي من المضاف إليه هذه الأشياء اكتسى منه الإعراب والبناء أيضا ، وشرط ذلك عنده أن يكون المضاف من الألفاظ التي تفيد العموم نحو يوم ، وحين ، ومثل " (5) .

واستشهد لذلك بقول الشاعر (6) :

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلتُ ألما أصحُ والشيبُ وازعُ
وقول الآخر (1) :

1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1 / 577 .

2 (ينظر السبعة في القراءات 366 .

3 (النمل 91 .

4 (المعارج 11 .

5 (الحجة للقراء السبعة 2 / 403 ، 404 .

6 (البيت من الطويل وهو للناطقة الذبياني في ديوانه 32 ، وفي جمهرة اللغة 1315 ، وفي سر صناعة الإعراب 2 / 506 ، وفي الكتاب 2 / 330 ، وفي معاني الفراء 1 / 327 ، وفي شرح المفصل لابن يعيش 1 / 60 ، 3 / 30 ، 3 / 148 ، 8 / 246 .

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أُوقَالٍ
ويزيد الأمر وضوحاً ما قاله العكبري : " يقرأ بكسر الميم على أنه معرب
وانجراره بالإضافة ، وبفتحها على أنه مبني مع (إِذْ) ؛ لأن (إِذْ) مبني
وظرف الزمان إذا أضيف إلى مبني جاز أن يُبنى لما في الظرف من الإبهام ،
ولأن المضاف يكتسي كثيراً من أحوال المضاف إليه " (2)

قال سيبويه : " وذلك قولهم : ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا ، فإن في
موضع اسم مرفوع كأنه قال : ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا ، ومثل ذلك : ما
منعني إلا أن يغضب عليّ فلان . والحجة على أن هذا في موضع رفع ، أن
أبا الخطاب (177 هـ) (3) حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من
يُنشد هذا البيت رفعا للكناني :

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أُوقَالٍ
وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع ، فقال
الخليل رحمه الله : هذا كنصب بعضهم (يومئذ) في كل موضع فكذلك (4)
غير أن نطقت (وكما قال النابغة : على حين عاتبت المشيب ... البيت " (4)

وقول الخليل (في كل موضع) يقصد المواضع الثلاثة التي مرت ، ويقصد
كسر الميم وفتحها من (يومئذ) ، فقد ورد لفظ (يومئذ) في القرآن الكريم
سبعين (70) مرة ولم يقع (يوم) من (يومئذ) في موقع المضاف إليه إلا
في المواضع الثلاثة التي مرت .

1 (البيت من البسيط لأبي قيس بن الأسلت في جمهرة اللغة 1316 ، وفي خزنة الأدب 3 / 406 ،
407 ، وفي شرح شواهد المغني 1 / 458 ، وفي شرح المفصل لابن الحاجب 1 / 404 ، وفي
شرح المفصل لابن يعيش 3 / 147 ، 8 ، 246 .

2 (التبيان في إعراب القرآن 2 / 41 .

3 (عبد الحميد بن عبد الحميد مولى قيس ابن ثعلبة أبو الخطاب من كبار العلماء بالعربية لقي
الأعراب وأخذ عنهم وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت توفي 177 هـ . ينظر الأعلام
للزركلي .

4 (الكتاب 2 / 329 .

د ————— الإضافة المحضة :

أ- قال صاحب كشف المشكلات : " قوله تعالى : (وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ) (1)، و { خَاتِمٌ } بكسر التاء والفتح ، وهما لغتان ، ويجوز فيمن كسر أن يكون فاعلا من ختم فهو خاتم ، والمعنى معنى المضي والإضافة محضة وليست في تقدير الانفصال ... ومن فتح التاء فهو مصدر ؛ أي : ولكن رسول الله وختم النبيين . ولا يكون (فاعل) بمعنى (يفعل) لأنه قد كان ، فيشاكل المعطوف عليه " (2).

" واختلفوا في فتح التاء وكسرها من قوله (وخاتم النبيين) فقرأ عاصم وحده بفتح التاء وقرأ الباقون (و خاتم) بكسر التاء " (3) .

وأيد أبو حيّان الباقولي في المعنى الذي ذهب إليه بحسب القراءتين بفتح التاء وكسرها فقال : " وقرأ الجمهور (وخاتم) بكسر التاء بمعنى ختمهم ؛ أي جاء آخرهم ... وقرأ ... عن عاصم بفتح التاء ، بمعنى أنهم به ختموا " (4) .

ولم يزد أصحاب الاحتجاج في حججهم عن ذلك (5) ، غير أن ابن خالويه أورد تناقضا في كتابيه (الحجة والإعراب) وهذا قد يؤيد التشكيك في نسبة الحجة له فقال في الحجة : " والحجة لمن فتح أنه أخذه من الخاتم الملبوس لأنه فيه جمال " (6) وقال في إعراب القراءات السبع وعللها : " فأما الخاتم الذي يلبس في الأصبع فيقال له : الخاتم والخاتم مثل الذائق والذائق والطابق والطابق " (7) .

1 (الأحزاب 40 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 2 / 1081 ، 1082 .

3 (السبعة في القراءات 522 .

4 (البحر المحيط 7 / 228 .

5 (ينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 285 . وينظر حجة القراءات 578 .

6 (الحجة في القراءات السبع 290 .

7 (إعراب القراءات السبع وعللها 2 / 202 .

ومن أهل المعنى قال ابن عاشور : " وقرأ الجمهور (وخاتم النبيين) بكسر تاء خاتم ، على أنه من ختم . وقرأ عاصم بفتح التاء على تشبيهه بالخاتم الذي يختم به المكتوب في أن ظهوره كان غلقا للنبوة " (1) . وهذا أمر أجمع عليه المسلمون من عهد الصحابة إلى ما شاء الله فلذلك لم يترددوا في تكذيب كل من ادعى النبوة بعد محمد صلى الله عليه وسلم " فصار معلوما من الدين بالضرورة، فمن أنكره كافر خارج عن الإسلام ، ولو كان معترفا بأن محمدا صلى الله عليه وسلم رسول الله للناس كلهم " (2) .

وسواء أريد اسم الفاعل أو الآلة فالمعنى في القراءتين يقتضي هذه العقيدة . ولم يختلف صاحب المسألة عن غيره من العلماء في توجيه قراءتي الفتح والكسر ، غير أنني لم أفع على قول مثل قوله (وهما لغتان) عند أي ممن تناول الموضوع ، والذي يظهر لي من قوله لغتان هو المعنى التي تؤول إليه كل قراءة . أو أنه قصد ما ذكره ابن خالويه ؛ أي لغتان في الملبوس ، إلا أن ابن خالويه يقول : " سمعت ابن حبان يقول : فيه أربع لغات ، خاتم وخاتم وخاتام وخيتام " (3) .

هـ ————— إضافة الشيء إلى نفسه أو إلى صفته :

قال جامع العلوم : " وقوله تعالى : (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ) (4) ، بالإضافة ، (وللدارُ الآخرةُ) جميعا . فمن أضاف فالتقدير : ولدار الساعة الآخرة . لا بد من هذا التقدير لأن الشيء لا يضاف إلى صفته ، فينبغي أن تحمل الآخرة على أنها صفة موصوف محذوف . ومن قال : (وللدار الآخرة) حملة على الوصف " (5) .

1 (التحرير والتنوير 22 / 47 .

2 (المصدر السابق 22 / 47 .

3 (إعراب القراءات السبع وعللها 2 / 202 . وينظر القاموس المحيط مادة (خ ، ت ، م) . وساق الزبيدي في تاج العروس نظما فيه عشر لغات لما نحن فيه . ينظر تاج العروس مادة (خ ، ت ، م) .

4 (الأنعام 33 .

5 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1 / 393 .

" كلهم قرأ (وللدار الآخرة) بلامين ورفع الآخرة غير ابن عامر فإنه قرأ (ولدار الآخرة) بلام واحدة وخفض الآخرة " (1) .

فمن قرأ بلامين ورفع الآخرة على أن الآخرة صفة للدار ، ومن قرأ بلام واحدة وجر الآخرة على أنها مضاف إليه . فالقراءة الأولى لا إشكال فيها ، وإنما الإشكال في الثانية من حيث : هل الآخرة هي نفس الدار ؟ وعندها لا يصح عند جمهور النحاة ؛ إذ إضافة الشيء إلى نفسه محال (2) . أم أن الآخرة غير الدار . قال أبو علي : " والدليل على كونها صفة للدار قوله : (وللآخرة خيراً لك من الأولى) (3) ، فقد علمت بإقامتها مقامها أنها هي وليس غيرها " (4) .

والذي منعه الباقولي ومن ذهب مذهبه أجازته غيره ، قال الفراء : " ويضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه وذلك في نحو (حق اليقين) ؛ لأنهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ اختلفا في المعنى " (5) .

ووجه الزمخشري قراءة ابن عامر بالرأي الكوفي ولم ينكر عليهم ذلك وقال : " وإضافة أهل الشام لاختلاف اللفظين كقوله : ربيع الأول ، ومسجد الجامع ، وحب الصيد " (6) .

وقال ابن عاشور : " وهي من إضافة الصفة إلى الموصوف ، وقد جوزها الكوفيون ، ومن لم يجوز ذلك تأوله بتقدير ودار النشأة الآخرة أو إجراء الصفة مجرى الاسم " (7) .

وأنا أرجح التأويل الثاني قال القيسي : " والآخرة والدنيا أصلهما الصفة لكن اتسع فيهما فاستعملتا استعمال الأسماء " (1) .

-
- 1 (السبعة في القراءات 256 .
 - 2 (ينظر إعراب القرآن للنحاس 3 / 198 .
 - 3 (الضحى 4 .
 - 4 (الحجة للقراء السبعة 2 / 158 .
 - 5 (معاني القرآن للفراء 1 / 330 .
 - 6 (الكشف 1 / 811 .
 - 7 (التحرير والتنوير 7 / 195 .

وقد ورد لفظ (الآخرة) في التنزيل تسعا وستين (69) مرة فوق مجرورا بالحرف ومجرورا بالإضافة ، ومرفوعا بالابتداء ، ومنصوبا بالناسخ ، ومنصوبا على المفعولية ، ولم يقع صفة إلا في عشرة مواضع ، وهذا دليل الاتساع في الاستعمال قال تعالى : (كَلَّا لَئِلا يَخَافُونَ الآخِرَةَ) (2) ، وقال (وَإِنَّ الآخِرَةَ هِيَ دَامِرُ القَرَارِ) (3) ، وقال : (فَلِللَّهِ الآخِرَةُ والأُولَى) (4) ، وقال تعالى : (ولأَجْرِ الآخِرَةِ حِمْزٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا وكانُوا يَتَّقُونَ) (5) ، وقال : (رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً) (6) .

11 — مسائل في الظرف :

أ — قال الباقولي : " قوله تعالى : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (7) ، برفع (يوم) ونصبه ، فالرفع على أن يكون خبر (هذا) ، والنصب على تقدير : قال الله هذا القول في هذا اليوم . فيكون (يوم) نصبا على الظرف والعامل فيه قال ، ويجوز أن يتعلق (يوم) بمحذوف على تقدير : هذا واقع يوم ينفع الصادقين صدقهم فحذف واقعا " (8) .

" فقرأ نافع وحده (هذا يوم ينفع) نصبا ، وقرأ الباقون (هذا يوم ينفع) رفعا " (9) .

قال الفراء : " ترفع اليوم بهذا ويجوز أن تنصبه لأنه مضاف إلى غير اسم كما قالت العرب : مضى يومئذ بما فيه " (10) . وقال الباقولي عن جواز

1 (مشكل إعراب القرآن للقيسي 164 .

2 (المدثر 53 .

3 (غافر 39 .

4 (النجم 25 .

5 (يوسف 57 .

6 (البقرة 199 .

7 (المائدة 121 .

8 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 380 ، 381 .

9 (السبعة في القراءات 250 .

10 (معاني القرآن للفراء 1 / 326 .

النصب (البناء) : " وهذا غلط " (1) اعتمادا منه على مذهب البصريين " إنما يقع البناء في الظرف إذا أُضيف إلى الفعل عند البصريين إذا كان الفعل مبنيا فأما إذا كان معربا فلا يبنى الظرف إذا أُضيف إليه عندهم " (2) . وقال الكوفيون يوم في موضع خبر لكنه بُني على الفتح لإضافته إلى الفعل، وعندهم يجوز بناؤه وإن أُضيف إلى معرب (3) ، واستدلوا عليه بهذه القراءة (4) وذكر الرضي أن هذا اعتبار بالعلة الضعيفة وقال : " ولا حجة لهم فيما ثبت في السبعة من فتح قوله تعالى (هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم) لاحتمال كونه ظرفا والمعنى : هذا المذكور في يوم ينفع " (5) . وهذا ما قرره الباقر في بداية المسألة ، وقال به قبله الزجاج ، وابن خالويه ، وأبو علي ، وابن زنجلة ، ومكي (6) .

إلا أن ابن خالويه في إعراب القراءات وعللها يقول : ومن نصبه ففيه وجهان : أحدهما : أن يكون جعله ظرفا والتقدير : هذا يوم نفع الصادقين . والوجه الآخر: أن العرب إذا أضافت اسم الزمان إلى الفعل الماضي والمستقبل فتحت ؛ لأن الإضافة إلى الأفعال إضافة غير محضة كما قال الشاعر (7) :

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ بِمَفْرَقِي وَقُلْتُ لَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَأَزْعُ

فأضاف اسم الزمان إلى الأفعال في المعنى والتقدير : هذا يوم نفع الصادقين لأن الجملة في معنى المصدر " (8) .

-
- 1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 381 .
 - 2 (مشكل إعراب القرآن للقيسي 159 . وينظر التبيان في إعراب القرآن 1 / 234 .
 - 3 (بنظر التبيان في إعراب القرآن 1 / 234 .
 - 4 (ينظر الدر المصون 2 / 660 .
 - 5 (شرح الرضي على الكافية 1165 .
 - 6 (ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2 / 224 . وينظر الحجة في القراءات السبع 136 .
 - وينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 148 . وينظر حجة القراءات 242 . وينظر مشكل إعراب القرآن لمكي 158 .
 - 7 (البيت للنابغة وقد مر معنا . واختلفت رواية البيت في هذا الموضع عن الموضع السابق .
 - 8 (إعراب القراءات السبع وعللها 1 / 151 .

وقصدت من وراء هذه الإطالة إبراز الفرق بين المذهبين في الكتابين وربما الدفع أو المساعدة لمن يحاول إثبات عدم صحة نسب الحجة لابن خالويه .

ووجه الجميع قراءة الرفع بالابتداء والخبر ؛ هذا مبتدأ ويوم خبر (1) .
ب — قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَهُمْ مِنْ فِرْعَونَ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ) (2)
بتنوين (فزع) ، وإضافته إلى اليوم ، ويجوز في الـ (يوم) الجر والفتح .
فمن نون وقال (وهم من فزع يومئذ) نصب الـ (اليوم) بالمصدر وإن
شئت بـ (آمنون) والتقدير : وهم آمنون يومئذ من فزع . ومن لم ينون
وأضاف الـ (فزع) إلى الـ (اليوم) فيجوز أن يجر { يوما } بالإضافة ،
ويجوز أن يكون بنى (يوما) على الفتح " (3) .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر (وهم من فزع يومئذ) مضافا
مكسور الميم ، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (من فزع يومئذ) بفتح الميم ،
وروي عن نافع فتح الميم وكسرهما بغير تنوين (4) .

قول الباقولي : ويجوز في اليوم الجر والفتح . مشكل ؛ إذ يُوهم بجواز
الجر والفتح في الحالتين (التنوين والإضافة) ولا أظنه يقصد ذلك ، وإنما
يريد بذلك في حالة عدم التنوين والإضافة . وعبارة أبي علي " ولا يجوز مع
التنوين إلا فتح الميم " (5) . وذكر الفارسي ثلاثة أوجه لنصب (يوم) عند
من نون ذكر الباقولي اثنين منها ، وأما عن الفتح والجر عند عدم التنوين
والإضافة ، فالجر بالإضافة " وهو معرب في نفسه فأعطاه حقه من الإعراب

1 (ينظر معاني القرآن للفراء 1 / 326 . وينظر معاني القرآن للزجاج 2 / 224 . وينظر الحجة
في القراءات السبع 136 . وينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 148 . وينظر حجة القراءات 242
وينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 158 . وينظر التبيان في إعراب القرآن 1 / 234 .

2 (النمل 91 .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1017 .

4 (ينظر السبعة في القراءات 487 .

5 (الحجة للقراء السبعة 3 / 247 .

كما كان يجب له في غير هذا الموضع ولم يلتفت إلى ما بعده " (1) ، والفتح للبناء على الفتح والذي اكتسبه المضاف من المضاف إليه (إذ) " فإنه جعل يوم مع إذ كالأسم الواحد فبنى الكلام وجعل الاسمين اسما واحدا كقولك : خمسة عشر " (2) ، وقد تقدم الحديث عنه في مبحث الإضافة .

ج — قال الباقر : " قوله تعالى : { يُفَصِّلُ بَيْنَكُمْ } (3) مرتبا للمفعول و (يَفْصِلُ) مرتبا للفاعل ؛ أي يفصل الله بينكم . ومن قال (يُفَصِّلُ) مرتبا للمفعول ف (بينكم) قائم مقام الفاعل ، ولم يرفعه لأنه جرى منصوبا في كلامهم ، كقوله : (ومنا دون ذلك) (4) " (5) .

" قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (يُفَصِّلُ بَيْنَكُمْ) برفع الياء وتسكين الفاء ورفع الصاد ، وقرأ عاصم (يَفْصِلُ) بفتح الياء وكسر الصاد ، وقرأ المفضل عن عاصم (يُفَصِّلُ) مثل أبي عمرو ، وقرأ ابن عامر (يُفَصِّلُ) بالتشديد وفتح الصاد ورفع الياء ، وقرأ حمزة والكسائي (يُفَصِّلُ) بالتشديد كسرا ورفع الياء" (6) .

قال الباقر : " مرتبا للفاعل ومرتبا للمفعول " .

قال محقق الكتاب : " وقد استعمل المؤلف هذا المصطلح في غير موضع من هذا الكتاب وفي غيره من كتبه ولم أره عند غيره " (7) . وأقول بقوله ، فهذا المصطلح لم يستعمله أحد من مصنفي الكتب ممن وقع بصري على مصنفه ، وقد ذكر هذا المصطلح في هذا الكتاب على سبيل المثال في صفحة 166 و 1339 ، 1340 . وورد في إعراب القرآن المنسوب للزجاج في 1 /

1 (حجة القراءات 541 .

2 (المصدر السابق 541 . وينظر إعراب القراءات السبع وعلها 2 / 166 .

3 (الممتحنة 3 .

4 (الجن 11 .

5 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1339 ، 1340 .

6 (السبعة في القراءات 633 .

7 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 166 هامش التحقيق (6) .

12 ، 1 / 198 ، 1 / 301 ، 2 / 461 ، 3 / 815 (1) . وهذا قد يؤيد نسبة الكتاب له .

وأما الآية والقراءات الواردة فيها فقد تدرس في المسائل الصرفية ؛ إذ هي بالتشديد والتخفيف وبالبناء للفاعل أو البناء للمفعول ، وما أوجدها هنا إلا قوله (ف) بينكم) قائم مقام الفاعل ولم يرفعه لأنه جرى منصوبا في كلامهم (وقال هذا في حديثه عن قوله تعالى (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) (2) وكرره في حديثه عن قوله تعالى : (وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ) (3) ، (4) ، وكرره هنا ، قال أبو علي : " يذهب أبو الحسن في هذا النحو إلى أن الظرف أقيم مقام الفاعل ، وترك على الفتح الذي كان يجري عليه في الكلام لجريه في آخر الكلام منصوبا وكذلك يقول في قوله (وَإِنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ) (5) وكذلك يجيء على قياس قوله : (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) (6) فاللفظ على قوله مفتوح والموضع رفع كما كان اللفظ في قوله (كَفَىٰ بِاللَّهِ) (7) وما جاءني من رجل مجرورا والموضع موضع رفع " (8) .

12 — مسائل في العطف :

أ — العطف على محذوف :

قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَلِتَكْمَلُوا الْعِدَّةَ) (9) ، بالتخفيف والتشديد ، وهما لغتان كملت وأكملت ، والواو في قوله (ولتكملاوا العدة) معطوف

-
- 1 (ينظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 166 ، 1339 1340 . وينظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج في الصفحات المشار إليها في المتن أعلاه .
 - 2 (ينظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 418 .
 - 3 (الأعراف 168 .
 - 4 (ينظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 483 .
 - 5 (الجن 11 .
 - 6 (الأنعام 95 .
 - 7 (العنكبوت 52 .
 - 8 (الحجة للقراء السبعة 4 / 38 .
 - 9 (البقرة 185 .

على مضمر والتقدير : يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ليسهل عليكم ولتكمّلوا العدة ، فحذف الفعل الذي هو (ليسهل عليكم) " (1) .

ذكر ابن مجاهد أن نافعا وابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي قرأوا (ولتكمّلوا) خفيفة ، واختلفت الرواية عن عاصم وأبي عمرو فروي عنهما التشديد والتخفيف (2) . وما ذكره الباقولي عن حكم اللام في الآية هو قول الزجاج قال : " ومعنى اللام والعطف هاهنا معنى لطيف ، هذا الكلام معطوف على المعنى . المعنى : فعل الله ذلك ليسهل عليكم ولتكمّلوا العدة " (3) . وهو ليس فيه قراءة ولا هو مترتب على قراءة ، لذلك نجد أصحاب كتب الاحتجاج للقراءات لم يتعرضوا لما ذكره هنا (4) وذكر ذلك أصحاب التفاسير وأكثروا فيه القول . " فإن قال قائل ما الذي عليه بهذه الواو التي في قوله (ولتكمّلوا العدة) عطف ؟ قيل : اختلف أهل العربية في ذلك " (5) . قال الأخفش : " (ولتكمّلوا العدة) وهو معطوف على ما قبله كأنه قال : ويريد لتكمّلوا العدة ولتكبّروا الله " (6) .

وقال الفراء : " وهذه اللام في قوله (ولتكمّلوا العدة) لام كي ، لو أُلقيت كان صوابا ، والعرب تدخلها في كلامها على إضمار فعل بعدها ولا تكون شرطا للفعل الذي قبلها وفيها الواو ... ومنه قوله : (وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ) (7) لو لم تكن فيه الواو كان شرطا

-
- 1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 141 .
 - 2 (ينظر السبعة في القراءات 177 .
 - 3 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1 / 254 .
 - 4 (ينظر الحجة في القراءات السبع 93 . وينظر الحجة للقراء السبعة 1 / 411 ، 412 . وينظر حجة القراءات 126 .
 - 5 (جامع البيان 3 / 477 .
 - 6 (معاني القرآن للأخفش 1 / 169 .
 - 7 (الأنعام 76 .

على قولك أريناه ملكوت السموات ليكون ، فإذا كانت الواو فيها فلها فعل مضمّر بعدها وليكون من الموقنين أريناه " (1) .

وبعد أن عدد النحاس لهذه اللام خمسة وجوه قال عن قول الفراء وهذا قول حسن (2) " قال أبو جعفر وهذا القول أولى بالصواب في العربية " (3) وقال الزمخشري : " فإن قلت هل يصح أن يكون (ولتكمّلوا) معطوفا على علة مقدرة كأنه قيل : لتعملوا ما تعلمون ولتكمّلوا العدة ، أو على اليسر كأنه قيل : يريد الله بكم اليسر ويريد بكم لتكمّلوا كقوله : (يُرِيدُونَ لِیُطْفِنُوا) (4) ؟ قلت : لا يبعد ذلك . والأول أوجه " (5) .

وذكر ابن عطية أن هذه اللام على وجوه ثلاث ، الأول أن تكون زائدة ومثّل لها بـ ضربت لزيد ، والثاني ومثّل له ولأن تكملوا العدة رخص لكم هذه ، والثالث قال عنه أن تكون اللام لام الأمر والوا عاطفة جملة كلام على جملة (6) كلام .

واللام للتعليل وأرى أنها على أحد أمرين إما لعة قبلها كما قال الزجاج وتبعه الباقولي وإما لعة بعدها كما قال الفراء واستحسنه النحاس وهو الذي أويده ؛ لدليل آية الأنعام التي مثّل بها الفراء . فهي لام التعليل متعلقة بمحذوف تقديره وفعل ذلك لتكمّلوا العدة (7) .

ب — العطف على الضمير المجرور :

-
- 1 (معاني القرآن للفراء 1 / 127 .
 - 2 (ينظر إعراب القرآن للنحاس 288 .
 - 3 (جامع البيان 3 / 478 .
 - 4 (الصف 8 .
 - 5 (الكشاف 1 / 337 .
 - 6 (ينظر المحرر الوجيز 1 / 255 . وينظر اللباب في علوم الكتاب 3 / 289 ، 290 .
 - 7 (اللام في القرآن الكريم معانيها وعملها 99 . تأليف أحمد إسماعيل الوحيدي دار البيارق عمان الأردن الطبعة الأولى 1999 م .

قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) (1) ...
وَقُرِّئَ (الأرحام) ، بالجر والنصب ، والنصب أحسن لأن المعنى : واتقوا
الله واتقوا الأرحام أن تقطعوها . والجر بالعطف على الهاء المجرورة بالباء
أي تساءلون به وبالأرحام ، وهذا جائز عند الكوفيين دون البصريين " (2)

" اختلفوا في نصب الميم وكسرها من قوله (الأرحام) ، فقرأ حمزة وحده
(الأرحام) خفضا ، وقرأ الباقون (والأرحام) نصبا " (3) .

العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار من المسائل الأكثر
شهرة بين مسائل اللغة في اختلاف النحاة حولها وكثرة الكلام فيها (4) ، قال
الباقولي: (وهذا جائز عند الكوفيين دون البصريين) وأظنه إطلاق غير دقيق
فهذه المسألة لم تكن محل خلاف بين المدرستين بل الخلاف حولها قائم بين
ممن يعتبرون من ذات المدرسة النحوية الواحدة ، وهذا للكوفيين والبصريين ،
فلم يجمع فريق على رأي موحد فيها ، قال النحاس : " فأما البصريون فقال
رؤساؤهم هو لحن لا تحل القراءة به ، وأما الكوفيون فقالوا هو قببح ولم
يزيدوا على هذا ولم يذكروا علة قببحه " (5) . واشترك سيبويه والفراء في القول
بقبح العطف للظاهر على الضمير المجرور بغير إعادة الجار فقال الأول : "
ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمرة المجرور وذلك قولك مررت بك
وزيد " (6) . وقال الثاني: " وفيه قببح لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض
وقد كُنِيَ عنه " (7) .

1 (النساء 1 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 285 .

3 (السبعة في القراءات 226 .

4 9 ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 463 : 474 . وينظر جامع البيان 7 / 519 ، 520 .

وينظر المحرر الوجيز 2 / 67 ، 68 . وينظر زاد المسير 2 / 3 . وينظر الجامع لأحكام

القرآن 1 / 1217 . وينظر البحر المحيط 3 / 162 ، 163 .

5 (إعراب القرآن للنحاس 1 / 431 .

6 9 الكتاب 2 / 381 .

7 (معاني القرآن للفراء 1 / 252 .

وذهب الزجاج إلى أن الجر في (الأرحام) خطأ في العربية لا يجوز ، واحتج لقوله بإجماع النحويين قبح نسق اسم ظاهر على مضمرة في حال الجر إلا بإعادة الجار ، فذكر أنهم يستقبحون مررت بك وزيد ، وبه وزيد ، وذكر أن بعضهم قال إن هذا كالتنوين وهو قول سيبويه (1) ، وأثنى الزجاج على المازني بأنه فسر القبح تفسيراً مقنعاً حسب رأيه وهو أن الثاني في العطف شريك للأول فكما لا تقول : مررت بزید وك . فكذلك لا تقول : مررت بك وزيد (2) . ورد أبو حيان هذا بما هو أكثر إقناعاً فذكر أن اللغة تسمح بقولك رأيتك وزيدا ولا يمكن أن تقول رأيت زيدا وك (3) .

ولا أريد أن أخوض في أدلة كل فريق على ما ذهب إليه فقد ذكرها صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف ورد عليها (4) ، وما أريد أن أثبتة هنا أن الخلاف في هذه المسألة لا يجب أن يقال أنه بين البصريين والكوفيين بالرغم من وجودها في تلك المسائل . قال ابن خالويه : " غير أن من أجاز الخفض في (الأرحام) أجمع مع من لم يجز أن النصب هو الاختيار " (5) .

وذكر السيوطي أن يونس (ت 82 هـ) (6) والأخفش لا يجب عندهم إعادة الجار في العطف على الضمير المجرور وتبعهما ابن مالك وأبو حيان (7) . وذكر ابن مالك أن إعادة الجار مختارة لا واجبة ودلل على أن ما احتج به من

1 (ينظر الكتاب 2 / 382 .

2 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2 / 7 .

3 (ينظر البحر المحيط 3 / 163 .

4 (ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 463 : 474 .

5 (إعراب القراءات السبع وعللها 1 / 129 .

6 (يونس بن حبيب الضبي بالولاء أبو عبد الرحمن ويعرف بالنحوي ، علامة بالأدب كان إمام نحاة

البصرة في عصره وهو من قرية (جبّل) بفتح الجيم وضم الباء المشددة قرية على دجلة بين

بغداد وواسط أعجمي الأصل أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم كانت حلقاته ينتابها

طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية وقال أبو عبيدة اختلفت إلى يونس

أربيعين سنة أملاً كل يوم ألواحي من حفظه توفي سنة 82 هـ من كتبه معاني القرآن واللغات

والنوادير والأمثال . ينظر الأعلام للزركلي 8 / 261 .

7 (ينظر همع الهوامع 3 / 321 .

يوجب ذلك باطل وقال : " وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعا ، وجب الاعتراف بصحة الجواز " (1)

ووجه الفارسي قراءة الجر بقوله : " وأما من جر (الأرحام) فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء . وهذا ضعيف في القياس ، وقليل في الاستعمال " (2). وأزعم أن قول الفارسي هذا من أحسن ما قيل في هذه المسألة من الأقوال الكثيرة والمتعارضة ، لموضوعيته ، وبعده عن التعصب والعاطفة .

ج — العطف على عاملين :

قال الباقولي : " قوله عز وعلا : (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ) (3) بالضم والكسر . وكذلك (وَاخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ) إلى قوله (آيَاتٌ) (4) على الوجهين . فمن ضم فبالابتداء عند سيبويه و (في خلقكم) الخبر ، وبالظرف عند الأخفش . ومن كسر فالأخفش يحتج به في باب العطف على العاملين المختلفين ، فيجيز : مررت بزيد في الدار والقصر عمرو ، ولا حجة له في الآية " (5) .

" قوله : (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَمَا أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرَفَ الرِّيحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم (وما يبيث من دابة آيات) و (وتصريف الرياح آيات) رفعا ، وقرأ حمزة والكسائي (آيات) كسرا فيهما " (6)

1 (شرح التسهيل لابن مالك 3 / 233 .

2 (الحجة للقراء السبعة 2 / 62 .

3 (الجاثية 3 .

4 (الجاثية 4 .

5 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1225 ، 1226 .

6 (السبعة في القراءات 594 .

فتوجيه الرفع لا إشكال فيه ، قال الفراء : " والرفع قراءة الناس على الاستئناف فيما بعد إن " (1) . واحتج ابن خالويه فقال : " فالحجة لمن رفع أنه جعل الآيات مبتدأة وما تقدم من الصفة وما تعلقت به خبرا عنها " (2) . وهذا هو القول الراجح وجوز أبو علي الفارسي مع هذا أن يكون رفع (آيات) عطفًا على موضع إن وما عملت فيه (3)

أما قراءة الكسر فهي المشكل ؛ لأن من يجيز العطف على عاملين يحتج بها (4) ، قال الباقر (ولا حجة له في الآية) ، " فأما من ظن أن من جر (آيات) في الآية فقد عطف على عاملين فغلط منه " (5) ومسألة العطف على عاملين مسألة خلاف بين النحاة فأجاز ذلك الكسائي والفراء والأخفش والزجاج (6) . ومنعه غيرهم ، ومنهم من اعتبره عيبا ، قال المبرد مشيرا إلى أحد الأبيات : " وفي هذا الشعر عيبا وهو الذي يسميه النحويون العطف على عاملين ... ولا أرى ذا في القرآن جائز لأنه ليس بموضع ضرورة " (7) . وأما ابن السراج فقد أنكره قياسا وسماعا فقال هو خطأ في القياس غير مسموع من العرب وأحوج من يقول بغير ذلك إلى الدليل فقال : " ولو كان الذي أجاز العطف على عاملين أي شاهد عليه بلفظ غير مكرر نحو : إن في الدر زيدا والمسجد عمرا . وعمرو غير زيد لكان ذلك له شاهد على أنه حكى مثله حاكٍ ولم يوجد في كلام العرب شائعا فلا ينبغي أن تقبله وتحمل كتاب الله عز وجل عليه " (8) . وابن السراج يقول إن ما تكرر من لفظ { آيات } إنما هو للتوكيد وهو يطلب شاهدا بلفظ غير مكرر مثل ألفاظ تلك الأمثلة المصنوعة من قولهم

1 (معاني القرآن للفراء 3 / 45 .

2 (الحجة في القراءات السبع 325 .

3 (ينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 389 . وينظر البيان في إعراب غريب القرآن 2 / 363 .

4 (ينظر الإيضاح في شرح المفصل 1 / 399 .

5 (الأصول في النحو 2 / 74 .

6 (ينظر إعراب القرآن للنحاس 4 / 141 .

7 (الكامل في اللغة والأدب 1 / 229 .

8 (الأصول في النحو 2 / 75 .

: في الدار زيد والحجرة عمرو ، وهب لأبيك ديناراً وأخيك درهما ، مررت
بعامر راكبا وعمار ماشيا وغيرها ولكن هو يطلب كلاما مسموعا مثل هذا
وهم حسب مفهوم قوله لم يجدوا إلا مثل الآية الكريمة ومثل قول الشاعر (1)
:

أَكُلُّ أَمٍّ رَأَى تَحْسِبِينَ
أَمٍّ رَأَى تَحْسِبِينَ
وَنَارٍ تَوَقَّ دُ بِاللَّيْلِ
نَارٍ

والذي قد يحمل على الضرورة إن لم يؤول بتأويلات آخر .
ويقول ابن الأنباري : " لأن قصارى الواو أن تقوم مقام عامل واحد ، وفي
جواز قيامها مقام عامل واحد خلاف ، فكيف يجوز أن تقوم مقام عاملين " (2)
.

وتُوجَّهُ قراءة الكسر في (آيات) الثانية والثالثة في الآيتين بتوجيهات
أخرى غير العطف على عاملين منها قول ابن خالوية : " ومن خفض التاء فله
حجة أجود مما مضى وذلك أن يجعل آيات الثانية بدلا من الأولى . فيكون
غير عطف على عاملين " (3) . ومنها أن تقدر (في) في قوله تعالى ()
واختلاف الليل والنهار آيات) وإن كانت محذوفة في اللفظ فهي في حكم
المثبت فيه وذلك أن نكر (في) قد تقدم في موضعين (إن في السموات
والأرض) وفي (وفي خلقكم) (4) ، وحذف ما دل عليه دليل من حروف

1 (البيت من المتقارب وهو لأبي دؤاد الإيادي في الكتاب 1 / 66 ، وفي شرح المفصل لابن
يعيش 3 / 27 . والإيضاح في شرح المفصل 1 / 398 . وفي الكامل 3 / 75 ، وفي الإنصاف
2 / 473 ، وفي شرح التسهيل لابن مالك 1 / 373 ، 2 / 213 ، 3 / 134 ، وقد ذكر له
صاحب المعجم المفصل في شواهد العربية ما يزيد عن عشرين موضعا في كتب التراث ، ينظر
المعجم المفصل في شواهد العربية 14 /
2 (البيان في إعراب غريب القرآن 2 / 364 .
3 (إعراب القراءات السبع وعللها 2 / 312 .
4 (ينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 390 . وينظر حجة القراءات 658 .

الجر مجمع على جوازه ، والحمل عليه أولى من الحمل على العطف على عاملين المختلف فيه والأكثر على منعه وموافقة الأكثر أولى (1) .

د — العطف على الموضع :

قال الباقولي : " قوله تعالى : (إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ) (2) بالنصب والرفع ، فالنصب على لفظ (وعد الله) والرفع على موضع إن " (3) .
" قرأ حمزة وحده (والساعة) نصبا ، وقرأ الباقون (والساعة) رفعا " (4) .

وجه الباقولي قراءتي النصب والرفع في قوله (والساعة) بالعطف . مع اختلاف المعطوف عليه ، ففي النصب يكون المعطوف عليه اسم إن (وعد) ، وفي الرفع المعطوف عليه موضع إن كما قال ، والأولى أن يقول موضع اسم إن أو على موضع إن وما عملت فيه ، " ويجوز أن يكون معطوفا على الموضع أي وقيل الساعة لا ريب فيها " (5) . فذكر للرفع وجها واحدا وجميع من احتج ووجه قبله قال مثل قوله إلا أن بعضهم زاد وجها آخر وهو القطع من الأول والابتداء ، قال ابن خالويه : " فالحجة لمن رفع أن من شرط إن إذا تم خبرها قبل العطف عليها كان الوجه الرفع " (6) وهذا ما استحسنته الأخفش ، قال أبو علي : " قال أبو الحسن : الرفع أجود في المعنى ، وفي كلام العرب ، وأكثر إذا جاء بعد خبر إن اسم معطوف ، أو صفة أن يرفع قال : وقد قرئت نصبا وهي عربية ، ويقوي ما ذهب إليه أبو الحسن قوله : (إِنَّ الْأَمْرَ ضَلَّتْ لِيَوْمِهَا)

1 (ينظر شرح التسهيل لابن مالك 3 / 235 .

2 (الجائفة 32 .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1232 .

4 (السبعة في القراءات 595 .

5 (إعراب القرآن للنحاس 4 / 154 . وينظر التبيان في إعراب القرآن 2 / 233 .

6 (الحجة في القراءات السبع 326 .

مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَمِيَّةُ لِلْمُتَّقِينَ (1) و (العاقبة) لم تُقرأ فيما علمت إلا مرفوعة (2). ولم يختلف الباقولي أيضا مع أهل الاحتجاج في حجة النصب فقد قالوا قبله بما قال (3).

هـ — عطف المظهر على المضمَر :

قال الباقولي : " قوله عز وجل : (وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) (4) ، ابتداء وخبر فيمن رفع . ومن قال (حمالة الحطب) كان (وامرأته) عطفًا على الضمير في قوله (سيصلى) أي سيصلى هو وامرأته . وجاز ذا وإن لم يظهر الضمير (هو) لقيام المفعول مقام الضمير . فأما قوله (حمالة الحطب) فنصب على الذم " (5) . " قرأ عاصم وحده (حمالة الحطب) نصبا وقرأ الباقون (حمالة الحطب) رفعا " (6) وجه الباقولي الرفع في (حمالة) بالابتداء والخبر ، فيكون (امرأته) المبتدأ و (حمالة) الخبر ، وقال الفراء : " فمن رفعها فعلى جهتين " (7) وذكر مع الخبر جواز النعت على أن يجعله وصفا لقوله (وامرأته) أي سيصلى نار جهنم هو وامرأته حمالة الحطب ، وعلى الخبر أي هي حمالة الحطب (8) ، وأما عن نصب (حمالة) فقد ذكر الباقولي أنها نصب على الذم (9) وتكون (امرأته) مرفوعة عطفًا على الضمير في قوله (سيصلى) والذي قال عنه المبرد : " فهو يجوز وليس بالوجه أن يُعطف المظهر على المضمَر حتى يؤكد نحو : (فَادْهَبْ أَنْتَ)

-
- 1 (الأعراف 127 .
 - 2 (الحجة للقراء السبعة 3 / 396 .
 - 3 (ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 435 . وينظر الحجة في القراءات السبع 326 . وينظر حجة القراءات 662 .
 - 4 (المسد 4 .
 - 5 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1489 .
 - 6 (السبعة في القراءات 700 .
 - 7 (معاني القرآن للقراء 3 / 298 . وينظر معاني القرآن للأخفش 2 / 588 .
 - 8 (ينظر حجة القراءات 777 . وينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 567 .
 - 9 (ينظر الكتاب 2 / 70 ، 2 / 150 . وينظر الحجة للقراء السبعة 4 / 152 . وينظر حجة القراءات 777 . وينظر شرح المفصل لابن يعيش 2 / 46 .

وَمَرْبِكَ فَتَاتِلَا (1) ونحو (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) (2) " (3) . ولا مقارنة بين ما مثل به المبرد وبين ما نحن فيه إذ في أمثله المباشرة وعدم الفصل " إلا أنه حسنٌ ألا يؤكد لما جرى من الفصل بينهما " (4) .

13 — مسائل في المفعول المطلق :

قال الباقرلي : " قوله عز و علا : (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا) (5) و (حُسْنًا) ، فانتصاب إحسان بقوله (ووصينا الإنسان بوالديه) لأن معناه : أحسنا إليهما إحسانا . فالناصب له أحسنا الذي دل عليه (وصينا) فهو مصدر من غير لفظه ... وأما من قال (ووصينا الإنسان بوالديه حسنا) فالمعنى : أمرا ذا حسن . أي وصيناه بوالديه أمرا ذا حسن ، أي بأمر ذي حسن . فهو في موضع البذل من قوله (بوالديه) ، وهو من باب بدل الاشتمال " (6) .

" فقرأ ابن كثير و نافع وأبو عمرو وابن عامر (حسنا) بغير ألف ، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (إحسانا) بألف " (7) .

واحتج ابن زنجلة لمن قرأ (إحسانا) بإجماع القراء على قوله (إحسانا) في قوله تعالى : (أَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) (8) ، واحتج لمن قال (حسنا) باتفاقهم على قوله (حسنا) في قوله تعالى : (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا) (9) فردوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه (10) . ولم يذكر ابن خالوية في حجته وفي إعرابه سوى الحجة الصرفية فـ (حسنا) من حسن

1 (المائدة 24 .

2 (البقرة 34 . والأعراف 18 .

3 (الكامل في اللغة والأدب 3 / 30 .

4 (الحجة للقراء السبعة 4 / 151 .

5 (الأحقاف 14 .

6 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1237 .

7 (السبعة في القراءات 596 .

8 (الأنعام 152 .

9 (العنكبوت 7 .

10 (ينظر حجة القراءات 663 .

يحسن ، و (إحصانا) من أحسن يحسن (1) . وعلل الباقولي نصب (إحصانا) على المصدر وذلك بالفعل وصى الذي تضمن معنى أحسن وقال هو مصدر من غير لفظ الفعل وهذا كلام مستقيم ، وذكر مثله القيسي (2) ، وأما كلامه عن { حسنا } فبعضه لم يسبق إليه ولم يذكره غيره أعني قوله (فهو في موضع البذل من قوله { بوالديه } . قال مكي : " والنصب فيه على أنه قام مقام مضاف محذوف تقديره : ووصينا الإنسان بوالديه أمرا ذا حسن . فحذف الموصوف وقامت الصفة مقامه " (3) . وقال مثله ابن عطية : " ونصبه على تقدير : وصيناه ليفعل أمرا ذا حسن " (4) ولم يذكر أحدهما البدلية التي قال بها الباقولي ، وقال عنها محقق الكتاب : " ولا أعلم أحدا ذكر هذا القول " (5) . وشرح الشيخ ابن عاشور المسألة بقوله : " فإذا جُمع بين الموصى عليه والموصى به يقال : أوصي به خيرا . وأصله أوصي به بخير له . فكان أصل التركيب بدل اشتغال ، وغلب حذف الباء من البذل اكتفاء بوجودها في المبدل منه ، فكذلك قوله تعالى : (ووصينا الإنسان بوالديه حسنا) تقديره : ووصينا الإنسان بوالديه بحسن " (6) .

وورد الأمر المتضمن الإحسان إلى الوالدين مقرونا بالوالدين في القرآن الكريم في ستة مواضع (7) هي:

قوله تعالى : (لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا) (8) .
 وقوله تعالى : (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا) (1)

1 (ينظر الحجة في القراءات السبع 326 . وينظر إعراب القراءات السبع وعللها 2 / 316 .

2 (ينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 439 .

3 (مشكل إعراب القرآن للقيسي 439 .

4 (المحرر الوجيز 5 / 96 .

5 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1237 . هامش التحقيق .

6 (التحرير والتنوير 20 / 214 .

7 (ينظر الدليل المفهرس لألفاظ القرآن الكريم 36 ، 380 . لحسين محمد فهمي الشافعي ، دار

السلام — جمهورية مصر العربية — الإسكندرية — ، الطبعة الرابعة 2012 . وينظر

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم

8 (البقرة 82 .

وقوله تعالى : (ألا تشركو به شيئاً وبالوالدين إحساناً) (2)

وقوله تعالى : (ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً) (3)

وقوله تعالى : (ووصينا الإنسان بوالديه حسناً) (4)

وقوله تعالى : (ووصينا الإنسان بوالديه حسناً) (5)

وانتق القراء السبعة في جميع هذه المواضع إلا موضع واحد وهو آية الأحقاف، وفي جميع الآيات طلب الإحسان إلى الوالدين . ولم يطلب بالأمر المباشر إلا في موضعين (العنكبوت والأحقاف) ، وكان بقوله (ووصينا) . وربما أستطيع القول من خلال ما تقدم أن الإحسان يكون دون أمر مباشر ، أما ما جاء تنفيذاً للأمر المباشر فهو حُسن . ولا شك أن الإحسان أعلى مرتبة من الحسن ، وكذلك ما فعل بدون أمر أعلى مرتبة مما فعل نتيجة أمر .

ب _____ قال الباقرلي : " قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (6) ، بضم العين وفتحها ، فمن ضمها فـ (بغْيكم) مبتدأ والخبر (على أنفسكم) و (متاع الحياة الدنيا) خبر بعد خبر ، أو يكون خبر ابتداء مضمرة أي هو متاع الحياة الدنيا ، أو يكون خبر المصدر والجار والمجرور من صلته لا ضمير فيه . ومن فتح العين فـ (بغْيكم) مبتدأ و (على أنفسكم) خبره وقوله (متاع الحياة الدنيا) نصب على المصدر بإضمار فعل أي تمتعوا متاع الحياة الدنيا " (7) .

" كلهم قرأ (إنما بغْيكم على أنفسكم متاع الحياة الدنيا) رفعا ، إلا ما رواه حفص عن عاصم ، فإنه روى (متاع الحياة الدنيا) نصبا " (8) .

1 (النساء 36 .

2 (الأنعام 151 .

3 (الإسراء 23 .

4 (العنكبوت 7 .

5 (الأحقاف 14 .

6 (يونس 23 .

7 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 533 ، 534 .

8 (السبعة في القراءات 325 .

وما قاله الباقرلي من توجيه الرفع في (متاع) هو قول الفراء ، والزجاج ، والنحاس ، وابن خالوية، وأبي علي ، وابن زنجلة ، ومكي ، وابن عطية إلا أنه زاد عليهم فهم قالوا الرفع على وجهين : الأول الاستئناف أي يكون خبراً لمبتدأ محذوف قُدر بـ هو وبـ ذلك . والثاني أن يكون (متاع) خبر المبتدأ بغيكم ، وعن ذلك قال الفراء : " وهو وجه الكلام " (1) . ولم يذكروا الوجه الثالث الذي ذكره الباقرلي وهو الرفع على أنه خبر بعد خبر . وذكر هذا أبو البقاء (2) ، وابن عادل (3) .

أما عن توجيه قراءة النصب في قوله (متاع) فقال صاحب المسألة هو نصب على المصدر ، وبه قال من تقدم ذكرهم إلا أن بعضهم أضاف النصب على المفعولية أي على أنه مفعول به لفعل قُدر بـ تبغون وما في حكمه قال بهذا الفارسي (4) ، وابن عطية (5) ، والعكبري (6) .

1 (معاني القرآن للفراء 1 / 461 . وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3 / 14 . وينظر إعراب القرآن للنحاس 2 / 250 . وينظر الحجة في القراءات السبع 181 . وينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 360 . وينظر حجة القراءات 330 . وينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 228 . وينظر المحرر الوجيز 3 / 113 .

2 (ينظر التبيان في إعراب القرآن 2 / 26 .

3 (ينظر اللباب في علوم الكتاب 10 / 297 .

4 (ينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 360 .

5 (ينظر المحرر الوجيز 3 / 113 .

6 (ينظر التبيان في إعراب القرآن 2 / 26 .

الفصل الثاني : المسائل النحوية في الأفعال

- 1 ——— تذكير الفعل وتأنيثه .
- 2 ——— فعالية حاشا .
- 3 ——— جواز رفع الفعل وجزمه .
- 4 ——— جواز رفـع الفعل
ونصبه .
- 5 ——— الفعل مع الفاعل مثله مع المفعول .
- 6 ——— الفعل التام والناقص .

1 — تذكير الفعل وتأنيثه :

أ — قال الباقولي : " قوله تعالى : (ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغُشِّي) (1) بالياء و (تغشى) بالتاء والإمالة ، فالياء لأجل النعاس ، والتاء رد إلى الأمنة " (2) .

" فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر (يغشى طائفة) بالياء ، وقرأ حمزة والكسائي (تغشى) بالتاء " (3) .

وتوجيه القراءتين ظاهر بيّن وهو كما قال الباقولي إلا أنه لم يذكر حجة للقراءتين . فمن قرأ بالياء أسند الفعل للنعاس ، ومن قرأ بالتاء أسنده للأمنة . واحتج أبو علي لمن قرأ بالياء باتفاق القراء على إسناد فعل الغشية للنعاس في قوله تعالى : (إِذْ يُغْشِيكُمُ النَّعَاسُ) (4) وفي قراءة (يغشيكم) مخففة ومشددة (5) ، واحتج كذلك بأن العرب تقول : غشيني النعاس (6) . وقال ابن زنجلة مثل قوله واحتج لمن قرأ بالتاء أنه أسند الفعل للأمنة ؛ لأن المعنى معنى تفصيل حال ، فذكرت الآية فريقين فريق آمن مطمئن وفريق مهموم محزون فمن اطمأن غشيته الأمنة والآخر مازال خائفا ولم تغشه (7) . وذكر ابن خالويه أن كل ما في كتاب الله مما قد ردّ آخره على أوله يجري على وجوه : أن يرد على أقرب اللفظين كقوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا) (8) . الثاني أن يرد إلى الأهم عندهم كقوله تعالى :

1 (آل عمران 154 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 266 .

3 (السبعة في القراءات 217 .

4 (الأنفال 11 .

5 (ينظر السبعة في القراءات 304 .

6 (ينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 44 .

7 (حجة القراءات 176 .

8 (التوبة 34 .

وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا (1) . والثالث أنه يرد إلى الأجلّ عندهم كقوله تعالى : (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ) (2) . والرابع أنه يُجْتزأُ بالإخبار عن أحدهما ويُضمَرُ للآخر مثل ما أظهرَ كقوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) (3) .

والقراءتان كما هو معلوم سبعيتان ولم تتعارضا في المعنى فمن غشيه الناس أمن وأطمأن ومن غشيته الأمانة كذلك .

ب _____ قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ) (4) ، من قرأ بالياء جعل الفاعل ذكر الله عز وجل ... فَوَفَّيَهُمْ (كفروا) و (الملائكة) مبتدأة ، والخبر (يضربون) . ومن جعل فاعل (يتوفى) الملائكة وذكر الفعل للفصل بين الفعل والفاعل ولأن التانيث ليس بحقيقي لم يقف على كفروا وإنما يقف على (أدبارهم) ... ومن قال (تتوفى) بالتاء فـ (الملائكة) الفاعلة ووقفه (وأدبارهم) (5) .

" كلهم قرأ (إذ يتوفى) بالياء غير ابن عامر فإنه قرأ (إذ تتوفى) بتاءين " (6) .

وهذه المسألة واختلاف القراءة في الآية مسألة معني ووقف أكثر مما هي مسألة إعراب ، والملائكة مؤنث في اللفظ . والعرب تقول : جاء معاوية ، وذهب طلحة . ووردت لفظة الملائكة في القرآن الكريم 38 مرة ، قال عنها القرآن (منزلين ، ومسومين ، ومردفين ، كلهم أجمعون ، وحافين ، ويسبحون ، ومقترنين ، هم عباد الرحمن) وهي جميعها أوصاف لمذكر ، كما قال عنها (تحمله الملائكة ، ونادته الملائكة ، وإذ قالت الملائكة) ،

1 (الجمعة 11 .

2 (التوبة 62 .

3 (التوبة 3 .

4 (الأنفال 51 .

5 (كشف المشكلات وإيضاح المضلات 504 ، 505 .

6 (السبعة في القراءات 307 .

وبعيدا عن هذا فقد قال تعالى : (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) (1) وقال تعالى :
 (قَالَتُ الْأَعْرَابُ أَمْنَا) (2) وهي معروفة عند النحاة على تقدير جمع
 وجماعة (3) ، وكذلك فعل الآية تتوفي جماعة الملائكة ويتوفى جمع الملائكة
 ، فمن قرأ بالياء يكون الفاعل الملائكة ، ومن قرأ بالتاء يكون الفاعل الملائكة
 ، وما ألجا الباقولي لهذا التوجيه إلا الوقف عند نافع على قوله (كفروا) فهنا
 يكون الكلام قد تم ولم يذكر الفاعل فيقدر الفاعل كما قال . فالفعل (يتوفى) لله
 عز وجل والفعل (يضربون) للملائكة .

وهذه الآية تناول الباقولي آية قبلها تشبهها في التوجيه وهي " قوله تعالى :
 (وَكَذَلِكَ نَقُصُّ الْأَيَّاتِ وَكُنْتُمْ فِي سَبِيلِ الْمُجْرِمِينَ) (4) . وذكر أن (لتستبين) تقرأ
 بالياء والتاء (5) ، ورفع (سبيل) (6) واحتج لذلك بأن سبيل وردت بصيغة
 المذكر في قوله تعالى : (وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا) ووردت
 بصيغة المؤنث (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي) ، إلا أن الفرق بين ما نحن فيه (الملائكة
) و (سبيلي) أنه لا يوجد فصل في الثانية .

ج _____ قال الباقولي : " قوله تعالى : (فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ)
 و (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ) (7) بالياء والتاء فيهما ، فالياء على التذكير للفصل
 بين الفعل والفاعل ، والتاء لتأنيث الـ (مائة) " (8) .

" فقد قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر (إن تكن ... فإن تكن) بالتاء جميعا
 ، وقرأ أبو عمرو (فإن تكن منكم مائة صابرة) بالتاء والأخرى بالياء ، وقرأ
 عاصم وحمزة والكسائي الحرفين جميعا بالياء " (9) .

1 (يوسف 30 .

2 (الحجرات 14 .

3 (ينظر حجة القراءات 311 .

4 (الأنعام 56 .

5 (ينظر السبعة في القراءات 258 .

6 (ينظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 400 ، 401 .

7 (الأنفال 66 – 67 .

8 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 507 .

9 (السبعة في القراءات 308 .

وتوجيه هذه القراءات ليس مشكلا وأرى أن أشمل الأقوال وأشدّها اختصارا قول ابن خالويه: " فالحجة لمن قرأهما بالتاء أنه جاء به على لفظ مائة ، ومن قرأ بالياء أتى به على لفظ المعداد لأنه مذكر ، ومن قرأ بالياء والتاء أنه أتى بالمعنيين " (1) .

د _____ قال الباقولي : " قوله تعالى : (فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعذِرَتُهُمْ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ) (2) بالتاء والياء ، فالياء للفصل ، والتاء لتترك الاعتراد بالفصل " (3) .

" فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (لا تنفع) بالتاء هاهنا وفي المؤمن ، وقرأ نافع وابن عامر (لا تنفع) بالتاء هاهنا وفي سورة المؤمن بالياء ، وقرأ عاصم وحزمة والكسائي (لا ينفع) بالياء فيهما " (4) . قال تعالى : (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعذِرَتُهُمْ) (5) فالفعل في الآيتين (ينفع) والفاعل فيهما (معذرتهم) ووقع الفصل في الآيتين بين الفعل والفاعل بالمفعول . والباقولي يحتج لتذكير الفعل بالفصل ولتأنيثه بترك الاعتراد بالفصل والقول الأولى من ذلك قول أبي علي فهو يقول التأنيث حسن لأن المعذرة اسم مؤنث ، وكذلك يحسن التذكير لوجود الفصل (6) في حين يرى ابن زنجلة أن المعذرة بمعنى العذر وبذلك يحتج لمن ذكرّ الفعل (7) ويقيسه على قوله تعالى : (فمن جاءه موعظة) (8) ويقول الموعظة بمعنى الوعظ .

1 (الحجة في القراءات السبع 172 . وينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 308 . وينظر حجة القراءات 313 .

2 (الروم 57 .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1053 .

4 (السبعة في القراءات 509 .

5 (فاطر 52 .

6 (ينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 271 .

7 (ينظر حجة القراءات 562 .

8 (البقرة 274 .

هـ _____ يقول الباقولي : " قوله تعالى : (وَكَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ تَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ) (1) بالتاء والياء ، فالتاء لتأنيث الفئة وقد حصل الفصل . فأين قولهم أزداد ترك العلامة حسنا . والياء قراءة الزيات وعلي ، اعتبارا الفصل الذي قالوا . ولعل قول الخمسة أرجح من قول الاثنيين " (2) .

" فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر (ولم تكن له) بالتاء ، وقرأ حمزة والكسائي بالياء " (3) .

والقراءتان توجهان كما سبق بالفصل وعدم الاعتداد بالفصل (4) . إلا أن الباقولي يقول : فأين قولهم : ازداد ترك العلامة حسنا ؟ وربما قصد " والفصل يُحسّن التذكير " (5) . وغيرها من عبارات النحويين المشابهة . ويقصد أيضا أن خمسة من القراء قرأوا بتأنيث الفعل مع وجود الفصل بين الفعل والفاعل . وهذا من الأمور الجائزة لا الواجبة . فهم قالوا كما قال هو : الفصل يحسن ترك التأنيث في الفعل ولا يوجب ، وكأنه لم يقل بقولهم وهو يقول قبل هذا الموضوع وفي هذا الكتاب نفسه : " وإذا وقع الفصل بين الفعل وما يرتفع به حُسّن التذكير " (6) . ويخرج عن منهج كتابه وهو توجيه القراءات وبيان عللها إلى ترجيح قراءة على أخرى فيقول : ولعل قول الخمسة أرجح من قول الاثنيين . ويقصد حمزة والكسائي وباقي السبعة .

والذي تعرض له الباقولي في مثل هذه الآيات والآيات التي سبقتها كثير ، لا فائدة في ذكره ، فإن ذكر فهو محض تكرار .

1 (الكهف 42 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 762 .

3 (السبعة في القراءات 392 .

4 (ينظر الحجة في القراءات السبع 418 . وينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 88 . وينظر حج القراءات 224 .

5 (الحجة للقراء السبعة 3 / 271 .

6 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 39 .

2 — فعلية حاشا : —

قال الباقولي: " قوله تعالى: (وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ) (1) و (حاشا) بحذف الألف وإثباتها ؛ لأنه فعل بدليل قوله (2) :

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهُهُ ولا أحاشي من الأقوام من
أَحَدٍ

وحذف الألف للتخفيف كحذف النون في قوله لم يكُ والياء في قوله لا أدر " (3) . " فقرأ أبو عمرو وحده (حاشا لله) بألف ، وقرأ الباقون (حاش لله) بغير ألف " (4) . واختلف النحويون في (حاشا) منهم من قال هي فعل وغيرهم قال هي حرف (5) ، يقول سيبويه : " ولكنه حرف جر يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء " (6) . وذكر ابن السراج ما حكاه المازني عن أبي زيد (ت 215 هـ) (7) قال سمعت إعرابيا يقول : اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع (8) فنصب بحاشا ، وأكثر أدلة من قال بفعاليتها ما ذكره الباقولي : بيت النابغة والحذف ، ويقول ابن يعيش ناقلاً لمذهب المبرد : " والتصرف من خصائص الأفعال ... ومنها أنه يدخله الحذف نحو حاش لزيد وقد قرأت القراء إلا أبا عمرو (حاش لله)

1 (يوسف 31 .

2 (البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني في ديوانه 20 ، وفي أسرار العربية 208 ، وفي الإنصاف 1 / 278 ، وفي الجنى الداني 559 ، 663 ، وفي خزانة الأدب 3 / 403 ، وفي شرح المفصل لابن يعيش 2 / 206 ، 8 / 86 ، 9 / 273 ، 10 / 91 ، 92 . وينظر مواضع أخرى في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 2 / 371 .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 601 ، 602 .

4 (السبعة في القراءات 348 .

5 (ينظر حجة القراءات 359 .

6 (الكتاب 2 / 349 .

7 (سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري أبو زيد أحد أئمة اللغة والأدب كان يرى رأي القدرية وهو من نقات اللغويين قال ابن الأنباري : كان سيبويه إذا قال سمعت الثقة عنى أبا زيد من أهل البصرة ووفاته بها سنة 215 هـ من تصانيفه النوادر في اللغة واللأ واللبن ولغات القرآن وبيوتات العرب وغريب الأسماء والهشاشة والبشاشة . ينظر الأعلام للزركلي 3 / 92 .

8 (ينظر الأصول في النحو 1 / 288 . وينظر شرح المفصل لابن يعيش 2 / 206 .

وليس القياس في الحروف الحذف إنما ذلك في الأسماء نحو أخ ويد وفي الأفعال نحو لم يك ولا أدر وهو قول متين " (1) . ولم يعلق بشيء وكأنه يرتضيه ويوافق عليه إلا أنه يعود ويقول : " والصواب ما ذهب إليه سيبويه " (2) ويحتج بعدم جواز وقوعها صلة لـ (ما) . وهو الصواب الذي أراه .

3 — جواز رفع الفعل وجزمه :

أ — قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَإِنْ تُخَفُّوهُا تُؤْتُواهُمَا الْفَقْرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَتُكْفَرُ عَنْكُمْ) (3) قوله (فهو خير لكم) في موضع الجزم جواب (إن) . فمن جزم (ونكفر) فهو على موضع الفاء ، ومن رفع فعلى الاستئناف " (4) .

أورد ابن مجاهد اختلاف القراءة في الآية الكريمة وذكر كل قراءة وصاحبها (5) ، واتفق حول توجيه تلك القراءات كل أصحاب كتب الاحتجاج (6) وذهبوا لمثل ما قال به صاحب المسألة .

ب — قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) (7) ، بالرفع والجزم . فالجزم بالعطف على قوله (يحاسبكم) وهو جواب الشرط ، والرفع على الاستئناف دون العطف على (يحاسبكم) " (8) . قال ابن مجاهد : " فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو

1 (شرح المفصل لابن يعيش 2 / 206 .

2 (المصدر السابق 8 / 87 .

3 (البقرة 270 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 193 .

5 (ينظر السبعة في القراءات 191 .

6 (ينظر الحجة في القراءات السبع 102 . والحجة للقراء السبعة 1 / 481 . وحجة القراءات 148

7 (البقرة 283 .

8 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 205 .

وحمزة والكسائي (فيغفرُ لمن يشاء ويعذبُ من يشاء) جزماً ، وقرأ عاصم وابن عامر (فيغفرُ لمن يشاء ويعذبُ من يشاء) رفعا " (1) .

وتوجيه الباقولي موافق لسابقه ، فالجزم عندهم بالعطف على (يحاسبكم) وعدم القطع (2) ، والرفع على الاستئناف مثل قوله ، إلا أن الفارسي فصل في القطع وذكر أن يكون على وجهين إما بتقدير مبتدأ ويكون الفعل (يغفر) خبراً له وإما أن يعطف جملة من فعل وفاعل على ما تقدمها (3) .

ج ——— ومثل ما قيل في الآية السابقة قيل هنا (4) ، قال : " قوله تعالى : (مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) (5) برفع الراء وجزمها (6) ، فالرفع على إضمار وهو يذره ، والجزم على موضع الفاء لأنه محمول على جواب الشرط " (7) .

د ——— قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَأَنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً) (8) وقرئ (لا يضرُّكم) ... وهو واضح لأنه جزم (لا يضرُّكم) لما كان جواب (إن تصبروا) ، فأما من قال (لا يضرُّكم) ... فضم الراء مشكل ؛ لأنه جواب الشرط وجواب الشرط مجزوم ، فقياس مذهب سيبويه أن يكون على التقديم والتأخير على تقدير : لا يضرُّكم كيدهم شيئاً إن تصبروا وتتقوا " (9) .

1 (السبعة في القراءات 195 .

2 (ينظر الحجة للقراء السبعة 1 / 514 . وينظر حجة القراءات 152 . وينظر مشكل القيسي 1 / 147 .

3 (الحجة للقراء السبعة 1 / 515 .

4 (ينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 282 . وحجة القراءات 303 .

5 (الأعراف 186 .

6 (ينظر السبعة في القراءات 298 .

7 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 488 .

8 (آل عمران 120 .

9 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 247 ، 248 .

" فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (يضرُّكم) خفيفاً ، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي (يضرُّكم) مشددة مرفوعة " (1)

إذن ضم الراء ليس مشكلاً ؛ لأن المشكل هو الذي يحتمل أكثر من توجيه ، ولأن إمام النحاة قد وضع الحل مسبقاً كما ذكر الباقولي . فلا إشكال .

ولم يتعرض الفارسي في الحجة لتوجيه الرفع والجزم واكتفى بالحديث عن البنية الصرفية فالتخفيف من ضار يضير والتشديد من ضرّ يضرّ وقال : " فكلتا القراءتين حسنة لمجيئها جميعاً في التنزيل " (2) . ويقول ابن عطية إن إعراب هذه الآية جزمٌ ، وضُمت الراء للالتقاء (3) ويقول صاحب الكشف إن ضمة الراء لإتباع ضمة الضاد (4) وتوضيح ذلك " أنه أخذه من الضرّ الذي هو ضد النفع ، وأصله يضرُّركم فنقل حركة الراء إلى الضاد وأسكن الراء الأولى ، ودخل الجازم فأسكن الثانية فصارتا راءً مشددة وحُرکت للالتقاء الساكنين فلا علامة للجزم فيها " (5) .

هـ — قال جامع العلوم : " قوله تعالى : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَكِأَيَّرِثُنِي وَيَرِثْ) (6) بالرفع والجزم ، فالرفع على أن يكون وصفاً لـ (ولي) ، والجزم على أن يكون جواباً لـ (هب) " (7) .

" فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة (يرثني ويرث) برفعهما ، وقرأ أبو عمرو والكسائي (يرثني ويرث) جزماً فيهما " (8) .

ووافق قول الباقولي قول من سبقه في توجيه الرفع والجزم (1) . وقال صاحب المفصل في الجزم على الجزاء : " وإن لم تقصد الجزاء فرفعت كان

1 (السبعة في القراءات 215 .

2 (الحجة للقراء السبعة 2 / 37 .

3 (المحرر الوجيز 1 / 499 . وينظر البحر المحيط 3 / 46 . وينظر اللباب في علوم الكتاب 5 / 501 .

4 (ينظر الكشف 1 / 460 . وينظر روح المعاني 2 / 256 .

5 (الحجة في القراءات السبع 113 . وينظر إعراب القراءات السبع وعللها 1 / 118 .

6 (مريم 4 — 5 .

7 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 782 .

8 (السبعة في القراءات 407 .

المرفوع على أحد ثلاثة أوجه : إما صفة كقوله تعالى: (فهب لي من لدنك وليا يرثني)⁽²⁾. وقال ابن الحاجب في شرحه لنص الزمخشري : " فهذا يجوز فيه الجزم على الجواب ، والرفع على الوصف أو الاستئناف " (3) .
وفي مثلها يقول الباقرلي : " قوله تعالى : (فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ مِرَدًا يُصَدِّقُنِي) (4)
بجزم القاف وضمها ، فمن جزمها كان جواب الأمر ومن ضمها جعلها وصفا
" (5) . ذكر ابن مجاهد (6) اختلاف القراءة في الآية وكان قول أهل
التوجيه قبل الباقرلي مثل قوله (7).

و — قال جامع العلوم : " قوله تعالى : (لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى) (8)
ليس جوابا لقوله (فاضرب) ؛ إذ لم يجزمه ... ومن قرأ (لا تخف دركا
) وهو حمزة جزمه على الجواب . ولم يختلفوا في قوله (لا تخشى) فعلى
قراءة الجمهور ظاهر لأنه معطوف على (تخاف) . وإنما الإشكال في قراءة
حمزة حيث جزم (لا تخف) ولم يقرأ (ولا تخش) وحقه حذف الألف
أيضا . فيجوز أن تكون على الاستئناف والنقدير : فاضرب لهم طريقا في

1 (ينظر الحجة في القراءات السبع 234 ، 235 . وينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 115 . وينظر
حجة القراءات 438 .

2 (المفصل في صنعة الإعراب 334 . تأليف أبو القاسم محمود بن عمر الزوخشري المتوفى سنة
538 هـ — قدم له وبوبه الدكتور علي بو ملحم ، دار ومكتبة الهلال ببيروت لبنان ، الطبعة
الأولى 1993 م .

3 (الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 2 / 36 ، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب
أبي عمرو عثمان بن أبي بكر المتوفى سنة 646 هـ ، تحقيق الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد
عبد الله ، دار سعد الدين — دمشق ، الطبعة الثانية 2010 م . وينظر المتبع في شرح اللمع 2
/ 536 .

4 (القصص 34 .

5 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1024 .

6 (ينظر السبعة في القراءات 494 .

7 (ينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 255 . وينظر حجة القراءات 245 ، 246 .

8 (طه 76 .

البحر يبسا لا تخف دركا وأنت لا تخشى . فيكون لا تخشى خبر مبتدأ مضمرة وتكون الجملة في موضع الحال " (1) .

قال ابن مجاهد : " فقرأ حمزة وحده (لا تخف) جزماً والتاء مفتوحة ، وقرأ الباقون (لا تخف) رفعا بألف " (2) . وقال الإمام الداني (ت 444 هـ) (3) : " حمزة (لا تخف) بجزم الفاء والباقون برفعها وألف قبلها " (4) .

ولم يذكر أصحاب كتب القراءات (5) شيئاً عن الاختلاف في (تخشى) التي قال عنها الباقولي : (ولم يقرأ (ولا تخش) وحقه حذف الألف أيضاً) فأنا في حيرة حقيقية . فمن أين استقى الباقولي أن حمزة قرأ { تخش } بألف ؟ ؛ فإذا لم تدون لا يمكن أن نتعرف على ذلك بالصوت . على فرض أن الباقولي سمع ممن قرأ بقرأة حمزة . وإذا قلنا إن الرسم يثبت ذلك فهل يعد دليلاً على أن حمزة قرأ بالألف ؟ وفي نظري إن مثل هذا الأمر لا يتبين إلا في الوقف .

قال السمين الحلبي : " قوله : (ولا تخشى) لم يقرأ إلا ثابت الألف وكان من حق من قرأه (لا تخف) جزماً أن يقرأ (لا تخش) بحذفها كذا قال بعضهم وليس بشيء ؛ لأن القراءة سنة " (6) . وأرى أن معنى (من حق من

1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 845 .

2 (السبعة في القراءات 421 .

3 (عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني ويقال له ابن الصيرفي من موالى بني أمية أحد حفاظ الحديث ومن الأئمة في علوم القرآن ورواياته وتفسيره ، من أهل دانية بالأندلس دخل المشرق فحج وزار مصر وعاد إلى بلده وتوفي فيها سنة 444 هـ له أكثر من مائة تصنيف منها التيسير في القراءات السبع والإشارة والإهداء في الوقف والإبتداء وطبقات القراء . ينظر الأعلام للزركلي 4 / 206

4 (التيسير في القراءات السبع 152 . وينظر تحبير التيسير 461 . وينظر النشر في القراءات العشر 2 / 321 .

5 (ينظر السبعة في القراءات 421 . وينظر التيسير 152 . وينظر تحبير التيسير 461 . وينظر النشر 2 / 321 .

6 (الدر المصون 3299 . وينظر الباب في علوم الكتاب 13 / 335 ، 336 وفيه الكلام بنصه .

قرأ) الجواز لا الوجوب ، وإلا فما فائدة الاحتجاج للقراءات فالعلماء يوجهون هذه الاختلافات بحسب ما تستوعبه اللغة ، والعاجز مثلي يقول بذلك بينما السمين ذكر لها توجيهات عدة : أحدها حال والآخر استئناف والثالث مجزوم بحذف الحركة تقديرا ومثّل بقوله (1) :

وتضحكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عِشْمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسَيْرًا يَمَانِيَا

وردّ هذا أبو علي من قبل وقال : ولا تحمله على قول الشاعر كأن لم ترى ... البيت واحتج بأن ذلك إنما يكون في ضرورة الشعر (2) . ومن التوجيهات التي ذكرها صاحب الدر (3) والتي رجحها أغلب أهل الصناعة أن قوله { لا تخشى } مجزوم بحذف حرف العلة وهذه الألف ليست لام الفعل إنما هي ألف إشباع أُتِي بها موافقة للفواصل فهي كالألف التي في الرسولا والسبيلا والظنونا (4) .

ز — قال الباقولي : " قوله تعالى : (تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ) (5) (شاء) و (جعل) في موضع الجزم ، ثم قال (وَيَجْعَلُ لَكَ فُصُورًا) بالجزم والرفع ، فمن جزم جعله محمولا على موضع (جعل) ومن رفع لم يحمله عليه بل استأنف فقال (ويجعل لك) أي هو يجعل لك " (6) .

-
- 1 (البيت من الطويل وهو لعبد يغوث الحارثي في شرح المفصل لابن يعيش 5 / 172 ، 9 / 211 ، و 10 / 205 ، وفي ارتشاف الضرب 5 / 2387 ، وفي سر صناعة الإعراب 1 / 76 ، وفي لسان العرب مادة (ش ، م ، س) .
 - 2 (ينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 148 .
 - 3 (ينظر الدر المصون 5 / 44 .
 - 4 (وينظر الحجة في القراءات السبع 245 . وينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 148 . وينظر الكشف 2 / 547 . وينظر البحر المحيط 6 / 245 . وينظر اللباب في علوم الكتاب 13 / 335 ، 336 . وينظر إبراز المعاني 2 / 288 . وينظر إتحاف فضلاء البشر 386 ، 387 . وينظر التحرير والتوير 16 / 271 . وينظر إبراز المعاني 2 / 288 . وينظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 228 .
 - 5 (الفرقان 10 .
 - 6 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 967 ، 968 .

ولم يزد الباقولي على من سبقه من أهل الاحتجاج ، وهذا محل اتفاق بينهم⁽¹⁾

ح — قال صاحب الكتاب : " قوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ)⁽²⁾ ويضاعف بالرفع والجرم ، فالجزم على أن يكون بدلا من قوله (يلق أثاما) لأن لقي الأثام مضاعفة العذاب ، والفعل يبدل من الفعل كما أن الاسم يبدل من الاسم... ومن رفع قوله (يضاعف) كان في موضع الحال " ⁽³⁾.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي (يضاعف) جزما ، وقرأ ابن عامر (يضاعف) رفعا ورؤي عن عاصم الرفع والجرم ، مع اختلافهم في البنية الصرفية فمنهم من شدد العين ومنهم من لم يشدد ومنهم من اثبت الألف ومنهم من أسقطه ⁽⁴⁾.

قال سيبويه : " وسألته عن قوله عز وجل : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ، فقال : هذا كالأول لأن مضاعفة العذاب لقي الأثام " ⁽⁵⁾ . وهو في قراءة الجزم من إبدال الفعل من الفعل وعليه توجيه كتب الاحتجاج ⁽⁶⁾ ، وكذلك كتب النحو ⁽⁷⁾ . وأما قراءة الرفع في (يضاعف) فقد احتج

-
- 1 (ينظر السبعة في القراءات 462 . وينظر الحجة في القراءات السبع 264 . وينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 207 ، 208 . وينظر حجة القراءات 508 .
 - 2 (الفرقان 68 — 69 .
 - 3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 979 ، 978 .
 - 4 (ينظر السبعة في القراءات 467 .
 - 5 (الكتاب 1 / 194 .
 - 6 (ينظر الحجة في القراءات السبع 266 . وينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 215 ، 216 . وينظر حجة القراءات 514 .
 - 7 (ينظر المقتضب 2 / 62 . تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة 285 هـ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب بيروت لبنان . وينظر الأصول في النحو 2 / 189 ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة 316 هـ ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة 1420 هـ — 1999 م . وينظر شرح الرضي على الكافية 4 / 107 . وينظر أوضح المسالك 3 / 407 ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة 761 هـ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل بيروت لبنان 1979 م . وينظر همع الهوامع 4 / 1972 ، 1973

ابن خالويه لها بقوله : " فالحجة لمن رفع أنه لما اكتفى الشرط بجوابه كان ما أتى بعده مستأنفاً فرفعه " (1) . ومثله قال أبو علي (2) ، و أبو زرعة (3) ، ولم يذكروا الحال الذي قال به الباقرى وسبقه في ذلك القيسي فقال : " ومن رفع فعلى القطع أو الحال " (4) .
 وإن كان لا يتعارض الاستئناف — (يضاعف) أن يكون في موضع الحال .

4 — جواز رفع الفعل ونصبه :

أ — قال الباقرى : " قوله تعالى : (فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (5) ، الوجه الرفع في (فيكون) لأنه معطوف على قوله (يقول) ... فالنصب في قوله (فيكون) ضعيف لأن من نصبه حمله على لفظ (كن) ... وقد قلنا إن (كن) ليس بأمر على الحقيقة " (6) .
 " واختلفوا في قوله (كن فيكون) ، في نصب النون وضمها ، فقرأ ابن عامر وحده (كن فيكون) ، بنصب النون ، قال أبو بكر وهذا غلط ، وقرأ الباقرى (فيكون) رفعا " (7) .

-
- ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة 911 هـ ، تحقيق عبد الحميد هندواوي ، الناشر المكتبة التوفيقية القاهرة مصر .
- 1 (الحجة في القراءات السبع 266 . وينظر إعراب القراءات السبع وعللها 2 / 126 ، 127 ، تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه الهمداني النحوي الشافعي المتوفى سنة 370 هـ ، حققه وقدم له الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكة جامعة أم القرى ، مكتبة الخانجي القاهرة — مصر ، الطبعة الأولى 1413 هـ — 1992 م .
 - 2 (ينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 215 ، 216 .
 - 3 (ينظر حجة القراءات 514 .
 - 4 (مشكل إعراب القرآن للقيسي 351 . وينظر الكشاف 3 / 101 . وينظر البحر المحيط 6 / 377 .
 - 5 (البقرة 116 .
 - 6 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 91 ، 92 .
 - 7 (السبعة في القراءات 169 .

فقراءة ابن عامر النصب ولا عامل للنصب إلا الفاء والذي اختلف حوله النحاة قال الفراء : " ولا يكون نصبا إنما هي مردودة على (يقول) " (1) . وقال المبرد : " النصب هاهنا محال لأنه لم يجعل (فيكون) جوابا " (2) . وذكر الزجاج الآية ووجه الرفع بوجهين أحدهما ما ذكره الفراء والآخر الاستئناف ولم يذكر وجه النصب (3) . ولم يكن لمن منع النصب إلا اعتماده على أن الفعل (كن) إن كان لفظه الأمر هو ليس بأمر قال الباقولي : " لأنه لا يخلو إما أن يكون خطابا لموجود والموجود لا يؤمر بـ كن ، وإما أن يكون لمعدوم والمعدوم لا يخاطب " (4) . فماذا نقول في قوله تعالى : (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ) (5) . قال صاحب المنار في تفسيره حول هذه الآية : " وهذا النوع من التعبير والبيان يُسمى في عُرف علماء البلاغة بالتمثيل وهو أعلى أساليب البلاغة وشواهدة في القرآن وكلام البلغاء كثيرة " (6) . وقال أبو حيان : " وأحسن ما تكلم به عن هذه الآية ما فسره به الزمخشري (7) قال من باب التمثيل " (8) . وذكره الجرجاني في دلائل الإعجاز وقال : " لا يخفى على من له أدنى تمييز أن الأغراض التي تكون للناس في ذلك لا تعرف من الألفاظ ولكن تكون المعاني الحاصلة من مجموع الكلام أدلة على الأغراض والمقاصد " (9) .

فإذا كان الإعراب في هذه الآية على أمر وجواب أمر ، اعتمادا على المعنى ، فالمعنى ليس كذلك ، فما مراد المعنى إلا القدرة المطلقة ، وما هو مفهوم من

1 (معاني القرآن للفراء 1 / 74 .

2 (المقتضب 2 / 18 .

3 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1 / 199 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 92 .

5 (الأعراف 172 .

6 (تفسير القرآن الحكيم 9 / 326 .

7 (ينظر الكشف 1 / 307 .

8 (البحر المحيط 4 / 419 .

9 (دلائل الإعجاز 321 . فصل في الفصاحة والتشبيه والاستعارة .

الآية ليس مجرد أمر للمأمور واستجابة لذلك الأمر ، وإنما المعنى المفهوم هو قدرة الله على الإيجاد لكل ما يريد أن يوجد بأقل كلفة من وقت وجهد . وعلى هذا كان التماس الفارسي العذرَ لابن عامر في قوله : " إن اللفظ لما كان على صورة الأمر وإن لم يكن المعنى عليه حملته على صورة اللفظ ... وقد يكون اللفظ على شيء والمعنى على غيره ألا ترى أنهم قد قالوا : ما أنت وزيدا ؟ والمعنى لم تؤذيه ؟ وليس ذلك في اللفظ " (1) .

وقد أكثر الحديث والأمثلة في مثل هذا الجرجاني في دلائل الإعجاز (2) في فصل من كتابه سماه فصل في الفصاحة والتشبيه والاستعارة .

ب — قال الباقولي : " قوله تعالى : (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً) (3) بالرفع في (يضاعفه) والنصب ، فالرفع لأنه معطوف على يقرض فيكون داخلا في جملة الذي . ومن نصب كان جواب الاستفهام بالفاء ... فجواب الاستفهام إذا كان بالفاء نُصِبَ " (4) .

قال ابن مجاهد : " اختلفوا في تشديد العين ، ورفع الفاء ونصبها ، وإسقاط الألف وإثباتها ، في قوله (يضاعفه) ... " (5) . وذكر أن ابن عامر وعاصم قرأا بنصب الفاء ، وقرأ برفعها ابن كثير ونافع وحمزة والكسائي . وأعاد كلام ابن مجاهد أبو علي في الحجة (6) ولم أتبين من كلامهما الوجه الذي قرأ به أبو عمرو . واتضح في قول أبي حيان : " وقرأ ابن عامر وعاصم بنصب الفاء ، وقرأ الباقون بالرفع " (7) . قال الفراء : " فمن رفع جعل الفاء منسوقة على صلة الذي ومن نصب أخرجها من الصلة وجعلها

1 (الحجة للقراء السبعة 1 / 372 .

2 (ينظر دلائل الإعجاز 319 وما بعدها .

3 (البقرة 243 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 174 .

5 (السبعة في القراءات 185 .

6 (ينظر الحجة للقراء السبعة 1 / 451 .

7 (البحر المحيط 2 / 261 .

جوابا لـ (مَنْ) لأنها استفهام" (1) وبمثله قال الزجاج في معانيه (2) . إلا أن من تأخر عنهم زاد وجها آخر للرفع وهو الرفع على الاستئناف قاله أبو علي وعبر عنه ابن زنجلة ومكي (3) بـ على الانقطاع وذكر ذلك أبو حيان وقال : " والأول أحسن " (4) وهو يريد العطف، وربما الباقولي قدر هذا فاكتفى بالأحسن ولم يذكر الاستئناف. وعلل السمين الاستحسان لعدم الإضمار (5) .

وأما عن توجيه النصب فقد أطال الباقولي الحديث مثل كل من قال بالنصب جوابا للاستفهام فجواب الأمر والنهي والنفي والتمني والعرض والاستفهام إذا كان بالفاء كان منصوبا (6) . قال صاحب الكتاب : " ومثل النصب قوله (7) :

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرَّسُومُ عَلَى فِرْتَاخٍ وَالطَّلُّ الْقَدِيمُ " (8)
 " الشاهد فيه أنه نصب (فتخبرك) على جواب الاستفهام " (9) .

وهذا الذي قرره جمهور النحاة من نصب المضارع على جواب الاستفهام لم يتفق مع ما نحن بصدد من قوله تعالى (فيضاعفه) لأن الاستفهام هنا عن المقرض وليس عن الإقراض ، فقال الباقولي ومن وافقه الكلام محمول على المعنى ؛ فالاستفهام إذا كان عن المقرض كان كالاستفهام عن الإقراض . قال أبو حيان : " وذهب بعض النحويين إلى أنه إذا كان الاستفهام عن المسند إليه

1 (معاني القرآن للفراء 1 / 157 .

2 (ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1 / 324 . وينظر الحجة في القراءات السبع 98 .

3 (ينظر حجة القراءات 699 . وينظر مشكل إعراب القرآن لمكي 74 .

4 (البحر المحيط 2 / 261 .

5 (الدر المصون 1 / 595 .

6 (ينظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 35 . والكتاب 3 / 34 . والمقتضب 2 / 14 .

وشرح الرضي على الكافية 4 / 66 .

7 (البيت من الوافر وهو بلا نسبة في الكتاب 3 / 34 . وفي لسان العرب (فرتج) 5 / 3368 .

والمعجم المفصل في شواهد العربية 7 / 273 .

8 (الكتاب 3 / 34 .

9 (شرح أبيات سيوييه للسيرافي 2 / 153 .

الحُكم ، لا عن الحُكم ، فلا يجوز النصب بإضمار أن بعد الفاء في الجواب ، فهو محجوج بهذه القراءة " (1) . وهذه القراءة التي احتج بها أبو حيان إنما كان احتجاجة بتأويله ، وإن كان هذا الكلام هناك ما يقابله ، وهناك من أول النصب بغير ما أوله . قال مكي : " فالفاء عاطفة للترتيب على أصلها في باب العطف ولا يحسن أن تجعل (فيضاعفه) في قراءة من نصب جوابا للاستفهام بالفاء لأن القرض غير مستفهم عنه إنما الاستفهام عن فاعل القرض " (2) وجوز النصب على المعنى غير المعنى الذي رآه من نصب على جواب الاستفهام فعنده هو عطف مصدر على مصدر والنصب بأن مضمرة بعد الفاء فلما كان صدر الكلام بمعنى المصدر أضمرت أن قبل الفعل لتكون معه بتأويل مصدر فينصب الفعل بأن وتعطف الواو مصدرا على مصدر (3) . فكما كان النصب على المعنى في الاستفهام كان هنا النصب على المعنى وبتأويل آخر .

ج — قال الباقر (عليه السلام) : " قوله تعالى : (وَلَا يَأْمُرُكُمْ) (4) من رفع الراء وقف على ما قبله وهو قوله (تَذَرُسُونَ) ، ومن نصب فقال (ولا يأمركم) عطفه على قوله (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ) فليس له أن يقف من أول الآية من قوله (ما كان لبشر) إلى قوله (أربابا) " (5) .

والحديث على قوله تعالى : (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّاتِينِ بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ وَمَا كُنْتُمْ تَذَرُسُونَ * وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) (6) .

-
- 1 (البحر المحيط 2 / 261 .
 - 2 (مشكل إعراب القرآن للقيسي 75 .
 - 3 (ينظر المصدر السابق 1 / 133 .
 - 4 (آل عمران من الآية 79 .
 - 5 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 143 ، 144 .
 - 6 (آل عمران الأيتان 78 ، 79 .

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي (ولا يَأْمُرُكُمْ) رفعا ، وكان أبو عمرو يختلس حركة الراء تخفيفا ، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة (ولا يَأْمُرُكُمْ) نصبا " (1).

جاء في الكتاب باب سماه صاحبه : هذا باب اشترك الفعل في أن وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه أن . قال فيه : " فالحروف التي تشرك الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، وذلك قولك : أريد أن تأتيني ثم تحدثني ، وأريد أن تفعل ذلك وتحسن ، وأريد أن تأتينا فتبايعنا ، وأريد أن تتطق بجميل أو تسكت ... ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال " (2) ومثل بالآية الكريمة وقال : " فجاءت منقطعة من الأول لأنه أراد ولا يَأْمُرُكُمْ الله " (3).

فالنصب في قوله (ولا يَأْمُرُكُمْ) بالنسق على قوله (أن يؤتية) (4) . " والحجة لمن رفع أن استأنف مبتدئا ودليله أنه في قراءة عبد الله (ولن يَأْمُرُكُمْ) فلما فقد الناصب عاد إلى إعراب ما وجب له بالمضارعة " (5) .
فالحجة للرفع والنصب لا علاقة لها بالوقف كما توهم عبارة الباقولي حيث قال : " من رفع وقف على ما قبله " فهو يريد الاستئناف ولا يشترط للاستئناف الوقف .

د — قال الباقولي : " قوله تعالى : (يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) (6) ، بنصب الباء والنون ورفعهما ، فالنصب على أنه جواب لبيت بالواو لأن التمني بمنزلة الأمر والنهي في أن الجواب بالنصب .

1 (السبعة في القراءات 213 .

2 (الكتاب 3 / 52 .

3 (المصدر السابق 3 / 52 .

4 (ينظر الحجة في القراءات السبعة 111 . وينظر حجة القراءات 168 . وينظر مشكل القيسي 1 / 165 .

5 (الحجة في القراءات السبع 111 . وينظر الحجة للقراء السبعة 28 ، 29 . وينظر إتحاف فضلاء البشر 1 / 296 .

6 (الأنعام 28 .

والرفع على الاستئناف ؛ أي نحن لا نكذب ونحن نكون أو يكون عطفاً على (نرد) " (1) .

" فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر (ولا نكذبُ) ... (ونكونُ) جميعاً بالرفع ، وقرأ ابن عامر وحمزة وعاصم في رواية حفص (ولا نكذبَ ونكونَ) بنصيهما " (2) .

وتوجيهه الباقولي لقراءة النصب في الآية جاء من خلال قول سيبويه : " اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء " (3) .

ويقول ابن خالويه : " فالحجة لمن نصب أنه جعله جواباً للتمني لأن الواو في الجواب كالفاء ، كقول الشاعر (4) :

لَا تَنْتَهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ
عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ " (5)

فتوجيه قراءة النصب في الفعلين (ولا نكذب) و (نكون) أنهما نصبا بإضمار (أن) بعد الواو وإذا ما قدرنا (أن) صار الفعل معها مصدراً والمصدر اسم والمجال مجال عطف وليس ثمة اسم قبل الواو ليعطف عليه ما بعد الواو من أن والفعل فيتوهم مصدر الفعل السابق للواو (نرد) فيكون التقدير يا ليت لنا رد وانتفاء تكذيب وكون من المؤمنين فيكون التمني شاملاً للثلاثة (6) .

1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1178 ، 1179 .

2 (السبعة في القراءات 255 .

3 (الكتاب 3 / 41 .

4 (البيت من الكامل وهو منسوب لأبي الأسود الدؤلي ومنسوب للأخطل ومنسوب للمتوكل الليثي

ومنسوب لحسان بن ثابت ومنسوب للطرماح ومنسوب للسابق البربري ، ينظر المعجم المفصل

في شواهد اللغة العربية لأميل بديع يعقوب 14 /

5 (الحجة في القراءات السبع 138 . وينظر شرح التصريح على التوضيح 2 / 376 . وينظر

شرح الأسموني 1 / 350 .

6 (ينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 154 . وينظر شرح المفصل لابن يعيش 7 / 47 . وينظر شرح

التسهيل لابن مالك 3 / 365 . وينظر رواية قالون عن نافع المدني 272 .

وعن الرفع قال سيبويه : " فالرفع على وجهين أحدهما أن يشرك الآخر الأول، والآخر على قولك : دعني ولا أعود " (1) .

ويشرح الفارسي هذا فيقول : " أحدهما أن يكون معطوفا على (نرد) ... ويحتمل الرفع وجها آخر : وهو أن تقطعه من الأول ... كما تقول دعني ولا أعود أي فإني ممن لا يعود فإنما يسألك الترك وقد أوجب على نفسه أن لا يعود ترك أو لم يُترك ولم يرد أن يسأل أن يجمع له الترك وأن لا يعود " (2) كذلك معنى الآية في قراءة الرفع على الوجه الثاني فالتمني للرد دون انتفاء الكذب والكون من المؤمنين ، في حين تمني الثلاثة في توجيه النصب والرفع في الوجه الأول (العطف) .

هـ — قال الباقولي : " قوله تعالى : (أَوْ يُؤْمِنُ بِمَا كَسَبُوا وَيُفْعَلُ عَنْ كَثِيرٍ * وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ) (3) ، بنصب الميم . فالنصب لكونه بعد الجزاء مع اعتبار التبعية للام ، والرفع على الاستئناف " (4) .

" فقرأ نافع وابن عامر (ويعلمُ الذين) برفع الميم ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي (ويعلمَ) نصبا " (5) .

وجه الباقولي النصب في (ويعلم) بقوله : " لكونه بعد الجزاء " وأضاف مع اعتبار التبعية للام . وذكر أهل اللغة والاحتجاج الجزاء الأول من قوله ولم يذكر أحد منهم الجزاء الثاني ، فقال الزجاج : " والنصب على إضمار أن لأن قبلها جزاء " (6) . وقال ابن خالوية : " فالحجة لمن نصب أنه صرفه عن المجزوم " (7) وذكر مثل ذلك أبو علي فقال : " فلأن قبله شرط وجزاء " (8)

1 (الكتاب 3 / 44 .

2 (الحجة للقراء السبعة 2 / 154 .

3 (الشورى 31 — 32 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1200 .

5 (السبعة في القراءات 581 .

6 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 399 .

7 (الحجة في القراءات السبعة 319 .

8 (الحجة للقراء السبعة 3 / 364 .

، وكذلك عند ابن زنجلة (1) وعند مكي (2) وعند ابن عطية (3) ، وخالفهم جميعا الزمخشري وقال : " وأما النصب فللعطف على تعليل محذوف " وقال عما قالوا: " ففيه نظر " (4) ، وأرجع الأمر إلى سيبويه الذي قال : " واعلم أن النصب بالفاء والواو في قوله : إن تأتيني أتك وأعطيك ضعيف وهو في نحو من قوله(5): وألحق بالحجاز فأستريحا ... فهذا يجوز وليس بحد الكلام ولا وجهه " (6) . وفي حديثه عن الآية 284 من سورة البقرة علل الباقولي الضعف بقوله : " والنصب في { يغفر } ضعيف وليس بقوي ؛ لأنه إذا استوفى الشرط الجزاء ضعف النصب فيما بعد الجزاء . فإن قال قائل: فإذا كان ضعيفا فلم قرأ الناس كلهم غير نافع وابن عامر قوله عز وجل : (أو يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير ويعلم) بنصب الميم ولم يرفعوا قياسا على (فيغفر) ، أو يجزموا ، ولم نصبوا وقد استضعفه سيبويه ؟ فالجواب : إن النصب ضعيف في هذا في أصل الباب . وإنما قوي في هذه الآية لأنه وجد مع جواز النصب سبب آخر ، وهو فتح اللام قبل الميم ، فاجتمع سببان ، فقوي النصب الذي كان ضعيفا مع سبب واحد فلهذا عدل الكوفيون وأبو عمرو وابن كثير عن الرفع في (ويعلم) إلى النصب ، وعدلوا كلهم عن النصب في قوله (فيغفر) لما لم يجدوا الفاء في (فيغفر) مفتوحا " (7) . وتناول الآية أبو حيان ، وذكر آراء سابقيه وناقشها ولم يتبين له رأي فيها ، ولم يذكر ما ذكره الباقولي من اتباع الميم للام (8) . وكذلك فعل السمين وذكر للنصب أربعة

1 (ينظر حجة القراءات 643 .

2 (ينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 429 .

3 (ينظر المحرر الوجيز 5 / 35 .

4 (الكشف 3 / 472 .

5 (وتنمة البيت : سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا

والبيت لطرفة بن العبد في شرح التسهيل لابن مالك 3 / 367 ، وبلا نسبة في الكتاب 3 / 39 ،

وفي المقتضب 2 / 24 .

6 (الكتاب 3 / 92 .

7 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 205 ، 206 .

8 (ينظر البحر المحيط

أوجه ، نسب الأول للزجاج ، والثاني للكوفيين ، والثالث لأبي علي ، والرابع للزمخشري (1) ، وتبعه صاحب اللباب (2) ولم يذكر ما قاله صاحب المسألة . ففوله هذا لم يذكر عند سابقه ولا لاحقيه ؛ حتى صاحب البيان (3) الذي كنت أظنه تكرارا لكشف المشكلات لم يذكر ذلك .

1 (ينظر الدر المصون 6 / 83 ، 84 .
2 (اللباب في علوم الكتاب 17 / 207 .
3 (البيان في إعراب غريب القرآن 2 / 285 .

5 — إسناده الفاعل إلى الفاعل كإسناده إلى المفعول :

قال الباقولي : " قوله تعالى : (فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ) (1) برفع (آدم) ونصب (كلمات) ، ونصب (آدم) ورفع (كلمات) ، فالمرفوع الفاعل والمنصوب المفعول به ، والفعل في الإسناد إلى كل واحد منهما في المعنى كالإسناد إلى الآخر " (2) .

" واختلفوا في قوله : (فتلقى آدم من ربه كلمات) فقرأ ابن كثير وحده (فتلقى آدم من ربه كلمات) وقرأ الباقون (فتلقى آدم من ربه كلمات) " (3) .
وفصل الفارسي في الحجة قول ابن مجاهد إذ لا يتبين قوله عند سقوط التشكيل فذكر أبو علي أن ابن كثير قرأ بنصب (آدم) ورفع (كلمات) والباقون برفع (آدم) ونصب (كلمات) (4) .

قال الفراء : " وقرأ بعض السلف (فتلقى آدم من ربه كلمات) فجعل الفعل للكلمات والمعنى — والله أعلم — واحد ؛ لأن ما لقيك فقد لقيته ، وما نالك فقد نلته ، وفي قراءتنا (لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) وفي حرف عبد الله (لا ينال عهدي الظالمون) " (5) وهذا ما عليه أهل الاحتجاج (6) . وذكر أبو علي أن الأفعال المتعدية على ثلاثة أنواع منها ما يجوز أن يكون الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً مثل ضرب وأكرم ومنها ما لا يكون المفعول فاعلاً مثل أكل وسرق وأعطى والثالث ما يكون إسناده إلى الفاعل في المعنى كإسناده إلى المفعول مثل ما نحن فيه وأصبحت ونلت (7) .

1 (البقرة 36 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 36 .

3 (السبعة في القراءات 154 .

4 (ينظر الحجة للقراء السبعة 1 / 268 .

5 (معاني القرآن للفراء 1 / 28 .

6 (ينظر الحجة في القراءات السبعة 75 . والحجة للقراء السبعة 268 . وحجة القراءات 95 .

7 (ينظر الحجة للقراء السبعة 1 / 277 ، 278 .

6 — الفعل تام وناقص :

أ _____ قال الباقولي : " وقوله : (وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً) (1) ، أي وإن كانت المتروكة واحدة ، وهذا فيمن نصب ، أما من قرأ (وإن كانت واحدة) فإنه جعل كان تامة مكتفية بالاسم دون الخبر " (2) .
" كلهم قرأوا (وإن كانت واحدة) نصبا إلا نافعا فإنه قرأ (وإن كانت واحدة) رفعا " (3)

والآية هي من قوله تعالى : (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَيْنِ فَلَهُنَّ ثَلَاثًا مَّا تَرَكَ وَرَأْسُ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ)
قال أبو علي : " الاختيار ما عليه الجماعة ، لأن التي قبلها لها خبر منصوب وذلك قوله { فإن كن نساء فوق اثنتين ... وإن كانت واحدة } أي : وإن كانت المتروكة واحدة . كما أن الضمير كان في الأول تقديره : وإن كن المتروكات " (4) .

وهي من الآيات المتفق على توجيهها لأنها من الواضحات توجيهها ، ومثلها قوله تعالى : (وَأَنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعَفْهَا) (5) ، وقوله تعالى : (وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً) (6) ، وقوله تعالى : (إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ) (7) ، فقرأ نافع وحده بالرفع في (واحدة) و (مِثْقَال) وقرأ معه بالرفع ابن كثير في قوله (حسنة) ووافق نافع من نصب في قوله (مِيتة) وقرأها مرفوعة ابن كثير وابن عامر (8) .

1 (النساء 11 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 293 .

3 (السبعة في القراءات 227 .

4 (الحجة للقراء السبعة 2 / 69 . وينظر حجة القراءات السبع 120 . وحجة القراءات 192 .

ورواية قالون عن نافع المدني 74 .

5 (النساء 40 .

6 (الأنعام 140 .

7 (لقمان 15 .

8 (ينظر السبعة 133 ، 270 ، 271 ، 513 .

ب _____ قال الباقولي : " قوله عز وعلا : (أَوْلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ
عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ) (1) (أن يعلمه) اسم (يكن) و (آية) خبر مقدم و (لهم)
حشو والتقدير : أولم يكن لهم علم علماء بني إسرائيل آية . وقرأها ابن
عامر بالتاء من (تكن) ورفع (آية) . فقال قائلون ... " (2)
" كلهم قرأ : (أولم يكن لهم) بالياء (آية) نصبا غير ابن عامر فإنه قرأ
(أولم تكن لهم) بالتاء (آية) رفعا " (3) .

فما أعربه الباقولي لقراءة النصب واضح جدا ؛ ف آية خبر يكن مقدم وأن
يعلمه اسمها مؤخر ولهم متعلق بآية حالا من آية (4) ، والمشكل إذن قراءة
ابن عامر برفع آية ، قال الزجاج : " ومن قرأ (أولم تكن لهم آية) جعل آية
هي الاسم وأن يعلمه خبر يكن " (5) . وذكر مثل هذا القول ابن خالوية (6)
وابن زنجلة (7) ، وأعرّب الزمخشري الآية في قراءة ابن عامر بإعراب
الزجاج ثم قال _____ وكأنه لا يرتضيه _____ : " وقد خرّج لها وجه آخر
لتخلص من ذلك ف قيل في يكن ضمير القصة وآية أن يعلمه جملة واقعة موقع
الخبر " (8) . والذي تخلص به هو قول أبي علي (9) .

وقال ابن هشام : " وأما تجويز كون آية اسمها وأن يعلمه خبرها فردوه لما
ذكرنا واعتذر له بأن النكرة قد تخصصت بلهم " (10) . ومرد هذا الرد هو
جعل الاسم نكرة والخبر معرفة ومفهوم الاعتذار هو أن لما النكرة وصفت فقد
اكتسبت شيئا من التخصيص والقرب من المعرفة . ورد هذا الاعتذار السمين

-
- 1 (الشعراء 197 .
 - 2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 994 .
 - 3 (السبعة في القراءات 473 .
 - 4 (ينظر الدر المصون 5 / 287 .
 - 5 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 101 .
 - 6 (ينظر الحجة في القراءات السبع 268 .
 - 7 (ينظر حجة القراءات 521 .
 - 8 (الكشف 3 / 128 .
 - 9 (ينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 226 . وإعراب القرآن المنسوب للزجاج 1 / 280 .
 - 10 (مغني اللبيب 1 / 591 .

جملة وتفصيلا بقوله : " وهو اعتذار باطل ولا ضرورة تدعو إلى هذا التخريج " (1) . وهو في قوله هذا معتمدا على قول صاحب الكتاب : " واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة " (2) ومن المعلوم أن (تكن) يمكن أن تكون تامة أو ناقصة كذا قال العلماء (3) فإن كانت تامة كانت آية فاعلا لها ، وإن كانت ناقصة فقد فصل صاحب الدر القول فيها معتمدا على ما ذكر ، فقال يجوز فيها أربعة أوجه : أحدها : أن يكون اسمها مضمرا فيها بمعنى القصة وخبرها جملة (آية أن يعلمه) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر . والثاني : اسمها ضمير القصة وخبرها جملة (لهم آية) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وأن يعلمه إما بدل وإما خبر لمبتدأ محذوف . والثالث : أن يكون لهم خبر تكن مقدا على اسمها وآية اسمها وأن يعلمه بدل أو خبر لمحذوف . والرابع ما رُدّ واعتبر مما لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية (4) . " ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة ... وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام " (5) . قال الشاعر (6) :

كأن سبيئاً (7) من بيئتي رأس
يكون
مزاها عسل
وماء

-
- 1 (الدر المصون 5 / 288 .
 - 2 (الكتاب 1 / 47 .
 - 3 (ينظر التبيان 2 / 170 . ومغني اللبيب 1 / 591 . وإتحاف فضلاء البشر 1 / 424 .
 - 4 (ينظر الدر المصون 5 / 287 .
 - 5 (الكتاب 1 / 48 .
 - 6 (البيت من الوافر وهو لحسان بن ثابت في ديوانه 71 ، وفي الكتاب 1 / 49 . وفي شرح المفصل لابن يعيـش 7 / 173 ،
 - 7 (في الديوان : كأن خبيئة

الشاهد فيه أنه جعل مزاجها وهو معرفة خبر (1) يكون وعسل وهو نكرة
اسمها . وأولى الوجوه عندي بالقبول الوجه الأول مما ذكره السمين في
تفسيره .

1 (ينظر شرح أبيات سيويه للسيرافي 1 / 50 .

الفصل الثالث المسائل النحوية في الأدوات والحروف .

- _____ أم .
- _____ إنَّ .
- _____ ربَّ .
- _____ على .
- _____ غير .
- _____ اللام .
- _____ لا النافية للجنس .
- _____ لَمَّا .
- _____ ما .
- _____ ماذا .
- _____ مثل .
- _____ الهمزة .
- _____ الواو .
- _____ الياء .

1 — أم منقطعة أم متصلة :

أم : حرف عطف يقع في موضعين : الأول : بعد همزة التسوية نحو قوله تعالى : (سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ سَبَرْنَا) (1) ، والثاني : بعد همزة الاستفهام التي يطلب بها وبأم بعدها التعيين ؛ أي أنك تستفهم عن شيئين تريد تعيين أحدهما فتقول : أحضر زيد أم عمرو ؟ ويكون الجواب أحدهما ولا يصح الجواب بنعم أو لا ، وتسمى في هذين الموضعين متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى كذلك المعادلة لأنها تعادل الهمزتين في الموضعين ، ففي الموضع الأول تعادل همزة التسوية وفي الموضع الثاني تعادل همزة الاستفهام ، ويمتاز النوعان عن بعضهما بأن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا ، وأن جملتها خبرية ، وأنها لا تقع إلا بين جملتين وأن الجملتين المكتنفتين لها تؤول بمفرد وأم الواقعة بعد همزة الاستفهام لا بد لها من جواب وجملتها إنشائية وتقع بين جملتين وبين مفردين (2) .

قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَقَالُوا مَا كُنَّا لَنَرِيَّ مَرَجًا لَّكُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ أَتَّخَذْنَاهُمْ) (3) على الاستفهام بفتح الهمزة ، و (اتَّخَذْنَاهُمْ) بكسر الهمزة على الإخبار ، فتكون الجملة وصفا لـ (رجال) فيمن جعله خبرا ، ويكون (أَمْ زَاغَتْ) (أم) منقطعة على تقدير : بل زاغت عنهم الأبصار ... وفيمن استفهم تكون (أم) معادلة للهمزة ، ويجوز أن تكون منقطعة أيضا " (4) .

" قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم (الأشرار اتَّخَذْنَاهُمْ) بقطع الألف ، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (الأشرار اتَّخَذْنَاهُمْ) بألف موصولة " (5) .

1 (إبراهيم 21 .

2 (ينظر المعجم الوافي في النحو والصرف والإعراب 1201 ، 202 .

3 (ص 61 — 62 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 2 / 1154 ، 1155 .

5 (السبعة في القراءات 556 .

ونتيجة كل قراءة تقع على (أم) التي في قوله تعالى : (أتخذناهم سخرية أم زاغت عنهم الأبصار) فـ (أم) هنا تكون متصلة وتكون منقطعة ، " وأم مع الخبر منقطعة فقط كما تقدم ، ومع الاستفهام يجوز أن تكون متصلة وأن تكون منقطعة " (1)

فقراءة الوصل لا إشكال في توجيهها . حيث أم منقطعة فقط . ولكن الإشكال مع قراءة قطع الهمزة في (أتخذناهم) فهنا الهمزة للاستفهام ، وسقطت همزة الوصل ، قال صاحب المقتضب : " اعلم أن الهمزة التي للاستفهام إذا دخلت على ألف وصل سقطت ألف الوصل لأنه لا أصل لها وإنما أتت بها لسكون ما بعدها " (2) .

وأم مع القطع يجوز أن تكون معادلة للهمزة ؛ أي أسخرنا منهم ؟ أو أزأغت أبصارنا عنهم ؟ ويجوز أن تكون أم منقطعة ؛ أي أسخرنا منهم ؟ بل زاغت أبصارنا عن رؤيتهم . وهذا توجيه جامع العلوم . " وأم مع الخبر منقطعة فقط كما تقدم ، ومع الاستفهام يجوز أن تكون متصلة وان تكون منقطعة " (3) .

وبعرض بعض الآراء يكون قول الباقرلي في توجيه قراءة الهمزة وصلا لا خلاف فيه فأم منقطعة بتقدير بل كما قال . وكذلك الحال في قوله الثاني وهو جواز قطع أم مما قبلها خبرا كان أو استفهاما . إلا أن الخلاف في حقيقة الاستفهام في قراءة القطع قال أبوعلي : " في إلحاق همزة الاستفهام قوله { أتخذناهم سخرية } بعض البعد " (4) .

وقد يذهب الكثيرون مع الفارسي ؛ فالحديث حديث الكفار ووقته الآخرة ومكانه جهنم كما أخبر بذلك القرآن (إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُّمُ أَهْلِ النَّارِ) بعد هذه الآية ، فالاستفهام على ماض قد فعلوه فيه من البعد ما فيه . قال الفراء : "

1 (اللباب في علوم الكتاب 4466 .

2 (المقتضب 1 / 163 .

3 (الدر المصون 5 / 543 . وينظر اللباب في علوم الكتاب

4 (الحجة للقراء السبعة 3 / 334 .

وهو من الاستفهام الذي معناه التعجب والتوبيخ فهو يجوز بالاستفهام وبطرحه " (1) .

وقال ابن عطية : " ومعناها تقرير أنفسهم على هذا على جهة التوبيخ لها والأسف ؛ أي أخذناهم سخريا ولم يكونوا كذلك " (2)

وقد يذهب البعض إلى ما هو أبعد ، قال ابن عادل الدمشقي : " قال أهل المعاني قراءة الأخوين أولى لأنهم علموا أنهم اتخذوهم سخريا لقوله تعالى : (فاتخذتموهم سخريا حتى أنسوكم ذكري) (3) فلا يستقيم الاستفهام ... ومن فتح الألف هو على اللفظ لا على المعنى ليعادل أم في قوله (أم زاعت) " (4)

2 — إن :

أ — قراءة (إن) بالتشديد والتخفيف :

1 — قال جامع العلوم : " قوله تعالى : (وَإِنْ كَلَّمَا لِيُؤْتِيَهُمْ) (5) من شدد النون من (إن) ونصب بها (كلا) وخفف الميم من (لَمَّا) فـ (ما) صلة زائدة جيء بها ليفصل بها بين لام (إن) ولام (ليؤفئهم) ولو لم يؤت بها لكان لليؤفئهم فيستنقل في اللفظ فوق الفصل بـ (ما) بين اللامين . ومن قال (وإن كلاً) فخفف النون أعمل (أن) مخففة كما يعملها مشددة ... فأما من شدد الميم مع تشديد (إن) وتخفيفه فهو عندهم مشكل ؛ إذ ليس يراد بـ (لَمَّا) ههنا معنى الحين ولا معنى إلا ولا معنى لم ، وأحسن ما يصرف إليه أنه أراد (لَمَّا) من قوله { أكلا لَمَّا } (6) ثم وقف فصار (لَمَّا) ثم أُجْرِي الوصل مجرى الوقف (7) .

1 (معاني القرآن للفراء 2 / 411 .

2 (المحرر الوجيز 4 / 512 .

3 (المؤمنون 110 .

4 (اللباب في علوم الكتاب 16 / 448 .

5 (هود 111 .

6 (الفجر 19 .

7 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 592 ، 593 .

" واختلفوا في تشديد النون والميم من قوله : (وإن كلا لما ليوفينهم) فقرأ ابن كثير ونافع (وإن) مخففة (كلا لما) مخففة . وقرأ عاصم في رواية أبي بكر (وإن كلا) خفيفة (لما) مشددة . وقرأ حمزة والكسائي (وإن) مشددة النون واختلفا في الميم فشدها حمزة وخففها الكسائي وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائي وقرأ ابن عامر مثل قراءة حمزة وقرأ حفص (وإن) مشددة النون (لم) مشددة أيضا " (1) .

ذكر سيبويه الآية الكريمة في الكتاب مرتين ، استشهد بها في المرة الأولى على إعمال إن مع تخفيفها فقال : " وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمرا لمنطلق ، وأهل المدينة يقرؤون { وإن كلا لما ليوفينهم } يخفون وينصبون " (2) . واستشهد بها في المرة الثانية على اتصال خبرها باللام ، وما كلام الباقولي (فما صلة زائدة جيء ليفصل بها بين لام إن ولام ليوفينهم) إلا شرح لكلام سيبويه في الموضع الثاني (3) ، وشرح الأخفش كلام سيبويه قبل وصوله إلى جامع العلوم فقال : " فاللام التي مع (ما) هي اللام التي تدخل بعد إن واللام الآخرة للقسم " (4)

وفال رضي : " وإذا أردت ادخالها في خبر إن الذي في أوله لام القسم وجب الفصل بينهما لكرهة اجتماع اللامين قال تعالى : (وإن كلا لما ليوفينهم) ففصل بينهما بما الزائدة " (5) .

هذا ما يكون من أمر إن مخففة أو مشددة ، فإذا كانت مشددة فهي العاملة وإذا خففت فالأكثر إهمالها (6) ، وأما تشديد (لما) سواء خففت إن أو شددت فهو الذي قال عنه صاحب المسألة : (فهو عندهم مشكل) .

1 (السبعة في القراءات 340 .

2 (الكتاب 2 / 140 . وينظر معاني القرآن للأخفش 1 / 390 .

3 (ينظر الكتاب 3 / 109 .

4 (معاني القرآن للأخفش 1 / 390 .

5 (شرح رضي على الكافية 4 / 359 . وينظر مغني اللبيب 372 .

6 (شرح ابن عقيل 1 / 378 .

وقال الفارسي : " فأما من خفف إن ونصب كلا وثقل لما فقراءته مشكلة ... وكذلك قراءة من شدد لما وثقل إن مشكلة " (1) .

وتناول الفارسي في المسائل المشكلة الآية وذكر آراء العلماء قبله من الفراء والمازني ودلل على فسادها ثم قال : " وأما قوله عز وجل : (وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم) فإن كان قد قرئ مشددا فلا يجوز أن تكون لما فيه بمعنى إلا ، ولا يجوز أن يكون على تأويله هذا ، وقول الفراء : (لمن ما) فقد ذكرنا ما فيه من الدخل ، وكذلك قول المازني " (2) .

وتناولها في الحجة ورد كل ما قيل ولم يتضح له رأي فيها وإنما قال : " وحكي عن الكسائي أنه قال لا أعرف وجه التثقيل في (لما) ولم يبعد في ما قال " (3) .

فالفارسي موافق لرأي الكسائي في أنه لا يعرف وجهاً لتثنيدها ، وأرى أن قول صاحب كشف المشكلات : أحسن ما يصرف إليه أنه أراد لماً من قوله (أكلا لما) فيه الكثير من البعد ، وأحسن ما يصرف إليه عندي وقد قرئ بذلك ما قاله ابن هشام : " والأولى عندي أن يقدر لما يوفوا أعمالهم ؛ أي أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها " (4) .

2 — قال جامع العلوم : " قوله تعالى : (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ...) (5) ، ولم يقل (هذين) جريا على القياس الذي يقتضيه باب التثنية ... ومن قال : (إِنَّ هَذَيْنِ) جرى على الاستعمال الذي جاء به كلامهم ...

1 (الحجة للقراء السبعة 4 / 387 .

2 (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات 390 ، 391 لأبي علي النحوي المتوفى سنة 377 هـ — دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السيكاوي مطبعة العاني بغداد .

3 (الحجة للقراء السبعة 2 / 425 .

4 (مغني اللبيب 1 / 372 .

5 (طه 62 .

وممن قال : (إِنْ هَـٰذَا لَسَاحِرَٰنِ) (1) ... خفف (إن)
(وأدخل اللام لتتبين من النافية ... وأما ما قيل من أن التقدير في (إن هذان)
: إنه هذان ، أو (إن) بمعنى (نعم) فهما قولان فاسدان لأنه يقتضي دخول
اللام في خبر المبتدأ " (2) .

" واختلفوا في قوله تعالى : (إن هذان لساحران) ، في تشديد النون
وتخفيفها وفي الألف والياء " (3) .

فاجتمعت لنا في الآية الكريمة ثلاث قراءات من سبعة قراء ناهيك عما فوق
السبعة ، وتناول علماء السلف (4) هذه الآيات والقراءات الواردة فيها ، وأكثروا
حولها الحديث بالشرح والتحليل والتوجيه ، " وكانت (إن) تلك بسبب
وجودها في مفتاح الآية سببا في خلق إشكالية نحوية أقامت الدنيا ولم تقعد
كما يقولون حتى الآن " (5) . وكان أشمل الأقوال قول الزجاج : " وهذا
الحرف من كتاب الله عزّ وجلّ مشكل على أهل اللغة وقد كثر اختلافهم في
تفسيره ، ونحن نذكر جميع ما قاله النحويون ونخبر بما نظن أنه الصواب " (6) .
وبعد أن ذكر الزجاج القراءات الواردة في الآية والقراء الذين قرأوا بتلك
القراءات أخذ في عرض الآراء والتوجيهات الواردة فيها ، وبدأ بما استحسنته
هو ، واستحسنه له شيخه المبرد وغيره فقال : " والذي عندي — والله أعلم
— وكنت قد عرضته على عالمينا محمد بن يزيد [المبرد] وعلي بن

1) ومن قال (إن هذا لساحران) . لم يقل أحد بهذا (هذا) ، حسب ما اطلعت وبحثت ، وربما هو

سهو من المحقق أو من الناسخ قبله وربما من المصنف .

2) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 832 ، 833 ، 834 .

3) السبعة في القراءات 419 .

4) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3 / 361 وما بعدها ، وينظر الحجة في القراءات السبع

242 ، 243 . وينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 142 ، 143 . وينظر حجة القراءات 454 ،

455 . وينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 314 ، 267 . وينظر الكشاف 2 / 543 . وينظر

الدر المصون 5 / 34 .

5) حولية المجمع (هوامش على بعض المسائل اللغوية) د . محمد أحمد وريث عضو المجلس ص

111 . حولية المجمع ، مجلة مجمع اللغة العربية — طرابلس — العدد الأول 2003 .

6) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3 / 361 .

إسماعيل بن إسحق (ت 324 هـ) (1) فقبلاه وذكرنا أنه أجود ما سمعاه في هذا ، وهو (أن) قد وقعت موقع نعم ، وأن اللام وقعت موقعها ، وأن المعنى هذان لهما ساحران " (2) .

وقال جامع العلوم عن هذا في بداية المسألة أنه قول فاسد ، وعلق عليه في كتابه المنسوب للزجاج بقوله : " ومن ذلك قوله في قول أبي إسحق (إن هذان لساحران) أي إنهما ساحران فحذف المبتدأ ، وإنما أضمره عنده وعند عالمه ؛ لأنه يرى أن (إن) بمعنى نعم وهذان مبتدأ ، فلو حمل على الظاهر لدخل اللام على الخبر فأضمر المبتدأ ، فقال أبو علي ليس هذا بصحيح ؛ لأن الإضمار ضد التأكيد واللام للتأكيد " (3) .

وفي هذه الفقرة ما يقطع بعدم صحة نسبة الكتاب للزجاج .
وثنى الزجاج في ترتيب الوجوه فقال : " والذي يلي هذه في الجودة مذهب بني كنانة في ترك ألف التثنية على هيئة واحدة " (4) .

وعندي — والله أعلم — أن الوجه الثاني هو المقدم على كل التوجيهات الواردة في قراءات هذه الآية .

3 — قال الباقر : " قوله تعالى : (وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا) (5) بالتخفيف والتنقيط ، فمن خفف كانت ما صلة زائدة ... ومن شدد كانت كان عند أبي علي من قوله (أكلا لما) فوصل كما وقف ، فيكون لما في موضع الحال ؛ أي إن كل ذلك مجتمعا متاع الحياة الدنيا ، ف إن مخففة من إن وكل

1 (علي بن إسماعيل بن إسحق أبو الحسن من نسل أبي موسى الأشعري مؤسس مذهب الأشاعرة وُلد في البصرة وكان من الأئمة المتكلمين المجتهدين ، تلقى مذهب المعتولة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر بخلافهم توفي ببغداد سنة 324 هـ قيل بلغت تصانيفه ثلاثمئة كتاب منها إمامة الصديق والرد على المجسمة والإبانة عن أصول الديانة والأسماء والأحكام . ينظر الأعلام للزركلي 4 / 263 .

2 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3 / 363 .
3 (إعراب القرآن المنسوب للزجاج 1 / 46 .
4 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3 / 364 .
5 (الزخرف 34 .

وكرر الباقولي هذا الكلام وغيره ما يزيد عن الصفحة بنصه في إعراب القرآن المنسوب للزجاج (1) .

فـ (إن) عند الفارسي في مثل ذلك الموضع بمعنى (ما) و (لما) في معنى (إلا) كما يقول غير أن مكي يخصص هذا للكوفيين فيقول : " و (إن) عند الكوفيين بمعنى (ما) و (لما) بمعنى (إلا) في قراءة من شدد " (2) .

1 (ينظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج

2 (مشكل إعراب القرآن للقيسي 431 .

ب — قراءة (إن) بفتح الهمزة وكسرها :

1 — قال الباقولي : " وأما قوله تعالى : (وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ) (1) ، فقد قرئ بالفتح والكسر ، فالكسر على الاستئناف ، والفتح على العطف على قوله : (وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدَ الْكَافِرِينَ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ) " (2) .

قال ابن مجاهد : " واختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله : (وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ) ، فقرأ ابن كثير ، وعاصم في رواية أبي بكر ، وأبو عمرو ، وحمزة والكسائي (وإن الله مع المؤمنين) بكسر الألف ، وقرأ نافع ، وابن عامر ، وحفص عن عاصم (وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ) بفتح الألف " (3) .

ووجه الباقولي قراءة الكسر بالاستئناف وكل من سبقه ومن لحقه على هذا . ووجه قراءة الفتح بالعطف فقط . قال ابن خالويه : " فالحجة لمن كسر أنه ابتداء الكلام ... والحجة لمن فتح أنه رد بالواو على قوله (وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ) أو أضمر اللام بعد الواو " (4) . وشرح هذا " فنافع وابن عامر وحفص بفتح همزة (إن) على تقدير لام العلة " (5) . " أي ولأن الله مع المؤمنين " (6) .

وأهل التفسير والمعنى يرون التعليل باللام وإن لم يُلفظ ، قال الأوسي : " (وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ) أي ولأن الله تعالى يعين المؤمنين " (7) .

ثم رجح قراءة الكسر بقوله : " وهي أوجه من قراءة الفتح ؛ لأن الجملة حينئذ تذييل " (8) .

وهو قول المتقدمين كذلك ، قال الفراء : " كسر ألفها أحب إليّ من فتحها " (1) .

-
- 1 (الأنفال 19 .
 - 2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 496 .
 - 3 (السبعة في القراءات 305 .
 - 4 (الحجة في القراءات السبع 170 .
 - 5 (إتحاف فضلاء البشر 297 .
 - 6 (حجة القراءات 310 .
 - 7 (روح المعاني 6 / 147 .
 - 8 (المصدر السابق 7 / 47 . وينظر جامع البيان 13 / 457 .

وإن لم يذكر جامع العلوم لقراءة الفتح إلا وجه العطف وتجاهل ما قال به غيره من سابقه كما مر ونعني بذلك معنى التعليل بتقدير اللام ، فقد ذكر هذا في توجيه آية أخرى فقال : " وقوله : (أَنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ) (2) بالكسر والفتح ، فالكسر على الاستئناف ، والفتح على معنى لأنهم " (3) .

" كلهم قرأ (إنهم لا يعجزون) بكسر الألف ، إلا ابن عامر فإنه قرأ (أنهم) بفتح الألف " (4) .

وما ذكره الباقولي هو قول أبي علي قبله فقد قال : " ووجه قول ابن عامر أنه جعله متعلقا بالجملة الأولى ، فيكون التقدير : لا تحسبنهم سبقوا لأنهم لا يفوتون ، فهم يجزون على كفرهم " (5) .

2 — قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً) (6) بالكسر والفتح ، فالكسر على الاستئناف ، والفتح على أن يكون (وأنا ربكم فاتقون) لأن هذه أمتكم ، فقدم (أن) على قوله (فاتقون) كقوله ... وقوله : (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) (7) " (8) .

" واختلفوا في فتح الألف وكسرها في قوله (وأن هذه أمتكم) فقرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو (وأن هذه) بفتح الألف وتشديد النون ، وقرأ ابن عامر (وأن) بفتح الألف أيضا وتخفيف النون ، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (وإن هذه) بكسر الألف وتشديد النون " (9) .

والذي ذكره جامع العلوم هو بعض كلام سيبويه نقله دون عزو ، قال في الكتاب : " وسألت الخليل عن قوله جل ذكره (وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا

1 (معاني القرآن للفراء 1 / 407 .

2 (الأنفال 60 .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 506 ، 507 .

4 (السبعة في القراءات 308 .

5 (الحجة للقراء السبعة 2 / 307 .

6 (المؤمنون 53 .

7 (الجن 18 .

8 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 928 ، 929 .

9 (السبعة في القراءات 446 .

ربكم فاتقون) فقال : إنما هو على حذف اللام كأنه قال : ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون " (1) .

وقلت أنه بعض كلام سيبويه لأن سيبويه لم يذكر التقديم والتأخير وإن كان المعنى يتضمن ذلك التقديم والتأخير ولا يمنع من تقديره .

وتبع الفارسي الخليل وسيبويه في حجته لمن قرأ بفتح الهمزة فقال : " من قرأ (وأن هذه) كان المعنى في قول الخليل وسيبويه أنه محمول على الجار ، التقدير : ولأن هذه ... أي أعبدوني لهذا " (2) .

واختلف النحاة حول موضع (أن) ، قال المبرد : " وزعم قوم من النحويين أن موضع (أن) خفض في هاتين الآيتين [أمتكم — المساجد لله] وما أشبههما ، وأن اللام مضمرة ، وليس هذا بشيء " (3) .

وتفصيل هذا الإجمال في قول ابن مالك : " ومذهب الخليل والكسائي في أن وأن أنهما في محل جر بعد حذف حرف الجر ، ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب " (4) .

3 — قوله تعالى : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ) (5) بالفتح والكسر ، فمن فتح كان على التكرير والبدل من الرحمة ؛ أي كتب ربكم على نفسه من عمل منكم . ومن قال (إنه) بالكسر فلأن (كتب) يؤول إلى قال ، والتقدير : قال : إنه من عمل " (6) .

قال ابن مجاهد : " واختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمره والكسائي (إنه من عمل) ، (فإنه غفور رحيم) مكسوري الألف ، وقرأ عاصم وابن عامر (أنه من عمل)

1 (الكتاب 202 . وينظر الأصول في النحو 1 / 267 .

2 (الحجة للقراء السبعة 3 / 183 .

3 (المقتضب 2 / 347 .

4 (شرح الكافية الشافية

5 (الأنعام 55 .

6 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 399 .

(فإنه) بفتح الألف فيهما ، وقرأ نافع (أنه من عمل) بنصب الألف (فإنه غفور) كسرا " (1) . فالحديث على أكثر من همزة فلدينا (أنه) و (فإنه) . فعن الأولى فتحا وكسرا نقول ونبدأ بالفتح : أورد سيبويه في الكتاب بابا أسماء (هذا باب تكون فيه أن بدلا من شيء ليس بالآخر) قال فيه : " من ذلك (وإذ يَعِدْكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ) (2) فأن مبدلة من إحدى الطائفتين ، موضوعة في مكانها ، كأنك قلت : وإذ يعدكم الله أن إحدى الطائفتين لكم " (3) .

وهذا ما ذهب إليه الباقولي من قوله : " كان على التكرير والبدل من الرحمة " غير أنه استعمل اسمين لمسمى واحد ؛ فذكر التكرير والبدل وهو يريد أحدهما، وهذا أيضا قول الزجاج والفرسي قبله (4) .
وعن الكسر قال الباقولي : " فلأن كتب يؤول إلى قال والتقدير : قال إنه " وهذا ما عبر عنه الزجاج بقوله : " فأما كسرها جميعا فعلى مذهب الحكاية ، كأنه لما قال : (كتب ربكم على نفسه الرحمة) قال (إنه من عمل منكم سواء بجهالة ثم تاب فإنه غفور رحيم) بالكسر " (5) .
وعن الثانية (فإنه) بالفتح والكسر : قال جامع العلوم : " فأما قوله { فإنه غفور رحيم } فالقياس الكسر ... ومن فتح فإنه أضمر مبتدأ والتقدير : فأمره أنه غفور رحيم أو فشأنه ... " فقوله (القياس الكسر) يريد الاستئناف ، قال أبو علي : " فلأن ما بعد الفاء حكمه الابتداء " (6) .
وعن قراءة نافع قال الفرسي : " فالقول فيها أنه أبدل من الرحمة وأستأنف ما بعد الفاء " (1) . وهذا التوجيه تضمنته التوجيهات السابقة لفتح الهمزتين أو

1 (السبعة في القراءات 258 .

2 (الأنفال 7 .

3 (الكتاب 3 / 132 .

4 (ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2 / 253 . وينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 163 .

5 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2 / 253 .

6 (الحجة للقراء السبعة 2 / 163 .

1 (المصدر السابق 2 / 164 .

كسرها وأيدها سيبويه من السماع بقوله : " وبلغنا أن الأعرج قرأ
(أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفورٌ رحيم) ونظيره ذا
البيت الذي أنشدتك " (1)

وهو يشير إلى قول الشاعر (2) :

وعلمي بأسدالمِ المياهِ فلم تزلْ قلائصُ تُحْدِي في طَرِيقِ طَلأحُ
وأني إذا ملتْ رِكابِي مُناخها فأني على حظِّي من الأمرِ جامحُ

(3)

4 _____ قال الباقولي : " وقوله : (أنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) (4) أي فليكن
رجل وامرأتان لأجل أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ، ومعنى (أن
تضل) أن تنسى ، ومن قرأ (إنْ تَضِلْ) بكسر إن فهو شرط ، ويكون قوله
(فتذكر) مرفوعاً على إضمار (هما) ؛ أي فهما تذكر إحداهما الأخرى " (5)

" فقرأ حمزة وحده (إن تضل) بكسر الألف (فتذكرُ) بتشديد الكاف
ورفع الراء ، وقرأ الباقون (أن تضل) بفتح الألف (فتذكرَ) منصوبة الراء
" (6)

والتوجيه الذي ذكره جامع العلوم هو من خلال كلام سيبويه فقد قال :
واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من أن كما حذفت من أن ،
جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت : فعلت ذاك حذر الشر ، أي لحذر الشر ...
ومثل ذلك قولك : لا تفعل كذا وكذا أن يصيبك أمر تكرهه ، كأنه قال : لأن

1 (الكتاب 1 / 204 .

2 (البيتان من الطويل وهما لتميم بن مقبل في ديوانه ينظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية

2 / 108 . وفي الكتاب 3 / 134 ، وفي شرح أبيات سيبويه للسيرافي 2 / 116 .

3 (شرح أبيات سيبويه 2 / 116 .

4 (البقرة 281 .

5 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 199 ، 200 .

6 (السبعة في القراءات 193 .

يصيبك أو من أجل أن يصيبك ، وقال عز وجل : (أن تضل إحداهما) " (1)

فصاحب الكتاب في هذا الكلام وعند تمثيله بالآية فقد مثل بها على قراءة فتح
الهمزة من (أن) وهي قراءة غير حمزة .

وذكر ابن خالويه في حجته ما ذكره جامع العلوم من توجيه لقراءة الكسر ،
وهما متفقان على أنها بمعنى الشرط ، وعن قراءة الفتح قال : " والحجة لمن
فتح أنه أراد إدخال اللام على أن ففتحها كقوله تعالى : (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ
تَضِلُّوا) (2) يريد لئلا تضلوا " (3) .

وهذا في رأيي يساوي في البعد ما قال به جامع العلوم ، فلو هلة الأولى
تقول كيف يكون إسهاد رجل وامرأتين لأجل أن تضل إحداهما ؟ وهذا قول
الباقولي . وكيف يكون إسهاد رجل وامرأتين لئلا تضل إحداهما ؟ وهذا قول
ابن خالويه . فكيف يتفق القولان مع قوله تعالى : (فتذكر إحداهما الأخرى)
؟ وجواب هذا كله في قول سيبويه : " فإن قال إنسان : كيف جاز أن تقول أن
تضل ولم يعد هذا للضلال وللالتباس ؟ فإنما ذكر (أن تضل) لأنه سبب
الإذكار ، كما يقول الرجل : أعددته أن يميل الحائط فأدعمه . وهو لا يطلب
بإعداد ذلك ميلان الحائط ولكنه أخبر بعلّة الدعم وبسببه " (4) .
وهو مما نزل فيه السبب منزلة المسبب (5) .

5 — قال جامع العلوم : " قوله تعالى : (أَنْ اللَّهُ يَشْرَكَ) (1) بفتح
الألف وكسره من (أن) فالفتح على أنه مفعول ثان لـ (ناداه) (2) أي ناداه
بأن الله (3) . والكسر على معنى ناداه وقال إن الله " (4) .

(1) الكتاب 3 / 154 .

(2) النساء 175 .

(3) الحجة في القراءات السبع 104 .

(4) الكتاب 3 / 53 .

(5) ينظر معاني القرآن للفراء 1 / 184 . وينظر البحر المحيط 2 / 365 . وينظر كشف المشكلات

هـ 7 — 199 .

(1) آل عمران 39 .

" واختلفوا في كسر الألف وفتحها من (أن) في قوله (في المحراب أن الله) فقرأ ابن عامر وحمزة (إن الله) بالكسر وقرأ الباقون (أن الله) بالفتح " (4)

ولم يذكر الباقولي جديدا في هذه المسألة إنما قال مثل قول سابقه في هذا المضمار قال ابن خالويه " فمن نصب أعمل الفعل وهو (فنادته الملائكة) أن الله وبأن الله ، ومن كسر جعل النداء بمعنى القول فكأنه في التقدير : قالت الملائكة : إن الله يبشرك " (5) . فنرى أن ابن خالويه في قوله هذا موافق لما أتى به الباقولي في حجتى الفتح والكسر غير أنه في كتابه الحجة لم يذكر هذا القول ولم يذكر غيره ولم يذكر حتى اختلاف القراءة في فتح الهمزة وكسرها ، وهذا قد يؤيد ما ذهب إليه محقق إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه من رده على الدكتور عبد العال سالم مكرم في عدم صحة نسبة كتاب الحجة لابن خالويه (6) .

وما قيل في هذه الآية قيل في قوله تعالى : (فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى أَنِّي أَنَا رَبُّكَ) (7) .

و _____ قال الباقولي : " قوله تعالى : (فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ) (1) بالكسر والفتح (2) ، فمن كسر فلا إشكال فيه ... ومن فتح (إِنَّا) فهو بنزع الخافض على تقدير لأننا دمرناهم " (3) .

1 (الحديث عن قوله تعالى { فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب أن الله يبشرك } { إنما قال اـ (ناداه) لأنه أشار إلى قراءة حمزة والكسائي { فناداه الملائكة } ينظر السبعة في القراءات 205 .

2 (قال محقق الكتاب : فلما حذف الجار وصل الفعل فنصب الاسم .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 227 .

4 (السبعة في القراءات 205 .

5 (إعراب القراءات السبع وعللها 1 / 112 . وينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 39 . وينظر حجة القراءات 1 / 163 . وينظر الكشاف 1 / 428 .

6 (ينظر إعراب القراءات السبع وعللها 1 / 86 ، 87 .

7 (طه 10 — 11 .

1 (النمل 53 .

وقال : " قوله تعالى : (وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ
إِنَّ النَّاسَ) (3) بالفتح والكسر ، فالكسر لا إشكال فيه ، والفتح بنزع الخافض ؛
أي تكلمهم بأن الناس (كانوا بآياتنا لا يؤمنون) (4) .

قال ابن مجاهد : " فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (إن الناس
(كسرا وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (أن الناس) فتحا " (5) .

قال الباقولي : فالكسر لا إشكال فيه . وهو يريد الاستئناف ، فمتى وقعت (إن)
في بداية كلام كُسرت همزتها ، وذكر ذلك صراحة ابن زنجلة فقال : "
وقرأ الباقون (إن الناس) بالكسر على الاستئناف ، جعلوا الكلام عند قوله (
تكلمهم) تاما " (6) .

وقول الباقولي : " فالكسر لا إشكال فيه " يعني أن الفتح مشكل ، ويبدو
كذلك وقد تناولها القيسي في مشكل إعراب القرآن (7) ، إلا أن سيبويه يقول :
" وتقول : لبيك إن الحمد والنعمة لك . وإن شئت قلت : أن . ولو قال إنسان
إن (أن) في موضع جر في هذه الأشياء ولكنه كثر استعماله في كلامهم
فجاز فيه حذف الجار " (8)

ج — أن بمعنى لعل :

قال الباقولي : " قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا آيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ
لَا يُؤْمِنُونَ) (1) من قرأ (إنها) بالكسر وقف على قوله (وما يشعركم) ، وما
استفهام ... ولا يجوز أن يكون (ما) نفيا ... ومن قرأ (أنها إذا جاءت لا

1 (ينظر السبعة في القراءات 484 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 2 / 1014 .

3 (النمل 84 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1016 .

5 (السبعة في القراءات 487 .

6 (حجة القراءات 538 .

7 (ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي 358 ، 359 .

8 (الكتاب 3 / 128 .

1 (الأنعام 110 .

يؤمنون) كان (أن) بمعنى لعل ؛ أي وما يشعركم إيمانهم لعل الآيات إذا جاءت لا يؤمنون " (1) .

" واختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله (وما يشعركم أنها) فقرأ ابن كثير (وما يشعركم إنها) مكسورة الألف وكذلك قرأ أبو عمرو ... وقرأ نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي وأحسب ابن عامر (أنها) بالفتح " (2) .

وما قاله جامع العلوم من الاحتجاج لقراءتي الكسر والفتح هو ما جاء به ابن خالويه في حجه حيث قال : " يقرأ بفتح الهمزة وكسرها ، فالحجة لمن فتح أنه جعلها بمعنى لعل ، وكذلك لفظها في قراءة عبد الله (ت 32 هـ) (3) وأبي (ت 21 هـ) (4) ، والحجة لمن كسر أنه جعل الكلام تاما عند قوله : { وما يشعركم } وابتداء بإن فكسرها " (5) .

فما زاد الباقولي على قول ابن خالويه إلا إيضاح (ما) من قوله (وما يشعركم) فقال هي استفهامية ولا يجوز كونها نافية ، وهذا الذي زاده على ابن خالويه هو من كلام القيسي قبله ، قال مكى : " وما استفهام في موضع رفع بالابتداء " (1) .

1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 423 ، 424 .

2 (السبعة في القراءات 265 .

3 (عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن صحابي ، من أكابرهم فضلا وعقلا وقربا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من أهل مكة ومن السابقين إلى الإسلام وأول من جهر بالقرآن بمكة وكان خادم رسو الله صلى الله عليه وسلم الأمين وصاحب سره ورفيقه في حله وترحاله وغزواته توفي بالمدينة سنة 32 هـ له 848 حديثا . ينظر الأعلام للزركلي 4 / 137 ، 138 .

4 (أبي بن كعب بن قيس بن عبيد من بني النجار من الخزرج أبو المنذر كان قبل الإسلام حبرا من أحبار اليهود مطلقا على الكتب القديمة يكتب ويقرأ ، ولما أسلم كان من كتّاب الوحي وشهد بدرا وأحدا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره عثمان رضي الله عنه بجمع القرآن فاشترك في جمه وله في الصحيحين وغيرهما 164 حديثا كان نحيفا قصيرا أبيض الرأس واللحية مات بالمدينة سنة 21 هـ رحمه الله . ينظر الأعلام للزركلي 1 / 82 .

5 (الحجة في القراءات السبع 147 . وينظر حجة القراءات 265 .

1 (مشكل إعراب القرآن 173 .

والذي ذكره وذكره ابن خالويه قبله من أن (أنها) بالكسر ابتداءً وبقراءة الفتح بمعنى لعل هو الذي عليه من تقدمهما ، قال سيبويه : " وسألته عن قوله عز وجل (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) ما منعها أن تكون كقولك : ما يدريك أنه لا يفعل ؟ فقال : لا يحسن ذا في ذا الموضع ، إنما قال : وما يشعركم ، ثم ابتداءً فأوجب فقال : (إنها إذا جاءت لا يؤمنون) ... وأهل المدينة يقولون (أنها) فقال الخليل : هي بمنزلة قول العرب : أنت السوق أنك تشتري لنا شيئاً ؛ أي لعلك ، فكأنه قال : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون " (1)

وأول الفارسي قراءة الفتح بتأولين : الأول ما نقله سيبويه عن الخليل ، والثاني أن تكون (أن) على بابها (2) .

3 — ربّ :

(ربّ) حرف جر شبيه بالزائد ، له صدر الكلام فلا يسبق بلفظ ، إلا (ألا) الاستفاحيه و (يا) التثنيه ، ولا يجر إلا النكرة ، ويأتي بعده اسم مجرور لفظاً يعرب حسب موقعه في الجملة ، ويمتاز عن حروف الجر بجواز حذفه وبقاء عمله وتدخل عليه ما فتكفه عن الجر وتؤهله للدخول على المعارف نحو ربما المطرُ قادم ، وعلى الأفعال نحو قوله تعالى : (رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ) (1) ، وتخفف الباء من ربّ وتشدد ، وعن هذا يقول الباقولي : " قوله تعالى : (رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ) بالتخفيف والتشديد ، لغتان جيدتان تقول : ربّ رجل ، وربّ رجل " (2) .

1 (الكتاب 3 / 123 . وينظر معاني القرآن للفراء 1 / 350 . وينظر معاني القرآن للأخفش 1 /

109 . وينظر الأصول في النحو 271 . وينظر الجامع لأحكام القرآن . وينظر الكشاف 2 /

44 . وينظر التحرير والتنوير 7 / 439 .

2 (ينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 199 ، 200 . وينظر المسائل البصريات 1 / 305 .

1 (الحجر 2 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 654 .

" فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي (ربّما) مشددة ،
وقرأ عاصم ونافع (ربّما) خفيفة " (1) .

قال ابن خالويه : " يقرأ بتخفيف الباء وتشديدها ، فالحجة لمن خفف أن
الأصل عنده في التشديد باءان أدغمت إحداهما في الأخرى فأسقط واحدة
تخفيفا، والحجة لمن شدّد أنه أتى بلفظها على الأصل وهو الاختيار " (2) .
ونقل ابن زنجلة عن الكسائي أن التخفيف والتشديد لغتان في ربّ وذكر أن
الأصل التشديد واستدل بالتصغير فلو صغرت ربّ لقلت ربّيب فرجع إلى
أصله (3) ، وأرى أنه استدلال ضعيف ؛ فالتصغير من أمور الصرف وربّ
باتفاق أهل اللغة من الحروف والحروف لا علاقة لها بعلم الصرف ، وقال
عن (ما) التي مع ربّ هي كافة أو نكرة نائبة عن اسم في موضع جر بمعنى
شيء ، قال الأخفش : " وأدخل مع ربّ ما ليتكلم بالفعل بعدها ، وإن شئت
جعلت ما بمنزلة شيء فكأنك قلت : وربّ شيء يود ؛ أي ربّ ودّ يوده الذين
كفروا " (4) ووافق أبو علي الأخفش في الأولى ، فقال في المسائل المشكّلة :
" أن تدخل على الحرف فتكفه عن عمله وتدخل على ما لم تكن تدخل عليه قبل
الكف عن عمله ومن ذلك ... ومنه (ربما يود الذين كفروا) " ، وخالفه في
الثانية فقال : " ويبعد أن تجعلها التي هي اسم منكور أيضا ، على أن يكون
التقدير رب شيء يوده الذين كفروا ؛ لأن المعنى ليس على أنهم يودون شيئا ،
إنما الذي يودونه الإسلام لو كانوا منهم ، ويودون لو كانوا مسلمين " (1) ،
وعاد في الحجة وقال بقول الأخفش : " ويجوز في الآية أن تكون ما بمنزلة

1 (السبعة في القراءات 366 .

2 (الحجة في القراءات السبع 204 .

3 (ينظر حجة القراءات 380 .

4 (معاني القرآن للأخفش 2 / 411 . وينظر مشكل القيسي 409 . وينظر شرح المفصل لابن

يعيش 8 / 239 .

1 (المسائل المشكّلة (البغداديات) 287 ، 288 .

شيء ... كأنه قال : ربّ ودّ يوده الذين كفروا ، ويكون يود في هذا الوجه أيضا حكاية حال " (1) .

وأخر عبارة الفارسي مفادها تعليل دخول ربّ على المضارع ، قال الفراء : " يقال كيف دخلت ربّ على فعل لم يكن لأن مودة الذين كفروا إنما تكون في الآخرة ؟ فيقال : إن القرآن نزل وعده ووعدته وما كان فيه حقا فإنه عيان فجرى الكلام فيما لم يكن منه كمجراه في الكائن " (2) . وعلّق صاحب التفسير الكبير على منع النحاة دخول ربّ على المضارع بقوله : " ولو وجدوا بيتا مشتقاً على هذا الاستعمال لقالوا إنه جائز صحيح وكلام الله أقوى وأجل وأشرف ، فلم لم يتمسكوا بوروده في هذه الآية على جوازه وصحته " (3) . وأويده في قوله هذا تماماً وإن كان هذا يكون بعد محاولة التوجيه ليتفق مع ما قُعد من قواعد وإلا فكما قال .

4 — على بمعنى الباء :

قال الباقر (عليه السلام) : " قوله تعالى : (حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ) (4) ، و (عَلَيَّ) بالياء المشددة ، فمن شدد الياء وقف على (حقيق) ، ويكون قوله : (عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ) ابتداء وخير ، ومن قرأ (على أن لا أقول) فالمعنى : بأن لا أقول فـ (على) بمعنى الباء " (5) .

" فشدد نافع الياء وحده في (عَلَيَّ) ونصبها ، وخفف الباقر وأرسلوا الياء " (1) . فُسر (حقيق) بواجب (2) وجدير وخليق وقيل ضَمَّن معنى حريص ، و (عَلَيَّ) مشددة هي حرف الجر مع الضمير ، ومخففة بدون

1 (الحجة للقراء السبعة 3 / 24 .

2 (معاني القرآن للفراء 2 / 82 .

3 (مفاتيح الغيب 19 / 122 .

4 (الأعراف 104 .

5 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 464 ، 465 .

1 (السبعة في القراءات 287 .

2 (ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2 / 362 . وينظر إعراب القرآن للنحاس 2 / 149 .

إضافة الضمير ، والقراء بها إلا نافع والذي قرأ (عليّ) ، ووجهه الباقولي قراءة نافع بأن (عليّ) خبر مقدم وأن لا أقول مبتدأ مؤخر . قال أبو حيان : " الأحسن فيه أن يكون فاعلا بحقيق كأنه قيل يحق عليّ كذا " (1) . وأيده صاحب الدر بقوله : " وهذا أعرب الوجوه لوضوحه لفظا ومعنى " (2) . وأما على التخفيف في (على) فقوله (أن لا أقول) في موضع الجر والمعنى : حقيق بأن لا أقول فهذه حجة من قرأ (على) ولم يضيف (3) ، وعلى بمعنى الباء (4) فأعراب (أن لا) على قراءة من سكن الياء خفض وعلى قراءة من فتحها مشددة رفع (5) .

5 — اللام :

أ — كسر لام الجحود وفتحها :

قال الباقرلي : " قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَنْزُولٍ مِنْهُ الْجَبَالُ) (6) ، بكسر اللام الأولى وفتح الثانية ، و (لَنْزُولُ) بفتح اللام الأولى وضم الثانية وهو أوضح تكون كقوله (وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ) (7) و (لَأَ وَإِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا) (1) تكون إن مخففة من إن ، واللام للتأكيد والفصل بين إن بمعنى إن ، وبين إن بمعنى ما ، ومن كسر اللام ف كان هاهنا تامة " (2) .

1 (البحر المحيط

2 (الدر المصون 3 / 315 .

3 (ينظر معاني القرآن للفراء 1 / 387 ، 1 / 504 .

4 (ينظر رواية قالون عن نافع المدني 302 . وينظر حروف الجر وأثرها في الدلالات 416 .

محمد طيب فانكا الناعوري منشورات كلية الدعوة الإسلامية الطبعة الأولى 2002 .

5 (ينظر الحجة في القراءات السبع 159 . وينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 255 . وينظر المحرر

الوجيز 2 / 435 .

6 (إبراهيم 48 .

7 (الصافات 167 .

1 (الفرقان 42 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 650 .

" فقرأ الكسائي وحده (لتزول) بفتح اللام الأولى وضم الثانية ، وقرأ الباقر { لتزول } بكسر الأولى وفتح الثانية " (1) .

فقراءة الجماعة تقتضي أنّ (إنّ) نافية بمعنى ما واللام لام الجحود ، " وهي اللام الواقعة بعد كان الناقصة المنفية لفظاً أو معنى " (2) . ويقال أنها لام كي ، " والحجة لمن كسر أنه جعلها لام كي وهي في الحقيقة لام الجحد " (3) . وعبر عنها أصحاب الأعراب بالاثنتين فقال الدرويش : " واللام لام الجحود وتزول فعل مضارع منصوب بأن مضمرة " (4) وقال صاحب الجدول : " اللام لام التعليل . تزول مضارع منصوب بأن مضمرة بعد اللام " (5) . وهي عند ابن هشام لام كي ، قال : " وزعم كثير من الناس في قوله تعالى : (وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال) في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الأولى وفتح الثانية أنها لام الجحود ، وفيه نظر ؛ لأن النافي على هذا غير (ما) و (لم) ولاختلاف فاعلي كان وتزول والذي يظهر لي أنها لام كي وأنّ إنّ شرطية " (6) . فخلاصة نظره أن لام الجحود تكون بعد كون منفي بناف محدد وهو ما أو لم كما ذكر وعند غيره حتى بما هو في معنى ما . و (إنّ) في الآية فسرت بمعنى ما النافية فكانت اللام لام الجحود بعدها . ويبدو أن هذا الأمر غير محسوم فنرى من المحدثين من يقول : " اللام في (لتزول) لام الجحود وإن نافية ، بمعنى : وما كان مكرهم لتزول منه الجبال ، وقد تكون للتعليل وإن شرطية وإن كان مكرهم معداً لتزول منه الجبال " (1) . فهذا إمام في اللغة والنحو والبلاغة لم يرجح قولاً على آخر وتبع ابن هشام ولم

1 (السبعة في القراءات 363 .

2 (الجنى الداني 116 .

3 (الحجة في القراءات السبعة 203 .

4 (إعراب القرآن وبيانه 4 / 166 .

5 (الجدول في إعراب القرآن وبيانه وصرفه 13 / 210 .

6 (معني اللبيب 1 / 279 .

1 (لمسات بيانية 656 . (هذا من المكتبة الشاملة الإصدار الثالث) والكتاب المطبوع لا يحتوي

على هذا ، فهو 268 صفحة فقط .

يقدر جوابا لإن كما فعل ابن هشام . ولا شك أن اختلاف القراءة يقتضي اختلاف المعنى في الأغلب ، فالمعنى الذي تقتضيه قراءة الجماعة " إن مكرهم لأضعف من أن تزول منه الجبال " (1) وقال مكي على التصغير والتحقيق لمكرهم (2) ، ويكون المعنى على قراءة الكسائي " أي مكروا مكرا عظيما كادت الجبال تزول منه " (3) . وذكر ابن جرير الطبري أن الصواب قراءة العامة وعلل تصويبه بقوله : " لأن اللام الأولى إذا فتحت فمعنى الكلام : وقد كان مكرهم تزول منه الجبال ولو كانت زالت لم تكن ثابتة " (4) . وربما يرى البعض بما رآه ؛ فاللام المفتوحة هي لام التوكيد أو لام الابتداء " واللام التي تراها هي التي قلنا أنها تلزم الخبر للفرق بينها وبين النافية " (5) وهي تدخل على الخبر لتؤكد وقوعه وحدوثه وهي كذلك تفيد تخفيف إن وإبعادها من أن تكون إن بمعنى ما فصار في هذا الخبر مؤكداً ، إن المخففة ولام التوكيد . وإن كان السياق سياق تعظيم مكرهم ، فأرى أن الصواب ما ذكره ابن خالويه فهو يقول أن قراءة فتح اللام الأولى توجب في المعنى زوال الجبال لشدة مكرهم ، وقراءة من كسر اللام الأولى توجب في المعنى إن مكرهم لأضعف من أن تزول منه الجبال (1) .

قال الباقر : " ومن كسر اللام فـ (كان) هاهنا تامة " ولم أجده عند غيره ممن تقدمه وذكر ذلك صاحب البيان (2) نقلاً عنه ، قال الدالي (3) : " الذي

-
- 1 (الحجة في القراءات السبع 204 . وينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 18 .
 - 2 (ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي 274 . وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3 / 166 . وينظر المحرر الوجيز 4 / 113 .
 - 3 (معاني القرآن للقراء 2 / 79 .
 - 4 (جامع البيان (تفسير الطبري) 17 / 42 .
 - 5 (شرح الجمل في النحو 175 . شرح الجمل في النحو تأليف عبد القاهر الجرجاني 400 هـ — 471 هـ ، تحقيق ودراسة الدكتور خليل عبد القادر عيسى الدار العثمانية عمّان — دار ابن حزم بيروت ، الطبعة العاشرة 1432 هـ 2011 م .
 - 1 (ينظر الحجة في القراءات السبع 203 / 204 . وينظر إعراب القراءات السبع وعللها 1 / 337 .
 - 2 (ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 2 / 62 .

أخذ منه بلا تصريح " (2) ويذكر المحقق مثل هذا كثيرا وأحيانا يضيف " كعادته " . قال العكبري : " وكان هنا يحتمل أن تكون التامة ويحتمل أن تكون الناقصة " (3) . والباقولي وابن الأنباري كلاهما حدد كون كان تامة في قراءة كسر اللام ، في حين أن أبا البقاء لم يحدد هذا بإحدى القراءتين ، فبعد أن ذكر قراءة كسر اللام الأولى وتوجيهه لها ، وقراءة فتح اللام وتوجيهه لها ، وكذلك ذكر قراءة قال عنها شاذة فبعد هذا كله ، قال ما قال عن جواز أن تكون كان تامة وناقصة ، ولم يفهم من عبارته هذا الجواز في حال قراءة دون غيرها أم في حال القراءتين . ولعله سهو منه ؛ لأن من قال بجواز كونها تامة وناقصة في قراءة كسر اللام (4) .

وذكر ابن عادل في تفسيره خلاصة القول في هذه الآية وقراءتها : أن لإن في قراءة كسر اللام الأولى ثلاثة وجوه : الأول : أن تكون إن نافية واللام لام الجحود . والثاني : أن تكون إن مخففة من الثقيلة واللام لام التوكيد . والثالث : أن إن شرطية وجوابها محذوف واللام لام كي . وفي قراءة فتح اللام الأولى وجهان : الأول : أن إن مخففة من الثقيلة واللام لام الفرق وهو مذهب البصريين . والثاني : أن تكون إن نافية واللام بمعنى إلا وهو مذهب الكوفيين (1) .

ب — كسر لام الأمر وسكونها :

قال الباقرولي : " قوله تعالى : (وَيُحْكُمُ أَهْلَ الْإِتِّجَالِ) (2) ، بسكون اللام وكسرها وفتح الميم وسكونها . فمن قال (وَيُحْكَمُ) فَاللام لام الأمر ويحكم

1 (محقق الكتاب محل البحث .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 650 هامش (6) .

3 (التبيان في إعراب القرآن 2 / 71 .

4 (ينظر الدر المصون 4 / 279 ، 280 .

1 (ينظر الباب في علوم الكتاب 11 / 412 / 413 .

2 (المائة 49 .

جُزِمَ بلام الأمر وأصل لام الأمر الكسر ... إلا أنه أسكن للاستتقال ... فُخِّفَ .
ومن قال (وَليَحْكَمْ) فمعناه : لكي يحكم " (1) .

" فقرأ حمزة وحده (وَليَحْكَمْ) بكسر اللام وفتح الميم ، وقرأ الباقون (وَليَحْكَمْ) بإسكان اللام وجزم الميم " (2) .

وجاء كلام الباقولي موافقا لأقوال الأئمة قبله ولم يزد عليهم فما ذكره هنا في توجيه القراءة هو ما ذكره ، قال ابن خالوية : " يقرأ بإسكان اللام وكسرها ، فالحجة لمن أسكن أنه جعلها لام الأمر فجزم بها الفعل وأسكنها تخفيفا ، وإن كان الأصل فيها الكسر ، والحجة لمن كسر أنه جعلها لام كي فنصب بها الفعل " (3) .

ج — لام القسم :

قال الباقولي : " قوله تعالى : (لاَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) (4) أي ليس الأمر كما قالوا ، أقسم بيوم القيامة . ورؤي عن ابن كثير (لأقسم) وهو لام القسم ، والتقدير : لأقسمن ، ولكنه جاء أيضا بلا نون . كذا ذكره في الحجة ، ورجع عنه في التذكرة ، وزعم أن اللام زيادة لأن القسم لا يدخل على القسم " (5) .
" قرأت على قنبل عن ابن كثير (لأقسم) بغير ألف بين اللام والقاف (ولا أقسم) الثانية بلام وألف ، وكلهم قرأ (لا أقسم) (ولا أقسم) جميعا بألف " (6) .

وابن مجاهد يقول (وكلهم قرأ) ففهم من قوله أن ابن كثير رؤي عنه أنه قرأ مثلهم : (لا أقسم) . قال ابن جرير الطبري : " والقراءة التي لا أستجيز

-
- 1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 354 .
 - 2 (السبعة في القراءات 244 .
 - 3 (الحجة في القراءات السبع 131 . وينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 119 . وينظر حجة القراءات 228 . وينظر المحرر الوجيز 2 / 298 . وينظر مفاتيح الغيب 6 / 72 . وينظر الجامع لأحكام القرآن 1728 .
 - 4 (القيامة 1 .
 - 5 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1402 .
 - 6 (السبعة في القراءات 661 .

غيرها في هذا الموضع { لا } مفصولة (أقسم) مبتدأة ، على ما عليه قراء الأمصار ... وقد اختلف الذين قرأوا ذلك على الوجه الذي اخترنا في تأويله ، فقال بعضهم : (لا) صلة ... وقال آخرون منهم بل دخلت (لا) توكيدا للكلام " (1) .

قال الفراء : " ولا يبتدأ بجحد ثم يجعل صلة يراد به الطرح " (2) فردّ الفراء القول بزيادة { لا } بحجة أن ما يزداد لا يزداد في أول الكلام وقال هي رد على من كذب بالقيامة والبعث والحساب فقيل : لا ليس كما ذكرتم أقسم بيوم القيامة (3) . وقال النحاس : " كما تقول : لا والله لا أفعل " (4) .

وردّ على رد الفراء زيادة (لا) في أول الكلام بأن قالوا إن مجاز القرآن مجاز الكلام الواحد والسورة الواحدة (5) . ولم يذكر أصحاب الاحتجاج غير ما ذكر ، قال ابن خالويه : " يقرأ بالمد والقصر فالحجة لمن مد أنه أراد دخول (لا) على (أقسم) وفي دخولها غير وجه " ، وذكر وجهين : الأول : أن تكون صلة . والثاني : أنها رد لإنكارهم (6) .

وقال مثل قوله ابن زنجلة (7) ، ومكي (8) ، والباقولي (9) ، ولم يرجح واحد منهم أيا من الوجهين . وهذا كله عن قراءة الجمهور بـ (لا أقسم) ، أما رواية قنبل عن ابن كثير فاحتج لها ابن خالويه بقوله : " والحجة لمن قصر أنه جعلها لام التأكيد دخلت على (أقسم) " (10) .

1 (جامع البيان 24 / 47 .

2 (معاني القرآن للفراء 3 / 207 .

3 (ينظر معاني القرآن للزجاج 5 / 251 .

4 (إعراب القرآن للنحاس 5 / 78 .

5 (ينظر الحجة للقراء السبعة 4 / 77 .

6 (ينظر الحجة في القراءات السبع 357 .

7 (ينظر حجة القراءات 736 .

8 (ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي 517 .

9 (ينظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج 1 / 133 .

10 (الحجة في القراءات السبع 357 . والحجة للقراء السبعة 4 / 77 ، 78 . وحجة القراءات

. 736

وهذه اللام " هي التي إذا دخلت على المضارع لزمته إحدى النونين الخفيفة أو الشديد في أكثر الأمر " (1) . قال سيبويه : " اعلم أن القسم توكيد لكلامك ، فإذا حلفت على فعل لم يقع لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة " (2) . وهذا يحتمل أمرين إما أن تكون اللام دخلت على فعل الحال فلا يلزم دخول النون ؛ لأن النون إنما تصحب غالبا الفعل الدال على المستقبل وهي للتفريق بين الفعل الدال على المستقبل والفعل الدال على الحال " وقد يستقيم في الكلام إن زيدا ليضرب ، وليذهب ، ولم يقع ضرب فمن ثم ألزموا النون في اليمين لئلا يلتبس بما هو واقع " (3) وإما أن يكون الفعل دالا على الاستقبال فكان الوجه أن تلحقه نون التوكيد ولكن قد تسقط النون مع إرادة الاستقبال ، كما تغني عنها اللام ، وقد تسقط اللام وتغني عنها النون (4) .
وعلل السمين عدم دخول النون بقوله : " لأن أفعال الله حق وصدق فهي غنية عن التأكيد بخلاف أفعال غيره " (5) .

6 — لا النافية للجنس :

أ _____ قال الباقولي : " قوله تعالى : (فَلَا مَرَفَتْ وَلَا فَسُوقَ) (6) ، اختلفوا في رفع (رفث) و (فسوق) ونصبهما ، فمن قرأ (فلا رفث ولا فسوق) جعل (لا) مع (رفث) كالشيء الواحد وبناهما على الفتح نحو خمسة عشرَ ومن قال (لا رفثٌ) رفع رفثًا بالابتداء والخبر مضمرة أي لا رفث في الحج ولا فسوق في الحج " (7) .

1 (المسائل العسكرية 252 ، 253 .

2 (الكتاب 3 / 104 .

3 (الكتاب 3 / 109 .

4 (ينظر المحرر الوجيز 6 / 454 .

5 (الدر المصون 6 / 425 .

6 (البقرة 196 .

7 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 147 .

" فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) بالضم فيهما وبالتنوين ، وقرأ الباقون (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) بالنصب بغير تنوين ، ولم يختلفوا في نصب اللام من قوله (ولا جدالٌ في الحج) في نفس الآية " (1) .

قسم المرادي (ت 749 هـ) (2) (لا) إلى ثلاثة أقسام : لا النافية ، ولا الناهية ، ولا الزائدة . وذكر أن النافية لها ثلاثة أقسام كذلك : العاملة عمل إن (النافية للجنس) ، والعاملة عمل ليس ، والنافية غير العاملة (3) . وما نحن فيه يخص العاملة عمل إن (النافية للجنس) فهي تنصب الاسم وترفع الخبر ولعملها أحكام وشروط تنظر في كتب النحو (4) . ويخص كذلك العاملة عمل ليس ، وقول الباقر في الآية وقراءة النصب مُستوحى من قول سيبويه : " أنهم جعلوا لا وما دخلت عليه بمنزلة خمسة عشر " (5) . واحتج ابن خالوية قبله لمن نصب (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ) بقوله : " فالحجة لمن نصب أنه قصد التبرئة بـ (لا) في الثلاثة فبنى الاسم مع الحرف " (6) . وفي نفيها نفي الجنس مبالغة في النهي عنها وإبعادها عن أن تكون من أعمال من يؤدي النسك (7) ، فهو أشد مطابقة للمعنى المقصود ؛ إذ في الفتح يكون نفي جميع الرفث والفسوق (8) في حين أن الرفع يكون النفي غير مستغرق لجنس المنفي ، فمن خلال القراءتين يتضح فرق دقيق بينهما في المعنى .

وعن قراءة الرفع في { فلا رفثٌ ولا فسوقٌ } قال الباقر (رفع رفثاً بالابتداء) في حين قال ابن خالوية : أنه جعل (لا) بمعنى ليس في نفي

1 (السبعة في القراءات 180 .

2 (الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم مفسر أديب مولده بمصر وشهرته بالمغرب توفي بسرياقوس بمصر سنة 749 هـ من كتبه تفسير القرآن

وإعراب القرآن وشرح ألفية ابن مالك . ينظر الأعلام للزركلي 2 / 211 .

3 (ينظر الجنى الداني في حروف المعاني 290 وما بعدها .

4 (ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 2 / 5 زما بعدها .

5 (الكتاب 2 / 276 .

6 (الحجة في القراءات السبع 94 .

7 (ينظر التحرير والتنوير 2 / 233 .

8 (ينظر الحجة للقراء السبعة 1 / 421 .

الرفث والفسوق (1) ومثل قوله قال مكي وذكر أن خبر ليس محذوف أي ليس رفث فيه (2) . وكلاهما جائز ؛ لأنها تكررت . قال ابن هشام : " إذا قيل : لا لا رجل في الدار بالفتح تعين كونها نافية للجنس ، ويقال في توكيده : بل امرأة . وإن قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس ، وامتنع أن تكون مهملة وإلا تكررت " (3) .

قال ابن مالك :

والثاني اجعلا مرفوعا أو منصوبا أو مركبا وإن رفعت أولا لا تنصبا " (4)

ب _____ قال الباقولي : " قوله تعالى : (لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ) (5) بالرفع والنصب ، فالنصب بـ (لا) ، كما تقول : لا رجل في الدار . والرفع بالابتداء و (فيه) الخبر " (6) .

وقال : " قوله تعالى : (يَتَنَزَّعُونَ فِيهَا كَأَسَا لَأَغْوَفِيهَا) (7) ، و (لا لَغْوُ فِيهَا) (ولا تَأْثِيمَ) و (لا تَأْثِيمٌ) بالبناء والإعمال مع الرفع " (8) .

" فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (لا يبيع ولا خلة ولا شفاعة) بالنصب في كل ذلك ، وفي سورة إبراهيم (لا يبيع فيه ولا خلال) (9) مثله ، وفي الطور (لا لغو فيها ولا تأثيم) (10) نصبا ذلك كله ، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي كل ذلك بالرفع والتثوين " (11) .

1 (ينظر الحجة في القراءات السبع 94 .

2 (ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي 67 .

3 (معني اللبيب 1 / 316 .

4 (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 2 / 7 .

5 (البقرة 252 .

6 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 180 .

7 (الطور 21 .

8 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1286 .

9 (إبراهيم 33 .

10 (الطور 21 .

11 (السبعة في القراءات 187 .

فما قيل في قوله تعالى : (لا رفث ولا فسوق) قيل في هذه الآيات ، فالباقولي مازال على قوله وهو الرفع بالابتداء والنصب بـ (لا) إلا أن الزجاج — والذي يبدو لي أنه من أخذ عنه — يقول عن قوله تعالى في سورة الطور (لا لغو فيه ولا تأثيم) : " فمن رفع فعلى ضربين : على الرفع بالابتداء و (فيها) هو الخبر . وعلى أن يكون (لا) في مذهب (ليس) رافعة " (1) . وذكر هذا أيضا في حديثه عن قوله تعالى : (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) (2) إلا أن ما ذكرته من قوله هنا أوضح . فذكر الوجهين للرفع ولم يتبعه الباقي في ذلك .

7 — لَمَّا بكسر اللام وفتحها :

قال الباقي : قوله تعالى : (يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا) (3) و (لَمَّا صَبَرُوا صَبَرُوا) ، فمن خفف وكسر اللام كان (مَا) مصدرية أي لصبرهم . ومن شدد كان (لَمَّا) بمعنى حين " (4) .

" فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم (لَمَّا) مشددة مفتوحة اللام ، وقرأ حمزة والكسائي (لِمَا) مكسورة اللام خفيفة الميم " (5)

ومعنى الآية في القراءتين واضح جدا ، وجميع من تناول الآية قالوا بقول واحد في توجيه القراءتين . قال الزجاج : " فالتخفيف معناه جعلناهم أئمة

1 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 5 / 63 .

2 (ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1 / 335 . و 3 / 163 .

3 (السجدة 24 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1065 ، 1066 .

5 (السبعة في القراءات 516 .

لصبرهم ، ومن قرأ لَمَّا صبروا فالمعنى معنى حكاية المجازاة ، لَمَّا صبروا جعلناهم أئمة " (1) .

وقال الفراء : " وموضع (ما) خفض إذا كُسِرَت اللام . وإذا فُتِحَت وشدت فلا موضع لها إنما هي أداة " (2) وهو يريد ما فصله الباقولي بقوله (لصبرهم) أي أن ما مصدرية هي والفعل بتأويل مصدر ذكره الباقولي وهذا المصدر في موضع جر باللام كما عبّر الفراء عن ذلك بـ (وموضع (ما) خفض) وهو يريد المصدر المنسبك من الحرف والفعل . وفصل قوله (أداة) النحاس فقال : " ولَمَّا صبروا أي حين صبروا " (3) وكذلك عبّر بهذا صاحب المسألة ، وكل من لحق بهم قال بما قالوا (4) .

8 — ما :

أ — قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ) (5) . قرؤها بفتح اللام وكسرها ، فأما من كسر فلا إشكال في أن { ما } بمعنى الذي ، وأما من فتح فإنه سأله عنه فأجاب بأنه بمعنى الذي . فيكون على هذا { ما } مبتدأة و (آتيناكم) صلته لا محل لها من الإعراب وتقديره آتيتكموه ... فمن فتح اللام احتمل (ما) أن تكون بمعنى الذي وأن يكون شرطاً ، ومن كسر لم يكن إلا بمعنى الذي " (6) .

1 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 209 ، 210 .

2 (معاني القرآن للفراء 2 / 332 .

3 (إعراب القرآن للنحاس 3 / 297 .

4 (ينظر الحجة في القراءات السبع 288 . وينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 278 . وينظر حجة القراءات 569 .

5 (آل عمران 80 .

6 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 239 : 243 .

" فقرأ حمزة (لِمَا) مكسورة اللام ، وقرأ الباقون (لَمَا) مفتوحة اللام " (1) وأضاف ابن مجاهد وذكر أنه رُوِيَ عن حفص عن عاصم (لِمَا) بكسر اللام وهو غير محفوظ والمعروف عن عاصم في رواية حفص وغيره فتح اللام (2) .

قال : فأما من كسر فلا إشكال . والكسر قراءة حمزة " فالحجة لمن كسر أنه جعلها خافضة وجعل (ما) بمعنى الذي " (3) . وقال بهذا الفراء ، والزجاج ، والفارسي ، وابن زجلة ، ومكي (4) .

ومن قوله الأول يُفهم أن الإشكال في قراءة فتح اللام من (لَمَا) ، وقال عن ذلك مكي : " وهذه آية غريبة الإعراب فافهمها " (5) . وهي كما قال فعلا فعلا ؛ حيث كثر الكلام حولها وتعددت التوجيهات وكان لكل توجيه رد وإشكال ، يُفسر بكلام طويل ، وكأنهم اختلفوا في فهم نص الكتاب ، قال سيبويه : " وسألته عن قوله عز وجل : (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَكَتَبْتُمْ لَهُ) فقال : ما هاهنا بمنزلة الذي ، ودخلتها اللام كما دخلت إن حين قلت : والله لئن فعلت لأفعلن ، واللام التي في ما كهذه التي في إن واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا " (6) . " قال أبو جعفر : التقدير على قول الخليل : للذي آتيتكموه ثم حذف الهاء لطول الاسم ... وقال الأخفش هي زائدة ... وقال الكسائي ما للشرط " (7) والأخفش يعتبرها موصولة ويقول في المعاني : " فاللام التي مع ما في أو الكلام هي لام الابتداء ، نحو (لزيد أفضل منك) ؛

1 (السبعة في القراءات 213 .

2 (ينظر المصدر السابق 213 . وينظر التيسير . وينظر النشر

3 (الحجة في القراءات السبع 111 .

4 (ينظر معاني القرآن للفراء 1 / 232 . وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1 / 437 . وينظر

وينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 31 . وينظر حجة القراءات 168 . وينظر مشكل إعراب

القرآن للقيسي 99 .

5 (مشكل إعراب القرآن للقيسي 100 .

6 (الكتاب 3 / 107 .

7 (إعراب القرآن للنحاس 1 / 391 .

لأن (ما آتيتكم) اسم والذي بعده صلة " (1) . والذي يوحى باختلافهم في فهم نص الكتاب هو قول أبي علي : " والقول فيما قاله من أن لما بمنزلة الذي ، أنه أراد أنه اسم كما أن الذي اسم وليس بحرف كما كان حرفا في قوله : (وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لِيُؤْفِقِيَنَّهُمْ) (2) " (3) . وذكر الفارسي أن سيبويه اعتبر ما هنا شرطية ، ومن لم يفهم عبارته قوله ما لم يقل . وقال بجواز أن تكون موصولة أو شرطية الزجاج (4) والقيسي (5) والزمخشري (6) .

ب — قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) (7) ، بإثبات الهاء وحذفها ، فمن أثبت الهاء كانت (ما) موصولة فالهاء تعود إليه . ومن حذف الهاء كانت { ما } نافية ويجوز أن تكون موصولة " (8) .

" قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم (وما عملته) بالهاء ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ، وحمزة ، والكسائي (وما عملت أيديهم) بغير هاء " (9) .

والباقولي في توجيهه للقراءتين في الآية اعتبر أن (ما) في قراءة إثبات الهاء شيء وفي قراءة حذف الهاء شيء آخر ، فهي عنده حين إثبات الهاء موصولة ، وحين حذفها نافية . وهي عند غيره من العلماء على غير ما قال ، فابن خالوية مثلا يعتبر أن (ما) موصولة في القراءتين ، ويحتج لإثبات الهاء بأن هذا الأصل في الكلام ؛ إذ (ما) موصولة وهي من الأسماء النواقص التي تحتاج إلى صلة وعائد ، فمن أثبت الهاء جاء بالكلام على ما وجب له ، واحتج لمن حذف الهاء بالتخفيف ، فعندما اجتمع في جملة الصلة

1 (معاني القرآن للأخفش 1 / 225 .

2 (هود 111 .

3 (الحجة للقراء السبعة 2 / 32 .

4 (ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1 / 436 ، 437 .

5 (ينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 99 ، 100 .

6 (ينظر الكشاف 1 / 441 ، 2 / 295 .

7 (يــــس 35 .

8 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1117 .

9 (السبعة في القراءات 540 .

فعل وفاعل ومفعول به خفف بحذف المفعول (1) ، والفارسي يقول : " ويجوز ويجوز أن تقدر (ما) نافية فيكون المعنى : ليأكلوا من ثمره ولم تفعله أيديهم ... ومن قدر هذا التقدير لم يكن صلة ، وإذا لم يكن صلة لم يقتض الهاء الراجعة إلى الموصول " (2) . وغريب قول الإمام هذا ؛ فكأنه يقول بأن العائد لا يعود إلا على الموصول ، وكيف يقول وعلى هذا التقدير لم يكن صلة ويريد أن العائد يعود على الصلة ؟ فالصلة غير موجودة أصلا في هذا الاعتبار ؛ أي اعتبار أن (ما) نافية ، ولا يمنع — بل يجب أن يعود عليها الضمير ، وهو في تقديره للمعنى لم يستطع أن يقدره بدون ضمير ، ولا يفهم من أحد إذا قدر بغيره فقال : ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم . فالضمير في حال اعتبار (ما) نفي عائد على المأكول أنه ليس من عمل أيديهم . وإذا لم يقدر ضمير فليقدر مفعول .

قال : " ومن قرأ (عملت) بغير هاء كان الأحسن أن تكون (ما) في موضع خفض وتحذف الهاء من الصلة ويبعد أن تكون نافية لأنك تحتاج إلى إضمار مفعول لـ (عملت) " (3) . وقدّر ذلك المفعول السمين فقال : " وإن كانت نافية فعلى قراءة الأخوين وأبي بكر لا ضمير مقدر ولكن المفعول محذوف أي ما عملت أيديهم شيئا من ذلك . وعلى قراءة غيرهم الضمير يعود على (ثمره) " (4) . ويقول الزجاج : " ويقرأ : (وما عملت) بغير هاء ، وموضع (ما) خفض ، المعنى : ليأكلوا من ثمره ومما عملته أيديهم . ويجوز أن تكون (ما) نفيا على معنى : ليأكلوا من ثمره ولم تعمله أيديهم . هذا على إثبات الهاء . وإذا حذفت الهاء فالاختيار أن يكون (ما) في موضع خفض ، ويكون (ما) في معنى الذي ، فيحسن حذف الهاء " (5) . وابن يعيش يقول يحسن حذف الهاء

1 (ينظر الحجة في القراءات السبع 298 .

2 (الحجة للقراء السبعة 3 / 307 .

3 (مشكل إعراب القرآن للقيسي 400 . وينظر البيان في غريب إعراب القرآن 2 / 295 .

4 (الدر المصون 4290 .

5 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 287 .

كونها نافية لا موصولة ويعلل ذلك بأنه أبلغ في الامتتان (1) أي فليأكلوا مما هياً لهم الله ولم يكن لهم فيه فضل عمل .

وأرى مما تقدم أن (ما) في قوله (وما عملته أيديهم) يجوز أن تكون مصدرية ويجوز أن تكون نافية في القراءتين . وزاد أبو البقاء (2) وجهاً ثالثاً وهو نكرة موصوفة وزاد السمين (3) لها وجهاً رابعاً وهو أن تكون مصدرية .

ج — قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ) (4) و (نَزَلَ) بالتشديد أي وما نزله الله من الحق فتكون ما موصولة بمعنى الذي ويجوز أن تكون مصدرية . فأما من خفف فلا تكون مصدرية لأن ضميره فاعل (نزل) فيكون في التقدير : والذي نزل من الحق ، فلو جعلتها مصدرية لم يكن لها ضمير في (نزل) وهذا لا يجوز لأنه يبقى الفعل بلا فاعل " (5) .

" قرأ نافع وحفص والمفضل عن عاصم (وَمَا نَزَلَ) خفيفة . وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم (وَمَا نَزَّلَ) مشددة الزاي مفتوحة النون . وروى عباس عن أبي عمرو (وَمَا نَزَّلَ) مرتفعة النون مشددة الزاي مكسورة " (6) .
وهذه المسألة كما ترى من الواضحات ، ولهذا لم يتناولها ابن خالوية في الحجة ، ولا ابن زنجلة ، وتحدث عنها الفارسي بإيجاز (7) . والباقولي يريد أن يقول أن (ما) في قوله (وما نزل من الحق) يجوز أن تكون موصولة ، ويجوز أن تكون مصدرية ، ولكن هذا الجواز مقتصر على قراءة التشديد ، دون التخفيف ، فعلى قراءة تخفيف الزاي لا تكون (ما) إلا موصولة ، ولا

1 (شرح المفصل لابن يعيش 2 / 94 .

2 (ينظر التبيان في إعراب القرآن 2 / 203 .

3 (ينظر الدر المصون 4290 .

4 (الحديد 15 .

5 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1323 ، 1324 .

6 (السبعة 626 .

7 (الحجة للقراء السبعة 4 / 30 .

يجوز أن تكون مصدرية . يقول مكي : " قوله : (وما نزل من الحق) (ما)
(بمعنى الذي في موضع خفض عطف على (ذكر) وفي (نزل) ضمير
الفاعل يعود على (ما) ولا يجوز أن يكون (ما) مع الفعل مصدرا لأن
الفعل يبقى بغير فاعل ، ومن قرأ (نزل) بالتشديد جعل في (نزل) اسم الله
جلّ ذكره مضمرا ، وقدّر هاء محذوفة تعود على (ما) لأن الفعل لما شُدّد
تعدى إلى مفعول " (1) .

د _____ قال الباقرلي : " قوله عز و علا : (مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ) (2) (ما)
حجازية ، وقرأها المفضل عن عاصم (ما هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ) برفع التاء فجعلها
تميمية " (3) .

" قرأ عاصم في رواية المفضل (ما هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ) رفعا ، ولم يختلف في
أن الحرف نصب في لفظ حفص (ما هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ) ولم يروه عن عاصم
غيره . وقرأ الباقر (ما هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ) نصبا " (4) . وإذا ما قلت عن
المسألة السابقة هي من الواضحات ، فماذا أقول عن هذه ؟ وهي مسألة تتعلق
بـ (ما) حرف النفي المعروف بـ (ما) التميمية أو الحجازية ، والتي
يعاملها التميميون على أنها حرف نفي مهمل لعدم اختصاصه ، والحجازيون
يعملونها " وذلك أنهم رأوها في معنى ليس تقع مبتدأة وتنفي ما يكون في الحال
وما لم يقع ، فلما خلصت في معنى ليس ، ودلت على ما تدل عليه ولم يكن
بين نفييهما فصل البتة صارت كل واحدة تغني عن الأخرى وأجروها مجراها
" (5) .

ويعلل الفراء للحجازين بعلّة أخرى فيقول : " إنما كانت في كلام أهل
الحجاز ما هذا ببشر " (6) ، " فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء ، فلما

1 (مشكل إعراب القرآن للقيسي 476 .

2 (المجادلة 2 .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1329 .

4 (السبعة في القراءات 628 .

5 (المقتضب 4 / 188 . وينظر كتاب الإيضاح لأبي علي 121 .

6 (معاني القرآن للفراء 3 / 139 .

حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك ، ألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا [حديثه على سورة يوسف وقوله تعالى (ما هذا بشرا)] ، وقوله (ما هنّ أمهاتهم) وأما أهل نجد فينتكلمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا وهو أقوى الوجهين في العربية (1) " (2) .

9 — ماذا :

قال الباقولي : " وقوله تعالى : (وَسَأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ الْعَفْوُ) (3) ، والتقدير : قل ينفقون العفو ، فمن نصب (العفو) جعل (ما) و (ذا) كالشيء الواحد في موضع النصب بـ (ينفقون) فرد العفو إليه ، والتقدير : قل ينفقون العفو . ومن قال (العفو) جعل (ما) مبتدأ و (ذا) بمعنى الذي و (ينفقون) صلته ؛ أي ما الذي ينفقونه ؟ فجاء الجواب العفو أي هو العفو ، وكلاهما حسن جيد " (4) .

" واختلفوا في فتح الواو وضمتها من قوله { قل العفو } فقرأ أبو عمرو وحده (قل العفو) رفعا ، وقرأ الباقون نصبا " (5) .

(ماذا) تستعمل في اللغة على وجهين : " أحدهما : أن تكون (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد ، والآخر : أن تكون (ذا) مع (ما) بمنزلة الذي " (6) . وذكر الفارسي هذا وعزاه لسبويه ، وكان الأخير قد عقد بابا في كتابه سماه (هذا باب إجرائهم (ذا) وحده بمنزلة الذي) وقال فيه ولا يكون (ذا) بمنزلة الذي إلا مع (ما) في الاستفهام ، وذكر لذلك الوجهين السابقين (7) . ولو لم يكن ماذا على الوجهين ، لكان الوجه إذا قيل : ماذا رأيت ؟ أن يقول : خير . إذا أجاب . لكن ورد في التنزيل الوجهين (الرفع والنصب) قال

1 (ينظر الكتاب 2 / 316 .

2 (معاني القرآن للفراء 2 / 42 .

3 (البقرة 217 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 161 .

5 (السبعة في القراءات 182 .

6 (المسائل المشكلة (البغداديات) 371 .

7 (ينظر الكتاب 2 / 416 ، 417 . وينظر الأصول في النحو 2 / 263 ، 264 .

تعالى : (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) (1) وقال : (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا حَيْرًا) (2) فدلنا ذلك على أن ماذا على وجهين (3) .

وعن الآية محل البحث قال ابن خالوية : الحجة لمن رفع (العفو) جعل (إذا) منفصلة من (ما) فيكون بمعنى (الذي) ، فكأنه قال : ما الذي ينفقون ؟ فقال : الذي ينفقون العفو واحتج لمن نصب أنه جعل (ماذا) كلمة واحدة ونصب العفو بقوله ينفقون (4) .

وعن (ماذا) قال ابن هشام في المغني : أنها تأتي في العربية على أوجه ، ذكر منها ستة . فقال الأول : أن تكون (ما) استفهامية و (ذا) إشارة ، والثاني : أن تكون (ما) استفهامية و (ذا) موصولة ، والثالث : أن يكون (ماذا) استفهاماً على التركيب . وقال عن هذا الوجه هو الوجه الراجح في توجيه قراءة النصب في قوله { العفو } ووافق بذلك ابن خالوية والباقولي . والرابع : أن يكون (ماذا) كله اسم جنس بمعنى شيء أو موصولاً بمعنى الذي . والخامس : أن تكون (ما) زائدة و (ذا) للإشارة . والسادس : أن تكون (ما) استفهاماً و (ذا) زائدة . وعلق على الأخير بأن الأسماء لا تزداد وهو التحقيق كما قال (5) .

10 ————— مثل :

قال الباقر : " قوله تعالى : (وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ) (6) ، قُرئ (فجزاءٌ مثلٌ) منونا و (فجزاءٌ مثلٌ) غير منون . فمن نون كان (مثل) صفة لجزاء ، والتقدير : فعليه جزاء المقتول جزاء يماثل

1 (النحل 24 .

2 (النحل 30 .

3 (ينظر المسائل المشككة 372 .

4 (ينظر الحجة في القراءات السبع 96 . وينظر الحجة للقراء السبعة 1 / 434 ، 435 . وينظر حجة القراءات 134 .

5 (ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب 1 / 395 ، 396 ، 397 .

6 (المائدة 97 .

المقتول ، فمثل رُفِعَ صفة لجزاء وإنما يجب جِزَاءُ المقتول لا جِزَاءُ ما يمثله فكان التثوين عندهم أولى . ومن قال (جِزَاءُ مِثْلٍ ما قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ) جر مثلاً بالإضافة " (1) .

" فقرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، (فجزاءً مِثْلٍ) ، مضمومة مضافة ، وبخفض مِثْلٍ ، وقرأ عاصم ، وحمزة ، والكسائي ، (فجزاءً مِثْلُ) ، منونة مرفوعة ورفع مِثْلُ " (2) .

قال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجِزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ) . (مَنَّ) اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ . والخبر جملتا الشرط والجواب . (قَتَلَهُ) فعل وفاعل مستتر ومفعول به في محل جزم . (مِنْكُمْ) جار ومجرور . (مُتَعَمِّدًا) حال . (فجزاء) الفاء رابطة ، وجزاء مبتدأ خبره محذوف تقديره فعليه جزاء ، والمبتدأ والخبر جواب الشرط . (مِثْلُ) نعت على قراءة من قرأ بتثوين (جِزَاءُ) ومضاف إليه على قراءة من قرأ بغير التثوين . (ما) موصولة في محل جر مضاف إليه لـ (مِثْلُ) . (قَتَلَ) فعل وفاعل مستتر صلة الموصول . (مِنَ النَّعَمِ) جار ومجرور (3) . والباقولي يناقش في هذه المسألة الجزاء أيكون جزاء الصيد المقتول أم جزاء ما يمثله لأن قراءة بالإضافة تفهم جزاء ما يمثله المقتول بحجة أن الشيء لا يضاف إلى نفسه فكان المضاف شيئاً والمضاف إليه شيئاً آخر . وعن ذلك يقول ابن خالوية : " ومن أضاف فمعناه : جزاء مِثْلُ المقتول " (4) . قال أبو علي : " فإنه وإن كان عليه جزاء المقتول لا جزاء مثله ، فإنهم قد يقولون : أنا أكرم مثلك ، يريدون : أنا أكرمك " (5) وقد قال تعالى : (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَتْكُمْ بِهِ) أي بما آمنتم به لا بمثله ؛ لأنهم إذا آمنوا بمثله لم يؤمنوا ، فالمراد

1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 369 ، 370 .

2 (السبعة في القراءات 247 ، 248 .

3 (ينظر إعراب القرآن وبيانه 2 / 294 . وينظر الجدول في إعراب القرآن 7 / 24 ، 25 .

4 (إعراب القراءات السبع وعللها 1 / 149 .

5 (الحجة للقراء السبعة 2 / 135 .

بالمثل : الشيء عينه . فالتقدير على هذا : فجزاء المقتول من الصيد (1) . فالواجب عليه في الحقيقة جزاء المقتول لا جزاء مثل المقتول وذكر صاحب الدر المصون أن هذه القراءة استبعدتها جماعة وقال : " ولا التفات إلى هذا الاستبعاد فإن أكثر القراء عليها ، وقد أجاب الناس عن ذلك بأجوبة سديدة " (2) . ذكر منها : أن جزاء مصدر ، وهي من باب إضافة المصدر إلى مفعوله تخفيفاً (فجزاء مثل ما قتل) أي يُجزى مثل ما قتل ، أو يجازى مثل ما قتل . وذكر هذا أبو علي (3) . والثاني : أن تكون (مثل) مقحمة ، كقولك : مثلك لا يفعل ذلك . أي أنت لا تفعل ذلك وأيضا هو من كلام الفارسي . وأما ما قاله الباقولي من أن (مثل) نعت لـ (جزاء) في قراءة غير التتوين فهو أولى الوجوه ، وجوز الزجاج (4) أن تكون خبراً و (جزاء) مبتدأ ، وجوز مكّي (5) والعكبري (6) أن تكون بدلا من (جزاء) .

11 ————— الهمزة :

أ _____ قال الباقولي : " قوله : (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى) (7) ، من قال في (الأحمر) (لَحْمَر) بفتح اللام وإسقاط همزة الوصل قال هنا (لولى) بضم اللام المنقول إليها من الهمزة وحرك اللام وحذف ألف الوصل فيقرأ (عادا لولى) فيدغم التتوية في اللام لأبد من ذلك . ومن قال في (الأحمر) (الحمر) فيفتح اللام ولا يحذف همزة الوصل " (8) .

-
- 1 (ينظر رواية قالون عن نافع المدني 130 .
 - 2 (الدر المصون 2 / 607 .
 - 3 (ينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 135
 - 4 (ينظر معاني القرآن للزجاج 2 / 207 .
 - 5 (ينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 152 .
 - 6 (ينظر التبيان في إعراب القرآن 1 / 226 .
 - 7 (النجم 49 .
 - 8 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1297 .

" قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (عاداً الأولى) منونة مهموزة ، وقرأ نافع وأبو عمرو (عاداً لولى) موصولة مدغمة . وروي عن نافع (عاداً لولى) و (عاداً لولى) بالهمز " (1) .

قال صاحب الدر المصون : " اعلم أن هذه الآية من أشكال الآيات نقلاً وتوجيهاً " (2) وقد أوفاهما حقها بالتفصيل في نقل قراءتها الواردة فيها وفي تفصيل تلك القراءات ولا أظن أن أحداً سيزيد على ما قاله ، ولا أرى ضرورة لنقل نصوصه هنا ؛ لطولها ولأن اختصارها يخل بالمراد ولا يفيد بالمعنى .

وموضوعها اختصره سيبويه في قوله : " واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفها وألقت حركتها على الساكن الذي قبلها" (3) . " ألا ترى أنهم معنيون بتلبيس الهمزة وإلقاء حركتها على ما قبلها " (4) . وعن الآية قال الزجاج : " فأما (الأولى) ففيها ثلاث لغات " وذكر أن الأولى من اللغات : بسكون اللام وإثبات الهمزة وهي أجود اللغات عنده ، والتي تليها في الجودة حسب قوله هي (الأولى) — هكذا أثبت في الكتاب — بضم اللام وطرح الهمزة وربما أراد الولي . وقال وكان يجب في القياس إذا تحركت اللام أن تسقط ألف الوصل . لأن ألف الوصل أو همزة الوصل إنما جئ بها للتوصل بالنطق بالساكن فلما انتفت علة وجودها لتحرك اللام في أول الكلمة كان الأولى حذفها ولكنها بقيت ، وورد عنهم في قولهم الأحمر أنهم قالوا لَحمر ، وَالْحمر بثبوت همزة الوصل وبحذفها مع تحريك اللام وقيل إن اللام مازال في حكم الساكن فحركته غير لازمة فلم يحذف ألف الوصل ومن حذفه اعتبر بحركة اللام التي اجتلبت من الهمزة . وعن

1 (السبعة في القراءات 615 .

2 (الدر المصون 6 / 215 .

3 (الكتاب 3 / 345 . وينظر الأصول في النحو 2 / 400 . وينظر المسائل المشككة البغداديات

189 . وينظر التكملة 230 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 887 .

اللغة الثالثة في (الأولى) أتم الزجاج قوله ومن العرب من يقول لولى يريد الأولى (1) .

ونقل أبو علي في الحجة عن المازني قوله : " أساء عندي أبو عمرو في قراءته (وأنه أهلك عاداً لولى) لأنه أدغم النون في لام المعرفة " وهذا المآخذ على اعتبار أن حركة اللام غير لازمة فهو مازال في حكم الساكن فلا يدغم ساكن في ساكن . واعتذر له بقوله : وخرج من الإساءة التي نسبها إليه أبو عثمان من وجهين : أنه اعتبر لغة من يقول (لَحر) فيحذف همزة الوصل لاعتبار أن اللام صارت متحركة وانتفت علة وجود همزة الوصل وإذا كان كذلك جاز الإدغام وحسن . وعن الوجه الثاني قال ويجوز الإدغام حتى على لغة من قال (لَحر) بعدم حذف همزة الوصل إذ لا اعتبار لحركة اللام فهي مازالت في حكم الساكن وإن تحركت .

وقال : " فلا يمتنع أن يدغم فيه وإن كان في حكم السكون كما لم يمتنع أن يدغم في نحو : رُدَّ وفِرَّ وعَضَّ وإن كانت لاماتها سواكن ويُحرِّكها للإدغام كما يُحرك السواكن التي ذكرنا للإدغام " (2) .

ب — قال الباقولي : " قوله تعالى : (هُمْ أَحْسَنُ أَثَانًا وَرِئِيًّا) (3) و (رِيًّا) بالهمز وترك الهمز وهما لغتان ، وكان أبو عمرو لا يترك الهمز في (رِيًّا) هنا ومذهبه ترك الهمزة الساكنة ؛ لأنه قال : لو قرأت (رِيا) هنا خِفْتُ أن يلتبس بـ (الري) من الماء فهمزتُ لأنه أُريد حسن المنظر " (4) .

" فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي (ورعيا) مهوزة بين الراء والياء في وزن ورعيا ، وقرأ ابن عامر (وريا) بغير همز " واختلفت الرواية عن نافع فرؤي عنه الهمز وترك الهمز (5) .

1 (ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 5 / 77 .

2 (الحجة للقراء السبعة 4 / 10 . وينظر شرح المفصل لابن يعيش 9 / 55 ، 9 / 220 .

3 (مریم 74 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 803 ، 804 .

5 (ينظر السبعة في القراءات 411 ، 412 .

قال الباقولي : " وكان أبو عمرو لا يترك الهمز ... لأنه قال لو قرأت ... " . قال محقق الكتاب : هذا ليس من قول أبي عمرو وإنما هو تعليل من المؤلف لصنيع أبي عمرو .

وبعد النظر في أقوال العلماء يظهر أن القراءتين لا اختلاف بينهما إلا كما اختلف من قال : ذئب ومن قال ذيب حيث يجوز الإدغام وفك الإدغام . قال : " فإن لم يلبس جاز نحو (ورنيا) في الوقف لحمزة فتدغم فتقول : (ورنياً) أو تفك فتقول : (ورنيا) (1) . قال الفراء : " وأهل المدينة يقرأونها بغير همز وهو وجه جيد ؛ لأنه مع آيات غير مهموزات الأواخر وقد ذكر عن بعضهم أنه ذهب بالري إلى رويت " (2) . وتفصيل هذا أن (رنيا) خفت منها الهمزة كما قالوا (خير البرية) فصارت الهزة ياء فاجتمعت ياءان فأدغمتا (3) ، وفي الإدغام ما يوهم أنها من مادة ري بمعنى الامتلاء والأول في نظري أولى . قال السمين : " ولذلك ترك أبو عمرو أصله في تخفيف الهمز " (4)

ج — حذف الهمز على غير قياس :

قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَيَقُولُونَ النَّبِيِّينَ بَغْيٌ أَلْحَقَّ) (5) و (النبيئين) بالهمز وترك الهمز والأصل الهمز لأنه من النبا ... ومن ترك الهمز أبدلها ياء وأدغم الياء في الياء " وقال : " قوله تعالى : (والصابئين) (6) قُرئ بالهمز وترك الهمز ، والأصل الهمز لأنه من صبأت النجوم إذا طلعت ...

1 (ارتشاف الضرب 1 / 337 .

2 (معاني القرآن للفراء 2 / 171 . وينظر إعراب القرآن للنحاس 3 / 26 . وينظر المحرر الوجيز 4 / 382 .

3 (ينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 128 . وينظر حجة القراءات 447 .

4 (الدر المصون 4 / 520 .

5 (البقرة 60 .

6 (البقرة 61 .

ومن ترك الهمز حذفها لاستتقالها وليس حذفها على هذا الوجه حذفاً قياسياً " (1)

ذكر ابن مجاهد في كتابه أن قوله تعالى : (النبيين) قرأه نافع بالهمز وقرأ الباقون بغير همز ، وقوله (الصابيين) و (الصابون) قرأه نافع بغير الهمز وقرأ الباقون بالهمز ، فنافع في الموقعين قرأ بعكس قراءتهم (2) .

وأبدأ من الآية الثانية قوله (والصابئين) حيث قال الباقولي : " من ترك الهمزة حذفها " وهو حذف غير قياسي عنده . فهو أولاً حكم بوجود الهمزة ، وليس الأمر كذلك ؛ إذ يحتمل أن يكون الأصل مهموزاً ويحتمل أن يكون بغير همز . وهذا ما أرجحه ؛ قال ابن زنجلة : " قرأ نافع (والصابيين والصابون) بغير همز من صبا يصبو وحجته قوله تعالى : (وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ) (3) أي أمل ، وقرأ الباقون على اعتبار صباً يصبأ " (4) والأمر غير محسوم حتى عند أهل المعنى قال ابن جرير الطبري : " واختلف أهل التأويل فيمن يلزمه هذا الاسم من أهل الملل ، فقال بعضهم يلزم كل من خرج من دين إلى غير دين ، وقالوا الذي عنى الله بهذا الاسم قوم لا دين لهم " (5) .

وأما عن قوله تعالى : (ويقتلون النبيين بغير الحق) فكلام الباقولي فيه موافق لأقوال العلماء قبله .

قال ابن خالوية من همز (النبيئين) أخذه من أنبأ بالحق إذا أخبر ، ومن ترك الهمزة ذكر له ثلاثة أوجه : الأول : أنه استنقل الهمزة واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم : (لست نبيئ الله) (6) . قال وكأنه كره الهمز لأن

1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 48 ، 49 .

2 (ينظر السبعة في القراءات 157 ، 158 .

3 (يوسف 33 .

4 (حجة القراءات 100 . وينظر الحجة في القراءات السبع 81 .

5 (جامع البيان 2 / 146 .

6 (الحديث في المستدرک علی الصحیحین للحاکم 2 / 251 ، ونصه : قال : وحدثني علي بن

حمزة الكسائي ، حدثني حسين بن علي الجعفي عن حمران بن أعين عن أبي الأسود الديلي عن

أبي ذر رضي الله عنه قال : جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا نبيئ الله .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لست بنبيئ الله ، ولكني نبي الله " .

قريشا لا تهمز . والثاني مأخوذ من النبوة وهو ما ارتفع من الأرض وعلا لأنه أخبر عن العالم العلوي . والوجه الثالث أن العرب تدع الهمز من النبي والخابية والبرية (1) . وقيل الأصل في النبي الهمز لأنه من النبأ لكن خففت الهمزة بأن قلبت ياء (2) .

واحتج ابن زنجلة بحجة أراها ظاهرة وهي أن كل ما في القرآن من جمع نبي جاء على أنبياء . ولو كان المفرد مهموزا لجاء الجمع على فعلاء نبأ ، وهذا ما احتج به غيره مثل أبي علي فقال قال الشاعر (3) :

يا خاتم النبأ إنك مرسلٌ
بالحق خيرٌ هدى السبيلِ هداكا
فأيهما أقوى في الاحتجاج كلامه سبحانه وتعالى أم كلام ابن مرداس ؟

12 ————— واو :

أ ————— إفادة الواو للترتيب :

قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَأُذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا) (4) ، قرأها حمزة وعلي (وَقُتِلُوا وَقَاتَلُوا) وهذا يدل على أن الواو لا يوجب الترتيب فلم يبالي قَدَم أو آخر . وقيل : بل المعنى : وَقُتِلُوا وَقَاتَلُوا من بقي منهم ، ولم ينتهوا بقتل من قُتِل منهم عن القتال " (5) .

" واختلفوا في قوله : (وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا) في تقديم الفعل المبني للفاعل وتأخيره والتشديد والتخفيف . فقرأ ابن كثير وابن عامر (وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا) مشددة التاء ، وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو (وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا) خفيفة ، وقرأ حمزة والكسائي (وَقُتِلُوا وَقَاتَلُوا) بيدآن بالفعل المبني للمفعول به قبل الفعل المبني للفاعل " (6) .

1 (ينظر الحجة في القراءات السبع 81 .

2 (التبيان 1 / 40 .

3 (البيت من الكامل وهو لعباس بن مرداس في الكتاب 3 / 460 وفي لسان العرب مادة (نبأ) وفي المقتضب 1 / 162 و 2 / 210 وينظر المعجم المفصل في شواهد العربية 5 / 254 .

4 (آل عمران 195 .

5 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 282 .

6 (السبعة في القراءات 221 .

الباقولي : " وقيل بل المعنى " فكأن ما قاله آخرا يخالف ما قاله أولا ، وليس كذلك فهو يقول أن الواو لاتوجب الترتيب وما قاله ثانيا لا ينقض أن الواو لا توجب الترتيب فحتى وإن كان المعنى قتلوا وقاتل من بقي منهم لا يوجب للواو إفادة الترتيب . وقد لا يكون من مواضع الاستدلال على ذلك فقط . وربما كان هذا ما أراد . أما القول بأن الواو العاطفة لا تفيد الترتيب فظاهر بين وقال به جمهور أهل اللغة . قال أبو علي : " ومن قرأ (قتلوا وقاتلوا) كان حسنا ؛ لأن المعطوف بالواو يجوز أن يكون أولا في المعنى وإن كان مؤخرا في اللفظ " (1) " ولا نعلم أحدا يوثق بعربيته يذهب إلى أن الواو تفيد الترتيب" (2) .

ب — واو الحال :

قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَوَأَن مَّا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ) (3) بالرفع والنصب ، فالنصب بالعطف على (ما) والرفع على أن يكون الواو واو الحال و (البحر) مبتدأ وخبره قوله (من بعده يمده سبعة أبحر) . ويجوز أن يكون نصب البحر من باب قوله : (وَالسَّمَاءَ مَرْفَعًا) (4) ، (وَالْقَمَرَ قَدَمًا) (5) ، (وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ) (6) ، تنصبه بمضمر يفسره ما بعده ، أي ويمد ويمد البحر من بعده سبعة أبحر ، فأضمر يمد لأن (يمده) يدل عليه ويفسره ولم يذكره أبو علي ولا أبو إسحاق " (7) .

" فقرأ أبو عمرو وحده (والبحر) نصبا ، وقرأ الباكون (والبحر يمده) رفعا" (8) .

1 (الحجة للقراء السبعة 2 / 59 .

2 (شرح المفصل لابن يعيش 8 / 165 . وينظر الكتاب 1 / 437 ، 438 . وينظر المفصل في

صناعة الإعراب 403 . وينظر شرح التسهيل لابن مالك 3 / 207 . وينظر ارتشاف الضرب 4

1981 /

3 (لقمان 26 .

4 (الرحمن 5 .

5 (————— س 39 .

6 (الإنسان 31 .

7 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1059 .

8 (السبعة في القراءات 513 .

وجّه الباقولي قراءة أبي عمرو بوجهين : الأول : بالعطف على (ما) في قوله تعالى : (ولو أنّ ما في الأرض) . وهذا قول جميع من سبقه (1) ومن لحقه (2) .

والثاني قال عنه: (أن يكون نصب (البحر) من باب (والسماء رفعها) . وهو يريد الاشتغال . وقال عنه : ولم يذكره أبو علي ولا أبو إسحاق . وكأن الدنيا ليس فيها غير الفارسي والزجاج ، وهما فعلا كما قال لم يذكرنا ذلك الوجه للنصب إلا أن هذا الوجه لم يذكره أحد ممن سبقه ، فجميع من أحلت عليهم في الوجه الأول لم يذكروا الوجه الثاني . قال محقق الكتاب : وما ذهب إليه لا أعلم أحدا تقدمه إليه (3) . وهو كما قال ، فلم أقع على هذا التوجيه عند من تقدمه ولم يُذكر إلا في كتب من جاء بعده . وإن كان هو بادع هذا ، ولم يُسبق إليه فإنني أراه وجها من الأوجه الجائزة . وممن قال به ابن الأنباري (4) ، البيضاوي (5) ، والعكبري (6) ، وابن عادل الدمشقي (7) .

قال صاحب الدر : " فالنصب من وجهين : أحدهما : العطف على اسم (إنّ) ... والثاني : النصب بفعل مضمّر يفسره (يمدّه) ، والواو حينئذ للحال . والجملة حالية ، ولم يحتج إلى ضمير رابط بين الحال وصاحبها للاستغناء عنه بالواو والتقدير : لو أنّ الذي في الأرض حال كون البحر ممدودا بكذا " (8)

-
- 1 (ينظر جامع البيان 20 / 153 . وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 200 . وينظر الحجة في القراءات السبع 286 . وينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 275 . وينظر حجة القراءات 567 . وينظر مشكل إعراب القرآن لمكي 376 . وينظر الكشاف 3 / 236 . وينظر المحرر الوجيز 5 / 274 .
 - 2 (ينظر التبيان في إعراب القرآن 2 / 188 . وينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 4 / 350 . وينظر البحر المحيط 7 / 186 . وينظر الدر المصون 5 / 390 . وينظر اللباب في علوم الكتاب 15 / 458 .
 - 3 (ينظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1059 هامش التحقيق (7) .
 - 4 (ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 2 / 256 .
 - 5 (ينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 4 / 350 .
 - 6 (ينظر التبيان في إعراب القرآن 2 / 188 .
 - 7 (ينظر اللباب في علوم الكتاب 15 / 458 .
 - 8 (الدر المصون 5 / 390 .

13 — الياء :

أ — فتح ياء المتكلم وإسكانها :

1 — قال الباقولي : " قوله تعالى : (إِنِّي أَعْلَمُ) (1) ، قرئ بفتح الياء وإسكانها ، فمن فتح الياء جرى على الأصل ؛ لأن هذه الياء — أعني ياء المتكلم — بإزاء الكاف للخطاب ؛ فكما أن الكاف مفتوحة في ' أَنْكَ ' ، و ' إِنَّكَ ' ، وجب أن تكون الياء أيضا مفتوحة . ومن أسكن الياء قال : الحركة تستقل في الياء ... " (2) .

" واختلفوا في تحريك ياء الإضافة المكسور ما قبلها في أحد عشر موضعا من هذه السورة فقرأ نافع وأبو عمرو (إِنِّي أَعْلَمُ مالا) ... بتحريك الياء وتابعهما ابن كثير " (3) " قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (إِنِّي أَعْلَمُ) بفتح الياء وقرأ الباقون بإسكان الياء " (4) .

وما احتج به الباقولي لفتح الياء وإسكانها هو كلام أبي علي في الحجة (5) ، وذكر مثله ابن خالوية وابن زنجلة . وذكر ابن خالوية في حجته أن للعرب أربعة أوجه : فتحها على الأصل ، وإسكانها تخفيفا ، وإثبات الألف بعدها تليينا للحركة ، وحذفها اختصارا (6) . وذكره ابن زنجلة إلا أنه قال أربع لغات وخالفه في الثالثة فقال إثبات الهاء بعدها ويقصد هاء السكت ومثّل بقوله : " تقول هذا غلامي قد جاء ، وغلامي ، وغلامية ، وغلام " (7) .

1 (البقرة 29) .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 32) .

3 (السبعة في القراءات 196) .

4 (حجة القراءات 93) .

5 (ينظر الحجة للقراء السبعة 1 / 153 ، 154) .

6 (ينظر الحجة في القراءات السبع 74) .

7 (حجة القراءات 94) .

2 — قال الباقولي : " وقوله : (رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ) (1) ، وقرأ حمزة (رَبِّ الَّذِي يُحْيِي) لأنه أسكن ياء المتكلم ولم يفتحها كما فتحها الآخرون ثم حذفها لالتقاء الساكنين " (2) .

ولم يذكر ابن مجاهد في السبعة قراءة حمزة التي ذكرها الباقولي تخصيصاً ولكنه قال : " ولم يُحرِّك حمزة من هذه الياءات شيئاً " (3) .

وكذلك أصحاب كتب الاحتجاج عندما تعرضوا للآية لم يذكروا قراءة حمزة وحذف الياء من قوله (رَبِّي) (4) .

قال ابن الأنباري : " (ربي) يجوز فيها التحريك والإسكان ، فمن حركها شبهها بالكاف في (رأيتك) ، ومن سكنها استنقل الحركة عليها ؛ لأن الحركات تستنقل على حرف العلة ، وحذفها لالتقاء الساكنين وهما الياء واللام من (الذي) " (5) . وهذا الحذف في الياء هو أحد اللغات في ياء المتكلم المضافة التي ذكرها ابن زنجلة ومررت معنا في المسألة السابقة (6) .

ب — ياء التنبيه :

قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَرَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَاهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ * أَلَا يَسْجُدُوا) (7) ، أي لئلا يسجدوا ... وعليّ يقرأ (أَلَا يَسْجُدُوا) مخففاً . فمن قائل يقول : تقديره : ألا يا . أي ألا يا هؤلاء . ثم قال : اسجدوا لله . ومنهم من يقول : أدخل (ياء) للتنبيه على الجملة ، كقوله : (هاأنتم هؤلاء) (8) وقول الشاعر (1) :

1 (البقرة 257 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 182 .

3 (السبعة في القراءات 196 .

4 (ينظر الحجة في القراءات السبع 99 . وينظر الحجة للقراء السبعة 1 / 459 . وينظر حجة القراءات 142 .

5 (البيان في غريب إعراب القرآن 1 / 170 .

6 (ينظر الصفحة 170 من هذا البحث .

7 (النمل 24 ، 25 .

8 (آل عمران 66 .

أَلَا يَا سَلْمِي ذَاتَ الدِّمَالِيحِ وَالْعَقْدِ " (2) .

" كلهم شدد اللام في { أَلَا يسجدوا } غير الكسائي فإنه خففها ولم يجعل فيه أن ووقف (أَلَا) ثم ابتداء (اسجدوا) " (3) .

ذكر الباقلوي وجهي القراءة في قوله (أَلَا يسجدوا) ونقل عن غيره التوجيه لقراءة الكسائي ، ولم ينسب لنفسه وجهها ولا ترجيحاً ، فقال : " فمن قائل ... ومنهم من يقول " . وأحد القولين للفراء ، والآخر للأخفش .

قال الفراء : " مخففة (أَلَا يسجدوا) على معنى : أَلَا يا هؤلاء ، فيضمر هؤلاء ويكتفي منها بقوله (يا) . قال : وسمعت بعض العرب يقول : أَلَا يا ارحمانا ، أَلَا يا تصدقا علينا . قال : يعنيني وزميلي " (4) .

وقال الأخفش : " وقال بعضهم [يريد قرأ بعضهم] (أَلَا يسجدوا) فجعله أمراً كأنه قال لهم أَلَا اسجدوا ، وزاد بينهما (يا) التي تكون للتنبيه ثم أذهب ألف الوصل التي في (اسجدوا) وأذهب الألف التي في (يا) لأنها ساكنة لقيت السين ، فصارت أَلَا يسجدوا " (5) . ومفاد الرأيين أن الفراء يقول إن الياء للنداء " وحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه " (6) . وقال بهذا الرأي النحاس (7) ، ابن خالوية (8) ، وابن زنجلة (9) وأبو البقاء (10) ، وابن يعيش (11) .

-
- 1 (البيت
 - 2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1007 .
 - 3 (السبعة في القراءات 480 .
 - 4 (معاني القرآن للفراء 2 / 290 .
 - 5 (معاني القرآن للأخفش 2 / 465 .
 - 6 (مشكل إعراب القرآن للقيسي 2 / 356 .
 - 7 (ينظر إعراب القرآن للنحاس 3 / 306 ، 307 .
 - 8 (ينظر الحجة في القراءات السبع 271 .
 - 9 (ينظر حجة القراءات 526 .
 - 10 (التبيان 2 / 173 .
 - 11 (ينظر شرح المفصل 7 / 230 .

وأما رأي الأخفش فيفيد أن الياء للتببيه فقط . قال ابن جني في تفصيله ورد غيره : " وقد تجردها من النداء للتببيه البتة نحو قوله (ألا يا اسجدوا) كأنه قال ألا ها اسجدوا ... وأما قول أبي العباس إنه أراد ألا يا هؤلاء اسجدوا فمردود عندنا " (1) . وقال بهذا الزجاج (2) ، وهو اختيار أبي علي (3) ، ذكر ذلك الباقرلي وظاهر كلامه أن يؤيده " والذي اختاره أبو علي أن الجملة هاهنا كأنها المنادى في الحقيقة وأن (يا) هاهنا أخلصت للتببيه مجردا من النداء كما أن { ها } من قوله (هَاتُّمُ هَؤُلَاءِ جَادُكُمْ) (4) للتببيه من غير أن أن تكون للنداء " (5) .

-
- 1 (الخصائص 2 / 198 .
 - 2 (ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 115 .
 - 3 (ينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 234 ، 235 .
 - 4 (النساء 108 .
 - 5 (إعراب القرآن المنسوب للزجاج 2 / 650 .

الباب الثاني :

المسائل الصوتية والصرفية :

الفصل الأول :

المسائل الصوتية .

الفصل الثاني :

المسائل الصرفية .

الفصل الأول :

المسائل الصوتية .

1 — الإبدال :

الإبدال في اللغة مصدر الفعل (أبدل) ، وأبدل الشيء بغيره ، ومنه اتخذه عوضاً عنه ، وفي لسان العرب : " أبدل الشيء من الشيء وبدّله تخذه منه بدلاً ، وأبدلت الشيء بغيره ، وبدّله الله من الخوف أمناً " (1) . وهو في علم الصرف جعل حرف مكان حرف ، ولا يشترط في الحرف المبدل أن يكون من أحرف العلة الثلاثة والهمزة التي تكون في الإعلال ، بل قد يكون حرفاً آخر ، قال ابن مالك : (أحرف الإبدال هدأت موطياً) (2) . والإبدال نوعان : صرفي ، ولغوي (3) .

قال الباقولي : " قوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) (4) ... ومن قرأ (السراط) بالسين فلأنه الأصل في الكلمة من قولهم : (سرطت الشيء أسرطه) ، ومن قرأ بالصاد أبدل الصاد من السين ليوافق لفظة الطاء في الإطباق ... ومن قرأ بالزاي قال : الزاي إلى الطاء أقرب لأنه حرف مجهور مثل الطاء ... وأما من أشم الطاء شيئاً من الزاي فإنه رأى جهر الطاء وإطباقه فأخرج صوت الطاء مراعاة للإطباق وقربها من الزاي مراعاة لجهر الطاء " (5) .

قال ابن مجاهد : " واختلفوا في قوله : (الصراط) في السين والصاد والزاي والإشمام " (6) . وفصل ابن مجاهد بعد هذا الإجمال وبين قراءة كل واحد من القراء وأوضح من قرأ بالسين ومن قرأ بالصاد ومن قرأ بالزاي ومن

1 (لسان العرب مادة (ب ، د ، ل))

2 (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 4 / 210 .

3 (ينظر المعجم الوافي في النحو والصرف والإعراب 1 / 18 .

4 (الفاتحة 5 .

5 (كشف المشكلات وإيضاح العضلات 7 ، 8 ، 9 .

6 (السبعة في القراءات 105 .

أشَم الصاد زايا وهو المقصود بقوله: " غير أن حمزة كان يشم الصاد فيلِفظ بها بين الصاد والزاي " (1) .

قال صاحب المسألة : ومن قرأ بالسين فلأنه الأصل في الكلمة . ووافقه في هذا ابن خالويه (2) وفي توجيهاته الأخرى .

قال صاحب اللسان : " والسرائ السبيل الواضح ، والسرائ لغة في السراط"(3) .

غير أن أبا علي الفارسي وجه هذا بما يعرف بالانسجام الصوتي فقال : " ويدلك على أن حُسْنَ إبدال الصاد من السين في (سراط) لما ذكرت لك من كراهة التصعد بعد التسفل"(4) .

وكذلك قال الزمخشري : " والسرائ من قلب السين صاداً لأجل الطاء كقوله : مصيطر في مسيطر . وقد تشم الصاد صوت الزاي وقرئ بهن جميعاً وفصاحهنّ إخلاص الصاد وهي لغة قريش " (5) .

واتفق كثير من العلماء مع جامع العلوم من سابقه ولاحقيه على ما أورده من قراءات وتوجيهات لقوله تعالى (السراط) إلا أن هناك بعض من العلماء قد شككوا في قراءة الزاي ، قال أبو حيان : " قال بعض اللغويين : ما حكاه الأصمعي في هذه القراءة خطأ منه ، إنما سمع أبا عمرو يقرأها بالمضارعة فتوهمها زايا ولم يكن الأصمعي نحويًا فيؤمن على هذا ... ولست ادفع أنه من كلام فصحاء العرب إلا أن الصاد أفصح وأوسع " (6)

وليس للباحث ما يضيفه أو يؤيده أو يدفعه في هذه المسألة فهي من مسائل أصوات العربية التي يجمع عليها علماء اللغة . فالإبدال في السين والصاد

1 (السبعة في القراءات 106 .

2 (إعراب القراءات السبع وعللها 1 / 49 ، 50 .

3 (لسان العرب مادة س ، ر ، ط .

4 (الحجة للقراء السبعة 1 / 55 .

5 (الكشف 1 / 68 .

6 (البحر المحيط 1 / 144 .

والزاي وكذلك إشماع الصاد زايا من الأمور الكثيرة والظاهرة حتى في التجربة الذاتية .

قال جرير :

أمير المؤمنين على صراط إذا أعوج الموارد مستقيم (1)

2 ————— إيتباع :

أ ————— إيتباع الضمة الضمة :

قال جامع العلوم : " قال تعالى : (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) (2) ، بكسر النون وضمها . وأصل نون (من) السكون إلا أنه حُرِّكَ ها هنا لالتقاء الساكنين أحدهما النون والآخر الضاد ، فمن كسر على الأصل ، ومن ضم فَلَتَبَعَ ضمة الطاء وكذلك (أن اقتلوا) (3) (أو اخرجوا) ...يجوز في هذا كله الكسر والضم ، فالكسر لالتقاء الساكنين والضم تبع للحرف الثالث ؛ لأنهم كرهوا الخروج من الكسر إلى الضم " (4) .

قال ابن مجاهد : " واختلفوا في ضم النون في قوله (فمن اضطر) وأخواتها " (5) .

وقال صاحب النشر : " واختلفوا في كسر النون وضمها من (فمن اضطر) و (أن أحكم) (6) و (أن أشكر) (7) ، ونحوه الدال من (ولقد

1 (ديوان جرير 333 .

2 (البقرة 172 .

3 (النساء 66 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 126 .

5 (السبعة في القراءات .

6 (المائدة 49 .

7 (لقمان 12 .

استهزئ (1) ، والتاء من (وقالت اخرج (2) ، والتتوين (فتيلا انظر (3) و (متشابه انظروا (4) و (عيون ادخلوها (5) وشبهه ، واللام من نحو (قل ادعوا (6) ، و (قل انظروا (7) ، والواو من (أو اخرجوا (8) و (أو ادعوا (9) و (أو انقص (10) مما اجتمع فيه ساكنان ... فقرأ عاصم وحمزة بكسر الساكن الأول ... وقرأ الباقون بالضم في ذلك كله " (11) .

يقول أبو علي : " إذا التقى ساكنان من كلمتين لم يدخل الساكن الأول من أن يكون حرفا صحيحا أو حرفا معتلا ، فإذا كان الحرف الأول صحيحا حُرِّك بالكسر ... فإن كان الحرف الثاني من الكلمة التي فيها الساكن الثاني مضموما ضمة لازمة جاز فيه التحريك بالضم والكسر جميعا " (12)

قال ابن خالويه : " قوله تعالى : (فمن اضطر) يقرأ وما شاكله من النونات الخفيفة والتتوين والحروف المبنية على السكون بالضم والكسر ، فالحجة لمن كسر النقاء الساكنين ، والحجة لمن ضم أنه لما احتاج إلى حركة هذه الحروف كره الخروج من كسر إلى ضم فأتبع الضم ليأتي اللفظ من موضع واحد " (13) .

-
- 1 (الأنعام 10 .
 - 2 (يوسف 31 .
 - 3 (النساء 49 .
 - 4 (الأنعام 99 .
 - 5 (الحجر 95 .
 - 6 (الأعراف 195 و الإسراء 56 و الإسراء 110 و سبأ 22 .
 - 7 (يونس 101 .
 - 8 (النساء 66 .
 - 9 (الإسراء 110 .
 - 10 (المزمل 3 .
 - 11 (النشر في القراءات العشر 2 / 225 .
 - 12 (التكملة لأبي علي الفارسي المتوفى 377 ، تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب بيروت لبنان ، الطبعة الثانية 1999 .
 - 13 (الحجة في القراءات السبعة 92 .

وكذلك قال ابن زنجلة فبعد ما ذكر ما ذكر علل واحتج لمن قرأ بالرفع فقال : " وقرأ الباقون جميع ذلك بالرفع وحجتهم أنهم كرهوا الضم بعد الكسر لأنه يثقل على اللسان فضموا ليتبع الضم الضم " (1) . واحتج لمن كسر أنه بقي على الأصل .

ولم يأت صاحب كشف المشكلات بجديد في هذه المسألة وإنما كرر آراء من سبقه فقد ذكر ذلك ابن خالويه وابن زنجلة كما مر ، وابن عطية (2) ، والقرطبي (3) .

والأولى عندي أن نسمي هذه الظاهرة مشاكلة لا إبتاع ؛ لأن الإبتاع يكون بإبتاع الثاني للأول وما نحن فيه إبتاع الأول للثاني . قال السيوطي : " وإنما سمي إبتاعاً لأن الكلمة الثانية تابعة للأولى ... والإبتاع ظاهرة لغوية في الحروف والحركات " (4) .

وكذلك أرى أن الإبتاع الحاصل إنما مرده لما يعرف بالانسجام الصوتي وهو ظاهرة تحدث في مقاطع الكلمة المفردة أو المقاطع المتجاورة في أكثر من كلمة بغية التوافق الحركي لأجل تخفيف الجهد عند إرادة النطق ألا ترى قول أهل الاحتجاج : (أنهم كرهوا الضم بعد الكسر) ولا عيب فيه إلا صعوبة نطقه وسهولة وسلاسة غيره . والجدير بالذكر هنا أن الإبتاع منه ما هو صوتي وهو ما مر وموضوع الحديث ، ومنه ما جاء في الصاحبى في فقه اللغة : " للعرب الإبتاع ، وهو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها ، أو رويًا إشباعاً وتأكيذاً ، ورؤي أن بعض العرب سئل عن ذلك فقال : هو شيء نتدبر به كلامنا . وذلك قولهم : ساغب لاغب ، وخبّ ضبّ ، وخراب يباب ، وقد

1 (حجة القراءات 122 .

2 (ينظر المحرر الوجيز 1 / 226 .

3 (ينظر الجامع لأحكام القرآن 2 / 244 .

4 (المزهر في علوم اللغة 1 / 324 . المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى 1998 م .

شاركت العجم العرب في هذا الباب " (1) . ومنه الإتياع نحوي وهو إعراب وضبط كلمة بإعراب وضبط كلمة سابقة لها ويكون في النعت والعطف والتوكيد والبدل (2) .

ب — كسر الياء في (بمصرخيّ إني) إتياعا لكسرة الهمزة :

قال الله تعالى : (مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِيَّ) (3) .

قال جامع العلوم : " وكسرها حمزة وقال النحويون : هي رديئة . وليست برديئة ؛ لأنه كسر الياء ليكون طبقا لكسرة همزة قوله (إني كفرت) ؛ لأنه أراد الوصل دون الوقف والابتداء بـ { إني } ؛ لأن الابتداء بـ (إني كفرت) محال ، فلما أراد هذا المعنى كان كسر الياء أدل على هذا من فتحها " (4) .

" واختلفوا في قوله (وما أنتم بمصرخيّ) فحرك حمزة ياء بمصرخيّ الثانية إلى الكسر وحركها الباقون إلى الفتح " (5) .

وقال المصنف : " وقال النحويون " . ذكر منهم محقق الكتاب الفراء والآخفش والزجاج والنحاس ، ولم يصف الفراء تلك القراءة في كتابه معاني القرآن بالردية بل وجد لكسرها وجها فقال : " فإن يك ذلك صحيحا فهو مما يلتقي من الساكنين فيخفف الآخر منهما وإن كان له أصل في الفتح ، ألا ترى أنهم يقولون : لم أراه منذُ اليوم ، ومذُ اليوم ، والرفع في الذال هو الوجه ؛ لأنه أصل حركة مذ ، والخفض جائز ، فكذلك الياء من (مصرخيّ) خُفِضت ولها أصل في النصب " (6) .

1 () الصحابي في فقه اللغة 69 .

2 () ينظر المعجم الوافي في النحو والصرف والإعراب 1 / 20 . المعجم الوافي في النحو والصرف والإعراب إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب ، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس — لبنان ، الطبعة الأولى 2011 م .

3 () إبراهيم 24 .

4 () كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 643 ، 644 .

5 () السبعة في القراءات 362 . وينظر التيسير 1 / 94 و النشر 2 / 298 .

6 () معاني القرآن للفراء 2 / 76 .

ونقل أبو حيان عن الفراء فقال : " وطعن كثير من النحاة في هذه القراءة ، قال الفراء : لعلها من وهم القراء فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم ، ولعله ظن أن الباء في (بمصرخي) خافضة للفظ كله والياء للمتكلم خارجة من ذلك " (1).

ونقلُ أبي حيان هذا يفهم أن الفراء شمل جميع القراء بقلة السلامة من الوهم في حين أن عبارته لم تكن كذلك فقد قال : " ولعله من وهم القراء طبقة يحي (ت 103 هـ) (2) فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم " (3) .

وقال : " أجازها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب (ت 206 هـ) (4) ، وهي لغة يربوع " (5)

ومن النحاة الذين طعنوا في هذه القراءة الأخفش ، حيث قال : " وبلغنا أن الأعمش (ت 148 هـ) (6) قال : (بمصرخي) فَكَسَرَ ، وهذا لحنٌ لم لم نسمع به من أحد من العرب ، ولا أهل النحو " (7) .

ولم ينسب الزجاج لنفسه قولاً في هذه القراءة بل نسب ذلك لغيره فقال : " وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين " (8) .

1 (البحر المحيط 5 / 341 .

2 (يحي بن وثاب الأسدي بالولاء الكوفي إمام أهل الكوفة في القرآن تابعي ثقة قليل الحديث من أكابر القراء . ينظر الأعلام للزركلي 8 / 176 .

3 (معاني القرآن للفراء 2 / 75 .

4 محمد بن المستنير بن أحمد أبو علي الشهير بقطرب ، نحوي عالم بالأدب واللغة من أهل البصرة من الموالي ، كان يري رأي المعتزلة النظامية وهو أو من وضع المثلث في العربية ، وقطرب لقب دعاه به أستاذه سيبويه فلزمه ، من كتبه معاني القرآن وال نوادر والأزمنة والأدناد وخلق الإنسان وغريب الحديث والمثلثات ، ينظر الأعلام للزركلي 7 / 95 .

5 (ارتشاف الضرب من لسان العرب 4 / 1848 .

6 (سليمان بن مهران الأسدي بالولاء أبو محمد الملقب بالأعمش تابعي مشهور أصله من بلاد الري الري ومنشأه في الكوفة كان عالماً بالقرآن والفرائض ورواية الحديث الشريف توفي بالكوفة سنة 148 هـ . ينظر الأعلام للزركلي 3 / 135 .

7 (معاني القرآن للأخفش 2 / 407 .

8 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3 / 159

وأطال الألويسي الحديث حولها وردّ على من خطأً قراءة كسر الياء بقوة ووصف فعلهم بقوله : " وقد وهموا طعنا وتقليدا " (1) . وذكر كثيرا من التوجيهات والآراء ، كان أفضلها في رأيي ما ذكره جامع العلوم في بداية المسألة ، غير أن الألويسي لم يعزه إليه (2) .

وعلل القيسي قراءة الكسر بقوله : " فالأصل عنده في (مصرخي) ثلاث ياءات ، ياء الجمع ، وياء الإضافة ، وياء زِيدت للمد كما زِيدت في بهي ... ثم حُذفت الياء التي للمد وبقيت الياء المشددة مكسورة كما تحذف من بهي وتبقى الهاء مكسورة ... فالقراءة بكسر الياء فيها بُعد من جهة الاستعمال وهي حسنة على الأصول ، لكنّ الأصل إذا طُرِح صار استعماله مكروها بعيدا " (3) .

ودافع ابن زنجلة عن قراءة حمزة بقوله : " وأما حمزة فليس لاحنا عند الحذاق لأن الياء حركتها حركة بناء لا حركة إعراب ، والعرب تكسر الالتقاء الساكنين كما تفتح ، قال الجعفي : سألت أبا عمرو عن قوله (بمصرخي) فقال : إنها بالخفض لحسنة " (4)

وأبو عمرو إمام لغة ، وإمام نحو ، وإمام قراءة وعربي صريح وقد أجازها وحسنها (5)

قال الإمام الشاطبي (ت 590 هـ) (6) رحمه الله تعالى (7) :

وفي النور واخفض كل فيها والأرض هاهنا مصرخيّ اكسر لحمزة مجملا

1 (روح المعاني 7 / 199 .

2 (ينظر المصدر السابق

3 (مشكل إعراب القرآن للقيسي 271 ، 272 .

4 (حجة القراءات لابن زنجلة 1 / 378 . وينظر الحجة في القراءات السبع 203 .

5 (ينظر إعراب القرآن لابن سيده 6 / 82 .

6 (القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الرعيني أبو محمد الشاطبي إمام القراء وُلد بشاطبة في الأندلس

الأندلس وتوفي بمصر سنة 590 هـ كان ضريرا وهو صاحب (حرز الأمانى) قصيدة في

القراءات تعرف بالشاطبية وكان عالما بالحديث والتفسير واللغة . ينظر الأعلام للزركلي 5 /

180 .

7 (شرح الشاطبية حرز الأمانى وروح التهاني في القراءات السبع 165 .

كها وصل لساكنين أو لساكنين وقطرب

حكاها مع الفراء مع ولد العلاء

قال الشارح أبوشامة (ت 665 هـ) (1) : " أي اكسر غير طاعن على هذه القراءة كما فعل من أنكرها من النحاة ثم ذكر وجهها فقال : كها وصل ... ذكر لها وجهين من القياس العربي مع كونها لغة محكية " (2) . وأطال أبو شامة الحديث حولها وذكر آراء النحاة الذين أنكروا هذه القراءة ثم شرح الوجوه الثلاثة التي ساقها الناظم وهي وصل الياء بحرف المد كما توصل الياء ثم حذف الصلة ، والوجه الثاني قوله (أو لساكنين) ، والوجه الثالث أنها لغة لبني يربوع . ثم زاد وجها رابعا فقال : " وقال بعضهم كسرهما إتباعا للكسرة التي بعدها كما قرأ بعضهم (الحمد لله) بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام " (3) . وعبر هنا بـ (قال بعضهم) ولم يذكر الباقولي لا تابع ولا بادع . وقال عنها ابن يعيش : " وهي قليلة النظير جدا على أنها ليست في البعد من القياس بالمكان الذي تُعزى إليه " (4)

ومع كثرة الحديث حول هذه القراءة فلم تكن الوجه الوحيد الذي قرأ به الإمام (حمزة) فقد ذكر ابن مجاهد في السبعة أن إسحق الأزرق روى عن حمزة فتح الياء الثانية (5) وذكر ذلك أيضا الفارسي في حجته (6) . ويرجح هذا عندي أنها لغة وعلتها الإتباع . وإن كان التوجيه الذي انفرد به الباقولي يرقى إلى درجة كبيرة في الإقناع ؛ خاصة عند الحديث عن الوقف

1 (عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي أبو القاسم شهاب الدين أبو شامة مؤرخ محدث باحث أصله من القدس زكزله في دمشق وبها منشأه ووفاته سنة 665 هـ من كتبه الروضتين في أخبار الدواتين والمرشد العزيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز وتاريخ دمشق وإبراز المعاني في شرح الشاطبية ونزهة المقلتين في أخبار الدولتين . ينظر الأعلام للزركلي 3 م 299 .

2 (إبراز المعاني من حرز الأماني 2 / 223 .

3 (المصدر السابق 2 / 227 .

4 (شرح المفصل لابن يعيش 3 / 64 .

5 (ينظر السبعة في القراءات 1 / 362 .

6 (ينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 16 .

والابتداء ، حيث قال : " لأنه أراد الوصل دون الوقف ، والابتداء بـ (إني كفرت) .

وقلت الذي انفرد به الباقولي . ولعلي استدرك هنا ، قال ابن الأنباري : " وأما الكسر فقد قال النحويون : إنه رديء في القياس ، وليس كذلك ؛ لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر ، وإنما لم يكسر لاستئصال الكسرة على الياء ، فعدلوا إلى الفتح إلا أنه عدل هاهنا إلى الأصل وهو الكسر ليكون مطابقا لكسرة همزة (إني كفرت بما أشركتمون) لأنه أراد الوصل دون الوقف ، فلما أراد هذا المعنى كان كسر الياء أدل على هذا من فتحها " (1) .

وأحملك مشقة الإطالة لتري معي وتقارن بين ما قاله صاحب إيضاح المشكلات في بداية المسألة وما قاله صاحب البيان ، فالعبارة تكاد تكون واحدة ، قال الأول : وقال النحويون هي رديئة وليست برديئة ، وقال الثاني : وليس كذلك . أما آخر العبارة فلا نقول تكاد تكون واحدة بل هي واحد ، ولا معول على الألفاظ فالفكرة واحدة .

قال محقق البيان في غريب إعراب القرآن : " جاء كتاب البيان متأخرا ، لذلك نرى ابن الأنباري قد بلور فيه تجاربه ومعلوماته النحوية ، كما جمع فيه آراءه المتقدمة بإشارات سريعة ، ثم إنه نقل نصوصا من كتبه السابقة وبخاصة من (الإنصاف) و (أسرار العربية) " (2) . وأشار المحقق قبل هذا الموضوع إلى ما يفيد بوقت تصنيف هذا الكتاب بقوله : " جاء في أول ورقة من البيان : (قرأ عليّ كتاب البيان في غريب إعراب القرآن العالم الفاضل ضياء الدين أبو الفتح عبد الوهاب ... نفعه الله بالعلم ، قراءة تصحيح وتهذيب ودراية ، وذلك في سنة سبع وسبعين وخمسمائة) وهي السنة التي تُوفي فيها ابن الأنباري بغير خلاف ، ويغلب على ظني أن الذي قُرئ عليه الكتاب هو ابن الأنباري نفسه في آخر أيامه في الحياة " (3) .

1 (البيان في غريب إعراب القرآن 2 / 57 .

2 (المصدر السابق 1 / 21 .

3 (المصدر نفسه 1 / 19 ، 20 .

فمن صاحب العبارة الأول ؟ أم هو توارد أفكار ؟ أو كما يقال في الشعر وضع الحافر على الحافر . ولا جواب هنا إلا الظن . نجانا الله من البعض منه . ولكن إذا اعتمدنا قول

الباقولي الآتي قد يزال هذا الظن ويثبت أن كشف المشكلات أسبق بكثير من البيان . قال الباقولي : " فإن راجعنا درس الكتاب بعد هذه السنة ، وهي سنة العشرين ، ووقفنا للصواب والهداية لمعنى تلك الكلمة ، إذ لم يفتح إلى الآن ، نمحك ما نُعطى إن شاء الله " (1) .

فهو هنا يحدد وقت تصنيفه لمصنفه هذا وهو سنة 520 هـ ، ومن النص السابق الذي نُقل من البيان يتضح أنه متأخر عن هذا التاريخ بما يزيد على خمسين عاماً .

ج ————— صرف مالا ينصرف إتباعاً لما قبله :

قال صاحب الكتاب : " قوله تعالى : ... (إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسلًا وَأَغْلَالًا) (2) الوجه ترك التتوين في سلاسل ؛ لأنه مثل مساجد ومن قال (سلاسل) فإنما نونٌ لأنه جاور (أغلالا) كما قالوا الغدايا والعشايا ، وكذا الوجه في (قوارير) ترك الصرف ومن نونه فلتشبيهه الفواصل بالقوافي ؛ لأنهم يلحقون التتوين القوافي " (3) .

قرأ بعض القراء بالتتوين في (سلاسل) وبعضهم بترك التتوين (4) . قال الفراء : " وكما قال (سلاسل) و (قواريرا) بالألف فأجروا مالا يُجرى (5) ، وليس بخطأ ؛ لأن العرب تجري مالا يجرى في الشعر فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم " (6) .

1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 945 .

2 (الإنسان 4 .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 2 / 1407 ، 1408 .

4 (ينظر السبعة في القراءات 663 . وينظر النشر في القراءات العشر 2 ، 394 . وينظر التيسير

في القراءات 1 / 137 .

5 (الصرف ومنع الصرف من كلام البصريين ويقابله عند الكوفيين الإجراء وعدم الإجراء .

6 (معاني القرآن للفراء 3 / 218 .

وقال أبو حيان : " وقرأ باقي السبعة بالتتوين وصلا ، وبالألف المبدلة منه وفقا ... والصرف ثابت في مصاحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة وفي مصحف أبي " (1)

" قال أبو علي : حجة من صرف (سلاسلا) و (قواريرا) في الوصل والوقف أمران : أحدهما : إن أبا الحسن قال : سمعنا من العرب من يصرف هذا ويصرف جميع ما لا ينصرف ... والأمر الآخر : أن هذه الجموع أشبهت الأحاد لأنهم قد قالوا صواحبات يوسف " (2)

واحتج ابن زنجلة لمن قرأ بالتتوين بما ذكره الفراء وعزاه إليه ثم ذكر وجهها آخر فقال : " والوجه الثاني أنهم اتبعوا مرسوم المصاحف في الوصل والوقف لأنها مكتوبة بالألف " (3) .

ولا أظنني فهمت مرمى الإمام ؛ فلو قصد ما فهمته لقلت له إن القراءة سنة متبعة ومشافهة لا تتأثر بالرسم . فالقارئ إمام أخذ عن إمام ، ولم تكن له علاقة بصورة الحرف المكتوبة ، فهي عملية صوتية شفوية ، وإن كان موافقة الرسم من شروطها إلا أن هذا الشرط أتى بعد قراءة القارئ ، وبعد تعدد القراءات وكثرتها ، فتكون القراءة المتواترة الصحيحة دليلا على الرسم ولا يكون الرسم دليلا عليها ، وإن كان يقويها . وكان قول ابن عاشور أولى من قوله حيث قال : " وهذه القراءة متينة يعضدها رسم المصحف " (4) .

فأوردت لقراءة التتوين توجيهين إضافة إلى قول صاحب المسألة وهناك المزيد .

" قال ابن مالك : ولاضطرار أو تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف قال ابن عقيل : وورد أيضا صرفه للتناسب كقوله تعالى : (سلاسلا وأغلالا وسعيرا) فصرف سلاسلا لمناسبة ما بعده " (5) .

1 (البحر المحيط

2 (الحجة للقراء السبعة 4 / 80 ، 81 .

3 (حجة القراءات لأبي زرعة 738 .

4 (التحرير والتتوير 15 / 461 .

5 (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 3 / 339 .

وما ذكره ابن مالك منظوما ذكره ابن الحاجب منثورا : " ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب مثل سلاسلا ، وأغلالا ، وقواريرا " (1) .

فزاد المتأخرون علة المناسبة " كما نون سلاسلا لمناسبة أغلالا ومن سبأ لمناسبة نبأ " (2) ، في حين من سبقهم وجه الأمر على أنه من الانسجام الصوتي ، قال ابن جني : " فاما قوله تعالى : (فأضلونا السبيلا) (3) و (قواريرا) (4) و (وتظنون بالله الظنونا) (5) فإنما زيدت هذه الألفات في أواخر هذه الأسماء التي لا تتوين فيها لإشباع الفتحات وتشبيهه رؤوس الآي بقوافي الأبيات ، على أن من العرب من يقف على جميع مالا ينصرف إذا كان منصوبا بالألف فيقول : رأيت أحمدا ، وكلمت عثمانا ولقيت إبراهيم وأصبحت سكرانا " (6) . فنرى ابن جني قد ذكر لنا توجيهين صرح بأحدهما ولمح بالأحر ، وصرح به في الخصائص فقال : " أو على لغة من صرف جميع مالا ينصرف كقوله تعالى : (سلاسلا وأغلالا وسعيرا) " (7)

3 — الإسكان :

أ — قال الباقرلي : " قوله عز و علا : (يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ) (8) مرفوعا هو المشهور ، وروى عباس عن أبي عمرو " يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ "

1 (شرح الرضي على الكافية 1 / 98 .

2 (الإتيان في علوم القرآن 1 / 500 . وينظر البرهان في علوم القرآن 1 / 66 . وينظر اللباب في علوم الكتاب 20 / 13 .

3 (الأحزاب 67 .

4 (الإنسان 15 .

5 (الأحزاب 10 .

6 (سر صناعة الإعراب 2 / 677 .

7 (الخصائص 2 / 96 . وينظر مفاتيح الغيب 16 / 218 . وينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 522 .

8 (التتغابن 9 .

بالإسكان ، كما رُوِيَ (إِنَّمَا نَطَعْتُمْ لَوْجَهُ اللَّهِ) (1) . وهذا لكثرة الحركات المتواليّة ، وقد جاء في بيت جرير (2) :

سَيَرُوا بَنِي الْعَمِّ فَالْأَهْوَاؤُ مَنْزِلُكُمْ وَنَهْرُ تَيْرِي وَلَا يَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ (3) .
" قرأ أبو عمرو (يجمعكم) بسكون العين ويشمها شيئاً من الضم روى ذلك عبيد وعلي بن نصر (189 هـ) (4) وروى عنه عباس (ت 186 هـ) (5) يجمعكم ساكنة العين (6) . ولم يذكر هذا صاحب النشر في معرض حديثه عن الآية وإنما قال :

" واختلفوا في (يوم يجمعكم) فقرأ يعقوب (ت 205 هـ) (7) بالنون " (8) .

وكذلك فعل ابن الجزري (ت 833 هـ) (9) في تحبير التيسير وزاد " والباقون بالياء " (10) ، وتجاهل الموضعين في التيسير . وكذلك فعل أغلب

1 (الإنسان 9 .

2 (البيت من البسيط وهو لجرير في ديوانه 63 ، وفي جمهرة اللغة 962 ، وفي خزنة الأدب 4 / 484 ، وفي الخصائص 1 / 74 ، وفي لسان العرب مادة (شتت) وفي مادة (عبد) ، وينظر المعجم المفصل في شواهد العربية 1 / 205 .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1354 .

4 (علي بن نصر بن علي بن صهبان أبو الحسن الجهضمي توفي سنة 189 هـ .

5 (العباس بن الفضل بن عمرو بن عبيد بن الفضل الوقفي الأنصاري البصري توفي سنة 186 هـ .

6 (السبعة في القراءات 638 .

7 (يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري أبو محمد أحد القراء العشرة مولده ووفاته بالبصرة بالبصرة كان إمامها ومقرئها وهو من بيت علم بالعربية والأدب توفي سنة 205 هـ له كتب منها الجامع ووجوه القراءات ووقف التمام . ينظر الأعلام للزركلي 8 / 195 .

8 (النشر في القراءات العشر

9 (محمد بن محمد بن علي بن يوسف أبو الخير شمس الدين العمري الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي الشهير بابن الجزري شيخ الإقراء في زمانه من حفاظ الحديث وُلد ونشأ في دمشق وابتنى فيها مدرسة سماها دار القرآن مات في شیراز سنة 833 هـ من كتبه النشر في القراءات العشر وغاية النهاية في طبقات القراء والتمهيد في علم التجويد . ينظر الأعلام للزركلي 7 / 45 .

10 (تحبير التيسير 593 .

أئمة الاحتجاج للقراءات فلم يذكروا شيئاً لتوجيه إسكان العين من (يجمعكم) في معرض الحديث عن آية التغابن واكتفوا بما ذكر سابقاً فنرى ابن خالويه مثلاً يقول : " قوله تعالى : (إِلَيَّ بَارِئُكُمْ) (1) رواه اليزيدي عن أبي عمرو بإسكان الهمزة فيه ، وفي قوله { يَأْمُرُكُمْ ، و يَنْصُرُكُمْ ، و يَلْعَنُهُمْ ، و يَجْمَعُكُمْ ، و أَسْلَحْتُمْ } يسكن ذلك كله كراهية لتوالي الحركات ... وقرأ الباقر بالإشباع والحركة والحجة لهم أنهم أتوا بالكلمة على أصل ما وجب لها " (2) .
وقال ابن زنجلة : " وحجته في ذلك أنه كره كثرة الحركات في الكلمة الواحدة" (3)

والفارسي يقول : " وأما الإسكان في (يَجْمَعُكُمْ) فعلى ما يجيز به سيبويه من إسكان الحركة إذا كانت للإعراب كما يسكنها إذا كانت لغيره " (4) .
ومما سبق يظهر لنا إتباع جامع العلوم لسابقه فما احتج به يكاد يكون نصاً مما احتجوا به (وهذا لكثرة الحركات المتوالية) .

وما قالوا به أمر جائز لا واجب يجيزه اتساع اللغة والتناسق بين أصواتها .
ب — قال الباقرلي : " قوله تعالى : (وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) (5) ، قرئ (وَهُوَ) بضم الهاء وقرئ (وَهُوَ) بإسكان الهاء . فمن أسكن الهاء جعل الواو كأنها من نفس الكلمة لأنها لا تنفصل منها وصار قوله (وَهُوَ) بمنزلة عَضُدٌ ... ومن لم يسكن أخرجه على الأصل ، ولم يسكن هذه الهاء مع (ثم) في قوله : (ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (6) أحد إلا الكسائي " (7) .

اختلفوا في الهاء من قوله (وهو) و (وهي) إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام أو ثم ، فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة (وهو ، فهو ، وهو)

-
- 1 (البقرة 54 .
 - 2 (الحجة في القراءات السبع 77 .
 - 3 (حجة القراءات 97 .
 - 4 (الحجة للقراء السبعة 4 / 46 .
 - 5 (البقرة 28 .
 - 6 (القصص 61 .
 - 7 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 29 .

، وثم هو، وهي بتحريك الهاء في كل ذلك ، وقرأ الكسائي بإسكان الهاء في جميعها ، وأسكن أبو عمرو الهاء في غير (ثم هو) . واختلفت الرواية عن نافع ، فرُوي عنه التحريك والإسكان (1) .

وما قاله الباقولي في المسألة هو قول الأئمة قبله ولا غبار على عبارته . قال ابن خالوية : " فالحجة لمن أسكن أنه لما اتصلت هذه الهاء بهذه الحروف أسكنت تخفيفا كما أسكنت لام الأمر في قوله : (فَلْيَعْتَوُوا وَلْيَصْطَحُوا) (2) . والحجة لمن ضم أنه أتى بلفظ الاسم على أصله قبل دخول هذه الحروف عليه " (3)

واحتج ابن خالويه لمن حرك مرة وأسكن أخرى ؛ أي حرك الهاء في موضع وأسكن في آخر (أبو عمرو) ، بأن الحرف إذا اتصل بالاسم اتصالا لا يمكن الوقف عليه دونه ثقل ، فخفف بالإسكان ، كما خففت عين سبع وعضد وكتف وفخذ ، وإذا قام بنفسه قياما يمكن الوقوف عليه كان الاسم بعده كالمبتدأ (4) . قال أبو علي : " ولم يستقم عنده أن يجعل ثم بمنزلة الفاء وما كان على حرف ؛ لأنه قد يجوز أن تنفصل منها وتنفرد عنها وليست الواو والفاء ونحوهما كذلك " (5) .

ج — " قوله تعالى : (وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ) (6) قرئ بضم الدال وإسكانها ، وهما لغتان لأن فُعَلًا يُخَفَّفُ كَالْعُنُقِ وَالْعُنُقُ وَالطُّنْبُ وَالطُّنْبُ " (7)

1 (ينظر السبعة في القراءات 151 . وينظر الحجة للقراء السبعة 1 / 250 .

2 (النور 22 .

3 (الحجة في القراءات السبع 73 .

4 (ينظر الحجة في القراءات السبع 74 .

5 (الحجة للقراء السبعة 1 / 250 .

6 (البقرة 86 .

7 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 70 .

قال صاحب السبعة : " واختلفوا في قوله (بروح القدس) في تثقيب الدال وتخفيفها فقرأ ابن كثير وحده (وأيدناه بروح القدس) وكذلك في جميع القرآن ، وقرأ الباقرن القدس مثقلا " (1) .

قال ابن خالويه : " قرأ ابن كثير بإسكان الدال والحجة له أنه كره توالي ضميتين في اسم ، فأسكن تخفيفا أو يكون الإسكان لغة ، والحجة لمن ضم أنه أتى بالكلمة على أصلها " (2)

وأيد ذلك الفارسي فقال : " التخفيف والتثقيب فيه حسنان وكذلك ما كان مثله نحو العُنُق والعُنُق والطُنْب والطُنْب والحُلْم والحُلْم " (3)

د _____ قال صاحب الكتاب : " قوله تعالى : (فَأَتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ) (4) (أُكُلَهَا) و (أُكُلَهَا) و (أُكُلُهُ) و (أُكُلُهُ) (5) و (رُسُلْنَا) (6) و (رُسُلْهُمْ) (7) ، بالإسكان والضم ، لغتان ، فالضم على الأصل ، والإسكان لكثرة الحركات ، ومن أسكن بعضا وحرك بعضا أخذ باللغتين " (8) .

" فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (فَأَتَتْ أُكُلَهَا) خفيفة ساكنة الكاف ... وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (أُكُلَهَا) و (أُكُلُهُ) (9) و (أُكُلٍ أُكُلٍ) (10) و (الْأُكُلِ) (11) مثقلة في جميع القرآن " (12) .

-
- 1 (السبعة في القراءات 164 .
 - 2 (الحجة في القراءات السبع 85 .
 - 3 (الحجة للقراء السبعة 1 / 339 .
 - 4 (البقرة 265 .
 - 5 (الأنعام 141 .
 - 6 (المائدة 22 .
 - 7 (الأعراف 101 .
 - 8 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 190 .
 - 9 (الأنعام 141 . من قوله تعالى : { { والنخل والزرع مختلفا أُكُلُهُ } } .
 - 10 (سبأ 16 . من قوله تعالى : { { ذَوَاتِي أَكُلِ خَمَطٍ } } .
 - 11 (الرعد 4 . من قوله تعالى : { { ونفضل بعضها على بعض في الأكل } } .
 - 12 (السبعة في القراءات 190 .

قال الباقر (عليه السلام) : " فالضم على الأصل ، والإسكان لكثرة الحركات " ، ولا أرى أن كثرة الحركات علة للإسكان ؛ قال ابن زنجلة : " وقالوا لا ضرورة تدعو إلى إسكان حرف يستحق الرفع وحجتهم إجماعهم على قوله : (هَذَا نُزِّلَهُمْ) (1) وقد اجتمعت فيه ثلاث ضمات " (2) . وقوله لكثرة الحركات يشبه قول ابن خالوية حيث احتج لمن أسكن الكاف بقوله : " والحجة لمن أسكن أن هذه اللفظة لما اتصلت بالمكنى ثقلت وتوالي الضمتين ثقيل أيضا فخفف بالإسكان " (3) . والأولى من القولين أن الإسكان لغة ، ودليله قوله " ومن أسكن بعضا وحرك بعضا أخذ باللغتين " . ولو كان لعل الحركات كان إسكان الجميع عند الجميع .

هـ _____ قال الباقر (عليه السلام) : " قوله تعالى : (نُؤْتِيهِمْ) (4) بإسكان الهاء ، و (نُؤْتِيهِ) باختلاس الكسرة ، و (نُؤْتِيهِ) بالإشباع . كل ذلك جائز حسن ، والإشباع أحسن الوجوه لأن الأصل الإشباع ثم الاختلاس ثم الإسكان " (5) . قال ابن مجاهد : " واختلفوا في الهاء المتصلة بالفعل المجزوم في مثل (يُؤَدِّهِ) (6) و (نُصَلِّهِ) (7) ، في وقفها وإشمامها والكسر والضم ، وصلتها بياء أو واو وذلك في ستة عشر موضعا " (8) . وذكر أن ابن كثير والكسائي قرأا (نُؤْتِيهِ) بياء في اللفظ بعد الهاء صلة ، وروى عن نافع مثلهما بالإشباع ورؤي عنه عدم الإشباع وهو المشهور عنه حسب قول ابن مجاهد . وقرأ ابن عامر بكسر الهاء . وعاصم بإسكان الهاء وروى عنه حفص جر الهاء مع الإشباع .

1 (الواقعة 56 . من قوله تعالى : { هذا نزلهم يوم الدين }) .

2 (حجة القراءات 146 .

3 (الحجة في القراءات السبع 102 . وينظر إعراب القراءات السبع وعلها 1 / 100 .

4 (آل عمران 145 .

5 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 261 ، 262 .

6 (آل عمران 75 . من قوله تعالى : { من إن تأمنه على قنطار يؤده إليك }

7 (النساء 115 . من قوله تعالى : { نوله ما تولى ونصله جهنم وساعت مصيرا }

8 (السبعة في القراءات 207 .

ورؤي عن أبي عمرو إسكان الهاء . وقرأ حمزة (نؤته) بجزم الهاء أي إسكان مثل أبي عمرو (1) .

وللعرب في هاء الكناية أربع لغات ، الضم والصلة بواو ، والضم بغير صلة ، والكسر والصلة بياء ، والكسر بغير صلة (2) ، وقال العكبري : خمس لغات وزاد الإسكان (3) . والأصل في هذه الخمسة الضم والصلة بواو كذا قال سيبويه (4) . وأجاز كسرها إذا كان قبلها ياء أو كسرة ، وذكر المبرد أن الاختيار حذف الصلة (الواو و الياء) إذا سُبقت الهاء بواو ساكنة أو ياء ساكنة أو ألف ، وإذا كان الساكن الذي قبل الهاء غير هذه الثلاثة فسيبويه والخليل يختاران الإتمام أو الوصل وهو يقول الحذف عندي أحسن . أما الإسكان فيقول هو لغة الشعر والضرورة : " واعلم أن الشعراء يضطرون فيحذفون هذه الهاء والواو ويبقون الحركة " (5) .

والباقولي يقول : كل ذلك جائز حسن . والمبرد يقول الإسكان من ضرورات الشعراء ولا يجوز هنا . ويرد صاحب الدر بقوله : " إن الاختلاس والإسكان بعد المتحرك لغة ثابتة عن بني عقيل وبني كلاب ، حكى الكسائي ، له مال وبه داء ، بسكون الهاء واختلاس حركتها ، وبهذا يتبين أن قول من قال : إسكان الهاء واختلاسها في هذا النحو لا يجوز إلا ضرورة . ليس بشيء . أما غير بني عقيل وبني كلاب فنعم لا يوجد ذلك عندهم " (6) .

و ————— قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي) (7) . أسكن أسكن ياءها — أعني ياء (محيائي) — نافع ، فجمع بين الساكنين ، لأن الأولى منهما ألف وفيها مدة فاحتمل ذلك لأجل المدة " (1) .

1 (ينظر المصدر السابق 208 ، 209 ، 210 ، 211 ، 212 .

2 (ينظر رواية قالون عن نافع المدني 261 ، 262 .

3 (ينظر التبيان في إعراب القرآن 1 / 140 .

4 (ينظر الكتاب 4 / 195 .

5 (المقتضب 1 / 266 .

6 (الدر المصون 2 / 224 . وينظر ارتشاف الضرب 2 / 918

7 (الأنعام 164 .

" كلهم قرأ (ومحيائي) محرّكة الياء و (مماتي) ساكنة الياء غير نافع فإنه أسكن الياء في (محيائي) ونصبها في (مماتي) " (2) .

والباقولي يجد لقراءة نافع وجها ، فكأنه جوزّ التقاء الساكنين على تلك الصورة، فقال : " فاحتمل ذلك لأجل المدة " وشرح هذا الرضي بقوله : " لأن الألف قبلها كالحركة لما فيها من المدة " (3) . ثم ذكر أن هذا في مقام الشذوذ ولا يجوز القياس عليه .

وسيبيويه يقول : " لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم " (4) .

وذكر أبو علي في الحجة أن إسكان الياء في قوله تعالى : (محيائي) شاذ عن القياس والاستعمال ، ووضح شذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين ، وهما لا يلتقيان على هذا الحد ، وأما شذوذه عن الاستعمال فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم ، ومثله بما شبهه يونس من تجويزه إيصال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنتين وفعل جماعة النساء (5) .

والذي قال عنه سيبويه : " وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربان زيدا ، واضربان زيدا ، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها " (6) . ولم يذكر الفارسي لها حجة ، وكذلك ابن خالويه ، لا في الحجة ، ولا في إعراب القراءات وعللها ، وكذلك ابن زنجلة .

وأورد أبو البركات الأنباري في الإنصاف أن الكوفيين احتجوا بقراءة نافع على جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنتين وفعل جمع النسوة ورد عليهم بقوله : " وجه هذه القراءة أنه نوى الوقف فحذف الفتح وإلا فلا وجه

-
- 1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 446 .
 - 2 (السبعة في القراءات 274 .
 - 3 (شرح الرضي على الكافية 4 / 492 . وينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 183 .
 - 4 (الكتاب 3 / 527 . وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2 / 311 .
 - 5 (ينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 229 ، 230 .
 - 6 (الكتاب 3 / 527 .

لهذه القراءة في حال الوصل إلا أن يجرى الوصل مجرى الوقف وذلك إنما يجوز في حال الضرورة " (1) . وذكر هذا ابن يعيش (2) وأبو حيان (3) . فجميع من تحدث عن قراءة نافع لم يجد لها وجهاً في العربية غير إجراء الوصل مجرى الوقف وهو من مواضع الضرورة . وحجتهم تتمثل في قول أبي علي " لا تكاد تجده في نثر ولا نظم " وقد حكى أغلبهم قول العرب : " التقت حلقتا البطان " وقولهم : " له ثلثا المال " ، وإذا أردنا أن نقول مثله قلنا ركبتا البعير وعينا القط . و " ليس من شرط المقيس عليه الكثرة " (4) فكما يقاس على الكثير يقاس على القليل . وكذلك استثناسا بما جوزه يونس بن حبيب من جواز اضربان زيدا ، واضربان زيدا . فيكون جواز قراءة نافع من هذا الوجه وليس من وجه إجراء الوصل مجرى الوقف .

4 — الإشباع :

أ — وصل هاء الضمير بحرف يناسب الحركة :

1 — قال الباقولي : " قوله تعالى : (أُنْعِمْتَ عَلَيْهِمْ) (5) . من قرأ قرأ (عليهم) بالضم و (لديهم) و (إليهم) في جميع القرآن قال : إن الأصل في الهاء الضم فأتى به على الأصل وهو قراءة حمزة ، ومن كسر الهاء قال : أكسرها لمجاورة الياء لأن الكسرة أخت الياء " (6) . " واختلفوا في (عليهم) فقرأ بضم الهاء حمزة وكذلك (إليهم) و (لديهم) هذه الثلاثة الأحرف بالضم وإسكان الميم وقرأ الباقون (عليهم) وأخواتها بكسر الهاء " (7)

1 (الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 2 / 666 . وينظر البيان في إعراب القرآن 1 / 352 .

2 (ينظر شرح المفصل لابن يعيش 3 / 61 ، 62 .

3 (ينظر ارتشاف الضرب 4 / 1849 . وينظر البحر المحيط 4 / 262 .

4 (الاقتراح في علم أصول النحو 62 .

5 (الفاتحة 7 .

6 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 9 .

7 (السبعة في القراءات 108 .

وقال الباقولي : إن الأصل في الهاء الضم ، وقال ذلك ابن خالوية حجةً لمن ضم الهاء في قوله (أنعمت عليهم) (1) وقال أبو علي : " أنهم قالوا ضم الهاء هو الأصل وذلك أنها إذا انفردت من حروف تتصل بها قيل : هم فعلوا " (2) . فمثل لها بـ (هم) وهو ضمير منفصل للجمع مفردة هو ومثناه هما وهم وهن ولا علاقة لهذه بالهاء التي نتكلم عنها فهي ضمير متصل للنصب والجر فنقول رأيتُه وبه وكذلك دلت أبو زرعة على الضم كونه أصلاً في الهاء فقال : " والدليل على ذلك أن هذه الهاء للمذكر تضم وتشبع ضممتها فيتولد منها الواو نحو ضربته وإذا فتحت كانت للمؤنث نحو رأيتها وهذه أيضاً وإن فُتحت فأصلها الضم بدلالة قولك رأيتها وللجماعة رأيتهن " (3) وببساطة يقول قائل هذا الضم كله بتأثير الضمة قبل الهاء . فماذا تقول في ضربته ورأيتها ورأيتها ورأيتها ؟ والصحيح : " فالأصل في هذا الضمير أن تتبع هاءه واو ، فالاسم الهاء وحدها والواو تلحقها لخفاء الهاء ... فإن كان قبل هذه الهاء ياء أو كسرة كان الأحسن أن تبدل من ضممتها كسرة — لاستئصال الضمة بعد الياء والكسرة — ومن الواو ياء وإن جئت بها على الأصل كما بدأنا فعرابي جيد " (4) .

وذكر سيبويه ذلك وقال إن هذا الضمير الأصل فيه الضم ووصله بالواو وهي في الكلام كله على هذا النحو وذكر أنها تكسر إذا جاء قبلها كسرة أو ياء وقد تبقى على الأصل (الضم) حتى مع وجود الكسر أو الياء قبلها وقال : " وأهل الحجاز يقولون مررت بهو قبل ، ولديهو مال ، ويقرءون (فحسنا بهو وبدار هو الأرض) (5) " (6) .

1 (ينظر الحجة في القراءات السبع 63 . وينظر إعراب القراءات الشواذ 1 / 48 .

2 (الحجة للقراء السبع 1 / 59 .

3 (حجة القراءات 81 .

4 (المقتضب 1 / 264 .

5 (القصص 81 .

6 (الكتاب 4 / 195 . وينظر المحتسب 2 / 61 .

وقال الباقولي عن كسر الهاء في قوله (أنعمت عليهم) لمجاورة الياء ، وعلل سيبويه العدول عن الأصل (الضم) في هذا الضمير بقوله : " فالهاء تكسر إذا كان قبلها هاء أو كسرة لأنها خفيفة كما أن الياء خفيفة وهي من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة وهي من موضع الألف وهي أشبه الحروف بالياء فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافا كذلك كسروا هذه الهاء ... فالكسرة هاهنا كالإمالة في الألف لكسرة ما قبلها " (1).

2 — قال الباقولي : " قوله تعالى : (لَأَمْرٍبٍ فِيهِ) (2) بكسر الهاء ، وقرئ بالإشباع وهو الأصل ، كقولك : مررت بهي ، ومن عندهي ، وفي دارهي . فكما لا يقال : في داره ، ومن عنده ، وجب ألا يقال (فيه) " (3)

الوصل مذهب ابن كثير في القراءة ، فكان يصل الهاء المضمومة بواو ، ويصل الهاء المكسورة بياء ، وأما الباقون فيقرأون بحركة الهاء دون وصلها بحرف يناسب تلك الحركة (4) .

وهذا الوصل هو عبارة عن مطل الحركة واستطالتها فمتى مطلت الضمة نتج الواو ومتى مطلت الكسرة نتجت الياء وهو دليل على ما عبّر عنه ابن جني بقوله إن الحركة بعض الحرف فقال : " اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو ... ويدلك على أن الحركات أبعاض الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف التي هي بعضه " (5) . وهي ظاهرة صوتية في اللغة ولا تخص الهاء لتوصل بواو أو ياء وإن كان ما يقوله ابن جني يتعلق بجميع الحروف ومطلها وبجميع مواضعها ولا يشترط لأن يكون هو الحرف الأخير في الكلمة فيقول متى

1 (الكتاب 4 / 195 . وينظر الحجة للقراء السبعة 1 / 60 ، 61 .

2 (البقرة 1 .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 12 .

4 (ينظر السبعة في القراءات 130 ، 131 ، 132 .

5 (سر صناعة الإعراب 17 ، 18 .

أطلت الفتحة التي في عين عمرو نتج ألف فصارت عامر . أما ما نحن فيه فهو وصل هاء الضمير بحرف يناسب الحركة.

قال الباقولي : " وقرئ (فيهي) بالإشباع وهو الأصل " . فإذا كان يريد أن الإشباع هو الأصل فلا بأس ، أما إذا كان يريد الإشباع بالياء هو الأصل فلا (1) .

ذكر ابن خالويه أن ابن كثير قرأ فيهي وعليهي واحتج له بأن أصلهما فيهو وعليهو ثم قلبوا الواو ياء للياء التي قبلها وكسروا الهاء فصارت فيهي وعليهي ، واحتج لمن قرأ فيه وعليه من غير إشباع وهم غير ابن كثير بأن الكسرة تتوب عن الياء وتدل عليها وكذلك الضمة (2) . وهو كما قال إلا أنه يلزمه أن يقول وأشبعوها وصلا بعد قوله كسروا الهاء .

3 — قال الباقولي : " قوله تعالى : (أَرْجِهْ وَأَخَاهُ) (3) هو من قولهم أرجيته إذا أخرته ، ويجوز فيه الهمز وترك الهمز . وقرئ بهما (أَرَجِه) و (أَرَجْتُهُ) بالهمز وتركه . فأما إشباع الهاء موصولة بالياء والواو فهو الأصل ، والواو مقدم في الرتبة على الياء ، واختلاس الهاء جائز أيضا ، تختلسها مضمومة أو مكسورة ، وإسكان الهاء فيما زعموا ضعيف جدا " (4) .

قرأ (أَرَجْتُهُ) بالهمز ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ نافع وحزمة والكسائي (أَرَجِه) بغير همز (5) .

قال الباقولي : فأما إشباع الهاء موصولة بالياء والواو فهو الأصل . قال سيبويه : " اعلم أن أصلها الضم وبعدها الواو " (6) وقال المبرد : " فالأصل في هذا الضمير أن تتبع هاءه واو " (7) . وقال أبو علي : " وأصل

1 (ينظر الكتاب 4 / 195 .

2 (حجة القراءات 83 .

3 (الأعراف 111 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 465 ، 466 .

5 (ينظر السبعة في القراءات 287 ، 288 ، 289 .

6 (الكتاب 4 / 195 .

7 (المقتضب 1 / 264 .

هذه الياء أن تكون مضمومة وإنما تكسر إذا تقدمتها ياء أو كسرة نحو عليهي ومررت بهي ويجوز الأصل الذي هو الضم معهما " (1) .

فقوله ذلك فيه نظر خاصة وأنه يقول : والواو مقدم في الرتبة على الياء . فهو بهذا يؤكد أنهما أصلان إلا أن أحدهما أسبق من الآخر . وليس كذلك ؛ وسيبويه يقول : " وليس يمنعهم ما أذكر لك أيضا من أن يجروها على الأصل " (2) وهو يريد الضم والوصل بالواو وإن وجد ما يستدعي الكسر والوصل بالياء .

وقال : وإسكان الهاء فيما زعموا ضعيف جدا . ووجهها ابن خالويه بوجهين الأول : أنه توهم أن الهاء آخر الكلمة فأسكنها دلالة على الأمر ، والثاني أسكن الهاء تخفيفا لما طالت الكلمة بالهاء (3) ، وذكر ابن زنجلة أن حجة ذلك هو لغة (4) ذكرها الفراء قال : " قوله تعالى : (أرجة وأخاه) العرب يفتنون على الها المكنى عنها في الوصل " (5) .

4 — قال الباقر : " قوله تعالى : (وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ) (6) ، كسره الجمهور — أعني الهاء — غير حفص فإنه ضمها فقرأ (عليه الله) وأراد بذلك التوفيق بينها وبين الهاءات في قوله (تعزروه وتوقروه وتسبحوه) (7) " (8) .

1 (التكملة 221 . كتاب التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي المتوفى سنة 377 هـ ، تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب بيروت لبنان ، الطبعة الثانية 1419 هـ ————— 1999 م .

2 (الكتاب 4 / 195 .

3 (الحجة في القراءات السبعة 159 .

4 (ينظر حجة القراءات 290 .

5 (معاني القرآن للفراء 1 / 388 .

6 (الفتح 10 .

7 (الفتح 9 .

8 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1251 .

وقال عن قوله تعالى : (وَمَا أَنسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) (1) : " وخصّ حفصٌ هذه الهاء بالضم فقرأ (وما أنسانيه) إشعاراً منه أن قوله (أن أذكره) بدل من هذه الهاء فضم الهاء ليطابق الضم هاهنا الضم في المتصل بالمبدل" (2) .

" فقرأ حفص عن عاصم (عليه) مضمومة الهاء ، وقرأ الباقر (عليه) بكسر الهاء وهو قياس رواية أبي بكر عن عاصم " (3) وقال محقق الكتاب : " ما ذكره المؤلف في تعليل ضم حفص هنا وفي سورة الفتح شيء انفرد به فيما أعلم " (4) . ولم يوفق الباقر في رأيي في قوله هذا .

ويكرر ذلك في كتابه الجواهر (5) (إعراب القرآن المنسوب للزجاج) وهذا مما يؤكد نسبة هذا الكتاب له ، فلم أقع على أحد قال بذلك ممن سبقه ولا ممن لحقه ، والأولى منه ما قال به ابن خالويه : " إجماع القراء على كسر الهاء لمجاورة الياء إلا ما رواه حفص عن عاصم من ضمه على أصل ما يجب لها من حركتها " (6) . وقال ابن زنجلة : " على أصل حركتها " (7) .

وَيُرْجَع السامرائي علة الرفع في الهاء إلى علة صوتية ، وذلك لينتأى تفخيم لفظ الجلالة أو أل منه ، ليناسب فخامة الموضوع الذي هو العهد والميثاق ، والآية كما هو معلوم نزلت في صلح الحديبية ومبايعة المسلمين للرسول صلى

1 (الكهف 63 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 768 .

3 (السبعة في القراءات 603 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات — هامش رقم (1) — 768 .

5 (إعراب القرآن المنسوب للزجاج 1 / 392 .

6 (الحجة في القراءات السبع 330 . وينظر إعراب القراءات وعللها 2 / 328 .

7 (حجة القراءات 672 . ينظر الكتاب 4 / 195 . وينظر المقتضب 1 / 264 .

الله عليه وسلم تحت الشجرة (1) . وأراه تعليلا مقبولا ، وقد يكون مفيدا في درس الدلالة الصوتية .

في حين قال قبل هذا " عليه بضم الهاء هي لغة قريش وكذلك يقولون فيه ، أما سائر العرب فيقولون عليه وفيه وإليه وبه " (2) .

وليس بشيء اعتمادا على من جمع اللغة وعلى من سمع ممن جمع اللغة (3) يقول سيبويه " لأنها في الكلام كله هكذا " (4) وهو يقصد هاء الكناية ويريد أنها مضمومة وموصولة بالواو .

5 — الإظهار :

الإظهار مصطلح صوتي صرفي ، وهو في الصرف فك الإدغام ، والإدغام هو إدخال حرف ساكن بحرف آخر مثله (نفسه أو ما يجانسه) متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف ، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد بحيث يرتفع اللسان وينخفض دفعة واحدة ، وهذا ما يعرف بالإدغام الأكبر ؛ إذ يقسمه علماء الأصوات إلى إدغام أكبر وإدغام أصغر ، والأخير يكون بتقريب صوت من صوت لغرض الإنسجام ولا يكون بإدخال الحرف في الحرف ومن أمثلته الظاهرة الإمالة (5)

قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَيَحْيَى مَن حَيٍّ) (6) و (حَيٍّ) بالإظهار بالإظهار والإدغام ، فالإدغام لالتقاء المتلين ، والإظهار من أجل أن حركة

1 (لمسات بيانية 608 . (وهذا كذلك من المكتبة الشاملة وهو غير موجود في الكتاب المطبوع الذي بين يدي)

2 (المصدر السابق 607 .

3 (ينظر الكتاب 4 / 195 . وينظر المقتضب 1 / 264 .

4 (الكتاب 4 / 195 .

5 (ينظر شرح الملوكي في التصريف 450 وما بعدها . وينظر المؤتمر الدولي الرابع للصوتيات العربية (اللغة أصوات) ، 2، التعليل الصوتي في علم التصريف العربي لأحمد رشراش صفحة 20 .

6 (الأنفال 43 .

الثاني غير لازمة ، لأنك تقول في المستقبل (يحيى) ولا تقول (يحي) والإدغام أكثر (1).

" واختلفوا في الإدغام والإظهار من قوله (ويحي من حيّ عن بينة) فقرأ ابن كثير في رواية قنبل وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي (حيّ عن بينة) بياء واحدة مشددة ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع (من يحي) بياعين ، الأولى مكسورة والثانية مفتوحة روى البزي (ت 243 هـ) (2) عن ابن كثير بياعين مثل نافع ... وروى حفص عن عاصم (حيّ) بياء واحدة مشددة " (3).

الإدغام والإظهار في قوله (من حيي) بالجواز وكلاهما كثير في العربية فما قال عنه الباقولي بأنه أكثر قال عن الآخر سيبويه كثير ونصه : " وذلك قولك قد حيّ في هذا المكان وقد عيّ بأمره ، وإن شئت قلت : قد حيي في هذا المكان ، وقد عيي بأمره والإدغام أكثر والأخرى عربية كثيرة " (4) . فمن أدغم حجته اجتماع المثليين أي " أنه استنقل اجتماع ياءين متحركين فأسكن الأولى وأدغمها في الثانية " (5) واحتجوا لمن قرأ بالإظهار أن حركة الياء الثانية غير لازمة (6) . " وإذا قلت يُحيي أو معيّ ثم أدركه النصب فقلت : رأيت معيياً ، ويريد أن يُحييه لم تدغم لأن الحركة غير لازمة ... والدليل على أن هذا لا يدغم قوله عز وجل : (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ) (7) " (8) .

6 ————— التقاء الساكنين :

- 1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 503 .
- 2 (أحمد بن محمد بن عبد الله البزي أبو الحسن من كبار القراء من أهل مكة ووفاته بها سنة 243 هـ قال ابن الجزري أستاذ محقق ضابط . ينظر الأعلام للزركلي 1 / 204 .
- 3 (السبعة في القراءات 306 ، 307 .
- 4 (الكتاب 4 / 395 .
- 5 (الحجة في القراءات السبع 171 .
- 6 (ينظر حجة القراءات 311 . وينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 209 .
- 7 (القيامة 39 .
- 8 (الكتاب 4 / 397 .

أ — قال الباقولي : " قوله تعالى : (قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ) (1) ، ضم الواو أبو عمرو هنا من قوله (أو ادعوا) وإن كان يكسر النون من قوله (أن اقتلوا) لأن مذهبه ضم اللام من (قل) . قال : إنما ضم اللام من قل لضمة القاف ولم يضم إن لكسرة الهمزة . فلما ضم (قل) ضم أيضا (أو ادعوا) للمطابقة " (2) .

" روى عباس عن أبي عمرو (قُلْ ادعوا) بكسر اللام (أو ادعوا) بضم الواو . وروى غيره عن أبي عمرو ضمهما . وقرأ عاصم وحمزة (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن) بكسر اللام والواو ، والباقون بضمهما " (3) .

(قل) فعل أمر مبني على السكون و (ادعوا) أوله ساكن فالموضوع التقاء ساكنين وكذلك في (أو) حرف عطف مبني على السكون و (ادعوا) أوله ساكن . فلا بد من تحريك أحدهما ، والأولى بالحركة الأول (حرك ما سبق) والقراء في هذا على مذاهب فأخذ عاصم وحمزة بالأصل وكسرا اللام من قل والواو من أو . والباقون بضم اللام من قل وضم الواو من أو والسبب في الحركة التخلص من السكون والسبب في العدول عن الأصل (الكسر) والأخذ بالضم فيهما قد يكون للماتلة أو الإتياع أو المشاكلة أو المطابقة وغيره من هذه التي تفيد نفس المفاد . ورؤي عن أبي عمرو كسر اللام من (قل) وضم الواو من (أو) وهذا مما يزيد الدليل على الإتياع فضم اللام إتياعا لضمة القاف قبله وكسره عملا بالأصل وضم الواو من (أو) لمناسبة الضم الصوتي الحاصل في همزة الوصل من (أدعوا) وهو كذلك فيه شيء من الإتياع للحرف الثالث المضموم (العين) من (ادعوا) .

ب — قال الباقولي : " قوله عز وجل : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (1) ... وما رؤي عن أبي عمرو (أَحَدُ اللَّهِ) بحذف التنوين فلانتقاء الساكنين ... وقال قوم الاختيار إثبات التنوين " (2) .

1 (الإسراء 109 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 738 .

3 (السبعة في القراءات 386 .

" قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (أَدُّ اللهُ) بتنوين الدال ، وقرأ أبو عمرو (أَدُّ اللهُ) بغير تنوين " (3) .
ومن نون الدال من (أَدُّ) قال : (أَدُّنِ اللهُ) بكسر النون للالتقاء الساكنين وهذا أمر صوتي فقط ولا يظهر في الكتابة وإنما كُتِبَ هنا للتوضيح .
وقال عنه أبو علي : " فوجهه بيّن وذلك أن التنوين من (أَدُّ) ساكن ولام المعرفة من الاسم ساكن فلما التقى الساكنان حُرِكَ الأول منهما بالكسر " (4) .
ووجّه الحذف في التنوين وما رُوِيَ عن أبي عمرو أنه قرأ بغير تنوين بنفس الحجة وهو التقاء الساكنين قال : ابن عطية : " وحذف أبو عمرو التنوين من (أَدُّ) للالتقاء الساكنين " وقال مثله الزمخشري (5) والسمين (6) وابن عادل (7) ، ولم يذكر أحد منهم لماذا حذف التنوين وهو النون الساكنة في اللفظ والتحريك متاح فمن المعلوم أن عند التقاء الساكنين يحرك الساكن فيقال : أَدُّنِ اللهُ كما مر . قال الفارسي : " فأما من قال (أَدُّ اللهُ) فحذف النون ، فإن النون قد شابهت حروف اللين في أنها تزداد كما يزدن ، وفي أنها تدغم فيهن كما كل واحد من اليا والواو في الأخرى وفي أنها قد أبدلت منها الألف في الأسماء المنصوبة ... فلما شابهت حروف اللين ضروريا من هذه المشابهات أجريت مجراها في أن حذف ساكنة لالتقاء الساكنين كما حذف الألف والواو والياء لذلك " (8) .

7 — التخفيف :

- 1 (الإخلاص 1 .
- 2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1491 ، 1492 .
- 3 (السبعة في القراءات 701 .
- 4 (الحجة للقراء السبعة 4 / 153 .
- 5 (ينظر الكشاف 4 / 298 .
- 6 (ينظر الدر المصون 5943 .
- 7 (ينظر اللباب 20 / 560 .
- 8 (الحجة للقراء السبعة 4 / 153 ، 154 .

أ _____ قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَخُرِجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ) (1) ، (الميِّت) و (الميِّت) واحد ، وقال قوم : الميِّت ما مات ، والميِّت ما سيموت واحتج بقوله (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ) (2) أي ستموت ويموتون . وهذا وهذا ليس بصحيح وإنما هما واحدٌ ودليله قول الشاعر (3) :

ليس من مات فاستراح بميِّتٍ إنما الميِّتُ ميِّتُ الأحياءِ
فجمع بين اللغتين فيما سيموت " (4) .

" فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وابن عامر (وتخرج الحي من الميِّت) مخففاً وما كان مثله ... وقرأ نافع وحمرزة والكسائي (تخرج الحي من الميِّت وتخرج الميِّت من الحي) " (5) .

قال سيبويه : " وإنما الأصل ميِّوت " (6) وقيل الأصل مؤيت ، وأيا كان الأصل فقد قال ابن جني : " متى اجتمعت الواو والياء وسُبقت الأولى بالسكون أيتهما كانت قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء " (7) وهذا ما حصل في (الميت) . فمن قرأ بالتشديد أخذ بالأصل ومن خفف " كره الجمع بين ياءين ، والتشديد ثقيل فخفف باختزال إحدى الياءين إذ كان اختزالها لا يخل بلفظ الاسم ولا يحيل معناه " (8) .

1 (آل عمران 27 .

2 (الزمر 29 .

3 (البيت من الخفيف وهو لعدي بن الرعلاء في تاج العروس (موت) ، وفي لسان العرب مادة (موت) ، وبلا نسبة في تهذيب اللغة 14 / 343 . وينظر المعجم المفصل في شواهد العربية 1 / 78 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 222 .

5 (السبعة في القراءات 203 .

6 (الكتاب 3 / 468 .

7 (التصريف الملوكي 62 . التصريف الملوكي لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة 392 هـ ، تحقيق الدكتور ديزيره سفال ، دار الفكر العربي بيروت لبنان .

8 (الحجة في القراءات السبع 107 . وينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 12 . وينظر حجة القراءات 159 .

ب — قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُصَلِّهَ يُجْعَلْ صَدْرُهُ ضَيْقًا حَرَجًا) (1) و (ضَيْقًا) مشدد ومخفف مثل مَيْتٍ ومَيْتٍ وسَيْدٍ وسَيْدٍ ويجوز أن يكون (ضَيْقًا) مصدرا أي ذا ضيق " (2) .

" فقرأ ابن كثير وحده (ضَيْقًا) وفي الفرقان (مكانا ضَيْقًا) (3) خفيفتين ، وقرأ الباقون (ضَيْقًا) هاهنا و (مكانا ضَيْقًا) في الفرقان مشددتين " (4)

وما احتج به الباقولي هو ما عليه من سبقه . قال أبو علي : " الضَيْقُ والضَيْقُ مثل المَيْتِ والمَيْتِ في أن المحذوف مثل المتمم في المعنى " (5) .

فهو يقول المعنى واحد ، ونقل صاحب الدر عن الكسائي " الضيق بالتشديد في الأجرام وبالتخفيف في المعاني " (6) فالمعنى مختلف حسب قوله . ويحتج ويحتج ابن خالويه لمن شدد بأنه أكد الضيق ومن خفف أنه استنقل الكسرة على الياء والتشديد فخفف وأسكن (7)

وعن جواز المصدر قال الطبري : " وقد يتجه لتسكينه وجهان : أحدهما : أن يكون سكنه وهو ينوي معنى التحريك والتشديد كما قيل : هَيْئٌ لَيْئٌ . بمعنى هَيْئٌ لَيْئٌ . والآخر : أن يكون سكنه بنية المصدر من قولهم : ضاق هذا الأمر يضيِّق ضَيْقًا " (8)

ج — قال الباقولي : " قوله تعالى : (حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَرَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا) (9) ، بتشديد الذال من (كذبوا)

1 (الأنعام 126 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 428 .

3 (الفرقان 13 .

4 (السبعة في القراءات 271 .

5 (الحجة للقراء السبعة 2 / 209 .

6 (الدر المصون 1748 .

7 (ينظر الحجة في القراءات السبع 149 . وينظر حجة القراءات 271 .

8 (جامع البيان 12 / 107 . ينظر المحرر الوجيز 2 / 469 . وينظر التبيان في إعراب القرآن 1

260 / 1

9 (يوسف 110 .

وتخفيفها ، فمن خففها كان معنى (ظنوا) أيقنوا ؛ أي تيقنت الرسل أنهم قد كذبوا أي قيل لهم كذبتهم . ومن قال (كذبوا) فشدد فإن معنى (ظنوا أنهم قد كذبوا) أي نسبوا إلى الكذب كما يقال فسقته أي نسبته إلى الفسق " (1) .

" فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (كذبوا) مشددة الذال ، وقرأ عاصم وحزمة والكسائي (كذبوا) خفيفة ، وكلهم ضم الكاف " (2) .

والباقولي في توجيه هذه الآية على غير ما قال به من سبقه ، فهو يقول في قراءة من خفف الذال من (كذبوا) أن الضمير في (ظنوا) و (كذبوا) للرسل عليهم السلام أي ظن الرسل أن أقوامهم قالت لهم كذبتهم ، وابن خالويه يقول : " والحجة لمن خفف أنه جعل الظن للكفرة بمعنى الشك وتقديره : وظن الكفرة أن الرسل قد كذبوا فيما وعدوا به من النصر " (3) .

" والضمير في قوله (وظنوا أنهم قد كذبوا) للمرسل إليهم ، والتقدير : ظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم " (4) .

قال محقق الكتاب (5) : فقول المؤلف : فمن خفف كان معنى ظنوا أيقنوا أي تيقنت الرسل . خطأ ؛ لأن هذا قد قيل في قراءة من شدد . وهو واضح مما نقلت آنفا . ثم إن قوله : تيقنت الرسل . خطأ أيضا هنا ؛ لأن الضمير فيمن خفف للمرسل إليهم . وقال الباقولي عن التشديد : أي نسبوا إلى الكذب والصواب أنهم تلقوا بالتكذيب والفرق دقيق بين أن أنسبك إلى الكذب وبين ألا أصدقك .

1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 617 .

2 (السبعة في القراءات 352 .

3 (الحجة في القراءات السبع 199 . وينظر جامع البيان 16 / 296 : 310 . وينظر معاني القرآن القرآن وإعرابه للزجاج 3 / 132 .

4 (الحجة للقراء السبعة 2 / 457 .

5 (ينظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 618 .

د — قال الباقولي : " قوله تعالى : (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا) (1) ،
بالتشديد والتخفيف ، فمن قال من (لَدُنِّي) وخفف احتمل أن يكون من لغة
من قال في (لَدُن) { لَدْ } كقوله :
من لَدْ شَوْلاً فَالِي إِيْتَالِهَا

ويجوز أن يكون من لغة من قال (من لَدُن) فأدغم النون في النون ثم خفف
وحذف النون الأخيرة كقوله (2) : قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِينَ قَدِي " (3)

" فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي (لَدْنِي) مثقلاً ،
وقرأ نافع (لَدْنِي) بضم الدال مع تخفيف النون " (4) ورؤي عن عاصم
التخفيف والتثقل .

لم يتحدث الباقولي عن قراءة تشديد النون في (لَدْنِي) لأن هذا الأصل إذ
لَدُنْ عند إضافتها لياء المتكلم يُجاء بالنون ليسلم سكون الأصل وهو نون لَدُنْ "
وهذا هو القياس والذي عليه الاستعمال " (5) . قال سيبويه : " وسألته رحمه
الله عن قولهم : عني وقدني وقطي ومني ولدني " (6) . وكان جوابه ما
ذكرت قبل نصه إلا أنه قال بعدها : " وقد جاء في الشعر قطي وقدي فأما
الكلام فلا بد فيه من النون " (7) .

1 (الكهف 75 .

2 (البيت من الرجز وهو لأبي نُخَيْلَةَ حميد بن مالك وهو في الكتاب 2 / 371 ، وفي الأصول في

النحو 2 / 122 ، وفي المحتسب 2 / 222 ، وفي الإنصاف 1 / 131 ، وفي أوضح المسالك 1

120 / ، وفي شرح ابن عقيل 1 / 115

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 771 ، 772 .

4 (السبعة في القراءات 396 .

5 (الحجة للقراء السبعة 3 / 96 .

6 (الكتاب 2 / 370 .

7 (المصدر السابق 2 / 371 .

فسيبويه في كلامه هذا لا يجيز حذف النون عند إضافة ضمير المتكلم من المجموعة التي سُئِل عنها الخليل . ولهذا قال ابن عقيل : " إن الفصح في لدني إثبات النون ... ويقل حذفها كقراءة من قرأ بالتخفيف " (1) .
وعن التخفيف ذكر الباقرلي حجتين ، وأرى أن الأولى لا تكون حجة للقرآن وقرآته ، أما الثانية فقد قال بها أهل الاحتجاج (2) .

1 (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 115 .
2 (ينظر الحجة في القراءات السبع 228 . وينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 96 . وينظر حجة القراءات 425 .

الفصل الثاني

المسائل المصرفية

المبحث الأول : في الأسماء .

المبحث الثاني : في الأفعال .

المبحث الأول : في الأسماء .

1 — فُعُولٌ وفِعُولٌ :

قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَكَيْسَ الْبِرِّ أَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا) (1) ... وقرئ (البُيُوت) و (البُيُوت) بالضم والكسر ، فالضم هو الأصل ؛ لأنه على وزن فُعُولٌ مثل كَعَبٌ كُعُوبٌ . ومن كسر فلمكان الياء التي بعدها وبعض الناس استضعف الكسرة فقال : هي توجب الخروج من كسر إلى ضم وهو قبيح " (2) .

" اختلفوا في البيوت ، والشيوخ ، والعيون ، والغيوب ، والجيوب في ضم الحرف الأول من هذه كلها وكسره " (3) ، فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي (البيوت) بكسر الباء ، ورؤي عن نافع وعاصم الكسر والضم في الباء ، ورؤي عن أبي عمرو والضم وعن حمزة الكسر (4) .

وقراءة الضم والكسر في تلك الكلمات جميعها لا تؤثر على المعنى ولا تعدو الاختلاف في البناء الصرفي للكلمة دون أن يؤثر ذلك البناء بضم الفاء أو كسره في معناها . فالحجة لمن ضم أنه أتى بالكلام على أصل ما وجب له (5) ، فبيبت يجمع على بُيُوت على وزن فُعُولٌ وهذا الوزن يكون جمعا لمفرد ومصدرا " وما كان من هذا مصدرا أكثر من أن يحصى نحو قعدت قعودا وجلست جلوسا وسكت سكوتا " (6) . ومن كسر الباء استنقل الضمة في الباء وبعدها ياء " فكسر لأجل الياء كما تقول بيوت وعيون وبيبت وعيين في الجمع والتصغير " (7) . وكره اجتماع ضميتين بعدهما واو ساكنة فتصير بمنزلة

1 (البقرة 188 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 143 ، 144 .

3 (السبعة في القراءات 178 .

4 (ينظر المصدر السابق 178 ، 179 .

5 (ينظر الحجة في القراءات السبع 93 ، وينظر حجة القراءات 127 .

6 (المقتضب 3 / 329 .

7 (شرح شافية ابن الحاجب 3 / 169 ، 170 .

ثلاث ضمات (1) وهذا فيه من التقل ما لا يخفى . وقال الباقولي : وبعض الناس استضعف هذه الكسرة فقال هي توجب الخروج من كسر إلى ضم وهو قبيح .

وحسن أبو علي ما قيل عنه قبيح بقوله : " إن الحركة إذا كانت للتقريب من الحرف لم تكره ، واستعملوا في إرادة التقريب ما ليس في كلامهم على بناءه البتة ، وذلك نحو شِعير ورغيف وشهيد وليس في كلامهم شيء على فِعيل على غير هذا الوجه " (2) .

2 — فاعل وفِعيل :

قال الباقولي : " قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ) (3) و (طَيْفٌ طَيْفٌ) فـ (طائِف) فاعل و (طَيْفٌ) فِعِل ، وأصله طَيْوِفٌ من طاف يطوف فأبدل من الواو ياء وأدغم فيه ، ثم خُفِّفَ مثل مَيِّتٍ ومَيِّتٍ وسَيِّدٍ وسَيِّدٍ " (4) .

(بغير ألف ، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة (طائِف) بألف وهمزة " (5)

قال الباقولي : طائِف فاعل وطيف فِعِل ولا أراه صحيحا وببساطة طيف ثلاثة أحرف وفِعِل أربعة فهو يكون على وزن فَعَل . إلا أن يكون قد أراد وزن أصل ما كان وليس وزن ما هو كائن ؛ أي طيف قبل الإعلال فربما هو يريد طَيْفٌ وقبل هذا طَيْوِفٌ اجتمع واو وياء والأول منهما ساكن فقلبت الواو ياء فصار طَيْفٌ فهنا وزنه فِعِل ثم طُلب التخفيف فصار طَيْفٌ على وزن فَعَل قال ابن منظور : " يقال : طاف يطيف ويطوف طيفا وطوفا فهو طائِف ثم

1 (ينظر حجة القراءات 127 .

2 (الحجة للقراء السبعة 1 / 416 .

3 (الأعراف 201 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 492 .

5 (السبعة في القراءات 301 .

سمي بالمصدر ومنه طيف الخيال " (1) . أي سمي اسم الفاعل بالمصدر .
 وكانا بمعنى واحد " والطيف والطائف ما أطاف بالإنسان من الجنان " (2) .
 وذكر صاحب الدر المصون أن (طيف) على ثلاثة أوجه : إما أنه مصدر
 من طاف يطيف ، وإما أنه مخفف من طَيِّف ، وإما أن أصله طَوَّف من طاف
 يطوف ، ونَسَبَ هذا الوجه الأخير لأبي البقاء واستبعده (3) . وأرجح الوجوه
 عندي أن يكون أسم فاعل سُمي بالمصدر كما قال ابن منظور .
 ونقل أبو علي عن الأخفش (4) أن الطيف أكثر في كلام العرب (5)

3 — جمع الجمع :

الجمع مادل على أكثر من اثنين أو اثنتين وهو جمع سلامة لمذكر ، وجمع
 سلامة لمؤنث ، وجمع تكسير لكليهما ، إلا أن جمع التفسير يكون للكثرة والقلّة
 بأوزان معروفة ومحفوظة لكل نوع ، أما جمع الجمع فهو جمع ما كان على
 صيغة منتهى الجموع ، وقيل أنه يدل على ما فوق التسعة ، فما جاء على
 صيغة منتهى الجموع سواء أكان لمذكر أم مؤنث يجمع بصيغة جمع الجمع
 فيقال : بيت وبيوت وبيوتات ، ورجل ورجال ورجالات ، وصاحبة وصواحب
 وصواحبات ، وقد اختلف في القياس عليه أو الاكتفاء فيه بما سمع . وكان
 الرأي الغالب والراجح في نظري أن جمع الجمع لا قياس فيه بل يكتفى بما
 ورد عن العرب محفوظا .

وقال صاحب المعجم الوافي : " والأفضل الأخذ برأي مجمع اللغة العربية
 القاهري الذي ذهب إلى أن الحاجة قد تدعو إلى جمع الجمع بنوعيه أي جمع
 الجمع جمع مذكر سالم ، أو جمع مؤنث سالم ، وقد قال بقياسيته " (6) .

1 (لسان العرب مادة (ط ، ي ، ف)

2 (مقاييس اللغة 3 / 432 .

3 (ينظر الدر المصون 3 / 388 .

4 (ينظر معاني القرآن للأخفش 1 / 344 .

5 (ينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 288 .

6 (المعجم الوافي في النحو والصرف والإعراب 1 / 347 .

وقد تعرض الكتاب محل البحث لبعض المواضع التي وجهت بجمع الجمع :
أ — قال الباقولي : " قوله تعالى : (فَلَوْلَا الَّذِي عَلَيْهِ اسْمُورَةٌ مِنْ ذَهَبٍ) (1) (أسورة) جمع سوار . وقرئ (أساور) وهي جمع أسورة " (2) .
" كلهم قرأ (أسورة) بالألف إلا عاصما في رواية حفص فإنه قرأ (أسورة) بغير ألف " (3) .

سوار يجمع على أسورة ، وقد يجمع الجمع ، " واعلم أن ليس كل جمع يجمع " (4) . وإذا جمع الجمع فليس له قياسا مطردا ، " اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد ... بل يقال فيما قالوا ولا يتجاوز " (5) . " ومن ذا الباب قولهم : أسورة وأساور " (6) .

وما ذكره الباقولي في الآية من قراءة حفص أن (أسورة) جمع سوار قال به الجميع (7) ، وأما قوله (أساور) جمع أسورة أي أنه جمع الجمع فأنا أويده ، وإن كان أغلب الأئمة قالوا به وبغيره وربما قدموا غيره عليه .
" ومن قرأ (أساور) جعل واحدها إسوار ومن قرأ (أسورة) فواحدها سوار وقد تكون الأساور جمع أسورة كما يقال في جمع الأسقية أساقي وفي جمع الأكرع أكارع " (8) " قال أبو جعفر : أساور جمع إسوار ... ويجوز ويجوز أن يكون أساور جمع أسورة " (9) . " ومن قرأ (أساور) جعله جمع إسوار ... والإسوار معرب وهو الفارس " (10) .

-
- 1 (الزخرف 53 .
 - 2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1212 .
 - 3 (السبعة في القراءات 587 .
 - 4 (الكتاب 3 / 619 .
 - 5 (شرح شافية ابن الحاجب 2 / 208 .
 - 6 (الكتاب 3 / 619 . وينظر شافية ابن الحاجب 2 / 209 .
 - 7 (ينظر الحجة في القراءات السبع 322 . وينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 377 . وينظر حجة القراءات 651 .
 - 8 (معاني القرآن للقراء 3 / 35 . وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 415 .
 - 9 (إعراب القرآن للنحاس 4 / 114 .
 - 10 (الحجة للقراء السبعة 3 / 377 ، 378 .

قال ابن فارس (ت 395 هـ) (1) في مقاييس اللغة : " وأما سوار المرأة المرأة والإسوار من أساورة الفرس وهم القادة فأراهما غير عربيين " (2) ويقول صاحب اللسان : " والإسوار والأسوار الواحد من أساورة فارس وهو الفارس من فرسانهم " (3) .
ويقول ابن جرير الطبري : " واختلف أهل العربية في واحد الأساورة " (4) .

ثم ذكر أنه قيل الأسورة جمع سوار ، والأساور جمع الأسورة ، فمن قرأ (أساورة) فإنه أراد أساوير جمع أسورة فجعل الهاء عوضا عن الياء .
وقيل أساور مفردا إسوار ، فتكون أساور جمعا لمفرد (إسوار) وجمعا لجمع (أسورة) . وقيل يجوز في سوار اليد أن يقال إسوار فلا إشكال إن صحت الرواية عن العرب وقال لست أعلم ذلك صحيحا برواية عنهم ، والمعروف في كلامهم من معنى الإسوار الرجل الرامي الحاذق في الرمي ، وأما ما يلبس في اليد فالمعروف عندهم سوار فإذا كان كذلك فالذي هو أولى بالأساورة أن يكون جمع أسورة (5) .

وهو ما ذكره الباقولي نقلا عن سبقه كما مر من خلال نصوصهم التي تناولتها وأحلت عليها .

ب _____ قال الباقولي : " قوله تعالى : (كَأَنَّهُ جُمَالَاتٌ صُفْرٌ) (6) و (جِمَالَةٌ صُفْرٌ) ، (فجمالة) مثل حجارة ، لأن الجمع تلحقه تاء التأنيث . و

-
- 1 (أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين من أئمة اللغة والأدب قرأ عليه البديع الهمذاني والصاحب بن عباد وغيرهما من أعيان البيان من قزوين وأقام في همذان ثم رحل إلى الري وتوفي فيها سنة 395 هـ من تصانيفه مقاييس اللغة والمجمل والصاحبي في علم اللغة وجامع التأويل والإتباع والمزاوجة والفصيح وتمام الفصيح . ينظر الأعلام للزركلي 1 / 193 .
 - 2 (مقاييس اللغة 3 / 115 .
 - 3 (لسان العرب مادة (س ، و ، ر) .
 - 4 (جامع البيان
 - 5 (ينظر المصدر السابق
 - 6 (المرسلات 33 .

(جمالات) على أنها جمع بالألف والتاء ، وهذا جائز في جموع التكسير كلها " (1) .

" فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو بكر عن عاصم (جمالات) بالألف ، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (جمالة) واحدة بغير ألف " (2) . ولم يذكر ابن مجاهد بما قرأ أبو عمرو . وذكر ذلك غيره (3) .

احتج ابن خالويه لمن قرأ (جمالة) أنه قرأ بلفظ الواحد وأراد الجمع لأن المعنى معنى الجمع وخاصة أنه موصوف بـ (صفر) جمع أصفر . واحتج لمن قرأ (جمالات) بالقول الذي قاله الباقولي وهو أنه أراد جمع الجمع كما تقول رجل ورجال ورجالات وبيت وبيوت وبيوتات (4) .

وقال صاحب البيان : " جمالات جمع جمالة وجمالة جمع جمل كحجر وحجارة ... فعلى هذا جمالات جمع الجمع " (5)

وكان أبو علي مؤيدا لهذا فقال : " (جمالات) جمع جمال وجمع بالألف والتاء على تصحيح البناء .. وأما (جمالة) فإن التاء لحقت جمالا لتأنيث الجمع كما لحقت في فحل وفحالة وذكر وذكر ومثل لحاق الهاء في فعالة إلحاقها في فعولة نحو : بعولة وعمومة " (6) .

وبما تقدم يكون صاحب المسألة موافقا لأقوال العلماء وإن اختلفت بعض الشيء .

4 — فَعْلٌ وَفَعُولٌ :

-
- 1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1420 .
 - 2 (السبعة في القراءات 666 .
 - 3 (ينظر التيسير في القراءات السبع 138 . وينظر تحبير التيسير 612 .
 - 4 (ينظر الحجة في القراءات السبع 360 . وينظر إعراب القراءات السبع وعللها 2 / 429 . وينظر حجة القراءات 744 ، 745 .
 - 5 (البيان في غريب إعراب القرآن 2 / 488 . وينظر التبيان في إعراب القرآن 2 / 278 .
 - 6 (الحجة للقراء السبعة 6 / 365 .

قال الباقولي : " قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ) (1) وقرئ (لرؤوف) ورؤوف فعول وفيه معنى المبالغة . و (رؤف) فعل مثل حذرٍ وندسٍ ويقظٍ وما أشبه ذلك ، وقد جاء في شعر جرير (2) :

كفعل الوالد الرؤف الرحيم" (3)

" فقرأ ابن كثير ونافع وحفص عن عاصم (لرؤوف) على وزن لرعوف في كل القرآن ، وكذلك ابن عامر ، وقرأ عاصم في رواية ابي بكر وأبو عمرو وحمزة والكسائي (لرؤف) على وزن لرعف " (4) .

" الرأفة الرحمة وقيل أشد الرحمة ، رأف به يرأف ورئف ورؤف رأفة ورأفة ... وفيه لغتان قرئ بهما معا رؤوف على فعول ... ورؤف على فعل " (5) . قال الباقولي : فعول وفيه معنى المبالغة . وفعل أليس من الصيغ التي وضعت للمبالغة وهل يمكن أن نجد من بين أوزان صيغ المبالغة وزنا أبلغ من آخر ؟ وفي حين قال الباقولي فعول فيه معنى المبالغة قال ابن زجلة محتجا لمن قرأ (رؤف) على وزن فعل : " وحجتهم أن هذا أبلغ في المدح كما تقول رجل حذق ويقظ للمبالغة " (6) . واحتج ابن خالويه لمن قرأ (رؤوف) (بأن صفات الله تعالى جاءت على هذا الوزن مثل قول الله تعالى : (إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ) (7) ، وقوله تعالى : (إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ) (8) وهو أفخم ،

1 (البقرة 142 .

2 (البيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه 333 ، وتنمة البيت : يرى للمسلمين عليه حقا كفعل الوالد الرؤف الرحيم . والبيت في لسان العرب (رأف) وفي تاج العروس (رأف) . وينظر المعجم المفصل في شواهد العربية 7 / 463 .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 109 ، 110 .

4 (السبعة في القراءات 171 .

5 (لسان العرب مادة (ر ، أ ، ف)

6 (حجة القراءات 116 .

7 (هود 90 .

8 (فاطر 30 .

وحجة من طرح الواو وهمز أنه مال إلى لتخفيف لاجتماع الهمز والواو وهذا الطرح لا يزيل لفظاً ولا يحيل معنى (1) .

5 — فُعْلٌ وَفَعْلٌ :

قال الباقولي : " قوله تعالى : (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا) (2) (2) و (حَزْنًا) كـ (الْبَخْلُ) و (الْبُخْلُ) لغتان حسنتان " (3) .
" فقرأ حمزة والكسائي (وحزناً) بضم الحاء وتسكين الزاي ، وقرأ الباقون (وحزناً) بفتح الحاء والزاي " (4) .
وهما لغتان كذا قال الباقولي ومن سبقه قال بذلك " الحَزَنَ والحَزْنَ لغتان مثل العَجْمِ والعُجْمِ والعَرَبِ والعُرْبِ وهما مطردان في هذا النحو " (5) .
ونسب أبو حيان (6) والسمين الحلبي (7) قراءة (حَزْنَا) بفتح الحاء والزاي إلى لغة قريش وقال هما لغتان بمعنى واحد .

6 — فُعْلٌ جَمْعُ فَعْلٍ :

أ — قال الباقولي : " قوله تعالى : (فَرَهَا نٌ مَّقْبُوضَةٌ) (8) ، وَقُرِيءُ (فَرُهْنٌ) على وزن فُعْلٍ بالضم وكلاهما جمع رَهْنٌ " (9) .

-
- 1 (ينظر الحجة في القراءات السبع 89 ، 90 . وينظر الحجة للقراء السبعة 1 / 385 .
 - 2 (القصص 7 .
 - 3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1018 .
 - 4 (السبعة في القراءات 492 .
 - 5 (الحجة للقراء السبعة 3 / 249 . وينظر حجة القراءات 542 . وينظر الكشاف 3 / 166 .
 - 6 (ينظر البحر المحيط .
 - 7 (ينظر الدر المصون 5 / 332 .
 - 8 (البقرة 282 .
 - 9 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 201 .

" فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (فَرَهُنُّ) ... وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي وابن عامر (فَرِهَانٌ) بكسر الراء والألف " (1) .

كلام الباقولي في هذه الآية كلام مستقيم لا مآخذ عليه فهو يقول : وكلاهما جمع رَهْنٌ . في حين يقول الفراء : " فَرَهُنُّ على جمع الرِهَان كما قالوا : (كلوا من ثَمْرِهِ) لجمع الثَمَار " (2) . فهو يريد به جمع الجمع ويقيسه على غيره وجمع الجمع لا يقاس بل يكتفى فيه بالمسموع " واعلم أن ليس كل جمع يجمع " (3) ويقول أبو علي : " فهذا قياس التوقف عنه نراه أولى " (4) . ونراه يقيس فيقول : " وأسطار جمع سطر ، ويجمع فَعَلٌ على أفعال ثم تجمع الأفعال على أفاعيل كقولهم : أعراب وأعاريب ، وأبيات وأبابيت وكذلك أسطار وأساطير " (5) .

والأخفش يقول : رَهْنٌ ورِهَانٌ مثل جبل وجبال ويستبعد قراءة أبي عمرو وابن كثير ويقول : " وهي قبيحة لأن فُعْلاً لا يجمع على فُعْلٍ إلا قليلاً شاذاً ، زعم أنهم يقولون سَفَفٌ وسُقْفٌ ... وقالوا قَلْبٌ وقُلْبٌ ، وقَلْبٌ من قلب النخلة ، ولَحْدٌ ولُحْدٌ لحد القبر وهذا شاذ لا يكاد يعرف " (6) .

وحتى إن سلمت الرواية وسلمت من الشذوذ فلا نستطيع القياس عليه فهو موقوف على المسموع .

ورهان قد تكون مفرداً وتكون هنا بمعنى المراهنة ولا تكون بمعنى الرهن وعندها لا يستقيم قول القيسي : " ومن قرأ (فرهُن) فهو جمع رهان ككتاب وكتب " (7) والصحيح جمع رَهْنٌ كما قال الباقولي ، وقد تكون جمعاً لمفرد وهو رهن فنقول : هذا رهن عندك وهؤلاء رهان عندك . وأما رُهْنٌ فهو جمع

1 (السبعة في القراءات 194 .

2 (معاني القرآن للفراء 1 / 188 .

3 (الكتاب 3 / 619 . وينظر شرح شافية ابن الحاجب 2 / 208 .

4 (الحجة للقراء السبعة 1 / 506 .

5 (المسائل العضديات 55 .

6 (معاني القرآن للأخفش 1 / 206 .

7 (مشكل إعراب القرآن للقيسي 84 .

، وهو جمع المفرد رهن وليس جمع الجمع ، فنقول : هذا رهن عندك ، وهؤلاء رهن عندك .

ب _____ قال الباقولي : " قوله تعالى : (لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُفُناً مِنْ فِضَّةٍ) (1) ... وقرئ (سُفُناً) و (سَقُفًا) ف (سَقْف) مفرد نائب عن الجمع (وسُقُفًا) جمع ، ولكل بيت سقف . وإذا كان كذلك فاللاتق بقوله (لبيوتهم) أن يُقرأ (سَقُفًا) بضميتين على الجمع " (2) .

" فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (سَقُفًا) على التوحيد ، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي { سَقُفًا } بضم السين والقاف جمعا " (3) .

قوله : مفرد نائب عن الجمع . هو قول الزجاج (4) وأبي علي (5) ، وأرى وأرى أن عبارتيهما أولى من عبارته فهما قالا : فهو واحد يدل على الجمع . بنفس الكلمات عند الاثنيين ، وأرى أن (يدل على الجمع) أولى من (نائب عن الجمع) ؛ لأن النائب يقوم مقام ما ناب عنه . أما يدل فقد تكون الدلالة فيه أي في لفظه أو في قرينة أخرى مثل ما قصد الإمامين فعنهما أن دلالاته على الجمع مستمدة من قرينة جمع البيوت " ألا ترى أنه قد علم بقوله (لبيوتهم) أن لكل بيت سقف " (6) .

وأما ما يخص قراءة الجمع (سَقُفًا) فهو جمع سَقْف ومر معنا (7) أن الأخفش يقول بأنه شاذ وأن فعلاً لا يجمع على فَعْل إلا قليلاً شاذاً ومن هذا القليل (سَقُف) هنا . ويقول الباقولي : ولكل بيت سقف وإذا كان كذلك فاللاتق بقوله (لبيوتهم) أن يُقرأ (سَقُفًا) بضميتين على الجمع . ونحو هذا كان

1 (الزخرف 32 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1209 .

3 (السبعة في القراءات 585 .

4 (ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 410 .

5 (ينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 375 .

6 (المصدر السابق 3 / 376 .

7 (ينظر الصفحة قبل السابقة من هذا البحث .

احتجاج ابن خالويه لمن قرأ بالجمع فقال : " أنه وافق بين اللفظين في قوله :
(وَمَعَارِجَ عَلَيْهِ يَظْهَرُونَ) " (1)

وكان قول ابن زنجلة أكثر توفيقاً في نظري من الاثنتين في احتجاجه لمن قرأ
بالجمع فقال : " وحجتهم قوله : (وَكَبُوتَهُمْ أَبَواباً وَسُرُراً) ولم يقل باباً وسريراً
فدل على أن آخر الكلام منظوم على أوله " (2) .

7 — فَعْلٌ مَفْرَدٌ لَا غَيْرَ :

قال الباقولي : " قوله (وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ) (3) ... وأما من قرأ (عَبْدُ
الطَّاغُوتِ) ف— (عبد) اسم الجمع ، وهو منصوب هاهنا بالعطف على
قوله (والخنازير) أي وجعلهم عَبْدَ الطَّاغُوتِ أي عباداً لهم " (4) .

" فقرأ حمزة وحده (وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ) بضم الباء من عبد وكسر التاء من
الطاغوت ، وقرأ الباقون (وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ) منصوباً كله " (5) .

قال الباقولي : (ف— (عَبْدُ) اسم الجمع . ولم أفهم عبارته هذه . إلا أنه
فسر مراده في آخرها فقال : أي وجعلهم عَبْدَ الطَّاغُوتِ أي عباداً لهم . فهو
أراد الجمع . والصحيح غير ما أراد . ووافقه في هذا ابن خالويه فقال : "
والحجة لمن ضم الباء أنه جعله جمع عبد وأضافه إلى الطَّاغُوتِ " (6) .

قال الزجاج : " فإنه عند بعض أهل العربية ليس بالوجه من جهتين :
أحدهما: أن عَبْدٌ على فَعْلٍ ليس هذا من أمثلة الجمع " (7) . وقال الجوهري (

1 (الحجة في القراءات السبع 321 .

2 (حجة القراءات 649 .

3 (المائدة 62 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 362 .

5 (السبعة في القراءات 246 .

6 (الحجة في القراءات السبع 133 .

7 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2 / 188 .

ت 393 هـ) (1) في الصحاح : " وليس هذا بجمع لأن فعلاً لا يجمع على فعل " (2) .

ولم يقل أحد فيما علمت بأن (عبُد) على زنة من زينات الجموع إذ الجمع لا بد أن يكون على زنة من زينات الجموع المحفوظة المعروفة .
ويوجه قوله تعالى (وعبد الطاغوت) على قراءة حمزة بأن (عبُد) أسم مبني للمبالغة (3) في عبادة الطاغوت فاللفظ لفظ المفرد والمعنى معنى الجمع ، ذكر هذا الفارسي (4) واستدل بقوله تعالى : (وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا) (5) فالمراد بنعمة الله ، نعم الله ، وكذلك عبُد الطاغوت ، لفظه لفظ المفرد ومعناه معنى الجمع ، وهذا البناء في العربية كثير يصاغ لإرادة الكثرة والمبالغة .

قال مكّي : " ومن ضم الباء جعله اسماً على فعل مبني للمبالغة في عبادة الطاغوت كقولهم رجل فطن " (6)

8 — فعل جمع فعلة :

قال الباقولي : " قوله عز وجل : (أَوْسُقِطِ السَّمَاءَ كَمَا نَزَعْتُمْ عَلَيْكَ كِسْفًا) (7) و (كِسْفًا) ، بفتح السين وسكونها ، وهو جمع كِسْفَةٍ . وكِسْفَةٌ وكِسْفٌ وكِسْفٌ — كِسْرَةٌ وكِسْرٌ ، وكِسْفَةٌ وكِسْفٌ مثل نَخْلَةٍ ونَخْلٌ وحبّة وحب من الجموع التي يكون الفرق بين أحادها وجماعتها التاء " (8) .

1 (إسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر لغوي من الأئمة خطه يذكر مع خط ابن مقلة من أشهر

كتبه الصحاح وله كتاب في العروض ومقدمته في النحو أصله من فاراب سافر إلى الحجاز

وطاف البادية توفي 393 هـ . ينظر الأعلام للزركلي 1 / 313 .

2 الصحاح للجوهري 3 / 65 . وينظر تاج العروس 8 / 328 . وينظر لسان العرب 4 / 2778 .

3 (ينظر معاني القرآن للفراء 1 / 314 .

4 (ينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 124 .

5 (النحل 18 .

6 (مشكل إعراب القرآن للقيسي 148 . وينظر حجة القراءات 231 . وينظر التبيان في إعراب

القرآن 1 / 220 .

7 (الإسراء 92 .

8 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 732 ، 733 .

" فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي (كِسْفًا) ساكنة في كل القرآن إلا في سورة الروم فإنهم قرأوا (كِسْفًا) محركة السين " (1) ، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر بفتح السين هنا أي في سورة الإسراء ونقل عنهم بعض الاختلاف في المواضع الأخرى التي وردت فيها هذه اللفظة (2) .
 " وَكَسَفَ الشَّيْءُ يَكْسِفُهُ كَسْفًا وَكَسَفَهُ كِلَاهِمَا قَطَعَهُ وَخَصَّ بَعْضُهُمْ بِهِ الثُّوبَ وَالْأَدِيمَ ، وَالْكَسْفُ وَالْكَسْفَةُ وَالْكَسِيفَةُ الْقِطْعَةُ مِمَّا قَطَعْتَ " (3) .

ووجه الباقولي القراءتين بالجمع ، " وذلك أن الكِسْفَ في كلام العرب جمع كِسْفَةٍ وهو جمع الكثير من العدد للجنس كما تجمع السدرة بسدر والتمرة بتمر ، فحكى عن العرب سماعا : أعطني كسفة من هذا الثوب . أي قطعة منه " (4) وأيد السمين الباقولي ووضح مراده فقال : " فمن فتح السين جعله جمع كِسْفَةٍ نحو قطعة وقطع وكِسْرَةٍ وكِسْرٍ ومن سَكَّنَ جعله جمع كِسْفَةٍ أيضا على حد سدره وسدر وقمحة وقمح " (5) .

9 — فَعْلَةٌ وَفُعْلَةٌ :

قال الباقولي : " قوله تعالى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) (6) و (غُرْفَةٌ) بالضم والفتح ، فالضم معناه ملء الكف ، وَالْغُرْفَةُ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ " (7) .
 فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (غُرْفَةٌ) بفتح الغين ، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (غُرْفَةٌ) بالضم " (8) .

1 (السبعة في القراءات 385 .

2 (ينظر المصدر السابق 385 .

3 (لسان العرب مادة (ك ، س ، ف)

4 (جامع البيان للطبري 17 / 550 . وينظر الكتاب 3 / 582 . وينظر المحرر الوجيز 4 / 276 .

5 (الدر المصون 4 / 419 . وينظر معاني الزجاج 3 / 259 . وينظر الحجة في القراءات السبع 220 . وينظر حجة القراءات 410 .

6 (البقرة 247 .

7 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 178 .

8 (السبعة في القراءات 187 .

وقول الباقولي هنا هو من قول الزجاج : " فمن قال غُرْفَةً كان معناه غرفة واحدة باليد ، ومن قال غُرْفَةً كان معناه مقدار ملء الكف " (1) . وقال غيرهم ما كان باليد فهو غُرْفَةً بالفتح وما كان بالإناء فهو غُرْفَةً ، وقيل غُرْفَةً بالضم تعني المغروف أي الماء (2) .

قال النحاس : " الغُرْفَةُ بالضم ملء الشيء يقع للقليل والكثير والغُرْفَةُ بالفتح المرة الواحدة " (3) .

وقال الفراء : " والغُرْفَةُ المغروف والغُرْفَةُ الفعلة وكذلك الحُسُوة والحَسُوة ، والخُطُوة والخَطُوة ، والأُكْلَةُ والأُكْلَةُ والمَأْكُول والأُكْلَةُ المرة " (4)

وعن هذا عقد سيبويه بابا في كتابه سماه (هذا باب ما تجئ فيه الفعلة تريد بها ضربا من الفعل قال : " ومثل هذا الركبة والجلسة والقعدة " (5) .

ومن خلال ما تقدم نخلص إلى أن من قال غُرْفَةً قصد الجزء المغروف من الماء إذ لا نقول على باقي الماء غير المغروف غرفة (6) . ومن قال غُرْفَةً قصد الفعل أو الفعلة مثل الخُطُوة والخَطُوة إذ الأولى مقدار ما بين القدمين والثانية المرة .

10 — جمع فُعْلَةٌ :

قال الباقولي : " قوله تعالى : (خُطُواتِ الشَّيْطَانِ) (7) و (خُطُواتِ) بالإسكان والضميتين . وما كان على وزن فُعْلَةٌ نحو ظُلْمَةٌ وغُرْفَةٌ جاز في جمعه ثلاثة أوجه : فُعْلَاتٌ بضميتين كـ غُرْفَاتٌ وظُلْمَاتٌ ، ويجوز الإسكان

1 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1 / 330 ، 331 . وينظر التبيان في إعراب القرآن 1 / 104 .

2 (ينظر حجة القراءات 140 .

3 (إعراب القرآن للنحاس 1 / 327 .

4 (معاني القرآن للفراء 2 / 190 .

5 (الكتاب 4 / 44 .

6 (ينظر نزهة الطرف في علم الصرف 2 / 86 . نزهة الطرف في علم الصرف ، تأليف أحمد بن

بن محمد الميداني المتوفى سنة 518 هـ ، شرح ودراسة دكتورة يسرسة محمد إبراهيم حسن ،

المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة ، الطبعة الأولى .

7 (البقرة 168 .

مثل ظُلمات وِغْرَفَات ، ويجوز الفتح نحو ظُلمات وِغْرَفَات ، قال الشاعر (1)
: وَلَمَّا رَأَوْنَا

بَادِيَا
رُكْبَةً أَتَتْهَا عَالِي مَوَاطِنٍ لَا
نَخْلُ طُجْرًا بِالْهَزْلِ إِلَّا أَنْ الْفَتْحُ لَمْ
يُرد فِي خَطَوَاتٍ (2) .

" واختلفوا في قوله (خطوات) في ضم الطاء وإسكانها ، فقرأ ابن كثير
وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم (خُطُوات) مثقلة ... وقرأ نافع
وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة (خُطُوات) ساكنة خفيفة " (3)

وحجة من قرأ بالضم في الطاء أنه أتى بأصل ما يجب للكلمة إذ أن أصل
فعلة بكسر الفاء وضمها وفتحها إذا جُمعت أن تحرك العين بحركة الفاء ،
وذلك نحو سيدة سدرات ظُلمة ظُلمات وحُجرة حُجرات وجمرة جمرات (4)
(، فكانت الفاء في خطوة محرّكة بالضم فحركات العين في الجمع تبعاً لحركتها
بالضم ، ومن قرأ بتسكين الفاء فقليل أنه استنقل ضميتين تليهما واو وكانوا
يسكنون إحدى الضميتين مع غير الواو فكان التسكين مع الواو أولى (5) .
قال ابن يعيش : " والإسكان في ظلمات جائز فيقال : ظُلمات وِغْرَفَات وهو
تخفيف لثقل الضمة كما قالوا في رُسُل : رُسُل ، وإذا كانوا يستنقلون الضمة
الواحدة في مثل عضد فيسكنون فهم للضميتين أشد استنقالاً " (6)

1 (البيت من الطويل وهو لعمر بن شاس الأسد في ديوانه 92 ، وفي شرح أبيات سيبويه 2 /

243 ، وبلا نسبة في شرح المفصل 5 / 55 ، والكتاب 3 / 579 ، وفي المحتسب 1 / 56 ،

والمقتضب 2 / 189 . ينظر المعجم المفصل في شواهد العربية 6 / 499

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 123 .

3 (السبعة في القراءات 174 .

4 (ينظر المفصل في صنعة الإعراب 238 .

5 (ينظر الحجة في القراءات السبع 91 ، 92 ، وينظر حجة القراءات 121 .

6 (شرح المفصل لابن يعيش 5 / 56 . وينظر الإيضاح في شرح المفصل 1 / 515 .

وأما عن الوجه الثالث الذي قال الباقولي أنه يجوز في (خطوات) فهو الفتح في الطاء قال العكبري : " (خطوات) يقرأ بضم الطاء على إتباع الضم الضم وبإسكانها للتخفيف ، ويجوز في غير القرآن فتحها " (1) . وقال يجوز في غير القرآن وورد في القراءات الشواذ (2) أنه قُرى بالفتح ولم يذكر هذا وهو صاحب مؤلف في إعراب القراءات الشواذ . قال هناك : " قوله (خطوات) يقرأ بضم الطاء — على الإتيان — ويقرأ بفتح الخاء وسكون الطاء " (3) .

وقال أبو جعفر : (ولا تتبعوا خطوات الشيطان) جمع خطوة ، ويجوز الضم والفتح وقرأ أبو السّمّال (4) خطوات بفتح الخاء والطاء " (5) . وذكر هذا ابن جني في المحتسب (6) . وعن جواز فتح الطاء في الجمع في فُعلة يقول سيبويه : " ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول ركبات وغرفات ... وبنات الواو بهذه المنزلة قالوا خطوة وخطوات " (7) . " يريد أن جمع فُعلة في السلامة يجوز في عينه أن تضم وأن تفتح وأن تسكن " (8) . وهذا ما بدأ به الباقولي مسألته هذه .

11 — فَعُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ :

-
- 1 (التبيان في إعراب القرآن 1 / 75 .
 - 2 (ينظر المحرر الوجيز 2 / 484 . وينظر البحر المحيط 1 / 653 .
 - 3 (إعراب القراءات الشواذ 1 / 114 .
 - 4 (قعنب بن أبي قعنب أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم وباللام ، العدوي البصري له اختيار في في القراءة شاذ عن العامة .
 - 5 (إعراب القرآن للنحاس 2 / 102 .
 - 6 (ينظر المحتسب 1 / 116 ، 1 / 232 .
 - 7 (الكتاب 3 / 579 ، 580 .
 - 8 (شرح أبيات سيبويه للسيرافي 2 / 243 .

قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَأَتَيْنَا دَاوُدَ نَرْبُومًا) (1) ، فالزبور مفرد مفتوح عل وزن فَعُول بمعنى المزبور أي المكتوب ، و (زُبُور) جمع (زِبْر) يعني كتبنا وهي قراءة حمزة " (2) .

" قرأ حمزة وحده (زُبُورًا) بضم الزاي حيث وقع هذا الحرف ومثله (وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ) (3) ، وقرأ الباقون (زُبُورًا) و (فِي الزَّبُورِ) مفتوحتين " (4) .

وما قاله هنا هو قولهم ولا خلاف بينهم فيه .

فمن فتح الزاي أراد الأفراد ومن ضم أراد الجمع (5) . وعن قراءة حمزة فصلّ الفارسي فقال : " قال أبو علي : القول فيه على وجهين : أحدهما : أن يكون جمع زِبْرٍ فأوقع على المزبور اسم الزبر كقولهم ضَرَبُ الأمير ، ونَسَجُ اليمين ، كما سُمي المكتوب الكتاب ثم جُمع الزِبْر على زُبُور ... والآخر : أن يكون جمع زُبُورًا بحذف الزيادة على زُبُور كما قالوا : ظريف وظروف وكروان وكروان " (6) .

12 — اسما الزمان والمكان :

أ — قال الباقولي : " قوله عز و علا : (لَقَدْ كَانَ لِسَبَّ فِي مَسَاكِهِمْ) (7) ... (فِي مَسْكِنِهِمْ) و (مَسَاكِينِهِمْ) على الأفراد والجمع ، و (مِسْكِنِهِمْ) بكسر الكاف ، وهو خارج عن القياس ؛ لأن مضارعه يَسْكُنُ ، فهو

1 (النساء 162 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 331 .

3 (الأنبياء 104 .

4 (السبعة في القراءات 219 .

5 9 ينظر الحجة في القراءات السبع 128 . وينظر حجة القراءات 219 .

6 (الحجة للقراء السبعة 2 / 100 .

7 (سبأ 15 .

مثل (مَطْلَعُ الْفَجْرِ) و (مَغْرِبٌ) و (مَسْجِدٌ) و (مَجْزِرٌ) و (مَنَّبِتٌ) و (مَسْقِطٌ) " (1) .

" فقرأ الكسائي وحده (في مَسْكِنِهِمْ) مكسورة الكاف بغير ألف ، وقرأ حمزة وحفص عن عاصم (في مَسْكِنِهِمْ) مفتوحة الكاف ، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر (مَسَاكِنِهِمْ) بألف " (2) .

قرأ أغلب السبعة بصيغة الجمع وهو الوجه الواضح الموافق للمعنى حيث " أتى باللفظ وفقا للمعنى لأن لكل ساكن مسكن فجمع " (3) والمسكن جمع مسكن ، والمسكن اسم مكان السكن من الفعل سَكَنَ يَسْكُنُ . ويشتق اسم الزمان والمكان من الثلاثي صحيح العين على مَفْعَلٍ بفتح الميم والعين هذا هو القياس . وبهذا تكون قراءة الكسائي خارج القياس . قال أبو علي : " فأما قول الكسائي فالأشبه فيه الفتح ... وقد يشذ عن القياس المطرد نحو هذا " (4) . فأدخله ضمن الشاذ .

ونقل صاحب النحو الوافي عن النحاة أنهم قالوا وردت أسماء للمكان على وزن مَفْعَلٍ بكسر العين وكان القياس الفتح وذكر من هذه الأسماء : المشرق ، المغرب ، المطلع ، المرفق ، المنسك ، المفرق ، المسقط ، المنبت ، المسكن ، المحشر ، الموضع ، المرسن ، المنفذ ، المخزن بكسر العين فيها جميعا (5) .

فهل يستقيم أن ندخل هذا وربما غيره تحت قولنا شذ عن القياس ؟ وهو — أي ما ذكر — يصلح أن يكون مقيسا عليه . ولا يشترط الكثرة عندهم فيه .

1 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1095 ، 1096 .

2 (السبعة في القراءات 528 .

3 (الحجة للقراء السبعة 3 / 292 .

4 (المصدر السابق 3 / 293 .

5 (ينظر النحو الوافي 3 / 323 . وينظر تاج اللغة وصحاح العربية مادة ن ، خ ، ر . ومادة ن ،

ف ، ذ . ومادة ن ، س ، م . ومادة و ، ض ، ع . ومادة ف ، ر ق .

وإضافة إلى هذا أن الفارسي في الحجة يقول : " إلا أن أبا الحسن يقول : إن المَسْكَن إذا كسرتة لغة كثيرة . قال وهي لغة الناس اليوم . قال : وأما المَسْكَن فهي لغة الحجاز . قال : وهي قليلة " (1) .

وربما يكون من الواجب على علمائنا اليوم وبين أيديهم مثل هذه النقول أن يغيروا من بعض الأحكام التي جمدت على حال وحال يناقضها . فما المبرر لهذا الجمود ؟ أهو خوف وحرص على اللغة ؟ فإذا كان ، فهو خوف في غير محله وبغير مبرر ، فما يجب فعله هو إصلاح اللغة باللغة ، وهذا لعمري لا خوف منه .

وأعجبني إطلاق صالح سليم في قوله : " فإنهما يصاغان منه على وزنين أو صيغتين (مفعَل) و (مفعِل) الأولى بفتح العين والثانية بكسرها " (2) .
ب _____ قال الباقولي : " قوله تعالى : (ثُمَّ لَتَقُولَنَّ لَوْ يَدْرِ مَا شَهِدْنَا مَهْلَكَ أَهْلَهُ) (3) ، أي إهلاك أهله بضم الميم ، ومن قال (مَهْلَكَ) بفتح الميم فمعناه الهلاك ، وقد رُوِيَ أيضا (مَهْلِكَ) بكسر اللام . وهو بمعنى مَهْلَكَ ، وهما لغتان .
والأعرف في المصدر الفتح ، والكسر قليل ، لأن الكسر جاء في المكان ، فيكون هذا مثل ، المرجع ، و المكيل ، و المحيض " (4) . " قرأ عاصم في رواية أبي بكر (مَهْلَكَ) بفتح الميم واللام ، وروى عنه حفص (مَهْلَكَ) بفتح الميم وكسر اللام ، وقرأ الباقون (مَهْلَكَ) بضم الميم وفتح اللام " (5) .
وأمر الباقولي هنا عجيب ؛ فهو يقول : (لأن الكسر جاء في المكان) ويصر على أن (مَهْلَكَ) على مَفْعَل هي مصدر بمعنى ما جاء على (مَهْلَكَ) ويقول هما لغتان في المصدر . قال محقق الكتاب : " وليستا بلغتين " (6) في

1 (الحجة في القراءات السبع 3 / 293 .

2 (علم التصريف العربي 1 / 234 . علم التصريف العربي ، تأليف الدكتور صالح سليم الفاخري منشورات elga 1999 م

3 (النمل 51 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1013 .

5 (السبعة في القراءات 483 .

6 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات هامش التحقيق 1013 .

المصدر أي مَهْلَكٌ ومَهْلِكٌ ناهيك عن قراءة (مَهْلَكٌ) والذي قال عنه غيره
يحتمل أن يكون مصدرا أو مكانا وزمانا (1) . فهو يستبعد أن يكون (مَهْلَكٌ
(اسم مكان أو زمان وهو ما جاء على أصل وزنيهما (مَفْعَلٌ ومَفْعِلٌ) .
ويصر على أن القراءتين الواردتين عن عاصم هما بمعنى المصدر ولم يقل
حتى بأنهما يحتملان المصدر واسم المكان أو عل الأقل إحداهما وهي
الأوضح في الدلالة عليه (مَهْلَكٌ) .

قال أبو جعفر : " وعن عاصم { ما شهدنا مَهْلَكٌ } بمعنى هلاك ، وعنه (مَهْلَكٌ)
وهو اسم موضع الهلاك كما تقول مجلس " (2) . وقال الفارسي في
الحجة عن رواية حفص أنها تحتمل اسم المكان والمصدر ، وكذلك قال عن
قراءة الجماعة (3) . وهذا عندي أولى من قول الباقرلي .

1 (ينظر الكشاف 3 / 152 . وينظر البحر المحيط 7 / 80 .
2 (إعراب القرآن للنحاس 3 / 215 .
3 (ينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 240 .

13 — اسم الجنس الجمعي :

" حد اسم الجنس : الاسم الموضوع للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية " (1) ويكون إفراديا كالماء واللبن والعسل ولا دلالة فيه على الجمع وهو يتناول الكثير من ذلك الجنس والقليل ويكون جمعيا أي تظهر فيه دلالة الجمع مثل ترك وروم وجند وشجر ، وهو على ثلاثة أقسام : الأول : ما يتميز واحده عن جمعه ببياء النسب نحو رومي . والثاني : ما يتميز واحده عن جمعه بتاء التانيث نحو تمرة وشجرة . الثالث : ما يميز واحده عن جمعه بهاء نحو كمأه وكمء (2) .

قال الباقولي : " وقوله : (انظروا إلى ثمره إذا أشمر) (3) ، و (ثمره) ، بفتح الثاء والميم ، وضمهما . فـ (ثمر) اسم جنس ، جمع ثمرة كـ نخلة ونخل وتمرة وتمر وبرة وبر . و (ثمر) جمع ثمار كـ كتاب وكتب ومثال ومثل إلا أن كتابا مفردا وثمارا جمع ثمرة " (4) .

" فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر (إلى ثمره) و (من ثمره) (5) و (ليأكلوا من ثمره) (6) مفتوحات الثاء والميم ، وقرأ حمزة والكسائي (إلى ثمره) و (من ثمره) و (ليأكلوا من ثمره) بضميتين " (7) .

قال الباقولي : فـ ثمر اسم جنس . وهو يقصد اسم جنس جمعي ؛ إذ اسم الجنس ينقسم إلى اسم الجنس الإفرادي وهو مثل : لبن ، وحليب ، وماء ،

1 (شروح الحدود النحوية 91 . تأليف جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي المتوفى سنة 972 هـ ، حققه وقدم له الدكتور محمد الطيب الإبراهيم ، دار النفائس بيروت لبنان ، الطبعة الأولى 1417 هـ — 1996 م .

2 (ينظر المصدر السابق 91 .

3 (الأنعام 100 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 421 ، 422 .

5 (الأنعام 142 .

6 (يــــس 34 .

7 (السبعة في القراءات 264 .

وعسل ، وهو يقع على القليل والكثير ، والقسم الثاني منه اسم الجنس الجمعي وهو " ما كان واحدا يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث لتبين الواحد من الجميع " (1) . ومن هذا بقر وبقرة ، وشجر وشجرة ، وثمر وثمره ، ونخل ونخلة .

فيكون { ثَمْرِهِ } في قراءة من فتح الثاء والميم جمع ثمرة كما أن البقر جمع بقرة هكذا قال أبو علي (2) . وقال أبو البقاء : " يقرأ بفتح الثاء والميم جمع ثمرة مثل ثمرة وتمر وهو جنس في التحقيق لا جمع " (3) . وهو يقصد اسم الجنس الجمعي كما قال وقصد الباقولي . وقد يكونان أقرب إلى الصواب ؛ إذ يفرق الشيخ محيي الدين عبد الحميد بين الجمع واسم الجنس الجمعي بشيئين : الأول : أن الجمع لا بد أن يكون على زنة من زنات الجموع المحفوظة ، أما اسم الجنس الجمعي فلا يلزمه ذلك — بقر وشجر وثمر لا يوافق زنة من زنات الجمع . والثاني : أن الضمير يرجع إلى اسم الجنس الجمعي مذكرا وذلك نحو قوله تعالى : (إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيَّآ) ، أما عن رجوع الضمير إلى الجمع فإنه يرجع إليه مؤنثا . (4) نقول : الثمار تنضج صيفا . وعن قراءة الضم في الثاء والميم من قوله { ثَمْرِهِ } فقد قال صاحب المسألة أن ثمر جمع ثمار فجعلها جمع الجمع أي ثمرة ثمار ثمر . وهذا قول الزجاج (5) ، وأحد قولي أبي علي والعكبري (6) . وأما قولهما الآخر فقد قال الفارسي عن { ثَمْرُ ثَمْرٍ } هو جمع ثمرة كما جمعت خشبة على خشب في تعالى : (كَأَنَّهُمْ خُشْبٌ مِّنْ سِنْدَةٍ) (7) وتبعه فيه أبو البقاء .(1).

1 (الكتاب 3 / 582 .

2 (ينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 193 . وينظر الحجة في القراءات السبع 146 . وينظر حجة القراءات 264 .

3 (التبيان في إعراب القرآن 1 / 255 .

4 (ينظر شرح ابن عقيل 1 / 15 . كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل .

5 (ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2 / 276 . وينظر الحجة في القراءات السبع 146 ، 147 .

147 . وينظر إعراب القراءات السبع وعللها 1 / 166 . وينظر حجة القراءات 264 .

6 (ينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 193 . وينظر التبيان في إعراب القرآن 1 / 255 .

7 (المنافقون 4 .

1 (ينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 193 . وينظر التبيان في إعراب القرآن 1 / 255 .

14 — المصدر :

أ — المصدر بمعنى المفعول :

قال الباقولي : " قوله تعالى : (اتَّخَذْنَا هُزُؤًا) (1) ، وقرئ (هُزْءًا) بالإسكان ، و { هُزُؤًا } بالواو . والتقدير : اتَّخَذْنَا ذُوِي هُزُؤٍ ؟ فحذف المضاف . وإن شئت كان التقدير : اتَّخَذْنَا مهزوءاً بهم ؟ فيكون المصدر بمعنى المفعول ، كما جاء بمعنى الفاعل ، كقوله : تعالى : { هَذَا خَلْقُ اللَّهِ } أي مخلوق الله ، ويكون بمعنى الفاعل كقوله تعالى : { إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا } . وترك الهمز فيه لثقلها ، والتحريك والإسكان لغتان (2) .

وترتيب عبارة الباقولي فيه شيء من الاضطراب ، وتحتاج لبعض التوضيح ، فقوله أخرا (ترك الهمز ، والتحريك والإسكان) عن قوله تعالى { هُزُؤًا } . وقوله : فيكون المصدر بمعنى المفعول كما جاء بمعنى الفاعل كقوله { هذا خلق الله } فتمثيله على ترتيب عبارته فذكر المصدر بمعنى المفعول وبمعنى الفاعل ومثل لهما بنفس ترتيب الذكر فيكون المثال الأول للمصدر بمعنى المفعول والمثال الثاني للمصدر بمعنى الفاعل .

" فقراً ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكسائي { هُزُؤًا } و { كُفُؤًا } بضم الزاي والفاء والهمز " (3) وذكر ابن مجاهد أن حمزة سكن الزاي وهمز ، ورؤي عن عاصم ونافع تحريك الزاي وإسكانها مع الهمز وفي رواية عن عاصم أنه ترك الهمز (4) .

فالقراء هنا بين تسكين الثاني (الزاي) وتحريكه ، والباقولي يقول عنه لغتان .

ووافق ابن زنجلة وذكر أن التخفيف لغة تميم والتنقيط لغة الحجاز (5) .

1 (البقرة 66 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 49 50 .

3 (السبعة في القراءات 158 .

4 (ينظر المصدر السابق 159 ، 160 .

5 (حجة القراءات 101 . وينظر المحرر الوجيز 1 / 96 .

قال الأخفش : " وأما قوله : { أتتخذنا هزواً } فمن العرب والقراء من يتقله ومنهم من يخففه ، وزعم عيسى بن عمر أن كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم فمن العرب من يتقله ومنهم من يخففه نحو : اليُسْرُ ، والعُسْرُ والرُّحْمُ " (1) .

ونقل هذا أبو علي عن الأخفش ورجح صحتها وقواها فقال : " ومما يقوي هذه الحكاية أن ما كان على فعل من الجموع مثل كتاب وكتب ورسول ورسل قد استمر فيه الوجهان فقالوا رسل ورسل " (2) .

ووجه الباقولي { هُزُؤاً } بأنه على حذف مضاف أي ذوي هزء أو على أنه مصدر معناه اسم المفعول أي مهزوءاً بهم ، وذكر لذلك السمين وجها ثالثاً لم يذكره الباقولي وهو أن يجعل المخاطبين هم الهزء نفسه قال مبالغة في الاستهزاء بهم .

وقال : " وهذا أولى " (3) .

ووجه الزمخشري بأكثر من توجيه فقال : " أتجعلنا مكان هزو ، أو أهل هزو ، أو مهزوا بنا ، أو الهزو نفسه لفرط الاستهزاء " (4) .

ومن جميع الوجوه أخذ ابن عاشور وجها واحداً فقال : " وهو هنا مصدر بمعنى المفعول كالصيد والخلق " (5)

وأرجح أن يكون (هزواً) مصدراً بمعنى المفعول كما قال الباقولي وكما قال الشيخ ابن عاشور هنا .

1 (معاني القرآن للأخفش 1 / 110 .

2 (الحجة للقراء السبعة 1 / 314 . وينظر حجة القراءات 101 .

3 (الدر المصون 1 / 253 .

4 (الكشاف 1 / 286 .

5 (التحرير والتنوير 1 / 547 .

ب — المصدر على فُعُول :

قال الباقولي : قوله عز وعلا : (تَوْبَةً نُّصُوحاً) (1) ، وروى يحيى { نُصُوحاً } بالضم ، فقال الأخفش : لا أعرفه . وقال غيره : هو فُعُول مصدر ك الذُّهُوب و الجُلُوس أي توبة ذات نُصُوح " (2) .

" قرأ أبو بكر عن عاصم وخارجة عن نافع { نُصُوحاً } بضم النون (3) ، وقرأ حفص عن عاصم وغير خارجة (ت 168 هـ) (4) عن نافع والباقون { نُصُوحاً } بفتح النون " (5) .

ولم يذكر الباقولي لنفسه رأياً في هذه المسألة ، ونقل قول الأخفش ، والذي نقله الفارسي في الحجة : " قال أبو الحسن : الفتح كلام العرب وقراءة الناس ، قال : ولا أعرف الضم " (6) . ولم أقع على قول الأخفش في معانيه . وقال أبو علي : " يشبه أن يكون مصدراً " (7) ولم يجزم ، وذكر بيت ذي الرمة (8) :

أُحِبُّكَ حُبًّا خَالَطَتْهُ نَصَاحَةٌ [وَإِنْ كُنْتَ إِحْدَى اللّٰوِيَّاتِ الْمَوَاعِكِ]

ثم ذكر أن النِّصَاحَةَ على فَعَالَةٍ وما كان من المصادر على فَعَالٍ فقد يكون فيه الفعول ومثّل بالذهاب والذهب .

1 (التحريم 8 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1362 ، 1363 .

3 (ينظر مجلة الهدى الإسلامي (رواية خارجة عن نافع جمع وتوثيق ودراسة د . ميلود الصغير ص 50) السنة الأولى العدد الأول 2009 م .

4 (خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبي السرخسي أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو وله شذوذ كثير عنهما لم يُتابع عليه وروي أيضاً عن حمزة حروفاً روى القراءة عنه العباس بن الفضل وأبو معاذ النحوي ومغيث بن بديل توفي خارجة سنة 168 هـ . ينظر غايبة النهاية 1 / 266 .

5 (السبعة في القراءات 641 .

6 (الحجة للقراء السبعة 4 / 51 .

7 (المصدر السابق 4 / 52 .

8 (البيت من الطويل وهو لذي الرمة في ديوانه 190 ، وفي تاج العروس مادة (م ، ع ، ك) . وينظر المعجم المفصل في شواهد العربية 5 / 277 .

واحتج ابن خالويه لمن ضم بأنه أراد المصدر من نصح نصوحا كما قالوا صلح صلوحا ، واحتج لمن قرأ بالفتح بأنه جعل نصوحا صفة للتوبة (1) .

ج — قال الباقولي : " قوله تعالى : (جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا) (2) ، و (قِيَامًا) . كلاهما مصدر . وأصل (قيام) : (قوام) فأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها " (3) .

" فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي (قياما) بألف ، وقرأ نافع وابن عامر (قيما) بغير ألف " (4) .

(قياما) و (قيما) قال كلاهما مصدر . جاء في اللسان : هو قوام أهل بيته وقيام أهل بيته من قوله تعالى (التي جعل الله لكم قياما) ويقال هذا قوام الأمر وملاكه الذي يقوم به ، وقياما وقيما عنده بمعنى واحد (5) . والأصل قوام ويجئ في الكلام قيام وقوام ، " وإنما أذهبوا الواو لكسرة القاف ، وتركها بعضهم كما قالوا ضياء للناس وضواء للناس " (6) .

ونقل أبو علي عن أبي الحسن الأخفش قوله : " في قيام ثلاث لغات : قِيَامًا ، وقيامًا ، وقومًا " (7) . ونقله القيسي (8) عنه أيضا ، ونقل هذا ابن زنجلة عن الكسائي (9) . وقال النحاس : " وقال البصريون قيم جمع قيمة أي جعلها الله قيمة للأشياء " (10) . ورد أبو علي قول من قال إن القيم جمع قيمة

-
- 1 (ينظر الحجة في القراءات السبع 349 . وينظر إعراب القرآن للنحاس 4 / 464 . وينظر إعراب القراءات السبع وعللها 2 / 375 . وينظر حجة القراءات 714 . وينظر التبيان في إعراب القرآن 2 / 265 .
 - 2 (النساء 5 .
 - 3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 289 .
 - 4 (السبعة في القراءات 226 .
 - 5 (ينظر لسان العرب مادة (ق ، و ، م) . وينظر معاني القرآن للفراء 1 / 256 .
 - 6 (مجاز القرآن 1 / 117 .
 - 7 (الحجة للقراء السبعة 2 / 66 .
 - 8 (ينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 115 .
 - 9 (ينظر حجة القراءات 191 .
 - 10 (إعراب القرآن للنحاس 1 / 437 .

وقال : " إنما القيم بمعنى القيام " ودلل على أن (قيما) مصدر بقوله تعالى :
(دِيناً قِيَمًا) (1) ، وذكر أن قوله { قيما } هنا ينبغي أن يكون مصدرا وصف
وصف به الدين ولا وجه للجمع (2) وأراه وجيها .

1 (الأنعام 163 .

2 (ينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 66 ، 67 ، 68 .

المبحث الثاني : في الأفعال .

1 — أفعل سببا لإفعال :

قال الباقولي : " قوله تعالى : (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ) (1) قرأها حمزة (فَأَزَلَّهُمَا) ، من أزال يزيل : إذا نحى الشيء ، وأزلته أي نحيته . وأزله : أي أوقعه في الزلة . فإن قيل : فإن حمزة إذا قرأ (أزالهما) وبعده (فأخرجهما) كان في الكلام تكرار لأن الإزالة وإخراج واحد . فالجواب : إن معنى (أخرجهما) صار سببا لإخراجهما ، وإذا صار سببا للإخراج لم يدل على الإزالة ، فهما غيران ، وليس هناك تكرار " (2) .

" فقرأ حمزة وحده (فأزالهما) بألف خفيفة ، وقرأ الباقون (فأزلهما) مشددة بغير ألف " (3)

ومدار هذه المسألة على قول من قال : " فالحجة لمن أثبت الألف أن يجعله من الزوال والانتقال عن الجنة " (4) . " فأزالهما أي نحاها وهو من قولك زال الشيء يزول إذا فارق موضعه " (5) . وإذا كان أزال في الآية بمعنى نحى كان قوله تعالى : (فأخرجهما) بعده تكرار له ؛ إذ أخرج لم تضيف جديدا على نحى . هذا هو مدار المسألة ، والسؤال الذي سأله الباقولي ، تسأله أبو علي (6) قبله وكانت إجابته عندي أوفى وأولى بأن تكون هي الوجه من إجابة الباقولي .

فالباقولي يقول : (أن معنى أخرجهما صار سببا لإخراجهما) فإذا قصد بـ معنى أخرجهما ما دل عليه هذا المعنى ، وهو قوله : (فأزالهما) على قراءة حمزة فلا أظنه أصاب ؛ إذ معنى أزالهما نحاها ، كما مر ، والذي يكون

1 (البقرة 36 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 35 ، 36 .

3 (السبعة في القراءات 154 .

4 (الحجة في القراءات السبع 74 .

5 (التبيان في إعراب القرآن 1 / 31 .

6 (ينظر الحجة للقراء السبعة 1 / 262 .

سببا للإخراج هو قراءة الجماعة (فأزلهما) ، فزين لهم الزلة حتى أصبحت تلك الزلة سببا لإخراجهما من الجنة . وإذا قصد بما دل عليه الفعل على قراءة حمزة هياهما للخروج ، جاز ذلك ، ولكن التهيئة تكون بسبب ما أزالهما ، ولا تكون بنفس الفعل أزالهما .

وأما عن جواب الفارسي والذي قلت عنه أوفى وأولى فقد أجاب بجوابين ، الأول : ذكر أن الإزالة والتحية عن الموضع لا تقتضي الإخراج منه فقد يزيلهما عما كانا فيه من النعم والتعم ولا يخرجهما (1) . وأقول وهذا فيه وجه أو مرحلة أولى قبل الإخراج وخاصة أنه قال (فأزالهما الشيطان عنها) ثم قال (فأخرجهما مما كان فيه) ، فالإزالة والتحية — عن ، والإخراج — من . والجواب الثاني : أنه قال وإن كان تكرير فهو جائز مستعمل ومستحب في مثل هذا الموضع ؛ لتفخيم القصة وتعظيمها وخاصة أنه بالألفاظ مختلفة (2) .

2 — فَعَلَ وَأَفْعَلَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ :

قال الباقولي : " قوله تعالى : (نُثِبْتُ بِالذُّهْنِ) (3) و (تَنَبَّتُ) . فمن فتح التاء كان الباء للتعدي ، ومن ضم التاء فله وجهان : أحدهما : أن يكون نبت وأنبت بمعنى واحد ... والثاني : أن الباء زيادة ، أي تَنَبَّتُ الدهن . وقيل الباء للحال وحذف المفعول أي تَنَبَّتُ ما تَنَبَّتَهُ ومعه الدهن " (4) .

" فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (تَنَبَّتُ) بضم التاء وكسر الباء ، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (تَنَبَّتُ) بفتح التاء وضم الباء " (5) .

قال الفراء عن فتح التاء وضمها : " وهما لغتان : يُقال نبت وأنبت ، وهو كقولك مطرت السماء وأمطرت " (1) وأخذ الباقولي وعبر عنه بالوجه الأول

1 (ينظر الحجة للقراء السبعة 1 / 262 .

2 (ينظر المصدر السابق 1 / 262 .

3 (المؤمنون 20 .

4 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 921 ، 922 .

5 (السبعة في القراءات 445 .

الأول وهو أن يكون نبت وأُنبِت بمعنى واحد ، فنبت مضارعه بالفتح يُنبت وتُنبت ، وأُنبت مضارعه بالضم يُنبت وتُنبت . وأخذ الوجهين الآخرين عن أبي علي فقد ذكر لقراءة ضم التاء وجهين الأول : أن الباء زائدة فالتقدير عند من قال بهذا : تُنبت الدهن . وممن أيده ابن هشام في المغني (2) . وقال ابن جني : " وهذا عند حذاق أصحابنا على غير وجه الزيادة " (3) . وكأنه يشير إلى الآتي . والثاني _____ لأبي علي _____ أن الباء متعلقة بفعل غير الفعل المذكور ويقدر أيضا مفعولا محذوفا تقديره تُنبت جناها أو ثمرها وفيه دهن (4) . ولم يذكر أبو علي الوجه الأول صراحة بل قال : " وقد قالوا : أنبت في معنى نبت " وذكر أن ما استدلوا به من قول زهير (5) :

رَأَيْتُ نَوِي الْحَاجَاتِ عِنْدَ بَيْوتِهِمْ قَطِينًا حَتَّى إِذَا أُنْبِتَ الْبُقْلُ
يرده الأصمعي بحجة أنه ينكر أنبت في موضع نبت ويتهم الرواية في بيت زهير ويقول أبو علي عن رد الأصمعي : " وإذا جاء الشيء مجيئا كان للقياس فيه مسلك ، فروته الرواة لم يكن بعد ذلك موضع مطعن " (6) .

وأُنبت يكون متعديا ولازما ، فمن تعديته قوله تعالى : (يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ) (7) ، وقوله : (فَأُنْبِتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ) (8) ، ومن لزومه قراءة ابن كثير وأبي عمرو (تُنْبِتُ بِالذَّهْنِ) ونظيرها من كلام العرب

1 (معاني القرآن للفراء 2 / 232 ، 233 . وينظر أضواء البيان 5 / 330 . وينظر التحرير والتتوير 18 / 39 .

2 (ينظر مغني اللبيب 1 / 139 .

3 (سر صناعة الإعراب 134 ، 135 .

4 (ينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 180 .

5 (البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه 111 ، وفي شرح ديوانه 84 . وفي جمهرة اللغة 257 ، وفي خزنة الأدب 1 / 50 ، وفي مغني اللبيب 1 / 139 . وفي أضواء

البيان 5 / 330 . وينظر المعجم المفصل في شواهد العربية 6 / 257 .

6 (الحجة للقراء السبعة 3 / 180 .

7 (النحل 11 .

8 (ق 9 .

بيت زهير الذي مر ، فقله أنبت البقل لازم بمعنى نبت ، وهذا هو الصواب
في قراءة ضم التاء (1) .

3 — فاعل بمعنى فعل :

قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ) (1) (وعدنا) ، بالألف وتركه ، فمن قال (وعدنا) قال إن (واعدنا) فاعلنا وفاعلنا يكون بين اثنين فلا يليق بهذا الموضع ؛ لأن الله تعالى وعد موسى ، ولا يصح أن يكون من قبل موسى وَعَدَ اللهُ عز وجل . ومن قال (واعدنا) قال هو بمعنى وعدنا لأن فاعلنا قد جاء بمعنى فعلنا ، ولا يراد به الفعل بين اثنين كقولك : طارقت النحل ، وعافاه الله ، وقاتله الله وما أشبه ذلك . قال : ولأن الوعد من الله عز وجل والوفاء من موسى " (2)

" واختلفوا في قوله (وإذ واعدنا) ، (وواعدنا موسى) (3) ، (وواعدناكم) (4) فقرأ أبو عمرو ذلك كله بغير ألف ، وقرأ الباقر ذلك كله بالألف " (5) .

وتبع الباقولي ابن خالويه في قوله : " والحجة لمن طرح الألف أن يقول : الله هو المنفرد بالوعد والوعيد ، وإنما تكون المواعدة بين المخلوقين ، فلما انفرد الله تعالى بذلك كان فعلت أولى من فاعلت " (6) .

وبسط الفارسي القول في هذا ، وذكر أن الوعد من الله لموسى أمر ثابت ، وقد يكون موسى وعد الله بالإنجاز وقد لا يكون . فإن كان فلا إشكال في القراءة بـ (واعدنا) . وإن لم يكن من موسى وعد الله فإن قبول الوعد والتحري لإنجازه والوفاء به يقوم مقام الوعد . فإذا كان ذلك كان بمنزلة الوعد وحسب القراءة بـ (واعدنا) (7) .

1 (البقرة 50 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 40 .

3 (الأعراف 142 .

4 (طه 78 .

5 (السبعة في القراءات 155 .

6 (الحجة في القراءات السبع 77 .

7 (ينظر الحجة للقراء السبعة 1 / 293 .

وقال الباقولي : " ولا يصح أن يكون من قبل موسى وعد الله عز وجل " .
ونسأل لماذا لا يصح ؟

وأجيب بجوابين : الأول : إذا القياس في قصة الوعد على حال البشر وطبيعتهم فهذا لا يجوز ؛ إذ حال موسى مختلف ، فإلى جانب أنه نبي ورسول فهو كليم الله ، فقد سمع من الله وكلم الله سبحانه وتعالى .

الثاني : وقياسا على الطبيعة ، فمن يقول لك : نلتقي بعد أسبوع ، وواففته على الموعد راضيا أو غير راضٍ ، راغبا أو غير راغب فقد وعدك ووعدته ، وأنتما متواعدان . فلم لا يكون أو لا يصح أن يكون من قبل موسى وعد ، وكان الوعد من الله بتحديد زمانه ومكانه إلا أن موسى كان أحد طرفيه فتكون مواعدة . وعلى هذا يحسن القراءة بـ { واعد } . إضافة إلى ما قاله من أن فاعل يأتي بمعنى فعل . قال أبو علي : " ومما يؤكد حُسنَ القراءة بـ (واعدنا) أن فاعل قد يجيء من فعل الواحد نحو : عافاه الله ، وطارقت النعل ، وعاقبت اللص ، فإن كان الوعد من الله سبحانه ، ولم يكن من موسى كان من هذا الباب . وإن كان من موسى موعداً كان الفعل من فاعلين ، فإذا كان منهما لم يكن نظر في حسن { واعدنا } (1) .

4 — فَعَلَ وِ افْتَعَلَ :

أ — قال الباقولي : " قوله تعالى : (حَتَّى يَطْهَرْنَ) (2) و (يَطْهَرْنَ) فمن قال (يَطْهَرْنَ) فمعناه يغتسلن ، وأصله يتطهرن فأدغم التاء في الطاء لقرب مخرجيهما ، ومن قال (يَطْهَرْنَ) فمعناه ينقطع دمهن وكلاهما حسن " (3) .

1 (الحجة للقراء السبعة 1 / 293 .

2 (البقرة 220 .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 161 .

" فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (يَطْهَرْنَ) خفيفة ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر والمفضل وحزمة والكسائي (يَطْهَرْنَ) مشددة ، وقرأ حفص عن عاصم (يَطْهَرْنَ) خفيفة " (1) .

قال تعالى : (وَلَا تَقْرُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ) و (حَتَّى يَطْهَرْنَ) من طَهَّرَ يَطْهَرُ و اَطَّهَّرَ يَطْهَرُ وَيَطْهَرُ ، لأن " إذا كانت فاء افتعل صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً قلبت تاؤه طاءً " (2) وهذا ما حصل ، وبعد قلب التاء طاءً أدغم الطاء في الطاء . ولكل بناء معنى من يَطْهَرُ وَيَطْهَرُ ، ولكل قارئ بأحدهما له وجه وحجة ، قال ابن خالويه : " فالحجة لمن شدد أنه طابق بين اللفظين لقوله : (فإذا تطهَّرنَّ) ، والحجة لمن خفف أنه أراد حتى ينقطع الدم لأن ذلك ليس من فعلهن ثم قال (فإذا تطهَّرنَّ) يعني بالماء " (3) . ورتب علماء الفقه على هذين القراءتين حكيمين مختلفين فكأن كل قراءة آية ، واتفقوا على أن إتيان الحائض حرام ولا تحل لزوجها حتى تطهر ، واختلفوا في الطهر الذي أرادته الآية بقراءتها ، هل هو من فعل الحائض أم لا ؟ فمن قرأ بالتشديد فمعناه الاغتسال (4) وهو من فعلهن ومن قرأ بالتخفيف فمعناه انقطاع الدم وهو ليس من فعلهن .

ب _____ قال الباقرلي : " قوله تعالى : (لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ) (5) قرأه نافع بتشديد الدال وأصله (تععدوا) فأدغم التاء في الدال وبقى العين ساكنة في رواية الحلواني وفي رواية غيره نقل فتحة التاء إلى العين فصار (لَا تَعْدُوا) " (6) .

1 (السبعة في القراءات 182 .

2 (التصريف الملوكي 39 .

3 (الحجة في القراءات السبع 96 . وينظر حجة القراءات 135 .

4 (ينظر الكشاف 1 / 265 . وينظر البحر المحيط 2 / 178 .

5 (النساء 153 .

6 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 329 .

" فقرأ نافع (لا تَعُدُّوا) بتسكين العين وتشديد الدال ، وروى عنه ورش (ت 197 هـ)⁽¹⁾ (لا تَعُدُّوا) بفتح العين وتشديد الدال ، وقرأ الباقون (لا تَعُدُّوا) خفيفة ساكنة العين " ⁽²⁾ .

(لا تَعُدُّوا) بمعنى لا تتجاوزوا في يوم السبت ما أبيع لكم إلى ما لم يبيع لكم ، وهو " من قول القائل عدوت في الأمر إذا تجاوزت الحق فيه " ⁽³⁾ ، ومنه " (العدا) في الصيد مجاوزة الرمية الأولى إلى الرمية الثانية فصاعدا " ⁽⁴⁾ .

و (لا تَعُدُّوا) و (لا تَعُدُّوا) في المعنى مثل سابقتهما أي عدم مجاوزة الحد المسموح . والأصل : تَعُدُّوا ⁽⁵⁾ . ففي الأولى نقلت حركة التاء إلى العين قبلها فسكنت التاء وأبدلت دالا وأدغمت في الدال . ولا إشكال هنا . إنما الإشكال في الرواية الثانية عن نافع (تَعُدُّوا) وهي تسكين العين وتشديد الدال فقد جمع بين ساكنين وهما العين والدال الأولى . قال أبو جعفر النحاس : " ولا يجوز إسكان العين ولا يوصل إلى الجمع بين ساكنين في هذا والذي يقرأ بهذا إنما يروم الخطأ " ⁽⁶⁾ . قال ابن خالويه : " وهو قبيح لجمعه بين ساكنين ليس أحدهما حرف مد ولين في كلمة واحدة " ⁽⁷⁾ . وقال أبو البقاء : " وهي قراءة ضعيفة " ⁽⁸⁾ .

واحتج ابن خالويه لهذه القراءة بأن القارئ أسكن العين وهو يريد الحركة . وقد لا تكون حجة بقدر ما تكون توجيهها . وذكر السمين الحلبي في تفسيره هذه

-
- 1 (عثمان بن سعيد بن عدي المصري من كبار القراء غلب عليه لقب ورش لشدة بياضه أصله من القيروان ومولده بمصر ووفاته بها سنة 197 هـ . ينظر الأعلام للزركلي 4 / 205 .
 - 2 (السبعة في القراءات 240 . وينظر التيسير في القراءات السبع 98 .
 - 3 (جامع البيان 9 / 362 .
 - 4 (المسائل المشكلة البغداديات 276 .
 - 5 (ينظر إعراب النحاس 1 / 501 . وينظر الحجة للقراء السبعة 2 / 98 . وينظر حجة القراءات القراءات 218 .
 - 6 (إعراب القرآن للنحاس 1 / 501 .
 - 7 (الحجة في القراءات السبع 128 .
 - 8 (التبيان في إعراب القرآن 1 / 200 .

القراءة وحاول توجيهها بالاختلاس فقال : " وأما الاختلاس فهو قريب للإتيان بحركة ما وإن كانت خفيف إلا أن الفتحة ضعيفة في نفسها فلا ينبغي أن تُخفى لتزداد ضعفا " (1) .

وذكر بعض أصحاب التفاسير (2) الآية والقراءات الواردة بها ولم يتعرضوا يتعرضوا لمسألة النقاء الساكنين لا بالجواز ولا بالمنع .

وأسندها ابن جرير الطبري بآية أخرى تشبهها قراءة ، فقال : " كما قرأ من قرأ (أَمَّنْ لَا يَهْدِي) (3) بتسكين الهاء " (4) وهي قراءة نافع وأبو عمرو (5) .

ودافع أبو علي عن قراءة تسكين العين وتشديد الدال بالحجة والدليل ، فذكر أن النحويين ينكرون الجمع بين الساكنين إذا كان الثاني منهما مدغما ولم يكن الأول حرف لين ، وأجازوا نحو دابة وشابة لهذا ، وقالوا إن المد يصير عوضا من الحركة. وقد قالوا : ثوبٌ بكر وجيبٌ بكر ، فأدغموا وساغ ذلك ، وساغ مثله نحو أُصَيِّمٌ تصغير أصم ، ونحو مُدَيِّقٌ تصغير مُدَّق ، وهو حجر يدق به الطيب (6) ونحو دُويِّبة ، ثم قال : " فإذا جاز ما ذكرنا مع نقصان المد الذي فيه ، لم يمتنع أن يجمع بين الساكنين في نحو (تَعَدُّوا) و (تَخَطَّفَ) (7) وقد جاء في القراءة " (8) .

ونقل صاحب رواية قالون عن نافع عن قال إن منع النقاء الساكنين ليس محل اتفاق بين النحويين إذ من النحويين من يجوز ذلك حتى في المواضع التي اشتهر فيها المنع بينهم وهو مثل ما نحن فيه وقال وإن سلمنا باتفاق المنع عند

1 (الدر المصون 2 / 455 .

2 (ينظر المحرر الوجيز 2 / 219 . وينظر الكشاف 1 / 577 . وينظر البحر المحيط 3 / 403 .

3 (يونس 35 .

4 (جامع البيان 9 / 362 .

5 (ينظر السبعة في القراءات 326 .

6 (ينظر لسان العرب مادة (د ، ق ، ق) .

7 (الحج 29 .

8 (الحجة للقراء السبعة 2 / 98 .

القصد بالقراءة على هذا الوجه وبيتعد كل ظن أو شك بالسهو أو الالتباس أو التوهم أو ماشابه ذلك . وما يمكن أن يقال حولها قد قيل في المسألة السابقة .

5 — أفعلت و فعلت :

أ — قال الباقولي : " قوله تعالى : (فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ) (1) و (يُكَذِّبُونَكَ) . فالتخفيف على أن المعنى : لا يصادفونك كاذبا ، من قولهم : أكذبت الرجل ، أي وجدته كاذبا . ومن قال : (فإنهم لا يكذبونك) فإن المعنى على أنه : لا ينسبونك إلى الكذب ، أي لا يعرفونك بهذه الصفة ، لأنه كانوا يسمونه الأمين قبل النبوة " (2) .

" فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحزمة وابن عامر (لا يُكَذِّبُونَكَ) مشددة ، وقرأ نافع والكسائي (لا يُكَذِّبُونَكَ) خفيفة " (3) .

ويبدو أن المسألة مسألة دلالة ومعنى وإن كان الصرف أساسها ، إذ " كذبت له قلت له كذبت ، ومعنى أكذبت ادعيت أن ما أتى به كذب " (4) . والكذب الصفة المعروفة ، " وأصله في العربية التقصير . ومنه قولهم : كذب عن قرنه في الحرب إذا ترك الحملة عليه " (5) . وأصل هذه الكلمة ذم وإن استعملت في مجال يفيد المدح نحو كذب بالباطل لأنه من أصل فاسد ، هو الكذب ومثله كفر وإن قيل كفر بالطاغوت لأن الكفر والكافر مذمة فهي من أصل فاسد (6)

وما قاله الباقولي في هذه الآية هو قول أغلب الأئمة ، قبله وبعده ، وإن تفاوتت أقوالهم نقصا وزيادة .

1 (الأنعام 34 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 394 .

3 (السبعة في القراءات 257 .

4 (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2 / 242 .

5 (الفروق اللغوية 31 .

6 (ينظر المصدر السابق 31 .

قال الفراء : " ومعنى التخفيف — والله أعلم — لا يجعلونك كذّابا وإنما يريدون أنّ ما جئت به باطل لأنهم لم يجربوا عليه صلى الله عليه وسلم كذبا فيكذّبوه ، وإنما أكذبوه أي ما جئت به كذب لا نعرفه ، والتكذيب أن يقال كذبت والله أعلم " (1) .

وقال غيره (2) قد يكون المعنى على ما ذكر الفراء والزجاج وقد يكون إن البناءين بمعنى واحد أي يكذبونك ويكذبونك بالتشديد والتخفيف .

وذكر صاحب الدر المصون (3) اختلاف الناس ولاشك أنه يقصد الخاصة — المفسرين مثلا — حول معنى التشديد والتخفيف ، وقال قيل هما بمعنى واحد وقيل غيره ، ونقل عن الكسائي أن العرب تقول : كذّبت الرجل إذا نسبت الكذب إليه ، وأكذبتّه إذا نسبت الكذب إلى ما جاء به دون أن تتسبه إليه ، وعلى هذا يكون معنى لا يكذبونك مخففا لا ينسبون الكذب إليك ، وأما التشديد فيكون خبرا محضا عن تكذيبهم إياه والله عز وجل ينفي — لا .

والزمخشري يقول : إن من كذّب محمدا صلى الله عليه وسلم إنما تكذّبه راجع إلى الله سبحانه وتعالى — عز وجل عن ذلك — إذ الرسول رسول الله المصدق ، ويكون كقول السيد لمولاه وقد أهانه بعض الناس : لم يهينوك وإنما أهانوني . وعلى هذا قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ) (4) ، (5) . ويؤيد هذا المعنى تامة الآية وهي قوله تعالى : (وَكَانَ الظَّالِمِينَ بآيَاتِ اللَّهِ يُجْحَدُونَ) (6) .

فهم لا ينسبونك إلى الكذب ولا ينسبون الكذب إليك ، ولكنهم يجحدون بآيات الله بعد أن عرفوا صدقك وصدق ما جئت به .

1 (معاني القرآن للفراء 1 / 331 . وينظر الحجة في القراءات السبع 138 .

2 (ينظر إعراب القرآن للنحاس 2 / 64 . وينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 164 . وينظر

التبيان في إعراب القرآن 1 / 240

3 (ينظر الدر المصون 3 / 48 .

4 (الفتح 10 .

5 (ينظر الكشاف 2 / 14 ، 15 .

6 (الأنعام 34 .

6 — فاعلٌ وتفاعِلٌ وتَفَعَّلَ واحد :

أ _____ قال الباقولي : " قوله عزّ وعلا : (وَمَا جَعَلْ أُنثَىٰ أَجْكَمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ) (1) ... فأما (تَظَاهِرُونَ) و (تَظَاهِرُونَ) و (تَظَاهِرُونَ) و (تَظَهَّرُونَ) فحسنٌ كلها و (ظاهر) و (تَظَاهِرَ) و (تَظَهَّرَ) كلها واحد " (2)

" فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (تَظَهَّرُونَ) بفتح التاء والتنقيط وفي المجادلة مثله غير أن تلك بالياء ، وقرأ عاصم (تَظَاهِرُونَ) خفيفة بضم التاء وبالألف وفتح الظاء ، وقرأ حمزة والكسائي ها هنا (تَظَاهِرُونَ) خفيفة الظاء بفتح التاء وألف بعد الظاء ، وفي المجادلة (يَظَهَّرُونَ) بالياء مشددة الظاء ، وقرأهما ابن عامر (تَظَاهِرُونَ) مشددة الظاء مع ألف مع فتح التاء " (3) .
قال الباقولي : (فحسن كلها كلها واحد)

قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو (تَظَهَّرُونَ) هو من تتظهرون وأدغم التاء في الظاء وهذا كثير ، وقراءة عاصم (تَظَاهِرُونَ) وهو من ظاهر امرأته ظهارا والظهار قال ابن عطية : " وأنكرها أبو عمرو ، وقال : إنما هذا في المعاونة " (4) . والمظاهرة تأتي بمعنى المساعدة والمعاونة كقوله تعالى : (وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ) (5) . وذكر أبو علي أن هذا مما اتفق لفظه واختلف معناه (6) ، وقراءة حمزة والكسائي (تَظَاهِرُونَ) أيضا هي من تتظاهرون حذف التاء للتخفيف ، وقرأ ابن عامر (تَظَاهِرُونَ) من تتظاهرون إلا أن التاء أدغمت في الظاء ، فصار التخفيف في التاء مرة بالحذف ومرة بالإدغام .

1 (الأحزاب 4 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1067 .

3 (السبعة في القراءات 519 .

4 (المحرر الوجيز 5 / 289 .

5 (الأحزاب 26 .

6 (ينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 280 .

ب _____ قال الباقولي : " قوله تعالى : (وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ) (1) و (تُصَاعِرُ) لغتان حسنتان " (2) .

" ف _____ قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر (ولا تصعّر)
بغير ألف ، و _____ رأ الباقيون (تصاعر) بألف " (3) .

قال أبو علي : " يشبه أن يكون : (ولا تصعّر) و (ولا تصاعر) بمعنى ، كما قال سيبويه في ضعّف وضاعف " (4) . ونقل الفارسي عن الأخفش أن التثقيب لغة تميم والتخفيف لغة الحجاز ، أما عن معنيهما فهو من الصعر وهو داء يصيب الإبل فيجعلها تلفت رؤوسها عن أعناقها (5) ، فالصعر الميل الميل بالوجه تكبرا ، ومن قول الشاعر (6) :

وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ صَعَّرَ خَدَّهُ أَقْمَنَا لَهُ مِنْ مَيْلِهِ فَتَقَوَّمَا

" و (تصاعر) من واحد مثل عافاه الله " (7) أي أن هذا الفعل لا يقتضي المشاركة أو أن يكون له فاعلان وإن جاء على صيغة التفاعل .

إذن (تصعّر) و (تصاعر) بمعنى واحد كما قال الباقولي أولا هما لغتان حسنتان قال ابن جرير : " والصواب في ذلك أن يقال أنهما قراءتان قد

1 (لقمان 17 .

2 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1058 .

3 (السبعة في القراءات 513 .

4 (الحجة للقراء السبعة 3 / 372 .

5 (ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة 2 / 127 . وينظر الحجة في القراءات السبع 286 . وينظر

أضواء البيان 6 / 180 .

6 (البيت من الطويل وهو لعمر بن حنيّ في مجاز القرآن 2 / 127 . وفي تفسير الطبري 20 /

143 . وفي تفسير القرطبي 4372 . وفي الدر المصون 5 / 388 . وفي أضواء البيان 6 /

180 . ونسبه صاحب المعجم المفصل في شواهد العربية للمتلمس في ديوانه 24 ، ينظر المعجم

المفصل لشواهد العربية 7 / 108 .

7 (إعراب القرآن للنحاس 3 / 286 .

قرأ بكل واحدة منهما علماء من القراء فبأيهما قرأ القارئ فمصيب " (1) .
فتفعل وفاعل بمعنى واحد .

7 — فعل وافتعل :

قال الباقولي : " قوله تعالى : (لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى) (2) وقرأ (لا يَسْمَعُونَ) ، أصله يتسمعون فأدغم التاء في السين لأنها مهموسة مثل السين ، ولهذا قال ست وأصله سدس ، وقالوا هو شر النات يريدون الناس " (3) .
" فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (لا يَسْمَعُونَ) مشددة ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو (لا يَسْمَعُونَ) خفيفة " (4) .

ولا خلاف بين أهل الاحتجاج في هذا فجميعهم (5) قالوا بأن (يَسْمَعُونَ) من يتسمعون ، وأدغمت التاء في السين تخفيفاً ، لأنها متجانسان في الصفة ، فكلاهما مهموس . قال ابن جني : " فلما كانت التاء والسين مهموستين جاز إبدال كل واحدة منهما من أختها " (6) وذكر سيبويه أن العرب أدغمت التاء في السين ، وعده من الإدغام الشاذ وغير المطرد ، قال : " ومن ذلك ست وإنما أصلها سدس " (7) ، ولم يذكر لذلك علة سوى التخفيف ، ولأنه مما كثر في كلامهم ، فلقرب المخرجين واشتراكهما في الهمس أدغمت التاء في السين (8) .

1 (جامع البيان 20 / 143 .

2 (الصافات 8 .

3 (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1123 .

4 (السبعة في القراءات 547 .

5 (ينظر الحجة في القراءات السبع 301 . وينظر الحجة للقراء السبعة 3 / 314 . وينظر حجة القراءات 605 ، 606 .

6 (سر صناعة الإعراب 1 / 197 .

7 (الكتاب 4 / 481 .

8 (ينظر المصدر السابق 4 / 481 .

وفصل ابن جني ذلك : بأن السين في سدس قلبت تاء لتقرب من الدال التي قبلها فصارت سدت فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا في المخرج أبدلت الدال تاء لتوافقها في الهمس فصارت سنت ثم أدغمت التاء في التاء فصارت ست . وقال في الخصائص : " فالتغيير الأول للتقريب من غير إدغام والتغيير الثاني مقصود به الإدغام " (1) .

و (يسمعون) و (يسمعون) من فعل وافتعل . قال أبو علي : " ولا فصل بين فعلت وافتعلت في ذلك لاتفاقهما في التعدي " (2) .
و (لا يسمعون) أكثر مبالغة في نفي السمع عنهم فهم لا يسمعون حتى وإن حاولوا السمع بالتسمع .

1 (الخصائص 2 / 145 . وينظر ارتشاف الضرب 1 / 348 ، 349 .

2 (الحجة للقراء السبعة 3 / 315 .

الخاتمة

الحمد لله أولاً ، وآخراً ، والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا .

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل ، وأعانني على تمامه حسب مشيئته ، وأسأله سبحانه أن أكون قد وفقت في تحقيق أهداف هذا البحث ، والمتمثلة في دراسة المسائل اللغوية في كتاب (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات) للباقولي بطريقة مختصرة ، وميسرة ، لتكون مقدمة من خلالها يستطيع الدارس الوقوف على المطولات التي ألفت في مستويات اللغة ، من أصوات ، و صرف ، ونحو ، ودلالة ، وقد جاءت هذه الأطروحة في مقدمة ، وضحت فيها دوافع اختيار الموضوع ، وأهميته ، والدراسات السابقة ، وخطة البحث ، ومنهجه ، ثم اتبعت ذلك بتمهيد ، تناولت فيه إلماحة عن مؤلف الكتاب ، تمثلت في اسمه ، ولقبه ، ومولده ، ووفاته ، وعلومه ، وآثاره ، وإلماحة عن الكتاب محل البحث ، تمثلت في اسمه ، ونسبته لصاحبه ، ومصادره ، وشواهد ، وأثره في المصنفات بعده . وجاءت بعد ذلك أبواب البحث وفصوله ، والتي اشتملت على المسائل التي قصدت بالدراسة ، وفي نهايته بحمد الله أصل إلى الخاتمة والتي أسجل فيها النتائج الآتية :

— بينت لي الصحبة مع هذا الكتاب خلال مدة الدراسة أن صاحبه من كبار العلماء في النحو والتوجيه والتعليل للقراءات وعلوم القرآن عموماً .
— إن لكتاب (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات) أهمية كبيرة بين الكتب التي تناولت علل القراءات القرآنية وتوجيهها وإعرابها فقد اشتمل على كثير من الدقائق والآراء المتعلقة بذلك .

— لمؤلف الكتاب محل الدراسة آراء خالف فيها أقوال كثير من النحاة الذين سبقوه .

— الباقولي بصري المذهب ، مهتماً لآراء سيبويه ، ونصوصه ، وكان في كتابه هذا يقول بقوله في أغلب مسأله .

— مع كونه بصري المذهب لم يكن متعصبا له ، وإنما كانت له استقلالية في التفكير ، والتحليل ، والآراء . وكان يناقش أقوال سيبويه ، وأقوال من تبعه فيها ، قال في أحد هذه المواضع : " فلا أدري ما أصنع بقوله ... ويقول من اقتدى به ... "

— انفرد بكثير من الآراء لم يسبق إليها ، وكان في أغلبها صائبا ، ولها وجه في العربية ، وإن كان في بعض انفرداته جانبه الصواب .

— خالف الباقولي آراء البصريين والكوفيين ، في بعض المواضع والآراء ، ومنها على سبيل المثل ، منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، حيث خصوه بضرورة الشعر ، ووجه هو قراءة ابن عامر في آية الأنعام المشهورة في هذه المسألة بقوله : " على تقدير : وقتل شركائهم أولادهم ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول " .

— يعد كتاب (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات) موسوعة لعرض آراء السابقين له ، في مختلف علوم اللغة ، ففيه يتجلى بوضوح اطلاع الباقولي على مصنفات سابقيه ، وآرائهم ، وتتبعات هذه الآراء ، ودراستها ، ونقدها ، والاستفادة منها ، فكان يعتمد عليها كثيرا في مادة كتابه ، وينقل منها بعزو إلى أصحابها ، وفي أكثر الأحوال دون عزو .

— ظهر أثر كتاب الباقولي (كشف المشكلات) واضحا في المصنفات التي تلتها ، ومن أبرزها البيان في إعراب القرآن لابن الأنباري .

— كان تصنيف الباقولي لكتابه (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات) في السنة العشرين بعد المائة الخامسة . ومستند ذلك قوله : " فإن راجعنا درس الكتاب بعد هذه السنة وهي سنة العشرين ووقفنا للصواب والهداية لمعنى تلك الكلمة إذ لم يفتح إلى الآن ، نمحك ما نُعطى إن شاء الله " . وتاريخ وفاته في التراجم 543 هـ .

وأود أن أختتم بحثي هذا بتوصية يتيمة وهي :

— أوصي بفرض منهجية لتحقيق الكتب والمخطوطات تتمثل في التحقق من نقول مؤلف الكتاب أو المخطوط وما في حكمها من قوله مثلا :

قال فلان . أو : ذكره فلان في كتابه كذا ، فعلى من يتصدى لتحقيق الكتب أن يتأكد من صحة تلك النقول وصحة مواضعها خدمة للعلم والمتعلمين .
وفي الختام أو أن أشيد بعمل محقق الكتاب محل الدراسة ، الدكتور محمد أحمد الدالي ، فجزاه الله كل خير ، وبارك له في حسناته بما يكفي لرضا ربه عنه ، فقد أعطى عمله كل ما يستحق ، وما ذكرني بتلك التوصية ، إلا عمله المميز ، وخاصة إذا ما تمت موازنته مع بعض الأعمال المماثلة (التحقيق) .

4- ثبت المصادر والمراجع

_____ القرآن الكريم . ففي البحث أقيمت شكل الآيات وترقيمها على ما ورد في كتاب كشف المشكلات ، أما في فهرس الآيات فقد ضبطت الآيات ورقمتها وفق المصحف المتداول في بلادنا (مصحف الجماهيرية) وذلك برواية قالون عن نافع .

_____ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، صنعه جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي ت 543 هـ ، حققه وعلق عليه ووضع فهرسه الدكتور محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الأولى 1415 هـ _____ 1995 م .

_____ كتاب السبعة في القراءات ، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي ، تحقيق شوقي ضيف ، الناشر دار المعارف القاهرة مصر ، الطبعة الثانية 1400 هـ .

_____ إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع ، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المتوفى سنة 665 هـ المعروف بأبي شامة ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، الناشر شركة مصطفى البابي الحلبي القاهرة مصر .

- _____ الإِتقان في علوم القرآن ، تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، قدم له وعلق عليه الأستاذ محمد شريف سكر ، راجعه الأستاذ مصطفى القصاص ، مكتبة المعارف الرياض ، الطبعة الثانية 1416 هـ — 1996 م .
- _____ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، لقاضي القضاة الإمام أبي السعود محمد بن محمد العمادي المتوفى سنة 951 هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت — لبنان الطبعة الثانية 1411 هـ — 1990 م .
- _____ الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة 316 هـ ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة 1999 م .
- _____ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تأليف محمد الأمين بن محمد بن المختار الشنقيطي المتوفى سنة 1393 هـ ، تحقيق مكتب البحوث والدراسات ، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر بيروت — لبنان تاريخ الطبع 1415 هـ — 1995 م .
- _____ إعراب القراءات السبع وعللها ، تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني النحوي الشافعي المتوفى سنة 370 هـ ، حققه وقدم له الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكة المكرمة جامعة أم القرى ، مكتبة الخانجي القاهرة — مصر الطبعة الأولى 1413 هـ — 1992 م .
- _____ إعراب القرآن الكريم وبيانه ، تأليف الأستاذ محي الدين درويش ، دار اليمامة دمشق بيروت — دار ابن كثير دمشق بيروت — دار الإرشاد للشؤون الجامعية حمص سورية الطبعة الثامنة 1422 هـ 2001 م .
- _____ إعراب القرآن للنحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المتوفى سنة 338 هـ ، تحقيق زهير غازي زاهد ، الناشر عالم الكتب بيروت 1409 هـ 1988 م .
- _____ إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب اللبناني بيروت ، الطبعة الثالثة 1406 هـ — 1986 م .

_____ إعراب القراءات الشواذ للإمام العلامة أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، حققه وضبطه الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة 1424هـ 2003 م .

_____ الأعلام للزركلي ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، تأليف خير الدين الزركلي .

_____ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري ، دار الفكر دمشق .

_____ أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، تفسير البيضاوي (المكتبة الشاملة الإصدار الثالث) .

_____ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى سنة 761 هـ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل بيروت لبنان 1399 هـ — 1979 م .

_____ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي ، تحقيق أنس مهرة ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى 1419 هـ — 1998 م .

_____ أثر اللغة في اختلاف المجتهدين ، عبد الوهاب تأليف عبد السلام طويلة ، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة ، الإسكندرية — مصر ، الطبعة الثالثة 2010 م
_____ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة 745 هـ ، تحقيق وشرح ودراسة د . رحب عثمان محمد مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى 1418 هـ — 1998 م .

_____ الاقتراح في علم أصول النحو ، تأليف الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة 911 هـ تحقيق محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى 1418 هـ — 1998 م .

_____ الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة 337 هـ ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس بيروت لبنان ، الطبعة السادسة 1996 م .

- _____ الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن
يونس الدوني 570هـ — 646 هـ ، تحقيق الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد عبد الله ،
دار سعد الدين دمشق سورية ، الطبعة الثانية 1431 هـ — 2010 م .
- _____ البدر الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرية ،
تأليف خادم العلوم عبد الفتاح القاضي ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي
الحلبي وأولاده بمصر .
- _____ البرهان في علوم القرآن ، تأليف بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر
الزركشي المتوفى سنة 794 هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر دار
إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الأولى 1376 هـ 1957
م .
- _____ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن
السيوطي ، تحقيق الدكتور علي محمد عمر ، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة .
- _____ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، تأليف محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ،
تحقيق محمد المصري ، دار النشر جمعية إحياء التراث الإسلامي الكويت ، الطبعة
الأولى 1407 هـ .
- _____ البيان في غريب إعراب القرآن ، تأليف أبي البركات الأنباري ، تحقيق دكتور
طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا دار الكتاب العربي للطباعة والنشر
القاهرة
- _____ تاج العروس من جواهر القاموس ، المؤلف محمد بن محمد عبد الرزاق
الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي ، تحقيق مجموعة من المحققين ،
الناشر دار الهداية .
- _____ التبيان في إعراب القرآن ، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله
العكبري ، تحقيق محمد علي البجاوي ، دار ابن خلدون الإسكندرية مصر .
- _____ تحبير التيسير في القراءات العشر ، لابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد
بن محمد بن علي بن يوسف المتوفى سنة 833 هـ ، دراسة وتحقيق الدكتور أحمد

- مفلح القضاة ، من مطبوعات جمعية المحافظة على القرآن الكريم فرع الزرقاء
— الأردن ، الطبعة الثانية 1431 هـ — 2010 م .
- تفسير القرآن العظيم ، المؤلف أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي
الدمشقي المتوفى 774 هـ ، المحقق سامي بن محمد سلامة ، الناشر دار طيبة للنشر
والتوزيع ، الطبعة الثانية 1420 هـ — 1999 م .
- تفسير القرآن العظيم للإمام أبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي ، طبعة جديدة
ومنقحة ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان
، الطبعة الثانية 2001 م .
- تفسير البحر المحيط ، تأليف محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان المتوفى 745 هـ
، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد عوض ، الناشر دار الكتب
العلمية بيروت — لبنان 1422 هـ — 2001 م .
- تفسير التحرير والتنوير ، تأليف سماحة الأستاذ العلامة الإمام الشيخ محمد
الطاهر ابن عاشور ، الدار التونسية للنشر — الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع
والإعلان .
- التصريف الملوكي ، لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة 392 هـ ، تحقيق
الدكتور ديزيره سقال ، دار الفكر العربي بيروت — لبنان .
- التكملة لأبي علي الحين بن أحمد بن عبد الغفار النحوي المتوفى سنة 377 هـ ،
تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب بيروت — لبنان ،
الطبعة الثانية 1419 هـ — 1999 م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المؤلف أبو محمد بدر الدين
حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي المتوفى سنة 749 هـ
، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى
1428 هـ — 2008 م .
- التيسير في القراءات السبع ، تأليف الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان
بن سعيد بن عمرو الداني المتوفى سنة 444 هـ ، الناشر دار الكتاب العربي بيروت

- _____ جامع البيان في تأويل القرآن ، تأليف محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملّي أبو جعفر الطبري 224 هـ _____ 310 هـ ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، الناشر مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى 1420 هـ 2000 م .
- _____ الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي بيروت — لبنان — الطبعة الثالثة 2000 م .
- _____ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، مع فوائد نحوية هامة ، تصنيف محمود صافي ، دار الرشيد دمشق بيروت _____ مؤسسة الإيمان بيروت — لبنان .
- _____ جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد ، حققه وقدم له رمزي منير البعلبكي ، دار العلم للملايين بيروت — لبنان ، سنة الطبع 1987 م .
- _____ الجنى الداني في حروف المعاني ، صنعه الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية بيروت _____ لبنان ، الطبعة الأولى 1413 هـ _____ 1992 م .
- _____ حجة القراءات ، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة بيروت — لبنان ، الطبعة الخامسة 1422 هـ _____ 2001 م .
- _____ الحجة في القراءات السبع ، تأليف الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله المتوفى سنة 370 هـ ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق بيروت _____ لبنان ، الطبعة الرابعة 1401 هـ .
- _____ الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد ، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي المتوفى سنة 377 هـ ، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى 1421 هـ 2001 م .

- _____ الحذف في الأساليب العربية ، لإبراهيم عبد الله رفيده ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس ليبيا ، الطبعة الأولى 2002 م .
- _____ حروف الجر وأثرها في الدلالات ، لمحمد طيب فانكا الناغوري ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس ليبيا ، الطبعة الأولى 2002 م .
- _____ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي المتوفى سنة 1093 هـ ، تحقيق محمد نبيل طريف / إميل بديع يعقوب ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت — لبنان 1998 م .
- _____ الخصائص ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، طبع في مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الخامسة 2010 م .
- _____ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تأليف الإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد عوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الدكتور جاد مخلوف جاد والدكتور زكرياء عبد المجيد النوتي ، قدم له وقرّظه الدكتور أحمد محمد صيره ، دار الكتب العلمية لبروت — لبنان ، الطبعة الأولى 1414 هـ — 1994 م .
- _____ دلائل الإعجاز ، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الجرجاني المتوفى سنة 471 هـ ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى 1422 هـ — 2001 م .
- _____ الدليل المفهرس لألفاظ القرآن الكريم بحاشية المصحف الشريف ، دكتور حسين محمد فهمي الشافعي ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة جمهورية مصر العربية القاهرة — الإسكندرية ، الطبعة الرابعة 1433 هـ — 2012 م .
- _____ ديوان جرير ، جرير بن عطية 28 — 110 هـ ، مع السيرة والأقوال والنوادر ، إعداد محمد عبد الرحيم ، دار الراتب الجامعية بيروت — لبنان .
- _____ ديوان حسّان بن ثابت ، تحقيق دكتور سيد حنفي حسنين ، مراجعة حسن كامل الصيرفي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة — مصر ، سنة الطبع 1394 هـ — 1974 م ، جمهورية مصر العربية ، وزارة الثقافة ، المكتبة العربية .

- ديوان ذي الرمة ، اعتنى به وشرح غريبه عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى 1427 هـ — 2006 م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، تأليف العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي المتوفى سنة 1270 هـ ، ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية ، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى 1422 هـ — 2001 م .
- زاد المسير في علم التفسير ، المؤلف عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ، الناشر المكتب الإسلامي بيروت — لبنان ، الطبعة الثالثة 1404 هـ .
- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د. حسن هندواوي ، الناشر دار القلم دمشق ، الطبعة الأولى 1985 م .
- شرح أبيات سيبويه ، تأليف أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي المتوفى سنة 385 هـ ، حققه وقدم له الدكتور محمد علي سلطاني ، دار العصماء — دمشق ، الطبعة الأولى 2008 م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث القاهرة مصر ، 1999 م .
- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي الأندلسي المتوفى سنة 672 هـ ، تحقيق محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي السيد ، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى 1422 هـ — 2001 م .
- شرح التصريح على التوضيح ، تأليف خالد بن عبد الله الأزهرري ، دار الكتب العلمية بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى 1421 هـ — 2000 م .

—— شرح الجمل في النحو ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق ودراسة الدكتور خليل عبد القادر عيسى ، الدار العثمانية عمان ، دار ابن حزم بيروت ، الطبعة العاشرة 1432 هـ ——— 2011 م .

—— شرح الحدود النحوية ، تأليف جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي المتوفى سنة 972 هـ ، حققه وقدم له الدكتور محمد الطيب الإبراهيم ، دار النفائس بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى 1417 هـ ——— 1996 م .

—— شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، قدم له وعلق على حواشيه سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت — لبنان ، 1986 م .

—— شرح الرضي على الكافية ، تأليف رضي الدين الاسترأبادي ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة فار يونس 1978 م .

—— شرح شافية ابن الحاجب ، تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي المتوفى سنة 685 هـ ، مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب المتوفى سنة 1093 هـ ، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة محمد نور الحسن محمد الزفزاف و محمد يحي عبد الحميد ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت — لبنان 1975 م .

—— شرح الشاطبية (حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع) للقاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الأندلسي المتوفى سنة 590 هـ ، تأليف فضيلة الشيخ محمد الدسوقي أمين كحيلة ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، الطبعة الأولى 1434 هـ — 2013 م .

—— شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لجمال الدين محمد بن مالك المتوفى سنة 672 هـ ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني بغداد 1978 م .

—— شرح الكافية الشافية ، تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي ، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى 1982 م .

—— شرح المفصل لابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة 646 هـ ، تحقيق الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين دمشق ، الطبعة الأولى 1434 هـ — 2013 م .

—— شرح الملوكي في التصريف ، صنعه ابن يعيش ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الأوزاعي بيروت — لبنان ، الطبعة الثانية 1408 هـ — 1988 م .

—— الصاحبى ، كتاب في فقه اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء المتوفى سنة 395 هـ ، تحقيق الشيخ أحمد صقر ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 1425 هـ — 2005 م .

—— الصحاح للجوهري ، تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين بيروت — لبنان ، الطبعة الرابعة 1407 هـ — 1987 م .

—— صحيح البخاري ، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي ، دار الحديث القاهرة ، سنة الطبع 2004 م .

—— صحيح مسلم ، للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى سنة 261 هـ ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى 1421 هـ — 2001 م .

—— صحيح مسلم بشرح الإمام النووي ، للإمام محيي الدين أبي زكرياء يحيى بن شرف النووي 621 هـ : 676 هـ ، ضبط وتحقيق رضوان جامع رضوان ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة ، الطبعة الأولى 2001 م .

—— علم التصريف العربي ، تأليف د . صالح سليم الفاخري ، منشورات إلقاء فاليثا مالطا 1999 م .

—— غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ، (المكتبة الشاملة الإصدار الثالث) .

—— فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني 773 هـ : 852 هـ ، عن الطبعة التي حقق

أصلها عبــــد العزيز بن عبد الله بن باز ، ورقم كتبها وأبوابها
وأحاديثها محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث القاهرة 1424 هـ — 2004 م

———— الفروق اللغوية ، للإمام أبي هلال العسكري ، تقديم وتحقيق إيهاب محمد
إبراهيم ، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع والتصدير القاهرة .

———— القاموس المحيط ، تأليف الإمام مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن
إبراهيم الفيروزأبادي الشيرازي الشافعي ، طبعة جديدة لوانان ، دار الكتب العلمية
بيروت — لبنان الطبعة الأولى 1420 هـ — 1999 م .

———— الكامل في اللغة والأدب ، المؤلف محمد بن يزيد المبرد أبو العباس المتوفى
سنة 285 هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر دار الفكر العربي القاهرة ،
الطبعة الثالثة 1417 هـ — 1997 م .

———— الكتاب ، كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح عبد
السلام محمد هارون ، دار الكتب العلمية بيروت — لبنان الناشر مكتبة الخانجي
القاهرة الطبعة الثالثة 1408 هـ — 1988 م .

———— الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تأليف أبي
القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي . ومعه 1 — حاشية
السيد الشريف علي بن محمد السيد زين الدين أبي الحسن الحسيني الجرجاني . 2
— كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للإمام ناصر الدين أحمد بن
محمد المنير الإسكندري المالكي . بأخره تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات
للعالم المدقق محب الدين أفندي ، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

———— كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للعلامة المولى مصطفى بن عبد الله
القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بالملا كاتب الجلي والمعروف بحاجي خليفة
1017 هـ — 1067 هـ ، دار الكتب العلمية بيروت — لبنان 1413 هـ —
1992 م .

- _____ الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها للإمام أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي المتوفى سنة 437 هـ ، تحقيق الشيخ عبد الرحيم الطرهوني ، دار الحديث القاهرة سنة الطبع 2007 م .
- _____ اللام في القرآن الكريم معانيها وعللها ، أحمد إسماعيل الوحيدي ، دار البيارق عمّان _____ الأردن ، الطبعة الأولى 1420 هـ _____ 1999 م .
- _____ اللباب في علوم الكتاب ، تأليف أبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض ، دار الكتب العلمية — بيروت لبنان — الطبعة الأولى 1419 هـ _____ 1998 م .
- _____ اللباب في علل البناء والإعراب ، تأليف أبي البقاء العكبري محب الدين عبد الله بن الحسين البغدادي المتوفى سنة 616 هـ ، تحقيق محمد عثمان ، الناشر مكتبة الثقافة الدينية القاهرة — مصر ، الطبعة الأولى 1430 هـ _____ 2009 م .
- _____ لطائف الإشارات لفنون القراءات ، للإمام الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد القسطلاني المتوفى سنة 923 هـ ، تحقيق ودراسة عبد الرحيم الطرهوني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الأولى 2013 م .
- _____ لسان العرب ، للإمام العلامة ابن منظور ، طبعة مراجعة ومصححة بمعرفة نخبة من السادة الأساتذة المتخصصين ، دار الحديث القاهرة 2003 م .
- _____ لمسات بيانية في نصوص من التنزيل ، للدكتور صالح فاضل السامرائي ، دار عمّار ، عمّان _____ الأردن ، الطبعة الخامسة 1430 هـ _____ 2009 م .
- _____ لمسات بيانية في نصوص من التنزيل ، للدكتور صالح فاضل السامرائي (المكتبة الشاملة — الإصدار الثالث)
- _____ مجاز القرآن ، صنعه أبي عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة 210 هـ ، عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين ، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة .

- _____ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المتوفى سنة 546 هـ ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 2001 م .
- _____ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى 392 هـ ، الناشر وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية 1420 هـ — 1999 م .
- _____ المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى 1998م .
- _____ المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي 377 هـ ، تحقيق ودراسة محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر ، الطبعة الأولى 1985 م .
- _____ المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي 377 هـ ، تحقيق ودراسة محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر ، الطبعة الأولى 1982 .
- _____ المسائل العضديات ، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى 1432 هـ — 2011 م .
- _____ المسائل المشكلة ، المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي النحوي 288 هـ : 377 هـ ، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني بغداد .
- _____ المستدرك على الصحيحين ، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت — لبنان ، الطبعة الثانية 1422 هـ — 2002 م .
- _____ مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي المتوفى سنة 437 هـ ، تحقيق محمد عثمان ، الناشر مكتبة الثقافة الدينية القاهرة ، الطبعة الأولى 1420 هـ — 2009 م .

- _____ معجم الأدباء ، أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي المتوفى سنة 626 هـ ، دار الكتب العلمية بيروت _____ لبنان 1411 هـ _____ 1991 م .
- _____ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن بحاشية المصحف الشريف ، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث القاهرة 2007 م .
- _____ المعجم الوافي في النحو والصرف والإعراب ، إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس _____ لبنان ، الطبعة الأولى 2011 م .
- _____ معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ، تأليف عمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى بيروت _____ دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان .
- _____ معاني القرآن للفراء ، تأليف أبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة 207 هـ ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة 1403 هـ 1983 م .
- _____ معاني القرآن للأخفش ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط المتوفى سنة 215 هـ ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة ، الطبعة الأولى 1411 هـ _____ 1990 م .
- _____ معاني القرآن وإعرابه ، المؤلف إبراهيم بن السرى بن سهل أبو إسحق الزجاج المتوفى سنة 311 هـ ، الناشر عالم الكتب بيروت _____ لبنان ، الطبعة الأولى 1408 هـ 1988 م .
- _____ معاني القرآن لأبي جعفر النحاس المتوفى سنة 338 هـ ، تحقيق د / يحيى مراد ، دار الحديث القاهرة سنة الطبع 1425 هـ _____ 2004 م .
- _____ مغني اللبيب عن كتب الأعراب المؤلف جمال الدين أبو محمد عبد اللع بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر بيروت _____ لبنان الطبعة السادسة 1985 م .
- _____ مفاتيح الغيب تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، للإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الرّي ، إشراف مكتب التوثيق والدراسات في دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 1425 هـ _____ 2005 م .

- _____ المفصل في صنعة الإعراب ، تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة 538 هـ ، قدم له وبوبه الدكتور علي بو ملحم ، دار مكتبة الهلال بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى 1993 م .
- _____ مقاييس اللغة ، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء المتوفى سنة 395 هـ ، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل بيروت — لبنان .
- _____ المقتضب ، تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة 285 هـ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب بيروت — لبنان .
- _____ المنصف ، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة 392 هـ لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني البصري المتوفى سنة 247 هـ ، تحقيق وتعليق محمد عبد القادر أحمد عطا ، دار الكتب العلمية بيروت — لبنان ، منشورات محمد علي بيضون ، الطبعة الأولى 1999 م
- _____ الموضح في وجوه القراءات وعللها ، تأليف الإمام نصر بن علي بن محمد أبي عبد الله الشيرازي الفسوي النحوي المعروف بابن أبي مريم المتوفى سنة 565 هـ ، تحقيق ودراسة الدكتور عمر حمدان الكبيسي ، الطبعة الثانية 2002 م .
- _____ النحو الوافي تأليف عباس حسن المتوفى سنة 1398 هـ ، الناشر دار المعاف القاهرة ، الطبعة الخامسة عشرة .
- _____ النشر في القراءات العشر ، المؤلف شمس الدين أبو الخير بن الجزري محمد بن محمد بن يوسف ، المحقق علي محمد الضباع ، الناشر المطبعة التجارية الكبرى .
- _____ نزهة الطرف في علم الصرف ، تأليف أحمد بن محمد الميداني ت 518 هـ ، شرح ودراسة دكتورة يسرية محمد إبراهيم حسن ، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة — مصر ، الطبعة الأولى .
- _____ هدية العارفين (المكتبة الشاملة الإصدار الثالث)
- _____ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة 911 هـ ، تحقيق عبد الحميد هندواوي ، الناشر المكتبة التوفيقية القاهرة — مصر .

_____ الوافي بالوفيات ، تأليف صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى 1425 ، 1426 هـ _____ 2005

م .

_____ حولية المجمع ، مجلة مجمع اللغة العربية طرابلس ، العدد الأول 2003 م .
_____ مجلة الهدى الإسلامي السنة الثانية العدد الرابع ، ربيع الأول 1434 هـ _____
فبراير 2013 م . مجلة نصف سنوية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن إدارة الدراسات والبحوث بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية _____
ليبيا .

_____ المؤتمر الدولي الرابع للصوتيات (اللغة أصوات) ، الناشر مجمع اللغة العربية طرابلس _____ ليبيا ، سنة النشر 2010 م .

5 — فهرس الموضوعات

ت	الم	موضوع	الصفحة	ات
			1	المق
		دمة	أ	
			2	التمهيد
			1	
			3	الباب الأول : المسائل النحوية
			12	
			4	الفصل الأول : المسائل النحوية في الأسماء
			13	
			1	مسائل في الاستثناء
			14	
			2	مسائل في البدل
			19	
			3	الجر على الجوار
			21	

..... مسائل في الحال	4	25
..... مسائل في الحذف	5	31
..... حذف التتوين	أ	31
..... حذف المبتدأ	ب	32
..... حذف المضاف	ج	36
..... حذف المفعول	د	41
..... حذف الموصوف	هـ	47
..... حذف ياء النفس	و	50
..... مسائل في الحمل على الموضع	6	51
..... مسائل فيالخبر	7	58
..... مسائل في اسم الفاعل	8	63
..... تتوينه وإعماله أو إضافته	أ	63
..... اسم الفاعل عمله بمعناه	ب	65

..... مسائل في الاشتغال	9	
	69	
..... مسائل في الإضافة	10	
	71	
أ — الفصل بين المضاف والمضاف إليه		71
ب — المضاف يكتسب التذكير والتأنيث من المضاف إليه		73
ج — المضاف يكتسب البناء		75
د — الإضافة المحضة		77
هـ — إضافة الشيء إلى نفسه أو إلى صفته ...		78
..... مسائل في الظرف	11	
	80	
..... مسائل في العطف	12	
	84	
أ — العطف على محذوف		84
ب — العطف على الضمير المجرور		86
ج — العطف على عاملين		89
د — العطف على الموضع		91

ه — عطف المظهر على المضمير	92
13 — مسائل في المفعول المطلق.....	
5 — الفصل الثاني : المسائل النحوية في الأفعال ...	
	98
1 — تذكير الفعل وتأنيثه	
	99
2 — فعلية حاشا	
	104
3 — جواز رفع الفعل وجزمه	
	105
4 — جواز رفع الفعل ونصبه	
	112
5 — إسناد الفعل للفاعل مثل إسناده للمفعول	
	121
6 — الفعل التام والناقص	
	122
6 — الفصل الثالث : المسائل النحوية في الأدوات والحروف	
	125
1 — أم منقطعة أم متصلة	
	126
2 — إِنَّ	
	128
أ — قراءة (إِنَّ) بالتشديد والتخفيف	

..... ب — قراءة (إن) بفتح الهمزة وكسرها.....	134
..... ج — أن بمعنى لعلّ	141
..... 3 — ربّ	143
..... 4 — على بمعنى الباء	145
..... 5 — اللام	146
..... أ — كسر لام الجود وفتحها	146
..... ب — كسر لام الأمر وسكونها	149
..... ج — لام القسم	150
..... 6 — لا النافية للجنس	152
..... 7 — لما بكسر اللام وفتحها	155
..... 8 — ما	156
..... 9 — ماذا	161
..... 10 — مثل	163

.....الهمزة	_____	11	
			165
.....الواو	_____	12	
			169
.....إفادة الواو للترتيب	_____ أ		169
.....واو الحال	_____ ب		170
.....الياء	_____	13	
			172
.....فتح ياء المتكلم وإسكانها	_____ أ		172
.....ياء التنبيه	_____ ب		174
.....الباب الثاني : المسائل الصوتية والصرفية	_____7		176
.....الفصل الأول : المسائل الصوتية	_____ 8		177
.....الإبدال	_____	1	177
.....الإتباع	_____	2	179
.....إتباع الضمة الضمة	_____ أ		179
.....كسر الياء إتباعا لكسرة الهمزة	_____ ب		182

ج — صرف ما لا ينصرف إبتاعا لما قبله

187

..... الإسكان	_____	3
		189
..... الإشباع	_____	4
		197
..... الإظهار	_____	5
		202
..... النقاء الساكنين	_____	6
		204
..... التخفيف	_____	7

206

9 — الفصل الثاني : المسائل الصرفية

211

أ — أولاً في الأسماء

212

..... فُعُولٌ وفِعُولٌ

212

..... فاعلٌ وفاعِلٌ

213

..... جمعٌ والجمع

214

..... فَعْلٌ وفِعُولٌ

217

..... فَعْلٌ وفَعْلٌ

219

..... فُعْلُ جمع فَعْلٌ	6	219
..... فَعْلٌ مفر لا غير	7	222
..... فَعْلٌ جمع فَعْلَةٌ	8	223
..... فَعْلَةٌ وَفَعْلَةٌ	9	224
..... جمع فُعْلَةٌ	10	225
..... فَعُولٌ بمعنى مفعول	11	227
..... اسما الزمان والمكان	12	228
..... اسم الجنس الجمعي	13	231
..... المصدر	14	233
..... ثانيا في الأفعال	ب	238
..... أفعالَ سببا لإفعال	1	238
..... فعل وأفعال بمعنى واحد	2	239
..... فاعل بمعنى فعل	3	241

.....	فعل وافتعل	4	
			241
.....	أفعلت وفعّلت	5	
			246
.....	فاعل وتفاعل وتفعّل واحد	6	
			248
.....	فعل وافتعل	7	
			250
_____			10
_____	الخ		

_____	اتم		

_____	ة		252
.....	الفهارس العامة	11	
			255
.....	فهرس الآيات القرآنية	12	
			256
.....	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة	13	
			274
.....	فهرس الأبيات الشعرية والأرجاز	14	
			275
.....	ثبت المصادر والمراجع	15	
			277